





GENERAL
LIBRARY



فصل الصافي

في شيخ النبوة للإمام المحقق ابن الله العلامة
الخليّة

تأليف :

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني
مد ظله العالی

چاپخانه مهر استوار

فقد الصافي

في شرح النبذة للإمام المحقق ابن الله العلامه
الحلي قدس سره

تأليف:

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني
مذلل النسخة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وفضل صلواته على جامع علوم الاولين و
الاخرين محمد وآله الطيبين الطاهرين .
ويعرف هذا هو الجزء السادس من كتابنا فقه الصادق و قد وفقنا لطبعه
وارجو من الله تعالى التوفيق لنشر بقية المجلدات بالتدريج فانه ولي
التوفيق .

KBL

. H 89

1953

vol. 6

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الزكاة

وهي اما مصدر زكى كرضى اذا نما - او مصدر زكى اذا طهره - او اسم مصدر
لباب التفعيل فالزكاة بمعنى التذكية ولا يهمن البحث في ذلك (كما) لايهمن البحث
في انه هل اريد بها نفس المال والعين - او نفس الفعل .

وفي عرف اهل الشرع اسم للحق المعروف عندهم المعلوم ثبوته لديهم بنص
الكتاب والسنة المتواترة قال الله تعالى (١) «خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها
و صل عليهم ان صلاتك سكن لهم» وهذه اوضح آية وردت في تشريعها بمساعدة
الانخبار ففي صحيح (٢) عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام لما نزلت آية الزكاة خذ
من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها في شهر رمضان فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مناديه
فنادى في الناس ان الله تبارك وتعالى قد فرض عليكم الزكاة كما فرض عليكم الصلاة
الى ان قال ثم لم يتعرض لشيء من اموالهم حتى حال عليهم الحول من قابل فصاموا

١- سورة التوبة الآية ١٠٣

٢- الوسائل - باب ١- من ابواب ما تصب فيه الزكاة حديث ١

و افعلوا فامر ﷺ مناديه فتأدى في المسلمين ايها المسلمون زكوا اموالكم تقبل صلاتكم قال ثم وجه عمال الصدقة وعمال الطسوق - و ظاهر الخبر انها اول آية نزلت في تشريع الزكاة وهي اجلى من ساير الايات المشتبهة على الامر بالزكاة - (فما) عن المحقق الاردبيلي في زبدة البيان من جعل ساير الايات مستند التشريع دونها و انها انما سبقت لبيان وجوب الاخذ نظرا الى شان نزولها في جماعة خاصة تخلفوا عن رسول الله ﷺ في بعض الغزوات وهم ابولبابة واصحابه ثم تابوا وبذلوا اموالهم مع اشعار تخصيص الخطاب و ضمير الجمع بذلك (في غير محله) و كيف كان ثبوت وجوبها مما لا كلام فيه بل هو من ضروريات الدين فلا وجه لا طالة الكلام في المقام .

شرائط الوجوب

(وهي قسمان زكاة المال و زكاة الفطرة و هما ابواب : الباب الاول في شرائط الوجوب و وقته) اما الاول (انما تجب زكاة المال على البالغ العاقل الحر المالك للنصاب المتمكن من التصرف) فهنا مباحث .
الاول - يعتبر في وجوبها البلوغ فلا تجب على غير البالغ بلا خلاف فيه في التقدين وهو المشهور في الغلات والمواشي كما عن جماعة بل عن سيدالرياض انه خيرة المناخرين كافة و جماعة من اعظم القدماء - (وعن) المقنعة والنهاية والخلاف والمبسوط والوسيلة وغيرها وجوب الزكاة - في الغلات والمواشي وعن الناصريات انه مذهب اكثر اصحابنا وعن الخلاف الاجماع عليه .

وحق القول في المقام يقتضي التكلم في موردين - الاول - في بيان انه هل يدل حديث (١) رفع القلم عن الصبي على عدم ثبوتها ام لا - الثاني في مفاد التصوص الخاصة .

١ - الوسائل - باب ٤ - من ابواب ممة المبادات و باب ٣٦ - من ابواب القصاص

أما الأول فإن كان وجوب الركاة حكماً فكيف صرفاً - ي ما جمعه الشارع
الأول هو ذلك خاصة و - ب - سرع منه حكم وصعى فلا يسمى الوقف في انقضى
لحديث عدم وجوبها على غير البالغ لما حمده في حديثه على مكاسب لشح
لأعظمه من عموم الحديث لجمع لآثر وعدم اختصاصه برفع قسم لمؤاخذة -
و - ب - كان ليعملون حفا أو مالا - في موالهم - لا يصح الحديث برفعه - دا الحديث
يختص سا د كان لحكم و لآثر مترتب على فعل المكلف بما هو ولا نعم مثل السجدة
المتروكة على عبود للملافة إذا أدى بدنه مع شيء بحس - وعنه - فلا تشمل الحديث
الركاة ليسه من يتوخى لعل انصب كما لا يخفى - ولا فرق فيما ذكره من كون
وجوب الأداء - أيضاً محمولاً - لا - كما لا فرق بين - يكون احداً من غيرين - بعد الآخر
وعنده (وحدث) ان الظاهر من أدلة كماله في ثناء الله تعالى هو ثبوت - فلا وجه للمساك
بحديث رفع القلم عن النسي .

و ما شئ في خصوص لو ردد في لعدم عدمه دل على وجوب ركاة في نقد
والغالب و لمواشي الثمن بملافة لغير البالغ - على فتاوى (الأولى) مادة على
عدم الركاة على مال النسي كصح (١) زرارة عن أنس بن مالك في مال النسي
ركاة وموثق (٢) يونس بن عوف عن الصادق (ع) قال رست له ان بي احوة
صغاراً فسمى تحب على أموالهم الركاة قال (ع) د وحت عليهم لصلاة
وحسب عليهم الركاة و نحوها غيرها - فيها بصحة ما دل على ان خصوص على
بقاء النسي في السور يدل على ذلك (اثانة) ما دل على عدم وجوبها في نقد -
و وجوبها في الغالب و لمواشي - وهو صحيح (٣) زرارة و محمد بن مسلم عن
الرفيع و الصادق - فيما فلا نسي على مال النسي في الدين و المال الصامت
شيء فاما لغلات فعليه لصدقه و حقه - وهو وان حنص بالغالب إلا انه لعدم الفصل
نسي و من لمواشي نسي فيها نص (الثالثة) - ما دل على عدم وجوبها في الغالب -

وهو ما رواه (١) لشيخ عن أبي بصير عن طريق موثق ما من فصل عن أبي عبد الله عليه السلام به سمعه يقول ليس في مال التمس ركاة و ليس عنه صلاة و ليس على جميع علته من نحن او ررع و عنه ركاة و لا نصح التمس فليس عليه لم يصي ركاة و لا عليه لما سبق حتى يرتفع اذا دردا كانت عنه ركاة واحدة و كان عليه مثل ما على غيره من الناس .

اقول لجمع بين عدم عني و حوب الركاة و بين الطائفة الاولى يقتضي نصيب طائفة بها - فليست بين ما دل على و حوب الركاة في كل من العدم و الغلاب و المواشي و ثلث الطائفة و ان كانت عموم من وجه لا انه حيث لا يوجد لتقديمها على بعض دون بعض و بسببها مع المحصول عموم مطلق فلا محالة تقدم على الجميع - و محذور عدم دليل خاص على عدم و حوبها في العدم لا يصلح للترجيح كما هو و صحيح - (نعم) الطائفة الثانية لا حصصها عن هذه الطائفة تقدم عليها - فيكون لسبب عدم و حوبها عليه في العدم و و حوبها في الغلاب و المواشي (واما) الطائفة لثالثه - فحيث ان حصر مروى (٢) عن لكافي بطريق صحيح عن حرير عن أبي بصير عنه عليه السلام هكذا ليس على ما التمس ركاة و لا يلحق التمس فليس عليه لما مضى ركاة ابي احر ما ذكره في سائر - ولا يحمل بعدد الروايات و الكلبي اصسط من الشيخ - والشيخ به ربما يدرج في الحرف فهو فلا يعتمد على ذلك لغيره - فلا صارف عن ظهور الطائفة الثانية في الوحوب (فالاعظم) و حوبها على غير البالغ في الغلاب و المواشي - دون القديس - فيجب انائها على لولي كسابر حقوق الناس لثمة في مال نصي او في ذمته .

هل يترى بدء الحول من حين البلوغ

ثم به ساء عني عدم و حوب الركاة في العدم على النصي هل يعتبر ابتداء

١ - المستدل - باب ١٦ من ابواب من يجب عليه الركاة حديث ١١

٢ - العروة بعدد ١ - ج ٥٢١

بحول من حين البلوغ كما هو المشهور بين الأصحاب بل نفى عنه الخلاف وادعى حبه لأحماص - أم تكفي صبر ورته - نفعاً آخر ابتداء الحول كما عن بعض متأخري متأخريين وجهان - قد استدل للاول بوجوده .

الاول - صدقته برأيه (وقبه) انه اما يرجع اليه مع عدم الدليل على حد الظرفين لنفي حديث (١) رفع العلم عن لصي (وقبه) مضاهي في ما تقدم من انه لا وجه للتمسك بذلك الحديث في المقام - انه بناءً على التمسك به لأوجه للاستدلال به في خصوص هذه المسألة - لأن معنى الخطاب به في العرض اما هو بعد البلوغ و قبله لا يتوجه اليه خطاب كي يرفعه .

الثالث ما عن الحدائق وغيره وهو ان المستفاد من اخبار بحول بعد ذلك من فيها به لابد في وجوب الركاذه على حكلفه أو وجوب الحول على التصرف بعده وفيه كذا في رواية تدبر وروايات ابدالها وانما المصدر من كونه حوله وفي يده هو التصرف به كيف شاء وهو المشار اليه بامكان التصرف والرسالة في المال بالنسبة الى طفل محجور عليه وليس عليه ولا في يده (و بالجملة) عسر ممكن التصرف وانه لابد وان يحول الحول عنه ممكناً من التصرف به نفى وجوب الركاذه في صورته المعروضة حتى يقع لصي و يحول عنه الحول في يده (وقبه) - اعسار امكان التصرف لا يلزم مباشرة من لعلك بل يتم بامكان التصرف ممن هو سره كالتوكين و تولي و نحوهما فان يدهما يد لعلك (و يؤيد) ذلك من شهد له استحباب الركاذه على طفل في يده فان اعتار امكان التصرف شرط فيه يصح (مع) - ما ذكره سلمه ارجاع اشتراط البلوغ الى اشتراط تمكن من التصرف فبعد الشرطان وهو لا يلزم صريح كلفه يقوم من تعدد والتعارف .

الرابع قوله " في حوائج بصير لغيره فليس عليه لما مضى ركوة - مدعوى ان ظاهره به غير محاسب بالركاذه بالنسبة الى لاموال التي يمكنها قبل بلوغ عم من

ان يكون قد حال عليه حوال و حوال دم على يده او مضى عليها حال الايام فلا تلا فان لفظ (ما) يشمل الجميع - (و فيه) ان من التحسين ان يركن المصنوع من حبه بقرع هذه بحمله على اعتدائه عليها لانه لركوبه على حصى غلابه يكون لركوب من لفظ (ما) الغلاب - المذكورة في صدر الخبر و يكون احراد من لا يركب سوغ احراد حتى يجب عدده الركاة - و عليه لا يحتر حتى عن المعدد فاصل - مقصداً الى ما شمول - ما - لوجوب الوقوف محل من

الخامس مدلل على انه لا ركاة في مال ليسم بغيره ان يظهر منه بقصد لموضوع و ان موضوع الركاة ما لا يالغ و يعارده اخرى - لظهوره من سلب الاهية و لاهية و مال ليسم لا يصح ان يقصر مسائل ركاة نظر الى ما لم ي في امثال السقام موجه الى الحقيقة - و صاهر ماد على عسار تحول اعسار حوال تحول على ماهر موضوع له - و عنه - فلو منع ان يصى في اسمه تحول لم يجب ان ركاه عليه و الا لزم كونه من ليسم بغيره و لا يعلق الركاة - و يعارده اخرى بموجب عنه ان ركاه لعدم مضى لحوال على ما هو موضوع له - و هو من غير ابتداء الحوال من حين السوغ

يعتبر العقل في وجوب الركاة

اصححت لثاني - بغير في وجوب الركاة العقل فلا ركاة في مال المحصول بالاحلاف فيه في الحمله - قد ساء الى الاكثر بل لشهور الحكمة لمحتوون حكم المضي (و سئل له) بالاستعفاء لاشر كهنا في الاحكام عاين - و كذا لا بعد لاطمينان بالنسوية ورا (ما) وده صاحب الحوهر رة من به لا يركب معدنه على هذه النسوية الامم و دراب لاسمي لبقية الركاة انما (حق) - فلا يندم ملاحظه الادلة

قد استدلل لاعسار لعل بوجوده (الاول) حدث رفع ندلم - وقد تقدم في اصححت لثاني به لا يرجع له في لتمام (ثاني) الاصل بعد قصور دله لركاة عن شمول مال لمحتوون او مكان منها سوف يكتفى لحكم لتكليفه فهو مخصوص

والفصل في حديث رفع القدم - وما كان منها موقفاً لحكم الوضوء و رد مورد
حكم آخر لا يصح نسبته لاثباته على المحن - (وفيه) به يومع لاطلاق
في بعضها لاسيما في بعضها (الثالث) انصوص لعاصدة فروى (١) عند
الرحمن بن سحاح في الصحيح قال قلت لابي عبد الله (ع) امرأة من اهل محضه
عليه ركاة فقال (ع) ما كان عمل به فعلها ركاة وان لم يعمل به فلا وروى (٢)
موسى بن بكر عن ابي الحسن (ع) عن امرء مضاهاه واهمالها في يداتها من عبه ركاة
ما كان حوله حره فعبه ركاة - واورد على الاستدلال بهذا المساق من
الحرر خصوصاً ما بينهما ورودهما في الما الصامت فاستدرك في الركاة في موثبه
وعلايه ما يحررهما من خلاف هذين الحرر لا محذور من نظر (و حسب) عداها عدم
عمل المصريح به في الصحيح و المفهوم في الحرر عم من عدم نفسه فيشمل الجسع
وكره يمكن ان يكون مطرور عدم العمل في عدم العمل فيما هو قبل له (وعليه) وحكم المحن
حكم نصي في انه لا ركاة عليه في العدا وانما تنب عنه في العلاب و لمواشي -
وعليه ان ذلك نظر المشهور في الحكم بالسوية (ثم ما) الكلام في عدا سدا
المحن بعد العمل وعدمه هو الكلام في نصي فرجع و به يظهر حال المحن
لا دورى

الحرية من شرائط وجوب الركاة

المبحث الثالث عشر في وجوب الركاة لحره فلا ركاة على العبد على المشهور
بين الاصحاب (اقول) ما ورد الكلام في هذا المبحث بما هو في ان لعبد يمكن
ثبوت ام لا - و به على فرض الممكنة او عدمه هل عبه ركاة فلا وفي كلا للمورد بين
كميات القوم محضه و الروايات الواردة على نجاء مختلفة ولكن من حيث عدم
الموضوع لهذا البحث لعدم وجوده في هذا الزمان لاعماص عن اعادة البحث

في ذلك أولى .

الملكية شرط لوجوب الركاة

المسحط الربيع يعسر في وجوبها - انكسور منكأ - باتفاق لعلاء كما عن -
 يعسر و المسهي وشهد له مصافا الى وضوئه حمده من نصوص كصحيح (١)
 الكلبى عن الصادق (ع) في حديثه ان ركاة على صاحب المذ ونحوه غيره -
 وهذا مما لا كلام فيه مما انكلام في رتبته على ذلك وهو مورد

حكما - انه لا يجب الركاة في الموهوب قبل نقص ولا اشكال في ذلك سواء
 جعله انقص ما فلا م كاشف عن حقوق نسكه من حسن العبد - اما على الاول فعدم
 حصول الملك - و ما عني الثاني فليس من المصروف - نعم - على انقول الثاني لانكون
 هذا معرعا على هذا الشرط - وهل يجب في الموهوب بناء على كون نقص شرطاً
 للروم بهمة دون صاحبها - م لا - وجهان او هما الاول من جهة ان اظاهر ان مراد من
 قد دله شرط في الروم كونه شرط في الملكية على لكشف كما صرح به كاشف
 لعطاء ادعاء لنقص بوجوب الرجوع في الهبة عند الكسر الا في مواضع خاصة .

فروع الاول لورجع الواهب في اثناء الحول لاركة عليهما لا عسر حلول
 تمام الحول عند المالك .

الثاني لورجع او هب بعد حلول الحول ويمكن المنتهب من اداء الركاة
 ولكن تصامح فيه ولم يؤدث فظاهر انه لا اشكال في وجوب الركاة (انما الكلام)
 في ان لمولى للاخراج عند التشاح هل هو المتهب كما حذره حدى العلامة بطراً
 لى ن نعده فيه بحال تغلق لوجوب وساعده الاستصحاب (بناء على حرده في
 الاحكام) و اطلاق دليل لروم الركاة على من تغلق بملكه - او الواهب كما عن
 المحقق الرشدي ره - او الحاكم - وجوده استدلالاً بالثاني (بان) لمساعد من الاحبار

سواء هو مراعاة حال المالك والأردن به بحيث يصدق قوله لو دعى لأداء من دون مظنة يده وبحوزه ولأرب في المالك حال الأداء هو لو اختلفت فمضى أن يكون هو المتولي للأجر (وإنما) لعمدة بحال الأداء - وفيها نظر (أما الأول) فلا وجه اعتباره لا يصلح مدركا للحكم الشرعي (وأما الثاني) فلا يصدده وسد للثابت (ب) لحكم هو سرحح في مصالح العامة (وقد) أنه إنما يثبت مع عدم أنه يثبت على نفس المتولي وقد عرفت وجوده (والأرد) على ما ذكر وجهه يكون المتولي هو السهب - باب المسكن من الأطلاق ما هو مخرج من كون مالكه صاحب المبنى والأداء - ولا تنصيح لآخرى تشدد لموضوع وهو المالك (في عمره) فإنه لا يفسد المالكه حتى الأداء قطع ولذا لو سئل المالك ما جمعه بعد الحول والتمسحه في ذلك تركه يجب أن يثبت مع أنه ليس مالكه حتى الأداء - ولا يظهر هو الأول - ولا ينصحه لمهبط لأن هذا الاستحقاق خارج محرى الأرباح

الثالث - لو رجع بعد حصول الحول وفي السكن من الأداء فعن المسكن وغيره وجوب الركة وعن المذكور وكشف الأندلس وغيرهما عدم وجوبه - والأول يظهر من جهة أنه يحصل الحول بعين الركة بالماء والسكن من الأداء شرط في الحكم بكليته ويحد في صفة المعتبر مع انشراط لا في الحكم لوصفي ولظهور هذا مراد من استدلاله بأن السكن من الأداء شرط في لصاحبه لا في لوجوب

الثاني به لا يجب الركة في الموصى به من القول سواء على كون القول ما يتوقف عليه لملكه لعدم حصوله فيه - نعم - على القول بعدم توقفها عليه كما هو ليس بعيد وسأبي وجوب الركة لا يتوقف عليه ولا يجب انصافاً لوجه سوء قلب يكون السوء باقلام كاشه كما تقدم في الأمر السابق - وما - في العروة من أنه لا يجب الركة قبل الفحص - الظاهر أنه سهو من قلعه الشريف فلم يفسد بكونه شرطاً للملكية

الثالث لأنحب الركة في فرض قبل انقضاء لانه حرء السبا الممك - بل و
فل التصرف بناءً على اعتبار التصرف

نسحت لحامس يعسر في وجوب الركة المصاب على تعصيل يسي .

يعتبر التمكن من التصرف في وجوب الركة

نسحت لسادس - يعسر في وجوب ركة التمكن من التصرف في تمام
الحول بلا خلاف فيه كما عن الحدائق من إجماع كما عن الشيخ الأعظم ره - و
تمسح القول في المقام بقضي الحكم في جهات (الأولى) في اثبات اشتراطه في
الحيلة (الثانية) في اعساره في تمام الحول (الثالثة) في عساره في تمام الاحساس (الرابعة)
في بيان الرد من هذا لشرط من حيث جميع اقسام التمكن او في الحصة وعسر ذلك
وبان منفرغ عنه

ما لجهة الأولى فقد سدد به بوجود (أول) الإجماع (و فيه) ان مدرك
المجموع معلوم فلا يسداده في الحكم (الذي) ما عن تذكره المصنف ره - وهو انه
لو وجبت الركة في لصاب مع عدم التمكن من تصرف فيه عقلاً او شرعاً للزم
وجوب لأخرج من عره وهو معلوم لظلال لأن الركة ايت تحب في العي (و فيه)
ولا ما يصح الملازمة لا مكان وجوبها فيها مع عدم لزوم إحراجها من عرها بل
يصر حتى يحصل له التمكن من إحراجها من عس العي (وثانياً) يسع بظلال التالي د
لا متاع في بعلو الركة سال ولزوم إحراجها من عره به لا وقد حكى عن حدقولي
شيخ ره في المعهون به تحب لركوه فيه وتخرج من غيره (الثالث) جمعة من
لنصوص كصحيح (١) ان سأل عن لصادق ^{عليه السلام} لاصدقة عني لدين ولا على
المال لعب عك حتى يقع في يدك وصحيح (٢) ابراهيم بن ابي محمود
عن ابي الحسن الرضا ^{عليه السلام} عن رجل يكون له البوديعة والدين فلا يصل لهما

١ - الوسائل الباب ٥ من ابواب من يجب عليه الركة حديث ٦

٢ - الوسائل الباب ٦ من ابواب من يجب عليه الركة حديث ١

ثم باحدهما متى تحب عنه الركاة قال **أبدا** د **أحدهما** ثم بحول عنه لحوال
 مركي وحبر (١) زرارة في رجل ماله عنه غائب لا يقدر على حمله قال **لا ركاة**
 عليه حتى يخرج فإذا خرج ركاة لعدم وجد - وبحوله غير ما - وأورد عساهما وجود
 (الأول) بهما بدل عني عدم الركاة في موارد خاصة فلا يمكن استبعاد حكم كلي منها
 (وفيه) مضاف إلى عدم الخصوصيات ببعض الخصوصيات منه ظاهر في العموم -
 لاحظ لتعطل في حسن سبب - لأنه كان غائب عنه و كان حمله - (الثاني) ما
 عن سيد المدارك وسعة غيره من ن هذا - بخصوص بدل عني سقوط الركاة في انما
 العائث لدى لا يقدر صاحبه عني حمله لأعلى غير التمكن من التصرف (وخاصة)
 ن مذهب اعتبار كون المال تحت اليد فعلا - و لكنه من ذلك توسع التمكن من التصرف
 عموم من وجه لتحقيق الأول دون الثاني في المرحوم لدى يجب يند لراهن مع
 كونه مسموعا من التصرف والثاني دون الأول فيما يمكن التصرف فيه بالاتلاف مع
 عدم كونه تحت يده (وفيه) اب جراد من كونه تحت يده بعد انقطع بعدم اراده
 معناه الحقيقي منه كونه تحت اميلانه المعلي واستعصه لئانه بحيث يكون متمكنا من
 التصرفات انقله في حمله واما اعتبار الحضور المعلي فغير ثابت و سألني الكلام فيه - و
 يؤيد ما ذكره فهم لاصحاب وظهور بعض الروايات كرواها الذين وبعض بخصوص لعائث
 حيث قد انتهى فيه بعدم انقضاء على (الحد الثالث) انه ان اريد التمكن من جميع التصرفات
 لزم سقوط الركاة مع عدم تمكن من بعض التصرفات لمانع من بيع ابيع شرعي
 كما لو بدر عنه او فهرى كما لو معه مبيع فامرعه - او غيره - ولا يمكن للارام
 به و ن اريد التمكن من بعض التصرفات فكثر ما مثله به لغير التمكن منه كالمعصوب
 و المجعود والعائث يكون مما يجب فيه الركاة لانه يمكن نقل ابيع إلى لعاصب
 و يجاهد بالهبة و نقل العائث إلى شخص حاصر (واحاط) عنه الشح لاعظم رده و
 لمراد هو كون المال بحيث يمكن صاحبه فعلا و شرعا من التصرف فيه عني وجه

الأفانص والتسلم و الدفع الى الغير بحيث يكون من شأنه بعد حلول الحول ان يكلف بدفع حصه منه الى المستحق لان هذا التمكن شرط في آخر الحول لدى هو و قد لو حوت قطع فلو لم يكن معسرا في تمامه لم يوقف الوحيوت مصاد الى كونه في يده تمام الحول الى شيء آخر (وفيه) اولاه لا بدفع الاشكال بذلك ادلو ربه تمككه من جميع التصرفات المأقلة التي يعتبر فيها الأفانص والمصلحة لم عدم وحيوت الركاة في ما هو منع من بعض التصرفات - وان اراد تمككه منها في لحمله لم وحيوتها في كثر من يك لأمنه لشار انها - اللهم الا ان يستثنى منها الانشأث لشرعية و لكن ذلك اقرح لأمنأله - (و ثاب) ان العلة المذكورة غلبه فان في لمقام امرين احدهما ثبوت الركاة في المال - تسهما وحيوت دفعها الى مصرفها و التمكن من الدفع في آخر الحول شرط في وحيوت لدفع لافي ثبوت الركاة في المال وان التمكن من التصرف في تمام الحول شرط في ثبوتها فلا يلزم من كون التمكن من التصرف في تمام الحول بمعنى آخر كون ان شرط امرين فاما

و الحق في الجواب ان يقال ان استفاد من مجموع النصوص اعتبارا منه على واحد و التمكن من التصرف الخارجى القائم به من ملاق و نحوه بحيث لا يكون قصور في المال مانع عن ذلك - لاحظ حرر رد حيث تضمن بالمناط في سقوط الركاة على المال العائت عدم القدره على حده وانه لو كان يقدر عليه وحيوت الركاة فيه و كثر غيره ودا لا انقاص عنها (ثم ن) هذه النصوص انه في موارد عدم التمكن الخارجى واسراء لحكم الى علم التمكن الشرعى يتوقف على لعاء لخصوصيه - لئهم الا ان يقال ان اطلاق قوله يجب لا يقتصر في حرر رة - وقوه - لا يصل - في صحيح ابن ابي محمود شامل له ايضا .

لجهة الثانية في عدم هذا الشرط في تمام الحول - و الصاهر انه مما لأخلاف فيه ويدعى فيه الحول - وشهد له مصحح (١) اسحاق بن عمار عن ابي اراهيم عليه السلام عن

الرجل يكون له الولد فيعيب بعض ولده فلا يندري أين هو ومات الرجل كيف يصع
ميراث العائث من أبيه قال ^{ابن} يعزل حتى يحىء قلب فعلى ماله ركاة قل ^{ابن} لا
حتى يحىء قلب ودا هو جاء بركاة فقال ^{ابن} لا حتى يحول عليه الحول في يده
ونحوه غيره .

اعتبار التمكن من التصرف لا يحتص بالتقديس

لجهة الثالثة هل يحتص ذلك بالتقديس لمعبريهما حول الحول أم يعم غيرها
من الأجاس كالغلاب (قول) ان لسرا الاحس خالص - الأولى - حال بدو الصلاح
او يعقد لحد عسى تفصل بئني في محبة لى هي حال تعلق بوجوب - الثانية -
حد ضرورة التمرير او اوان يفصله و يحصل الررع - التي هي حد وجوب
الاداء - لاشكال في عدم وجوب ركاة او عصص قبل بدو الصلاح و بعده بدون
تفصير بحد ولم يعد اليه اداء - ولا في وجوبها او عادت له قبل حال بعلو الوجوب
ي بدو الصلاح - ابدأ الكلام فيما لو عصص قبل معنى ابو وجوب ثم عادت اليه بعده
قبل وصول زمان الاداء - فمن حيث انه مهم المحقق والشاهد - في المسائل اعتبار
اشراط المبرور فيها - بل عن طاهر المسائل كونه من المسلمات و يستشكل فيه في
محكي التذكرة بعدم وصوح لأحد لظهور الاحار فيما يعتبر فيه لحول - فهو
قبل وجوب الركاة في الغلاب متى تمكن ابدأ من التصرف في الصص ثم يكن
بعيدا و واقفه غيره .

و استدل للاول بوجوه (الاول) اطلاق معافد الاحصاعات فيها شامة به
(وفيه) منع لاطلاق بل هي ظاهرة في الحوities كف لا يحى عسى من لاحظها
لاقترون بعضها بالتقديس و بعض آخر باستعمال الحول و تجنده وفي بعض آخر عند
الخص (الثاني) الاولوية و به ادعى التمكن من التصرف في تمام الحول فيما يعتبر
فيه حلول الحول فعصر في غيره بالنسبة الى زمان لتعلق بطريق أولى (وفيه) انه

مع عدم إخراج لسان إلى دعوى لأولوية (الثالث) أن المستفاد منصوص
 أن كراه الحكم التكليفي والوضع يكون باعاً له ولا يرتب في أن يعلق لتكليف مشروط
 - يمكن من امتثاله بعد عدمه لأن الحكم التكليفي وكذا ما سجد - (و قد) أولاً لأنهم
 إشرط التكليف بالتمكن وقد شاع الكلام في ذلك في الأصول - وثالثاً - ابتعنه
 بحكم الوضعي لتكفي غير ثالثة بل هو نص مسهل في العمل ومستفاد من النص
 (أن مع) قوله "إلا في صحيح (١) من سجد ولا على السبب" ثانياً عك حتى يقع
 في يدك في طلاقه من العلاء - (وقد) - يظهر منه في لغته - فهو مفهوم
 بعينه يدل على وجوب الركا بعد الدرد عليه مقصداً خرج عنه ما عسر فيه التحول
 بدليل قسبي لثاني فامل (مع) الظاهر منه خصوص ما عسر فيه التحول بغيره
 ذكر الفروع - في اليد واعتبار نقص فامل (لحسن) عموم لعدم خصوصية في
 حسن (٢) سدير - لأنه كان عائداً عنه وان كان حسنة - فانه يدل على عدم تعلق الركا
 بالعدم غير لتمكن من الصرف فيه وقد ورد أنه لا يصلح سبب لتعلق الركا بتعيل
 من لخصوص من تكفي بل مراد في السبب للركا - فكون عدم التمكن
 مشألاً لعدم تعلق الركا من غير فرق بين السبب والعلاء - ولا ينسب به - والاحتياط
 سبيل للحاجة .

جهة أربعة - أن عدم التمكن من التصرف ربما يكون من ناحية الحدث و
 ربما يكون من ناحية المال - وعلى التفسير الأول - ما يكون دحل - أو يكون حرجاً -
 ولتقدير ثلثي بصاً وصور - وعلى كل تقدير فهل العبرة في هذا لشرط بالتمكن المطلق
 أم يكفي اقتدره انشائه - ومن هنا وقع الاختلاف في الفروع لمرسه على هذا لمرط
 وصار هذا الاختلاف موحداً لذكر الفروع واحصى فيها أظواهرهم - وفي لتمرص لملك
 لفروع يسعى تقديم مسألة تبعاً للمصنف (و) هي أنه

اذا اخرج الولي مال الطفل اخرج ركاته

(استحب لمن اخرج في مال الطفل عن اولائه اخرجها عنه) وانكلام في
المقام في مسائل (الاولى) في حكم ركاته - ولمشهور استحباب اخرج و عن
لمعمر والمسهى وعمرهما دعوى لاحص عليه - وبسبب لى المصدرة القوي
بالحجوب وعن الشيخ بوجه كلامه بما يرجع الى الاستحب وعنه فلاش في الحجوب
(وعن) لحني عنه يجوز واستحود السد في ترك

واستدل للاول بحجة من النصوص كالمصحيح (١) من مسم عن الصادق (ع)
هل علي من اسلم ركاه قال (ع) لا الا ان يحرقه و يعمل به و موثق (٢)
بوس من يعقوب اذا اخرج ركاه و يحرقها عرقها - و ورد عليها بالبراد (منها)
ما عن المدرك وهو ضعف السند (وعنه) مضافا الى سماعها بها بمسألة عن الصادق
و لموثق و بحسن ما من هشام بن عمار في قوله يصحح بل هو في غير موضع من
كتابه عن مدين و اعتماد عليهما (ومنها) انها مواضع تقدمه فمحمولة على تنبيه
(وقوله) بمجرد انمو فلهم لا يوجب احصا شي تنبيه بل هي من مرجح احصا
بحسن عنى اخرى بعد هذه حصة من المرجح - مضاف - الى ان بعضها مشتمل
على معنى الحجوب عن صل لمال و ثبوتها عند الحارث كالمصحيح المتقدم وهو
مختلف لمدهم (ومنها) بظاهرها بالحجوب و حصة على الاستحب يحتاج
الى قربة (واحاط) عن ذلك لمحقق الهمداني رد بابها معارضة بالاحار الكثيره
في مطلق مال الحارث الصريحه في معنى الحجوب (وعنه) ان خصوص الب احص
من ثلث الاحار تقدم عليها ولا تصح هي لصرف ظهور هذه الاحار ومجرد ورود
بغير هذه الاحار في مطلق من الحارث و خصوص الحارث بالعين بظاهر في الحجوب

١- الوسائل ج ٢ من ابواب من يجب عليه تركه حديث ١

٢- الوسائل باب ١٠٠ من ابواب من يجب عليه تركه حديث ٥

المحمول على الاستحباب جمعا لانكفى في حمل هذه على الاستحباب كما لا يخفى
(فاسحق) في نجوب ان يقال ان الاحماع على عدم الوجوب مصلح ان يكون فرجه
نصرف هذه الاحراج ظاهرها وحملها على الاستحباب ولا يظهر هو الاستحباب
لثابته لاشبهة في ان لربح للطفل وشهد به الكتاب واسمه والاحم ع. مصداق
ابى قصة لقاعدة ان اسماء مانع لاصل اسماء

الثانية - لو صدره لحرر - فالمحكي عن جماعه انه عني لولي مطلقا لاصحانه
انصاف وكونه غير مادون في الالاف - وصريح بعض الاساطين انه عني الطفل
نصرا الى قاعدة الاحسان حيث ان الولي محسن للطفل وماعنى المحسن من سبل
وان ادب اثاره في انصرف كما هو المعروف كاذب الما اثاره مع بقية (و بحق)
في لعمام بعضي تنكم في موردس - الاول فماده صفة القواعد - الثاني فيما تنقصه
النصوص الخاصة .

ما المورد الأول - فالحق هو ما افاده حدى العلامة عني لله مع ما هو
لعميل ان لحرر ان ربما يحصل من جهة تفك سداوى حد كوكب مال لبحر قد رجت
به - وقد يكون من جهة خطأ ان يولى كما لو كان مال انصبي بسبه من عتد انه على
ثم بين انه مفق - وقد يكون من جهة تلاف لاحصى كان رس من انصبي الى
بلد اجل المحرة فرق في ثناء الطريق - فلو كان لحرر ان عني بوجه الاول
فانقذه تنصبي كونه على الطفل لان الولي كاد مادوا في وضع يده عنه فلا ضمان
عليه لان يده يد مبي - ولو كان لحرر ان على الوجه الثاني فالضمان على لولي
لان تصرف لولي في مال نصبي باذن لشارع يكون كنصرف الطيب في يده
بوجه فكما ان حايته في يده مصنف لو كانت غير مقصودة له من كان عرصه لاصلاح
فكذلك لحرر ان يحصل في ماله كنصرف لولي و لسرفه انه مادون في الانحرار و
تحصيل لانفع فالادب متعلق بهذا العنوان دون الالاف والاصرر وتلافه ولو
نسبا لانكون متعلقا للادب وبصفة لقاعدة الضمان وكذا لو كان لحرر ان على الوجه

ثالث فان الاول فيه معنى يعنون معاني لسان الضمير فلا يكون محذوا في رفعه ولكن قد تطرق لاشكال في بعض اصور ولا بد من التامل في تفصيلها على ما تنصه قاعدة .

و ما المورد الثاني - فقد ورد في المقام روايات (احاديث) رويها (١) في الرابع عن سي عبد الله (ع) عن الرجل يكون في صلاة من لا يحسن شيم وهو وضعه انصالح له ان يعمل به قال - نعم كما يعمل سال غيره والريح بينهما ان قلت فهل عليه ضمان ولا لا ؟ كان ماطرا - والاراد عنها ان الربيع لم يوثقه احد - في غير محله بعد ان في سيد البحر حسن من محبوب الله هو من اصحاب الاجماع (ثانيه) - رواه (٢) سعد السمات قال سمعت ابا عبد الله - يقول لسان في من لسان ركوه الا ان سحرته فان سحرته والريح شيم و موضوع فعلى الذي سحرته - والظاهر من لثامه هو الحصران على الوجه الثاني - او لا علم منه واشت - والظاهر من الاولى لحيث ان على الوجه الاول و ان سب عنه فهي مغلقة شامكة لمجسع فقد اطلاقه لثامه

فروع

الاول - لا بدخل الحمل في غير الدلع فلا يسحب احر حركه من تحاربه بالاحلاف و عن الانصاح دعوى الاجماع عنه (و يشهد له) ظهور لادله في المولود لاجل شيم في موضوعه و لتمامه العرفه المقصده لسعدى عن ثامه - و التعدي من ماذن على عدم وجوب الركاه على نصي الى لحيث ان يكون للاولوية - من يمكن دعوى شموله له لاجل غير الدلع لسان له في الموضوع (انسي) بالمولوي لاجر حركه لسا هو لولي لا لغيره فانه النصي لوجه لحظاظ الله فيه فان ذلك

١ - الوسائل - باب ٢ من ابواب من بعد عليه - في كافة حديث ٦

٢ - الوسائل - باب ٢ من ابواب من يجب عليه الركاه حديث ٢

و لذلك ساء على شرعه عبادته - من لمدون (١) عني عدم حوار مر الصبي حتى يبيع
 فيه بضمن عطاؤه اشامه لأعطائه الركاه فتولاد لولي لأن ذلك إحدى جهات ولأنه
 ومع عسبه تولاد لحكم للشرعي لأنه ولي من لولي له و لعائت يسرله المعلوم
 معجزة عن لقيام شئون تولاده (ثالث) اذا بعدد الولي - حار لكن منهم ذلك لأن
 كلامهم ولي مستقل - هذا د لم يكن الولايه ثابته بلوصيه والاكتساب او صبي لصدره
 ثلاثه او رب - و جعلهم قضا عليهم - فالمعنى هو ما يح لوصيه من حسب اعتبار
 اجتماع لأوليائه و استقلال كل منهم في التصرف - (ولو تشاحوا) في الإخراج - و
 كان كل منهم ولدا مستقلا قدم من برده لأخرج بمعنى انه لو أخرج ليس بغيره المبيع
 عنه - والا - و ان بعد في لأخراج فهو و لأفولاد لحكم من قضا للمبيع - و على
 ي حال لم يظهر لى وجه ما عن كشف العطاء من لتوزيع عليهم - د عرف ذلك
 فخرج لى ما وعد ذكره من الفروع المبرعه عني اعتبار لممكن من التصرف في
 وحبوب الركاه - وهى فروع

لأركاه في المال العائب

المربع الأول - (والمال العائب اذا لم يتمكن صاحبه منه) فان كان حارحا
 عن تحجب سلطنته واحباده (لا يجب) لركاه (فيه) بلا خلاف فيه عني يظهر وبشهاد
 به حمله من لصوص لعدم بعضها - بما اكلام في امور
 احدى - ان لمحكي عن لحدوده يعنى لعدم كون العسبه معها موجه لبقوط
 الركاه و - كان يتمكن من التصرف فيه و ستظهر ذلك من لأرشاد (و استدل) به
 بطلاق كثر اخبار الباب والأصل (ولكن يرد) على الأول - ان اطلاقها يعيد بموثن (٢)

١ - وسائل ١٤١ من أبواب عقد البيع و شروطه - و باب ٣ من أبواب

كفالت المهر .

رأوه في رحل ماله عنه غائب لا يقدر على احده قال : ولا زكاة عنه حتى يخرج
قد خرج . كذا لعام و حد فان كان بدعه معصداً و هو يقدر على احده فعنه الزكاة
فانه يدل على ان مجرد الغيبة لا يحصر لا يكون مباحاً على وجوب الزكاة
من لغيره كونه محو لا يقدر على حده مصداق الى لقطع بعدم دلت اد لاسباب لي
لالرم من كذب له وروح و موش متفرقة في القرى و لصاع لا يحب عليه
ركبتها حيث لم يحصر عند كل واحد منها طول سنة و اما في فرد عليه
به لا مرجح به مع وجود الدليل (فمحض) ان المصداق هو عدم تمكن من
لتصرف .

ثانيها - لا مرجح في غيبة و عدم القدرة على الاحد وعدم كون احد في
ليد هو عرف ولا عير بالعرف عن بعض التصرفات مع صدقه - و لا لا لغير عن
جميعها في راء ب قصر مع صدقه - و على عرفي اعم من الاستلاء يعني -
واحص من القدرة معية (ووشك) في مورد في صدق عدم القدرة يعرفه عدمه
فان كان ذلك ناسخ في سعة المفهوم وصدقه - مع الرجوع الى عموم ما دل على
الوجوب فانه محض ما دالم يمكن من لتصرف و يقدر لتبين من دليل
المحصر غير مورد وفيه مرجح اي عموم عام كما هو شأن في جميع موارد
جمال - محصر مفهوم المردود من الاصل و لاكثر اد كان المحصر مفصلاً -
هذا مع عدم حرر احده لسانه و لا فيعمل بهاء على ما هو الحق من حرر
الاستصداق في شبهة اشتهويه و ان كان ذلك لعارض خارجي فلاسبب لي رجوع
الي لعدم حور بسلك لعدم في الشبهة لمصداقه - و لا الى قاعدة المقصدي و
المابع لعدم حجبها - من - كان له حانة سبعة لعمل بها الاستصحاب و الا فرجع
لي اصابة لبرائة و سبب على عدم الوجوب .

ثالثها انه قد صرح بعض المتأخرين بان بدء الحول يقدر من حين يحق
لمحصر ب شرح فيه اول الامكن والافعد مصي رعاء يمكن فيه بتخلص فلو توافقت

حصول الاستیلاء عینی المال اعائب علی مصبی زمان کما لو صاحب ای لیسری
بلدیه مدنه و سعت له و کینه و محدود فالمدد المريرة لی زمان حصول الاستیلاء
مشتاة من الحول - وعن اشبح الاعظم رد می انشأ عنه فی بعض تحقیقه و
اربعه فیما یس عنه (و استبدله) بان سکن حصل مدلت (و اورد علیه) انه
لا شکال فی کینه قدره مع واسطه و هذا لا یقدح ارمان لیسری ذلک
کون کان ماله فی لیسری و هو فی لیسری مع انه عر قدر فعلا عینی الاستیلاء و علیه
فلا بد من حساب ارمان من ابداء لیسری لیسری مع الواسطه (و قد) ابداء
عرف ان المصد صدق القدره و لیسری عر و لیسری فی ارمان لمعروض ظروف
بحصول القدره و استکون فاصدق اعرفی ان سحقی باعد اربعه ذلک الزمان
فمصی زمان لیسری کون من قبل المصداق او حودیه باعد عر مطروقه ی السیر
(و بحمله) لاشبهه فی ب تصدی لیسری باحو باعد قدره عینی بعدد الأسباب
و د استبرم و حود السب ک سیر مثلاً بقضاء ارمان یكون ذلک طرف به فلا حرم
یکون حصوله شرعاً له حود ابعده عرف و به باعد ابعاده لم سحقی شرط ان حود
وما ذکر من شاهد بانقص برمان لیسری مدقوح به ما یسامح به عرفاً و لا یلتفت
الیه فی نظرهم .

ر بها - ان جمیع من الاستیلاء هو ای الحق الوکل بان ذلک و و حو
البرکة فی المال اعائب عن حاتم و کان فی مدو کینه - و طاهرهم ذلک حتی اذا
هم قدر سبک عینی انصرف به و حده - و المضحکی عن جماعه الاقتصار عینی
لما ذک

و استبدل لثانی - بطلاق بعض الاحبار و عمومه لیسری من برك الاستیلاء
و خصوص بحیف الفقه عند الادل المصرحه سبی لبرکاه عند العیبه مع کون الادل
و کبلا فی بصلط (و یسکی الحو) عن الاول بانه صدق استکون عر و سکن و کینه -
و حو ب عن لثانی - و لایانقص بان اذ استکون المال س لیسری انصرف به و طاهر ذلک

بخصوص متى الزكاة في هذه الصورة ايضا وهذه جملة لا يبرمون به - وثالثا - انه يكون بخصوص اسفحة حراجي تحت لعائده، الدليل بطرا ابي كويهي معروض لاتلاف ولعمد حرجها عن مسكنه منس فلا يصح الاستاذ اليه في معروض لعدم جد اعينة يقال في وجه القول الاول (وايضا لا يصح) ان يرد بعد مسكن الوكيل تمكين لذلك عرفا كما ان صح له ليقبل ولا فقه يحوم من الاستدعاء على وجه يكون مما يصلح لا حراج بعينه زكاة - ولا يظهر الاجماع - وحرى لا يعتد بمسكنه كذلك فالأقوى عدم الالتحاق اذا المباط صدق هذا العنوان .

خامسا - ذهب جميع من الاصحاب الى انه لو قطع المالك عن ماله تحت عبء الزكاة - (و سئل به) بان يهدم من الادبه هو عمار عنه تصور في المالك عدم حدوث تمام المسكن في كذا - اي ان يصل الى اوارث اول حدوث ما يقع فيه من بعض حتى سرعي به - و قد عرفى اوعيه منقطع - لا عدم تصور لذلك عن التصرف فيه لمريض وحسن او غيرهما - (ويرد عنه) ما ذكره حتى يعلمه به وهو انه لا فرق بين تصور من لا يحقق المباد على عدم المسكن من تصرف و عدم قدرته على الاحد في خلافه في معقد الاجماع وظهر الراو به شمهها ولوقل بشمول الاخبار الواردة في تحلف لفق له من جعلها من فروع العه كما هو صريح الاخبار و كتب لا صاحب كتاب المسألة حله عن الاشكال ضرورة صرح بها وورودها في عدم عبء لذلك عن المال دون العكس

سادسها ما ذكره المصنف به بقوله (ولو عصفت عليه احوال ذلك المصاحب اخرج الزكاة حولا لا تمتد بعد عوده) هذا هو المشهور بين الاصحاب (و عن) المنتهى بسببه الى عمدة - (وعن) طاهر ليهاء طلاق الامر بالاحراج الظاهر في لو حوس (وعن) راجح حكايته عن ماذر من اصحابه من (والاول اظهر) لانه مقتضى الجمع بين (بين) ثبوته في موثق (١) ررره المتقدمة قد حرج زكاة لعدم وجود قوله

"بلا في حسن (١) تدبر لصير في المنفعة في ثمن المدفون ثلث سنين ولا نعم صاحبه موضعه - بركة له واحدة - (و بين) - هو صريح في نفى الوجوب كصحيح (٢) بره من بي محمود في اوائله لى لأفضل ما لكها انهاء - د حده ثم يحول لحوون عليه بركة في حدود عن مال الوجوب - الزكاة - وموون سحاق (٣) امقدم في ميراث العتق من به معرف حتى يحيى فب فعلى مال الزكاة قال لا حتى يحيى فب واداء هو بركة و - لا حتى يحول عنه الحول في يده وحوهما غيرهما - فامقضى الجمع بين الصافين لى على الاستحباب (ثم ن) المحكى عن صاهر جماعة استحباب الزكاة مع يعود لى واحدة - ولا بأس به لافلاق موثق ودارة .

لأزكاة في الدين

اخرج الشافى - (ولا زكاة في الدين) حتى يقضى بى خلاف فيه على اظهار ادائه - يمكن استيفائه من المدفون - عدى ما يظهر من الميسوط حسب حكمي عن بعض صحابة به بخرج لى واحدة اذالم يكر مؤجلا - (وسهله) حملها من لمصوص كصحيح (٤) اسسب لى فاعنى لى ولاعنى لى لى عتق حتى يقع في ذلك ومصحح (٥) اسحق فب لى برهم لى عليه زكاة وان لا حتى يقضى فب فاد يقضى بركة قال لا حتى يحول عنه الحول في يده وحوهما غيرهما

اما الكلام في صورة التمكن من الاستيفاء والخص فعن اسيد في الحسن و غيره - والشبهين في المنفعة و ليسبوط والخلاف و غيرهم يقول بالوجوب - و المشهور بين الاصحاب عدم الوجوب وهم من يقول بالاستحباب ومن يبيعه

١ - ٣ - ٤ - الوسائل باب ٥ - من ابواب من تصب عليه الزكاة حديث ٦٠٤٠

٢ - ٥ - الوسائل باب ٦ - من ابواب من يجب عليه لزكاة حديث ٣٠٠

ومستأخلاف اختلاف لاحد وهي على طوائف (لاوي) مبدل على عدم الوجوب في الدين مطلقا وعدمه بعينه (الثانية) مبدل على عدم الوجوب في خصوص ما د يمكن لاسفء كحجر (١) عني بن جعفر عن حماد بن السري عن قرب الاسود و عن كتاب بن جعفر عن ثوبان عن النعمان بن النضر د شاء قصده صاحبه هل سبعة ركعات في الاحق يقصد ويجوز عليه التحول (لثالثة) مبدل على الوجوب في الدين مقصدا كصحيح (٢) الكناشي عن سي عبدالله بن عمار في الرجل يشتري او يبيع فلا ير له ما به دين كتب صحيح في ركعة قال لا تركه ولا تركي مدعنه من الدين في الركعة عني صاحب كتاب ومجوده حرق (٣) لاسد عن عني بن جعفر عن حماد بن موسى (٤) مبدل على الوجوب فيما ذا يمكن من لاسفء كحجر (٤) عند لفر عن الصادق (٥) عن لرحل بن بكير له الدين تركه ول كن دين مدعنه هو د ر واحد فعليه ركعة وما كان لا يقد على حده فليس عليه ركعة ومجوده حجر (٥) عن بن بريدة عنه .

اقول قد عده لآخره ضعفه سيد م الاول فمسره - وعند لفر - وما اشبهه فعمر بن مرة - وكث الطائفة لانه لعدم ثبوت وثقه عند الحسن روى الخبر وما يقدتدب لاوي ولنه فظاهر انه لا يمكن الجمع بينهما فحمل الثانية على لاسحب لعدم كونه حجة عرف بن لفر بن روي العارض بن قوله انه لا في حوت تركه - وقوله (ح) تركه والجمع مع الاولى لانها اصح سند وشهر - فتكون استيفاء سقوط الركعة مطلقا مع لاسد ويجوز لاسحب فيما ذا يمكن من لاسفء للطائفة لربعة بتعيينه فاعده لاسمح وما ذكره به يصح في كلمات لقوم لمدكوره في مقام الجمع بين هذه النصوص .

فرع اول في محكي المسوق بعد احبارة وجوب الركعة في الدين د اساجر

١ ٤ ٥ - لوالد بن ابان ٦ من ابواب من بعده الركعة حديث ٧ ٥

٣ ٢ - لود بن ابان ٩ من ابواب من نجب عليه الركعة حديث ٣ ١

بار بعض شدة في الدمة لم يلزم لأخير الزكاة لأن العزم لا يحب فيه الزكاة لا إذا كانت سائمة وما في الدمة أن يكون سائمة (وأورد) عليه المصنف أنهم ذكروا في السلم في الحيوان النقص بكونه لحم راعه ومعوقه قد حارون يشتر في الدمة لحم راعه حاراً شرب راعه واستحوذ به غيره وقض بعضهم بين ما دلف من الصوم أمر وحودى وهو كلها من مال الله سبحانه وتعالى ما إذا فسد من أمر عدى وهو عدم لعنف ومذكوره لشيوخهم عيسى النابى (أقول) الحق عدم الزحوت مطلق لأن الصوم وإن كان عدياً لأنه عدم المصلحة وعليه فهو كـ وحودى أو عدياً لا يعتبر بالسنة أى ما في الدمة (ومذكوره) مصنفه من بعض أسلم (مدعى) أن ذكر الوصف فيه أسماؤه لموضوع الكلى وشخصية وبرمه بحدوده عند الأداء وهذا لأدخله بالمقام من اعتبار معلق بلحكم الشرعى بحيث يعتبر ما في الدمة

زكاة القرض على المقرض

الفرع الثالث (وزكاة القرض على المقرض أن ترك بحاله حوالاً) لا المقرض فهو قرض عدا من أحد الأعداء أو كونه مولى عدده سنة وحب عنه تركه بالأحلاف كما عن لمرائر وغيره يدل عن انسحج سنة أى لأصحابه - ويشهد له حكم من حمله من النصوص كصحيح (١) زر زكك لأمى عبدالله (٢) رجل دفع إلى رجل مالا فقصه عنى من زكاته عنى المقرض أو عنى المقرض فإن دليل زكاته أن كان موضوعه عنه حوالاً عنى المقرض وصحيح (٣) يعقوب بن شعبه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يقرض المال لرجل له والسنس والثلاث وما شاء الله على من الزكاة عنى المقرض وعنى المقرض فقال عنى المقرض لأن له معه وعليه زكاته ويحوم غيرهم

وقد استثنوا من ذلك ما ذكره المقرض بدهن تركه عنه فإنه لا زكاة على

لمقرض (ومن) لشهده في الدروس و سابعه في اذنا المقرض في الاجراء
فلا تحرى بدونه ومن بعض حمته على صورة الاشتراط فتقبح الكلام . سلكم في
مؤارد (الاول) في نه هل تحرى ذاء المقرض في لحمه ام لا (الباقي) في انه من
بغير اذنه . (ب) في صحة الشرط المذكور (ت) في كرومه (الحامس) في
اداء الاجسي

الاول - فشهد الاجراء صحيح (١) مضمون من حرام عن بي عبد الله
في رخص سمرقن مالا فحل عنه تحول وهو عنده قال : لا ان كان ادى قرصه
يؤدى ركبة فلا كره عنه وان كان لا يؤدى ادى لمقرض - (وقد اسند) انصاف
ره و غيره - (سنة) بدولة ادى و سقوطه . سخرج لا كلام فيه واورد سنة ابراهيم
(الاول) اداءها عاده واساندها عن يحيى مضمونه (وفيه) بهوم لاحكام والآخر
عنى لواء الساسر في باب الركعة من جهة تعاقبها على حوار لئوكل في دانها . وعنه فلا
مع من ادى اذنه (ب) ان الركعة متعقبة لعن وكونها لاهلها مباح كدمع اذنه
في لعن بعد خصومه - فتمضى لفاعده عده كناية فعل لسخرج وعنه سقوط حق اذنه من
عن سبب عده قرص مشار كهم مع ايمان (وفيه) لدليل على حوار اذنه . لك
مالا آخر مالا لعن سعى الى غير المالك فان قصه اذنه خروج اذنه عن
ميت من بدخل فيه لصدا وعده غير ثابت بالنسبة الى لاحسي (وبعارة اخرى) بانه
ماتب بدين ب مسائل ولانه اشد من فانه غير بدنه يحتاج بي دلل - وهذا بوجه
نعم ساء عنى بعينها عن وسبب الكلام في المسى

وما سبب في مقتضى تعلق الصحيح المقدم عدم عدا اذنه (و سبب) لاعتباره
باب دمه . كذا عده ولانه من صدور عن المالك بانه اشد و لتسبب كى سبب
العمل ليه (وفيه) ولانه جهاد في مقابل النص كلف وكون فعل العبر مستند وله
بلاذن غير عزيز في اسر كسفاه فعل الامام فرائد لعموم من دواب عدا اذنه فيه

تعدى - وثالث - انه لو تم ما ذكر لما كان الادب كاف في صحته لئلا كان اللزم ح
قصد اليأية .

و ما الثالث فعن البروس وحو سي اغواخذ والدوحر وشرحه فساد الشرط
وانعدهما - وعن المشهور فساد الاول خاصة وعن شيخ في بعض كتبه صححه منعه .
وقد استدلل على فساد لشرط (ب) شرط مخالف للكتاب والسنة (امث) لما ذكره
ليصفه من انه حق منه بمنع الى السنة فلا يبقى معبره بالشرط وانه يؤول ما ذكره
عن واحد من انه اشتراط لعدد على عمر من وجب عنه (و ما) لان الادلة ذلك على
نوبها على لثالث في ماله لخص لركوي وشرط ثوبها على غير لثالث وفي
غير المدن الركوي مخالفة لثالث لادله (ب) شرط في الفرض بطل لانه موجب
للربا (و ب) عقد لفرض جائز فالشرط لا يجب بقاء سنة (و بانه) يلزم من صحته
بعض وحب لاداء بكل منهما عند السنة الى واحد صحص

وفي لكن نظر (ب) الاول) فيما حرم من حور السنة في الاداء (وعليه) فان
شرط الاداء في ماله ليعمل لوجه خطاب الركاه لانه لا يكون هذا الشرط خلاف
الكتاب والسنة - نعم - لو شرط سقوط خطاب الركاه عنه وبوجهه الى لفرض كان
ذلك خلاف للكتاب والسنة - ولعله ما ذكرناه في شرح من نظرين القائل بحددهما
بانه شرط مخالف للكتاب والسنة والقائل بحرمه شرط سماع في نفسه (و ما الثاني)
فان الشرط في لفرض بوجه الربا ان كان على لفرض - لاما ذكرنا على لفرض
كما في المقام (واما لثالث) ولان عقد لفرض لازم مع - انه لو كان حثرا لما كان
مأوا للروم العمل بالشرط مدام لم يمسح نعم لو مسح رجع الشرط بقدا الى
كونه ابتدئ لا يجب الوفاء به بدأ على عنه لزوم العمل بالشرط الا ان شي بقا
نصا (واما لاربع) فلان معلق احد الكلفين ادائه عن الثالث - وسبق لاحد دئه عن
لعموم عنه ولا يمنع من لزامه شي مما سجد الترتيب فالأصح صحته لشرط المذكور .
و سدد لصاد لفقد - باب الشرط تقاسم مقصد للعقد (وقد) مضى الى ما

عرف من عدم فبادر - بشرط المسد لا يسد لعقد ما حققناه في حاشيتنا على
المكاسب و يؤيد ما خبرناه صحيح (١) أن سدا - سمعت بأعبد لله أن يقول
ع بى من هاشم بن عبد لمث رضاء بكدا وكدا لف دبر واشروط عبه ركاه
دبث لبال عشر سن وصحيح (٢) الحلبي عنه ما ع بى من سمعت بن عبد لمث
واشروط عبه في بعد البركى عد لبال من عبه لب سن فامل

لأركاة في المعصوب

افرق الرابع - لأركاة في المان المعصوب بالاخلاف فيه في تحمله لمقدم
من عدا المكن من التصرف في وحب لأركاة المعصوب في الفرض من الكلام
في انه ذك المان ذرا عى حدد بالأسباب و احين حل يعلق به لأركاة بوجود
لعده الشأه عى التصرف فذكره عن غير واحد من المسحرين - ام لا تعمق به لأن
لشروط هو لاستلاء بمعنى يحصل بكونه تحت تصرفه فعلا معصود في المقام
كما هو ظاهر معاهد الإجماع وحب (و لأظهر) هو لأركاة لأن صدر عمده المصوص
لتنصسه لكونه عبه او في بده وضع في بده و ب كان صدر لاستلاء الفعلي
الأن قوله "ب" في موقوف (٣) ررارد المعصود فب كان بده معددا و هو
يقدر عى احده فعلة الركاه كل م مر من سنس - ظاهر في كفيه الاستيلاء
الشأى و به برفع اليد عن ظهور المصوص المقدمة في الاستيلاء الفعلي (وعن)
الشيخ الأعظم ره انه ممكن المافقه في هذا لجميع ما بعد ليس بأركاة من اعم
م تقدم عى صهره و حمل لموقوف (امنا) عى لعده على لأحد الحاصلة على
الوجه المتعارف من التوكين في نقص و نحوه لا اتحاد الأسباب - ثم - بده
الحص بن تقييد لبال العاث في دلهى لأركاه بما لا يقدر عى اشتلعه عبه ولتمكن

١- الوسائل باب ١٨ - من أبواب ركاة الذهب والفضة حديث ٢٠١

٢- الوسائل باب ٥ - من أبواب من يجب عليه الركاة - حديث ٧

١٠ - يدل بعض دفع الموضع نفسه، مجرد الضرر ضروره فيه وجود مثل: ك (و)
 على خصوص ان ياتي به على ما ياتي من عدم الر كاذ فيه الا ان يجرى فيه قد افسد في
 مجلس الاحراز في ملاحظه كثره ما يدل على اعتبار عدم الفعده من التصحيح وعرفها
 ولاحيثها ضعف معاومه لتوثق بها - ومن الى ان المرحح - ح - غيومات في الر كاذ
 في - من العاصم على وجه الاتصال ويقول مطلق (اقول) فساد ذمه موقوف لظن
 (حدها) ما مان اليه من الرجوع الى العلم لقوى على فرض التأخر لجلسه فانه
 برده انه عند تعرض لروايات بعض الرجوع الى المرححان ومع فدها بحكم
 المحصر ولا وجه لرجوع الى العام والرجوع مع لخصوص الاول وهو سهره (ثانيا)
 ما قدره من - المرجح عموم مادل على في الر كاذ في المال العاصم فانه برده عنه -
 ذلك لا ينافي فدها في غير - سادس فانه معروف به عنه من حيث هي ليست
 موضوع الحكم بل احداث في الموضوع كانه عن عدم الاستيلاء ففسد هذه الموضوع
 سبل ما يراه من الاحراز ويكون صرف المعارضه - بل المرجح هو عموم مادل
 على وجوب الر كاذ المستصر في محضه بها اذا لم يكن هذا : قدره شدة (ثانيا)
 ما افاده من بعد هذا الجمع بين اولي من التصرف في - ح - فانه برده عليه فلا يفي
 بردي في و يويه ذلك لجميع او جميع الظن من وفرض صدورهما عن شخص واحد
 في مجلس كذا كما لو قد لا ر كاذ في المال العاصم حتى يقع في ذلك ولكن ان تصرف
 على حده فعند الر كاذ فان الثاني فرضه عند المعروف على الاول (فمحصر) ان الاظهر
 هو الوجوب مع القدرة الثانية .

وسمى على ما ذكرناه امور (الاول) - انه لو كان يمكنه من ستردد لمعصوب سدد
 بعضه و حذ لفي و يدل آخر - بحسب الر كاذ في لمقدار لفي كما هو صريح
 جماعة تصدق بقرره على الاحد (وما) افاده المحقق السهامي من ان لظهر منه
 بقرره على لاحد والمال بحاله لا ان يرفع اليد عن بعضه ويضعه على نفسه لان يكون اولي
 من يصيب لكل عليه عقلا و شرعا حالا وعاقبه (خلاص) اطلاق الموثق لا يثبت اليه

(الثاني) بوقوف لا يردد على الاستعانة بطلب يكون مسكيا لا اذا كان هناك مشقة وخرج فانه لا يصدق القدر على واحد عرفا - وعن الشهيد الررد في كونه متمكنا مع تصرحه بانه بالاستعانة به يكون مسكيا (و وجهه) بعض الاصطلاحات اعداد حيث انه من الاسباب التي شرعها الله لرد المطامير و اوجب عليه ذلك فهو بمنزلة الوكيل الامين من طرف المال بل يولي من طرف العاصب و بذلك قدرته بمنزلة قدرة العائث بخلاف بطلب الذي يسر به لتوسل به الا من حيث الاصططير فهو من قبل نسب لي التمكن (وجهه) ولان العالم انما يجب عليه رد المطامير وبحوزة العائث لرجوع له فلا فرق بينهما و ثبت - والمير اذا كان مذكرا له لا فرق بين المورد بين (الثالث) لو حصص العاصب لذلك تصرفه في المعصوب مع كونه في يد العاصب - فلو كان مورد ربيع لمع محرد خرج - وكذا لا يسهل في غير محدثه على ما كان عليه من عدم التمكن و كان مورد الرخص مطلقا للصرف او بطلب من قبل العاصب محرد كونه المال يجب بده مع كون لئالك مسكيا من جميع تصرفات وحب اخرج الركة د - و لم يكن المال في يده الا ان اسر هو التمكن من التصرفات المبحود في العرص (وبه) ذكره طهر حكم لمبحود وانه يمكن تحليله و لو قامه البية فالتصهر بمقتضى الشرط والافلا يجب لتعدد الشرط

لازكاة في المهرهون

الفرع لحد من - لاجب الركة في الزهر على المشهور من الاصحاب على ما سبب اليهم الشيخ ره - (وعنه) رد في موضع اخر من المستوط ثبوت الركة فيه مطلقا وتبعه جميع (وعن) الخلاف لتقصص بين مسكن لره من لئك دائمي وعدمه فالاول - و تبعه جميع من المتأخرين (اقول) لا يسمى لتوقف في عدم وجوبها في حال عدم التمكن من لئك به تقدم من عار التمكن والقدره على الاحد ما لكلام في صورة التمكن من لئك - فقد استدلل على لعمى بعدم صدق

السكن معه و - قدر عسى أنك لدى يحصل معدة صفة التمكس (وفيه) به اما
 نتجه هذا على منك من ترى اعتبار الأسسلاء لعللى وعدم كفه مطلق لقدرة وقد
 عرفنا ضعف المسمى

وربما سمدل له بوجه آخر - وهو - الحقوى المستلقة قد لا يوجب نقصا في
 المال صلا كحق الامساك للعين لتابع قبل فاض المشرى ثمة فان هذا الحق
 لا يوجب نقصا في المسمع بل يحوز جميع التصرفات من دون دن من تدبج - وقد
 يوجب نقصا فيه مع كونه الحق المتعلق به حق ملك كالمال المستور - وقد يوجب
 نقصا فيه مع عدم كونه حق ملك كحق الترخيس - ولا شك في ان الاول غير مدع
 من تعين الركدة - كما لا اشكال في مانعه لاي - وماذا - فممكن ان يذكر
 في وجه مانعه ان الركدة انما يتعلق بشيء يكون للمالك ملكا من ادائه من عين
 ذلك الشيء و بذلك لا يتمكن من - نه من عس المرهون وبمكنه من بيعه غير
 محدد لانه في حال انقضاء غير قابل لتعلق الركدة به لكونه غير تام - يمكنه ويخصص
 الموضوع لدى يتعلق به الركدة غير لازم كما يخصص من غير لازم وهذا بخلاف
 بحوائصه مصوب وان يمكنه غير قصه و لموضوع قبل لتعلق الركدة و ان المانع
 من خارج فمع تمكنه من رفعه سبق به الركدة و بالمرهون فهو بنفسه عرقا من و
 بتخصيص انقابلية غير لازم - وهذا لوجه منه جدى لعلله من شجته وهو حسن - و
 فتاورد عليه بيراداد سنة بعد ولا يظهر هو سعى مطلق

لأركاة في الوقف

نخرج لسادس - لأركاة في الوقف بخلاف سواء كان الوقف عدا او خاص
 لاسماء لتتمكن من التصرف و لعدم صدق لملكية عرفا و بعبارة اخرى لنقص
 ملكيته بالذات و كونه مبرعه من قصر مفعله على الموقوف من غير ان يكون له
 حق في التصرف في عيه و مثله خارج عن مصرف ادلة الركدة - ومع لاعراض

عماد كرهه ماد كرهه بعض من معارضه دله وجوب الركاه لادلة الوقوف ثم الرجوع الى
اصالة عدم الوجوب لائاسي به

و اما ما شهد اي بناء معين لموقوفه هي الوقف لخاص بشت الركاه مع
فرض وجود النصاب وسائر الشرائط - فلو كان وقف على اشخاص محصورين وان
كان حصه كل واحد معه من حيث انكسبه اعترفت بشرط من لحول فما عسره
والنصاب في الغلاب في سهم كل واحد من نفسه - وان كتب كمة لا عطاء عوكولة
الى نظر لاطاربه عسرت لشرائط بعد نفسه اول ملكه الابعدها

وام في الوقف العام كالوقف على المساجد والفسطاط والمشاهد والاركة في
بنايه كمالاركة في مابست المال - لانه لامالك معن به وخطب لركاه عزموجه
في النوع هد كله فمما لم بشرط في بناء كونه وقف - ولا فلا اشكر في عدم
وجوب لركاه فيه حتى في الوقف لخاص

في وقت وجوب احراج الركاه

فصل - ساسي في شرط وجوب الركاه في لموشى اب وقت تعين الوجوب
فما عسره فيه لحيون حولاه بدحول الشهر لثاني عشر او (به) مع هلال
الثاني عشر (تجب مع بقاء الشروط في كمال الحول) اما لكلام في المقام
في امور :

الاول - ان الوجوب بعد تحققه هل هو فوري - ام لا - يفصل بين الاحراج ولو
بالرمل فجب فوراً وس لدفع فلا حب - وعنى الاول فهل هو مع الامكان مطلقا كما
هو ظاهر المسئلة (ولا يجوز التماخر مع المكة ؟) وعدم انتظار لافضل او اوسط
عنى الاصناف كما عى لدروس - او عدمه - بظار الافضل او الاحوج ومتماد لطلب
كما عى البين او اد لم يكن لتاخر للسط على الاصناف خاصة بشرط دفع نصيب
لموحددين فورا كما عى حمله من كتب انصف ره - وعنى لثاني فهل هو مطلقا

او لى شهر او شهرين كما عن الشيخ وملا منه الشهد النبى وحوه و قول
 واما بخصوص البت فهى على طوائف (لاولى) مظاهره انعوره فى الاعطاء
 منه - كحز (١) لى بصير عن الصادق ع ردت تعطى زكاته من حبه
 شهر و شهرين فلاناس ولس لك نتوخرها بعد حليا - والقاهر ان هذا هو مدرث
 القول الاول (الثانية) مظاهره انعوره فى الاحواح و العزل كصحيح (٢) سعد بن
 سعد عن ارضا ع عن الرحل تحمل عنه الزكاة فى السنة فى ثلاث وفات تؤخرها
 حتى يلقها فى وقت واحد فقال : متى حلب احوحها - ونظير هذا مدرث
 القول بالتفصيل ان احوح انعوره انعزل فى هذا المقام صاهرى عدم العورة فى
 لاعتد (ثالثة) مظاهره حور اساجر فى الاعطاء مطبقا كصحيح (٣) معاوية -
 بن عمار الرحل تحمل عنه الزكاة فى شهر رمضان تؤخرها لى المحرم و لى
 لانس فب فيها لانحل عنه الا لى لمخره فعحبها فى شهر رمضان و لى لانس
 ولس هذه بقسمه الطائفة الثانية مدرث القول بالتفصيل (الرابعة) مظاهره حور راله حور
 فى صورة بعزل و عدمه كموثى (٤) بوس فب لانى عبد الله ع ركانى تحمل
 عنها فى شهر ا يصدق لى ان احس منها شتا مخافه نبحشى من سأسى يكون عندى
 عده فقال : اذا حل الحول فاحرحها من مالك لانحلطها شىء ثم عطى كعب
 شت قبل فب فان ما كسها وانسا سعم لى فان نعم لا يصرت (لخمسة) مظاهره
 حور التاجر لى شهرين كصحيح (٥) حماد لانس معجل لركاة شهرين و
 تاجرها شهرين .

اما حرا لى بصير فهو صعب السد لقاسم بن محمد احوه لى - و ما طائفة اثالث
 و لخمسة فهم لانسايان مع لرابعة نعم الطائفة الثانية رسايوهم تعارضها معها لكن

١-٣- الوصائل - باب ٤٩- من ابواب المستحقين للركاة حديث ١٢ - ٩

٢-٤- الوصائل - باب ٥٢- من ابواب المستحقين للركاة حديث ١٠ - ٢

٣-٥- الوصائل - باب ٤٩- من ابواب المستحقين للركاة حديث ١١ - ٥

الجمع العرفي يقتضي الساء على اقصه لاجراح والعزل (ودعوى) ن لجمع بين
النصوص المتواترة بانه على عدم حوار حسن لركاة ومعنى عن شبهه ومن ماتقدم
بقتضي الساء على السمع مع عدم انتظار المستحق - والحوار مع انتظاره - (مدفوعه) بان
ثالث لنصوص لا سيما بدورود هذه الاحاد ما تكون والمعنى السمع من الحسن وعدم
الاعداد ثل لا لسمع عن التأخير فيه فلا حظها (محصن) - لاظهر حوار التأخير مطلقا -
(ولكن) بمان لنصوص لمخورد للتأخير محضة بصور ويطر لأفص ورده السط
على الأصناف - ويطر معاد الطيب وغير ذلك من موارد لأعد العرفه - ومطالبة
المسحقين بشاهد الحال فيه وفورود لركاة محموله فون لتعقره ومعه به هم فالأحوط
برومالولم يكن اظهر عدم التأخير الا في المورد لأعد العرفه - كما بان الأحوط في
تلك المورد اي موارد لأعد عمر لئله حد ساجه المستحق كعدم المسحق عدم
التأخير المطلق فلا يحرر كونه اربع سنس مثلالا انتظار الأفضل وحوادث من الأمور
الراححة شرعا وعرفا - ولغير المسحق هو حوار التأخير اني فور لسة الا انه في مورد
الاعداد العرفية .

ثم انه ان حر في الأداء فلهبه فان كان ذلك في مورد عدم حوار التأخير فلا إشكال
ولا كلام في الصمان وعنه فلا كلام في ما فده امصفرد به به فمضمن) فبره على
قوله ولا يجوز لتأخير (كما انه) لا كلام في عدم الصمان اركب ذلك نصوره كعدم
المسحق وعدم الممكن من اندفع ونصوص لئاله عنه كشره

بما يكلام في الاعداد المسوقه لتأخير كالتعمم ويطر للمسحق - ولتدهر
هو الصمان - وحدث لان القاعده وان كانت تقتضي عدم الصمان من جهة انه مأدوون في
لتأخير فبدل على عدم الصمان مدول على عدم صمان لامين - الا انه يشهد لتصمان
مصفا لى معنى صدهر المسهي و لذكره من الإجماع عنه حسن (١) من مسم قف
لأبي عبدالله عليه السلام رحن بعث بركاة مائه لتقسم فصاعبت هن عيه صماها حتى تقسم

وقال - د - وجد بها موضع فلم يدفعها سنة فيؤدبها حتى يدفعها وان لم يجد بها
 من يدفعها له فبعث بها إلى شيب فليس عنه ضمان لانها قد حرجت عن يده وكذا توصي
 بنى وصى له بكون ضمانا لم يدفع اليه د وحذره الذي امر بدفعه له ولم يجد
 فليس عنه ضمان - وصحيح (١) دراره عن الصادق ع عن الرجل يبعث إليه آية بركة
 يسميها فصاعق فقل ليس على رسول ولا على مؤدى ضمان - قلت فان لم يجد
 آية فلا فسدت وبغيرت تضمها قال لا ولكن يعرف بها فلا فسدت او فسد
 فيه بها من حتى يجرحها - وبما تقدم فلا على عدم الضمان بخلاف هو بصورة
 عدم التمكن .

ثم انه د لم يكن المستحق موجودا ولكن يمكن تصرفه في سائر المصارف
 في كبر ضمان ان تصب أولا وجهه - يشهد الثاني - ما قبل من ان حسن التصرف
 عدم الضمان على ما اذا لم يكن التصرف في سائر المصارف ايضا حمل على الفرد
 المبرر - مع - ان قوله في الحسن فلم يدفعها له - وقوله في الصحيح ان عرفت بها
 فلا - صدر في - موضوع الحكم هو ما اذا لم يمكن من الاداء الى المستحق
 وان يمكن صرفها في سائر المصارف - ولا يغير هو عدم الضمان

تقديم الزكاة قبل وقت الوجوب

(و) ثنى - المشهور بين اصحاب شهره عقيدة انه (لا يجوز ائقدها
 قبل وقت الوجوب) وعن ابن سبي عمل وسائر الجور - ويشهد لذلك - مصدق
 في الاصل انه قبل حلول الحول الذي هو شرط وجوب الزكاة لا امرها ومع عدمه
 لا يعقل كونه امثالا بلامر حسن (٢) دراره قل قلت لا يبي جعفر ع ان ركبي الرجل
 ماله د مضى ثنت السنة قال (ع) لا يبي لا يبي قبل الروا - وحسن (٣) عمر بن

١ الوسائل . باب ٣٩ من ابواب المستحقين للزكاة حديث ٢

٢ - ٢ - الوسائل . باب ٤١ من ابواب المستحقين للزكاة . حديث ٢ - ٤

يريد قبل لأمسى عدله (٢) ان رجل يكون عبده المدعي اير كيه دأ مضي نصف لسه
فقد (٣) لا يمكن حتى يحول عبه الوجوب ويحل عليه به يفس لأحد ب مضي براء
الأوقاف وكب ركاه ولا يصوم حد شهر بمصاب الأشهر لأوصاء وكل قرينه
بما تؤدي ادخلت .

و براء هذه المصوص حار مستغصه بل عن العباسي دخول مو براء حار
في حوار لعجل بل صرحه وقه وقد تقدمت حمله منها في مسألة لورد
وحمله على عرض ثم لأحساب مضافا لى براء لسهه براء لسهه .

حمله منها براء معه اذا اعطى على وجه عرض محو قبل سى - وقه سى لى - مع
عبه - ب صحيح (١) لأحول فى رجل عجل ركاه براء ثم سى لى قبل سى
السهه براء (٢) بعد المعطى ركاه - ساء لى براء براء براء براء براء
بالمعجل عرض وحار براء براء براء براء براء براء براء براء براء
عبه حول براء (وقه) به براء ان براء براء براء براء براء براء براء
براء الوجوب معبرا فى حوار لعجل - اما لى براء براء براء براء براء براء
حوار حول براء براء براء براء براء براء براء براء براء براء براء
فى براء وهو براء على براء الاستحقاق

و بحق براء براء براء براء براء براء براء براء براء براء براء
لاول لعجل لاجير على براء براء براء براء براء براء براء براء براء
ببراء براء براء براء براء براء براء براء براء براء براء براء براء
عدم براء براء براء براء براء براء براء براء براء براء براء براء
استغاثه و استغاثه براء براء براء براء براء براء براء براء براء براء
فى المال) بلا خلاف ظاهر .

و يشهد له حمله من المتصوص كصحيح (٢) ان الحجاج عن بى براء

١ - الوسائل ب ٥٠ - من باب المستحقين للركاه حديث ١

٢ - الوسائل باب ٤٦ من باب المستحقين للركاه حديث ٢

الاول - عن دین لی علی قدم قدم صاحب حصہ عبدہم لا یقدرون علی فصائہ و ہم مستوجبون لمرکاء ہن لی ن ادعہ وحتسبہ علیہم عن لمرکاء ول ایلا نعم وحر (۱) عتبہ بن جندب قال لہ عندنا من عمران بن رحل مؤسر ونجشی الرحل ویسألنی شیء و لیس ہواہل رکاتی فقال لہ ابو عبد اللہ نلا نفرص عبدہ شمامہ عشر و لصدقہ عشرہ و مازا علی ذکب مؤسر کما یقول اعطیہ وذا کان یارب رکاتک حسبہا من الرکاء و یجوزہا عشرہ . ثم ید بحور الاحساب بعد الفرض و ان کان المعبر من الصحیح (۲) بن امی عمر عن شمس نصر فی و غیرہ عن امی عبد اللہ (ج) نفرص الواحد شمامہ عشر و ذ ماب احسب ہا من لمرکاء و یجوزہ ہیرہ .

و عل یسر فی المساب ان لا یکون لہ ترکہ فی بدہ کما عن المسوود و الوسئلہ و سدکرہ و السب و المدرك و غیرہ - لہ لا یسر بل یجوز لاحتساب مطلقا کما عن المحض و تدمر المسہی و یدہ الشیح و المحقق فی الشرائع و شہید و جہد - فو ہما الاول لان احلاق النصوص و ان کتاب مقصیا بلقوب الثانی ،

لا ید یعبی بعدہ - احس (۳) زر رد قلب لابی عبد اللہ نلا رحل حلب عتبہ الرکاء و ماب یوہ و عتبہ دین یودی رکاتہ فی ذس اسہ و لئلا مال کسر فقال (ج) ان کان اورثہ لہ لا ید یسر علیہ دین ہم نعم ید یومئذ مقصیہ عہ قصہ عہ من جمیع المراث و لم یقصہ من رکاتہ و ان لم یکن اورثہ مالا لم یکن حد حق لمرکاتہ من دین ید وذا اذ ہا فی دین ید عتبہ حد لرحل اجراء عہ - و ہو وان کان مورثہ لقصہ عن اماب لا احساب لانا لظہر ن السائلین من دین واحد و یعتدی عتبہ الی المقام .

۱ - الوسائل باب ۴۹ - من ابواب المستحقین الم رکاء حد ش ۳ ۸

۲ - الوسائل باب ۸ - من ابواب المستحقین لمرکاء حدیث ۱

نقل الركاة من بلدها

الثالث (ولا يجوز نقلها عن بلدها مع وجود المستحق فيه وبعضه ولو
عدم نقل ولا صلاته) فيه - - - - -

لا يرى لأحلاف طائفا في حوزة نقل الركاة من بلدها إلى غيره مع عدم
وجود المستحق فيه - و يشهد له - حمله من المصوح - كصحيح (١) صحيح
سأل السيد أبي الحسن عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل عن رجل سأل
فقال (٢) في كل ذلك - فقال في بلادنا في بلدنا في بلدنا في بلدنا في بلدنا في بلدنا
في بلدنا في بلدنا في بلدنا في بلدنا في بلدنا في بلدنا في بلدنا في بلدنا في بلدنا
الدين و نحوه غيره - و نرى في المسألة آية ما يشهد به صا

و هل يجب للمصوح م لا وجهان - فدايدون للأول (بالامر) في الصحيح
(و ورد) عليه بان الأمر في مقام يوجب حصر - و بان المقصود منه تصحيح من
عقدته لغير المولى - و بان الأمر يشادى لسان صريح لأصله إلى المستحق لأمواله
بعضى (ولكن) يمكن دفع الأول - و ثالثا بهما خلاف تقديره لأنصر في شيء
بهما فلا فرقة - و يمكن دفع الثاني بان المسح من عقدته لغير المولى - ان
يكون بقوله «ع» ولا تنهها الخ .

و يمكن أن يستدل به (توقف) لاداء لو حب عنه (و بان) لأمره بتصحيح
لحق على مسجته المصوح من مائة السارغ تحريمه (ثم ان) هذا كله في صورة
عدم رجاء ابو حود بعد ذلك - و اما مع الرجاء فلا بعد لقول بعدم الرجاء
لتأخير في هذه الصورة مضاف إلى دلالة خبر يحدد عن حوزة - وإلى اختصاص
الصحيح بصورة السن - يشهد لجواز تقديم من حوزة الخبر في لاداء في
مورد لا عذر اعرابه - و من حيثها ذلك فالأظهر جواز النقل و لحفظ في

ان يوجد

اثنائه به هل يكون صاماً و نصفه لا - اظهرهم الثاني للمصوص لكثرة المتقدم بعضها في الفرج الاول - وقد عرفت انه لو لم يجد من يدفع اليه و مكن صرفها في سائر المصارف الاظهر عدم الصام - كما ان الاظهر عدم الصام مع كون من يدفع له مخرج الزكاة اذا ظهر من المصوص ان الصام في عدم الصام عدم امكان الدفع سواء كان يبرح في حضوره ام لا .

سأله هل يجوز نقل الزكاة من بلد مع وجود مستحق فيه كما عسى جماعه منهم لشيوخ و لحلي و سار حرد و حمير و المصنف في حمله من كتبه و الشهاد في بعض كتبهم بل هو لمصوب الى كثر المساجين - ملاحور كما في المتن وعمره بل عن الحدائق مسه الى المسهور بل عن المذكور دعوى الاجماع عنه - وجهان قد استدلل الثاني بوجوده (الاول) مضافه لمؤديه (الثاني) انه تعريض للمال و تعرض له ثلث (الثالث) مدون على مدومه عليه تقسم صدقه اهل نوادي عليهم و صدقه هل الحصر عنهم (الرابع) صحيح (١) الحلبي لا يحل صدقه المهاجرين الاغراب ولا صدقه الاغراب في المهاجرين (الخامس) مدون (٢) على الصام بالنقل مع وجود المستحق (السادس) لاجماع المحكي عن المذكور

(قول) ان هذه الوجوه سوى الاحصاء لو ثبت لانتفع مدرك كالحكم في مقاس لمصوص لانه لدله على الحوار مع امها لاسم (ما الاول) بعدم بروم المؤدية نحو ما في مع النقل الذي يكون سفرها شرعي لا حرج (و ما الثاني) فلا تعريض للثب نقض الباء على صام لا عدم يجوز مع انه حص من الدعوى اذ ليس كل نقل معرض لثب (و ما الثالث) فلا مدومه عليه ثم يكن على سبيل الوجوب كيف وقد دل الدليل على معنى التوقف والوظيفة مع انه يبرح كان يصب العمل

١ الوسائل باب ٣٨ من ابواب المستحقين للزكاة حديث ١

٢ الوسائل باب ٣٩ من ابواب المستحقين للزكاة

و بحد الصدوق - مع انه حص من السدعي اذ ربما يكون الفعل من الاعراب ابي
الاعراب ومن السدعي من ليهم - و به يظهر الجواب عن الصحيح (واما الخمس) فلا
الصواب لا يلزم عدم الجور - (واما السدس) فعدم بونه لاسيما بعد افاء حاكمه
مخلافه في كونه الآخر مع - انه يمكن ان يكون مسد لمحمس ما قدم فلا يكون
حدها، بعد كشف عن رب المصنوع (ح)

والظاهر هو احوار للاصل والسادة حمه من التصوص به كصحيح (١)
هشام عن سي عبدالله (ح) في الرجل يعطي الركاة فسمها الله ان يشرح الشيء منها من
لسده لثي ذو فيه الى غير هذا (ع) لانس و صحيح (٢) حمد من حمده عن
ابي الحسن لثالث (ح) عن الرجل يشرح ركاته من يدي الى يدي آخر و يصر فيها في
حوزه فهل يجوز ذلك قال (ح) نعم - ويحرم غيرها
ارادته لاحلاف في ضمان لو بلغ بالفعل - و شهد له التصوص ان يقدم
بعضها وقد تقدم تفصيح القول في ذلك فلا بعد

يعتمر في الركاة به القرنة

(ولا بد من السعة عند الاحراج) فلا كلام اذ لفعل غير الصادر عن لارادة
و له - لا يصف بالحسن و القبح - ولا يعلق به الامر والهي .
وهل يعتمر فيها القرنة و لاخلاص لا و جهان - اظهرهما لا و للاحكام
عليه بقسمه كما اذعه صاحب الجواهر به و غيره - و اما ان الكلام في كون به القرنة
شرطا لركاة او جزء - و لكلام في ان الداعي العربي محض في الامر والمحموسه
م لا - و من غابت الامثال فقد تقدمت في كتب الصلاة في الجزء الرابع
من هذا الشرح فلا بعد

١ - الوسائل باب ٣٧ من أبواب المستحقين للركاة حديث

٢ - الوسائل باب ٣٧ من أبواب المستحقين للركاة . حديث ٤

ثم انه يعبر فيها العنصر لأعداد قصد الخصوصيات لما حوذة في متعلق الأمر بحاية الأمر انه في صورة وحده الواجب يكفي به ما في الدعة او الأمر الخاص لكونه قصد الخصوصيات جمالا وهذا العدد يكفي - ولو كان ما عليه متعديا كما - د كان عنه حسن و ركة و هو هشمي يعطى هشميا و كان عليه ركة و كراهة و كان عليه ركة المار و الفطرة و حب أسس و ذلك لوجهين (لاو) ان الظاهر من الأدلة أحد تعاوانى بحاصه في الموضوع فلا يمكن مثا الأوامر لأنقصدها - (الثاني) ان عطاء المال كما يصلح ان يقع امثالا لأحد مما يصلح ان يقع مثالا للأخر - فلا بد في وقوعه امثالا لأحدهما العنصر من قصده كي لا يبرم السرحيح بلا مرجع

التوكيل في أداء الركة

ثم في لمقدم مسائل مسألة لهذا بحث (الأولى) انه يحوز للمالك لتوكيل في أداء الركة كما يحوز به التوكيل في الاتصال بالأحلاف فيهما وشهدتهما حمته كثير من النصوص كموتى (١) سعيد قلب لابي عبد الله (ع) الرجل يعطى الركة فيقسمها في أصحابه بأحدهم ثبت قال (ع) نعم و ظاهر ذلك التوكيل في الاتصال وموتى (٢) من نطق عن ابي الحسن (ع) - ان كان معه غيره ناصها في مواضعها و لم يكن ثقة فحدها اب وصعها في مواضعها - و ظهر ذلك التوكيل في الأداء ونحوهما غيرهما وهي روايات كثيرة (منها) ماورد (٣) في نقل الركة من بلدنا الى آخر (ومنها) نصوص (٤) شراء العبد (ومنها) نصوص الأمر بأبائى لي مسحها ونحو ذلك

١ - الوسائل باب ٤٠ من أبواب المستحقين للركة حدث ١

٢ - الوسائل - باب ٣٥ من أبواب المستحقين للركة حدث ١

٣ - الوسائل - باب ٣٧ من أبواب المستحقين للركة

٤ - الوسائل باب ٤٣ من أبواب المستحقين للركة

وفي لو كس في أداء لدى حقيقته لبيانه عن المالك في أداء لعادة بنظر لائب
في اصله يوى بوكيل حين يدفع الى الفقير عن المالك لكونه المؤدى لركاة
ولا يحب على المالك لئلا يحب الدفع الى الفقير ولا يحب الدفع الى لو كس - والا حوط
ان يوى هو ايضا لكن حين يدفع الى الفقير لانه به يكون الاعطاء لركاة - ولا وجه
لنه حين يدفع الى لو كس لعدم كونه موضوع لوجوب العبادي
وفي لو كس في الاصل يوى المالك ليه حين دفع لو كس الى الفقير منه
لموضوع بلوجوب العبادي -

(لا يحب نقل الركاة الى الفقير)

ثامه محور للمالك ان يوى نفسه او وكله بلا خلاف فيه في تحمله
حلا فالسعيدو يحيى ووجدوا دفع الى الامام مع الحضور والى الفقير مع الغيبة عن اس
رهرة واقصى الاقتصار على وجوب الدفع مع الحضور (وشهد) للمشهور اخبار
كثيرة وردة في نوع المسحوق وشروطهم وفي نقلها وعزلها وعبر ذلك وفي بعضها
رد الامام (ع) لركاة الى مالكها لمخرجها نفسه وقال (ع) اما يكون هذا اذا قام
في ثبته فيه نفسه بالذات او بعد في حق لرحمات لبر والفاخر
و سئل للمعتمد يحيى - بقوله تعالى (١) «خذ من اموالهم صدقة تطهرهم
وتركهم بها» وجوب الاحد سلم وجوب الدفع (و ورد عليه) بعدم دلالة على
كون لصدقة من الركاة لحرار ارجاعه الى ايمان لدى حرجه من اموالهم كفا
لنحبهم عن رسول الله ﷺ و هم لآخرين المرحون لامر الله كما في سابق لايه
(وفيه) ما بعدم في اوان هذا الكتاب من ان هذه الآية بمساعدة الاخبار اوضح آية
وردت في شريع الركاة فراجع (والحق في الجواب) ان يقال انها تدل على بroom
الدفع بعد المطلة ولا كلام في وجوبه بعد مطالته ^{ببره} والكلام انه هو في وجوب

ادفع قلبها - مع - ان الاحبار لصخرة في حور بولي لعالك للاجراح فوق حد
الاحشاء والبرغ في احصائها برمان العبد ورمز قصور يدى الائمة عليهم السلام
وعموها برمان سط انديهم لايرتب عليه الاثر فالاعصاص عنه اولى -

ثم ن شبح الاعظم ره قال وبوصفها انفيه فمقتضى ادله السادة العامة وحبوب
لدفع لان معه رد عليه والراد عنه راد على الله تعالى كما في مقوله (١) ابن حنطلة
و مقوله (ع) في التوقيع اشريف (٢) الوارد في وحبوب ارجوح في التوقيع
المحادثة الى رواه الاحديث قال فيهم حتى عليكم و يا حجة الله بهى (قول)
قد تقدم في الجزء الرابع من هذا الشرح في بحث صلاة الجمعة - انه لادس عبي
ليبه العامة - و ان المقوله محصه باب المحصومات - و التوقيع مختص باب
الاحكام فرجع - فالأظهر عدم وحبوب ادفع له (كنا) - لأظهر حوار دفع
الله - و ن لم يكن معيوب التوكيل في لادء - و في الاتصال - و به ولى عام
على الفقهاء .

و هل يسحب ذلك ام لا وحيان ودايدل للاول (بموى) حذاه بالاسحاب
(وبانه) بصرمو قعها (ولكن) برد على لادء - ان موى لعيقه لسب من موارد قاعدة
التسامح - ويرد على الثاني ان غير مطرد بل رب تكرار المالك بصرمو قعها

الر كاة متعلقة بالعين

ثالثه في معنى الر كاه و كيميه بلفظها - قول الكلام فيها دفع في حيث
(الاولى) في انها متعلقة بالعين او بالدمه (الثانية) في انه على فرض بلفظها بالعين
هل هي مسدده به مالها من المالكه م معتقه به مالها من لخصوصات اشخصه
(الثالثة) في ان ثبوته في لعن هل يكون سحر امكنه او يكون حذ مسددا لعن
(الرابعة) في به على القول بكونها سحر الملكه هل تكون شر كه رب الر كاه مع

سألت عني وجه الأشعة - و لكنني في المعنى (الحمد) في انه عني القبول بكونها
 حقا من هي من قبل حوائجها - او من قبل حق لزمه ام من قبل غيرها
 و نحوه الاولى - ولمشهور من الاصحاب شهرة عظيمة بها متعققة بالعبادة
 و ن حار دفعها من غيرها - وعن التذكرة والمنتهى بسبب لي علمنا - و بسبب لي
 بعض معلقها بالذمة - وشهد للاول طوهر لادق من لكتاب و لسة (اما الاول) فقول
 تعالى (١) - حذر اموالهم صدقة - بناء على ان المراد من اموالهم موالهم لركوبه
 فيكون الامر بالاحد منها مستمرا لعمدها بالعبادة - اذا لحكم شرعي د تعقق من
 حصه من الاعيان بسعد منه سوب الحق فيها - و به يظهر دلاله قوله تعالى (٢) وفي
 موالهم حق معلوم واما الاحبار فهي كثره

منها ما يدل على شركه - كمثني (٣) في السعر - ان الله تارك و تعالى
 اشركوا بين الاعبياء و لعمر في الامور فليس بهم ان يصرفوا الى غير سر كانهم
 و منها ما يدل على انه اذا باع النصب من اداء الركاة و حب عني لمشتري
 ويرجع بها الى السع - كصحيح (٤) عبدالرحمن بن عبيد الله عن الصادق (ع)
 عن رجل لم يرك اسه و شتره عامس فباعها على من شترها ب ركيها لما مضى
 قال (ع) نعم يؤخذ منه ركانها و سعيها لسابع او يؤدى ركانها لسابع - دلولا لتعقها بالعبادة
 لما كان وجه لتعقها بالمشتري .

و منها ما يدل على نصف لركوب و صدقة ثم يحير لماك الى ان
 يبقى ما فيه حق الله كمصحيح (٥) برندن معاوية قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول نعم

١ . سورة النوبة الآية ١٠٣

٢ . سورة الممارج الآية ٢٥٢٢ .

٣ . الوسائل باب ٢ من ابواب المستحقين للركاة حديث ٣

٤ . الوسائل باب ١٢ من ابواب زكاة الانعام حديث ١

٥ . الوسائل باب ١٢ من ابواب زكاة الانعام حديث ١

امير المؤمنين (ع) مصدق الى نادية لكونه الى (ع) بعد ان انت ماله ولا تدخله
النادية فان كثرة له - الى ان (ع) وصدق الناس صدعين ثم حردوا الصدعين شاءوا بهما
احدا ولا تعرض له ثم اصدقوا باقي صدعين ثم حردوا الصدعين ماعن يريح
اسلاعه ولا يحق ان يفسد لاله من وجهي احدهما اشعل من اكثر له فانه صريح
في ان اقله ليس له من الفقراء - ثابتهما - الامر بالتصدق

ومنه ما يدل على العمل ونسب الربح لو اخرج بالركوي كحر (١) بي
حمره عن بي جعفر (ع) عن تركاة يجب على في مواضع لا يمكن ان تؤذيها (ع)
عزلها فان تحركت بها فانت بها صدمت وانها لربح وان يوت في حال ما عزلها من
غير ان تشعلها في تحركه فست غلبت شيئا فان لم يعزلها وتحركت في حبله مالت
فله تقطعها من الربح ولا وضعه عيبا - وهو ان يصيب على المطلوب من وجهي
من حيث الامر بالعمل ويقصد الربح مع عدمه وله لو لم يكن من مكي للفقراء لما
كان وجهه بالتعويض

ومنها - النصوص الكثيرة المتضمنة بغير اخرج تركاة فان اخرج من شيء
انما يكون مع دحوله فيه .

وقد استدلل به وجهين احدهما (احدهما) ما عن المذكور وهو انه لو وجب تركاة
في لذة لتكرر في الصاب ابو احد بكرر الحلول لعدم بطلان النصاب - ولم
يقدم على الدين مع بقاء عن نصاب واقصرت الركعة ولم تقطع بلف للنصاب من
غير تعريضه لم يجر للساعي نفع العين لو باعها لملك وهذه لم يرم باطله اتفاقا و
كذا لم يروم (اقول) بان لئلا يراه (امامنا الاول) فانه لو فرضا عند اربعين شاة
ولم يرك حتى مضى عليه عامان فمقتضى تعلقه بالذمة لروم اعتدائه شاة معدده بعد
السة اذا النصاب لمجتمع لجميع شرائط تركاة موجود في كل مبيع وقد انقلب
كلماتهم على عدم وجوب اريد من شاة واحدة وهذا كاشف عن علمها بالعين وفي

انعام الاول شتم لصب لاجل كون واحد من الاربعين ملكا لفقراء ولا يبقى عنده بعد ذلك انعام يصب تام (و ما في الثاني) فلانها لو كانت متعفة بالدمه لكانت في عرص سير ديون لمت ولا يبقى لندمها على سير الديون وحده (و اما لاجيران) ولعلامة فيهما طهره (ولا يحصى) بهداسم لو كان بطلا لوارم مسددا عند الكل حتى القائل بالدمه و لالم يكن وحده للمسك به

الثاني - النصوص بسورة لسان الفريضة في لصب المعرة بقطعة (في) الظاهره في الطرفة الدالة على دخولها فيها لساوق ذلك لبعيه - كمولهم (١) عندهم السلام فما سمع السيد لعر و فما سقى بالدوالي نصف لعر (و ورد عنه) بان طرفة المرته فيها لصب حقه بل اما هي طرفة عماره يوم شت كون لقطعة في حقه فهذا بل عابه ماثب كونها حقه في الطرفة الحسنة و قدور الامر من احمول على طرفة لاء. رة و لاء. و لاء. و لاء. و لاء. (مع) انه يرد عنه ان ذلك يوم فاعا هو فم لو كان فريضة من حسن لصاب و ما مالمس كك كما في قواه - خمس من الابل شاة - فالأظهره السنة دون الطرفة

و قد استدل للقول الثاني - بقوله (ج) (٢) في خمس من الابل شاة - وبحوده مما كانت الفريضة فيه لصب من حسن لصاب و ان طرفة عمر متصورة فيها فيتعين الحمل على السنة - وعنها يحمل في لقطعات لصب لان الجميع من واحد - (و فيه) اولان السنة - بلانم مع ثوب بحق في الماء - و ثوبا - ان هذه لاتصلح للمدومة مع ماسق لصريح في تعفها بالعين - و ثاب - ان اعتذر التيسير معارض بمكان ارتكاب محذر آخر وهو تقدير مقدار قسه شاة وبحوده ولا ترجيح للاول .

و ربما يتمسك له - بانه لو وحت في العين لبحار لرم المالك بالاداء

١ - الوسائل - باب ٢ - من ابواب زكاة الغلات .

٢ - المعامل - باب ٢ - من ابواب زكاة الانعام .

مها - ولا يجوز له ادخالها بالصفة و ادخا من التصرف حتى يحرق العرض ولزم
عليه انقسم و كذا الفرعة و الوارم كلها باطلة ، اتفاق فكث المبروم (و يد) ولا
سأنتي بوجه ابطالها على القول بالمعككة - وثاب - ن هذه الوارم لاسا في تعيقها
باعتن على وجه الاستيفاء لدى هو ابدالها

و عن الشاهد في البناء احمال التفصيل من تعلفها بالدمه في نصب
الابل بالحمسه فقط و تعلفها بالعين في غيرها و استدلاله بانه مقتضى تدويره بخصوص
بمقدمه - و ماورد في الابل لمحمول على السبه (ورد عليه) وحيث من الوجوه
لثلاثة التي اوردوها على الاستدلال الاول للقول بتعلفها بالدمه

و عن انفصال الرافعي تعمم المعنى بالدمه في كل مال سبب العرضه فيه من حسن
النصب كانشاء من الابل و بنت المحض من باب الدوب و سبع من لم يصب و
بحو ذلك - و من ان مدركه و لحوب عنه طاهران مما و - ماله ولا طهر تعيقها
بالعين .

الر كاه متعلقة بمالية العين

اما لجهه الثانيه وهي - انه هل هي متعلقه بالعين بماله من الماده - م متعلقه
بها بماله من الخصوصيات الشخصيه - الظاهر هو الاول - لما دل على حوار اداء
لعمه وعدم وجوب الاداء من نفس العين و ان لم يرض انفقته وان ما يؤديه لمالك
من غير العين ركاه لادنيه فلا يدفع ذلك بان له و لانه لتبدل لاحظ النصوص
الواردة في حساب الدين من الر كاه - وفي ده انمعرض ركاه العرض و غيرهما
وانه لا يكون مجموعا من التصرف حتى يحرق الر كاه و لا يلزم عليه انقسم و
الفرعه د لو كانت متعلقه بالعين بماله من الخصوصيات لم يكن هذه الاحكام
ناثه بل كان يجوز الرام لمالك بالاداء منه و لم يحرقه لادال بالقيمة - و لمع
من التصرف فيه لاعد الا حرق و كان يجب عليه انقسم و الفرعه فيكشف

من هذه الاحكام انها معلقة بالعين بما لها من المصلحة . و يمكن ان يستظهر ذلك من الاية الشريفة (١) - حد من اموالهم صدقة - ان يظهر منها وجوب الركاة في الاموال من حيث انها اموال .

ثبوت الركاة في العين انما يكون نحو الحقيقة لا الملكية

و ما لجهة ثالثة . وهي انه هل يكون ثبوت الركاة في عين سحوا امسكية م يكون سحوا الحقيقيه - يظهر من كتب الاصحاب كما عن التذكرة هو الاول و عن اصحاب المحرر في النهم . وعن جمع من لاساطين منهم بمصنفه في التذكرة حيدر لثاني و يعرف بكلام شهيد ثاني في المسالك . و يردده في محكي لسان واسئل بالاول بوجوده

الاول هو هو بخصوص المنسب على بطله في الظاهر في الظرفه مثل قوله (٢) في اربعين شاه شاه و نحو ذلك فان طاهره رده انحرى بحسب في الجمع - (وفيه) مضاف الى ما تقدم من عدم ظهوره في الظرفه به لم يسم ذلك يمكن ان يكون انحراف لغوا معتمد على مقدار مثل بحسب فيكون مدحول كلمة في طرف لذلك المعنى . و يشهد بكون نظري لغوا - لا يسمي معتمد كائن - بصريح بالفعل في حمله من النصوص - ففي صحيح (٢) ر ر ر د . و حمل رسول الله صلى الله عليه و آله و آله و آله في كل شيء اسب الارض لح و في صحيح (٣) المصلاه - فرض لله عز و جل الركاه مع المصلاه في الاموال و نحوها غيرها - و عليه فلا بد على طرفه بحسب لنفس الركاه (مع) به توسم ذلك - فحيث انه لا ريب في ان نظري غير المظروف فيكون طاهرها كون الركاة ثبت موصوف على ما انحرافا عند العين ب يكون حقا قسما في العين (مع) به توسم الظرفه و عين عما ذكرناه فهي غير طاهره

١ - سورة التوبة الآية ١٠٣

٢ - الوسائل - باب ٩ من ابواب ما تجب فيه الركاة حديث ٦

٣ - الوسائل - باب ٨ من ابواب ما تجب فيه الركاة - حديث ٤

في طرفه الكل للحرء بل يجوز ان تكون من طرفه موضوع الحق ليقع
مع انه لو اعمص عن جميع ذلك ما ان في انضمام ثلثين احري من
لموضوع (جدهما) ما تضمن لحرف الاستعلاء بدل حرف الطرية - ففي صحيح (١)
لفصله اما المصدقة على السائس لرأيه وفي صحيح (٢) رأيه - اذا حتمت ما تدرهم
فجر عليها الحول في عيها ان كادو بحولهم غيرهما - وظاهر هذه كواب الزكاة شيا موضوعا
على المال خارجا عنه - (٣) بينهما) ما تضمن للحر من ماله كصحيح (٣) رأيه - ما تضمنه
تدري لسائس المرسنة في مرحها غمها الذي يستها في ارحل فامم سوى ذلك فليس فيه
شيء - و يجوز غيره فلا بد من الجمع بين التصريح وهو يقتضي لاء على كواب
الزكاة حقا متعلقا للعين .

الثاني ما تضمن من امير المؤمنين «ع» مصدقة نفسه لئلا يصيب الى ن
يعني ما فيه و قد لحق لله تعالى في نفسه من لو رم لم يكنه - معناه اني قوله «ع»
وب كثره له لذل على ان اقله ليس له - (وفيه) اولا قوله «ع» في ديه حتى عني
ما فيه و قد لحق الله في ماله - ظاهر في ان الزكاة حق و خارج عن المال معق به لانه
حرء ماله وهو يصلح لحمل قوله كثره له عني ن الاكثر لا يكون متعلقا بسحوا الله وموضوع
لنفسه المتعلقة بخلاف الاقل - و امرود بالتصريح اما هو ليس ما فيه و قد لحق لله
في ماله - وثبت انه لو سلم فموره في لم يكنه يعرضه حر (٤) عدت عن جعفر
عن ابيه «ع» كان على صلوات الله عليه اذا عدت مصدقة فان به ذات على رب
بمال فقل تصدق رحمت الله مما عطاك الله و ولي غبك فلا تر جمه - لظاهر في ن
ان كاد م امر بالتصديق به لانه يعني حر حيا بالفعل عن ميت مالهها و لجمع يقتضي
الاء عني ما ذكرناه .

٣٠١ - الوسائل باب ٧ - من ابواب زكاة الاسام حديث ٣٠٢

٣٠٢ - الوسائل باب ٢ - من ابواب زكاة الذهب والفضة حديث ٢

٣ - الوسائل - باب ٥٥ - من ابواب المستحقين للزكاة - حديث ١

الثالث النصوص المتضمنة ان الله تعالى جعل للمعقر في اموال الاعساء ما يكفيهم كحسن (١) عند لقنن مكن وعبرو حدثن ابي عبد الله (ع) قد ان الله جعل للمعقر في مال الاعساء ما يكفيهم ولو لادلك بذهب (و قد) به كما يحتمل ان يكون المراد (مع) لعن قد عني المكيه - يحتمل ان يكون المراد به الحق - قد عني لعنه و لعن بعض ثلث النصوص (كصحيح) من سب يكون اظهر في الثاني فرجع .

الرابع ما يدل على ان الزكاة لا تسقط بالبيع بغيره (كحجر) ابي حمزة لمقدم في الجهد الاوى - (و قد) به ان كان الاستدلال به سبحانه الامر بالزكاة - فبدلته - بالزكاة كما يكون يكون بعض المال منك بغير - كذا يكون من جهة كونه مذهب لعنه - و ان كان سبحانه يستد الزكاة - فبدل عليه - ان الظاهر عدم بناء لا صاحب عني العمل به - كعب و قد دلت النصوص عني صحة بيع المصوب و به بقي لزومه بالنسبة الى مقدم الزكاة من عني - ان يؤدى - كانهما البيع من من آخر كصحيح عند الرحمن المتقدم دعي تدل عني عدم - جوده للزكاة - (مع) - بالجمع به و من مادل عني انهما بحو الحققة بقضي البناء عني كونه حكما تعديدا محصا .

الخامس موثق في المعر لمقدم في الجهد الاوى - (و قد) به قابل للمحمل عني الشركة بمعنى صحيح مع جعل الحق ولا قل من عين صرفه في ذلك لمع عدم (فحاصل) ان الاظهر كون ثبوتها في عين عني بحو الحققة لا المكيه و يؤيد ما حذر بل يشهد له - امور اخر غير ما تقدم (منها) ما تقدم من لزوم اني تمسك بها لقائل بالذمة من حو - جراح الزكاة من غير ان يعين و حوا تصرف لمالك في مصوب بعد بيع الزكاة - و قد يؤيد ما حذر و لفرعه فيها كلها مبنية للقول بالاستحقاق و الشركة ولدالة بسم بسمي - منها حد في الشركة الحقيقية في غير

التمام فيستكشف منها ان تغلفها ليس على وجه الاستحقاق بل بما هو على وجه
الاستحقاق (و منها) بان تغلفها لو كان سحر لملكته لم تنصرف دلت في تركه
المنسحقه كركه ما على ثلاث الاربع من المكملات وركاه الدس وحوه مع
انه لا ريب في تحدد سائر تغلفها بالنسب في لوجه و مسحة كما هو اظهر من
مود تعافيم حتى تغلفها في الواجه والمنسحقه و اظهر منه بحره من
حيث المسحه - بل قد اشتمل بعض مخصوص على بان ثبوت لركه في بوج
و مسحه معا (كحبر) اني مره و غيره فلا يخصص عن الاشراق يكون المراد من
ثبوت لركه فيها كونه مبعقه لحق انفس الاشياء من حب لدرع او بدنه لتصدق
شيء منها عليه كغيرها من الحقوق اشبه لتعريف في موال لأعضاء لسيه في الاحار
(و منها) بان تغلفها به لو كان على وجه الملكة كالسماء للعرضه نابع له و كان
الملك صمد لا يذوقها سواء استوفاه ام لا كما هو لسان في سائر الاموال لمشاركة
اداعصها احد لشركيين - و لاني ناطل احما (و يشهد له) كثير من الخصوص
منها ما ورد (١) في بان تكلف لمصدق في كعد احد الصدقات لدل على انه
ليس لمصدق ان يطالب كثر من جفرو صديقه - مع ان لعدده قاصده بان لمصدق
لم يكن يرد في محل لصدقات في ول زمان حول الحول على ملك الجميع فربما
كان زمان وروده ماحرا عن زمان يعني الوجوب بالنسبه في كثير مهمم شهر و
شهرين او ريد و يذهبي بان الانعام لا يخلو في يوم من زمان مصن و مفصل فهو كان
لسماء للقرام كان على الساعى مطالته مع تعرضه - و منها - صحيح شد لرحمن
سليم اندان على صحة بيع الاس و العنم الى لم يركها صاحب عمن و نفي
لرومها بالنسبه الى مقدار لركه مرعى بان يؤدي دكانها اليبع من ما آخر د
عدم انتمض في السؤال و الجواب للماء مع ان الاس و العنم في عمن لا يمكن
من اسماء و لاقتصار على احتراح لركه دليل عدم ضمان السمن - و منها - عبر دلت

ثم قد بعد ما عرفت من ان تعليق العين ليس على وجه تسميته لا يفي مورد
 لسراج في انه من كونه ذلك على وجه لا شاعه و الكل في العين فبحث في
 هذه الجهة يكون علما .

الر كاه في العين اما تكون من قبل حق الجناية

واما الجهة الخامسة - والكلام فيها يقع في موردين - (الاول) - هي انه من
 يحصر الحق الممنوع بالعين بحق الرضاية - احكامه فلا يكون هذا ثالث - م لا -
 (ثاني) - هي معنى ب ر كاه من اي قسم من الحقوق

ما لأول فقد يقال ان ظاهر كتاب الاصول في موارد المعرفه يحصر
 بحق الممنوع بالعين كغيرهم في مساهة معنى الدين بانتر كاه به تعليق رضى حتى
 لا يجوز لمورده حضور كما هو المنسوب الى مشهور و ارس حاشه فمحور -
 وعن شيخ فقهه ان يحصر بينهما معنى - (و اوجهه) - الحق اما معنى رضى او ما به ثم
 معنى العين كالاول - اولان - معنى معنى العين من دون اعتبار معنى - لدمه كالثاني -
 وليس من على و الاثبات ما يوضح ب يكون معبر بها بحسب اسميه

وعن المحرر و الحق لثاني مع لا يحصر و و قيمه غيرهما - وعن بعض
 الاساتيس في مساهة ب - يصريح بان بعده بالتر كاه تفق مسبق لا يدخل في حد
 انفس ضروره حره عن موضوعهما فلا شمله دلتهما (وهو لا يظهر) اذا ذكر
 في وجه لا يحصر لا يتصلى معنى ثالث - لان ما يتعلق بالعين رضى يكون تعليقاً
 كحق جنائيه و ان استمرارد معنى رضى احد الحسى معلق على عدم فيه السولى
 وربما يكون محبوا كما في مدور المصدق على من يدرك يصدق بال -

و ما لمورد لثاني - فمدخل و لاصل يقتضيان عدم كونه تحريم اما الاول
 فهو مدخل على حور مدخل الثالث - و ما الثاني - فلا يصل الى انه يوافق احشروط
 بوزار الامر بين وبين السحير - فمدور الامر من كونه من قبل حق ارادة او حق

الحياة - والأظهر هو الأخير - لدل من استصوص و اعاوى على عدم صيام لركاة
 نلف الصيام ادنو كات فى الدمه لا موح لى ثه ائمه عه بمحرد نف للصام
 كما ان نف لرهى لا موح بر ثه دمه لى هن من دس (محض) من مجموع
 ما ذكره ب تعالى ار كاة ب لى - اما بكون من قبل نفى حق لحاقه كما هو محتمل
 عاره اشبه رد

و لظهر ب الى ما ذكرناه برجع ما افاد نسج لأعظم فى اهتمام - ول و
 يمكن ان نقال ب معنى نفى لى كاة بالنف هو ب لله تعالى وحب على المكلف اخرج
 اخره لى من لى لى بكون سىء من لى حق بلفراء ب معنى استحقاقهم ان تدفع
 ابهم وعدم حوار لى صرف وه بوجه حر لى معنى مكلفهم له بمحرد حصول الحوار الا
 ان استدع قد دى لى كات فى اراج هذ الحق من عر نفى و ح فبال اخرجه من
 عره وه دل و ب ب بخرجه من لى و لى عر حافلساعى نس بى لى الحق وه
 لب فالثب فى نفى حق لى فراء لى كات لى وه ب بخرجه الباك من امل ولا
 من عره بخرجه الساعى من لى لى لى عره دلا نسط لى الى عره و ب حوافلراء
 فى الصيام انتهى .

شرط الضمان

(و اما الضمان فشرطه اثنان الاول ان لا يكافى الا اء فالكافر بقطعه عنه
 بعد اسلامه وه لى بتمكن من اخرجها مع الوجوب اذا نفى لم يصحها)
 فيها فروج - (الاول) - ب لى كات اخرج دى لى كاة بعد وجوبه - وكان مسك منه
 بكون صما (الثانى) - انه مع عدم مكان لى كات ب صما - وقد تقدم الكلام
 فيها فى مسأله حوار لى كات (الثالث) - ب لى كات دى كات بسم بقطعه لى كاة - والكلام
 فيه يقع فى جهاب - (الاولى) فى به هن بكون الكافر مكلف ب دى لى كاة و تكون
 بلك ثابته فى ماله ام لا (الثبة) فى انه هل تصح منه دى كات ام لا (الثالثة) فى به

باسلم هل يسقط الركاة منه ام لا (الرابعة) في رد تلف هل هو ضمن لها م لا

الكافر تحب عليه الركاة

ما الجهة الاولى - والمشهور بين الاصحاب شهيد عظمه كونه مكلفا
بأدائها - وعن غير واحد دعوى لأجماع عليه - وحيث ان هذه لمساءلة من حرثات
المساءلة المعروفة من كونهم مكلفين بالمعروف تركهمهم بالاصول - فالاولى صرف
الكلام في البحث في ذلك - له (وقول) - يظهر من اختلاف المسائل شرعية
من الاحاديث - بهم مكلفون بها - من تسهي دعوى في خلافه ومن
غير واحد دعوى لأجماع عليه (وسيد له) كتاب والله - ما يكتب قاتب الله -
وهي بين طائفتين الاولى عمومات الحنفية بكلمته واطلاقا بان الاحكام - من
قوله تعالى (١) والله على اشد حجة من ستخرج له سبلا - وبحو ذلك -
فيها عامة للكافرين ومرتكن (الامة) خصوص ماورد في حق الكفار ولشركائهم .
كقوله تعالى (٢) وويل للممرتكن ان لا يؤتوا ركاة وقوله تعالى (٣) فانوا الممرتكن من
المصنف ولم يثبت قطعهم المسكن وقوله تعالى (٤) فلا صديق ولا صبي .

وورد عنها بغير ذلك (الاول) - ذلك يكتب بما لا يطاق اذ يكتب ما جاز
بما هو جازله بصورة اتمه بعد عن المكلف بما لا يطاق (الثاني) ان حمله من آيات
لاحكام محصيه بالمؤمنين - كقوله تعالى (٥) - بها تدن آمو وفوا بالعقود و .
ورد عنها بانها للناس وهو اذن يحمل عليها حملا لمطلق حتى يعمدوا اعم

١- سورة آل عمران الآية ٩٨

٢- سورة فصلت الآية ٧ و ٨

٣- سورة المدثر الآية ٤٤ و ٤٥

٤- سورة القياسة الآية ٢٢

٥- سورة المائدة الآية ٢

عنى لخاص و منه فى لىافى لعدم تقوى بالفصل (ثلث) ان حمله من الصلوات تدل
عنى توقف التكليف على الاقرار و تصديق بـ الشهادتين كصحيح (١) رراره عن
لناقر «ع» قال قلت له اخبرنى عن معرفة الامام منكه واحبه عنى جميع بحق فقال
ان الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم الى الناس جميعا رسولا ووحده الله عنى حقيقة فى رصه
فمن آمن بالله و بمحمد رسول الله و صدقه فان معرفه الامام من واحبه غيبه و من لم
يؤمن بالله و برسوله و لم يسعه و لم يصدقه و يعرف حقيقتا فكيف يحب عسى معرفه الامام
وهو لا يؤمن بالله و برسوله و يعرف حقيقتا فانه ارى به يحب معرفه الامام من معرفه الاسباب
بالله و برسوله فظروا لاولى لا يكون سار لك كيف ثابته فى حقه و حذر (٢) ان الناس
تعيب عن لصادق عليه السلام فى تغيير قوله تعالى و من لم يترك كن لى لا يؤتون لركاه
قال (ح) يرى الله عزوجل طيب من اسير كمن ركاذه مؤلهم و هم يشركون
به حيث يقول و من لم يترك كن لى اما دعوى الله بالانسان به قد آمنوا بالله و
برسوله اقرض عنيهم اقرض (وما) عن الاحمد ح عن امير المؤمنين عليه السلام فكان ول
ماقيدهم به لافروا بـ لوجده و برؤيه و اشهاد به لاله لاله فبـ اقرؤا بـ لى
بلاه بالافرار بـ سبه عليه السلام سوبه و اشهاد بـ بـ لى فبـ اقرؤا بـ لى فبـ اقرؤا بـ لى
ثم الصوم ثم الحج

وفى الكل نظر (اما الاول) فلانه لاسم بـ لى من احسن و خود لى
بـ لى و لى بـ لى مع به ان ربه لى الحين بالاحكام مابع عن فعلها
و توجها فبـ لى بـ لى محض بـ لى و بـ لى فى المسم فبـ لى و قد دعى
لشج لاعتلم توثر الاحبار عنى اسر بـ لى لى لى و لى لى و قد لى
الاصول عدم معقولة احصائها بالعام و ان ربه لى الحين بالاصول مابع عن
لتكليف بالافروا فبـ لى لى (وما لى) فلانه بـ لى مقدم مقدم حمل

١ - اصول الكافى ج ١ - ص ١٨٠ - باب معرفة الامام

٢ - تفسير على بن ابراهيم ص ٣٢١ فى دله الايه الكريمة

لمطبق على المقدم لعدم تنافي بينهما كما هو واضح (واما الثالث) فلا صحيح
رأيه موزعه لأصول وحرر الوحد لا يحدى فيها (ودعوى) كونه لسان كفة التقديم
والتحجير وهذه وجهة نسب من الأصول كما ترى ضروره انه لا يرتب عليها ثر عملى
كما لا يحمى والاخيرين صعيان صدا .

واحباب - غنها حدى لعلامته ، نساق لاحار المذكورة اما هو فى بان لترتب
بالمحاذ الامر بالمعروف من حيث تقدم الأهم فالأهم وان ولولم يكن هذا الاحتمال
ظهر فلا قبل من بسوى فطر الاحتمال سوى - وحملها الفاصل ليرقى على اراده الترتيب
فى المطلوب لا يطلب واحب عليها حوجه اخر لاعراض عنها اولى

وسد ذكره ظهر دلاله لاحار المصنفه لسان الاحكام على تكليفهم بالفروع
(وعن) المصنف رد لاسد ان له ان الكفر لا يصلح لتدعيه حيث ان الكافر ممكن
من لسان الانمان ولا حنى يقصر ممكن من الفروع وهذا بظاهرة غير ند م محذور
عنه منع لا كفى فى ثبات المطلوب ولكن الظاهر بمراده ان المصنفى بان مقتضى
طوره لا بد ولاحار وانما مع مفعود لهذا الوجه العقلى وثبت المطلوب (فتحصل)
انه لا مورد لمرور فى تكليفهم بالفروع (ويشهد) نكوبهم مكففى بالراكه مصافا الى
ذلك خصوص الا اسرعه وويل (١) للمركبين الذين لا يؤتون الزكاه ومورد من (٢)
تقيل انسى - حير و به حمل عنهم فى حصصهم سوى قتاله لارض لعشر و
نصف العشر

لا تصح الراكه منه اذا اداها

واما وجهه ثانيا - فبظاهرة اختلافه فى عدم صحته د ثها منه لسد عرف من يتا
من لعباد وفد تسامز على سراطها بالانمان

١ - سورة صلت الاية ٧ و ٨

٢ - الوسائل باب ٨ من ابواب كتاب المراهقة .

وقد اسدلو على عدم صحته عمادة الكافر بوجوه آخرى (احدهما) ما عني لمحقق في المعترض وغيره من مذهب مشروطة به غيره وهي لا تصح من الكافر بولم كان ذلك قبلا لمناقشة من جهة ان الكافر المعتقد بالله يمكن من قصد غيره نعم من لا يعتقده لا يتمكن من ذلك فده استحق لارد على ردقوه بحيث يمكن ترتب اثرها يعني ان المراد من قصد تقربة بحيث يمكن ترتب اثرها وهو ثبوت عليها وهو لا يمكن في كافر مسع حيوده في لدر (ولكن) مرد على هذا لوجه ان المسلم هو عيار قصد التقرب وما اعتد حصول التقرب وترتب لثواب عليه ولم ينعقد من (ثانيهما) ما عني من الاب كقوله (١) تعني وما معهم ان بعض منهم يعتقد بهم الا بهم كفروا - وعندهم - ولصوص (٢) لمسيبقة لدة على عدم قول العمادة من غير احدى بل لانه عندهم سلام والولاية شرط قول لاعمال - (وفيه) ان لكلاء ما هو في صحة لافى قبول و لفرق بينهم واصح والعمدة مذكرا به .

بقي في تقدم امرنا (احدهما) بمرتبة يمكن في ثبوت الوجوب على الكافر مع عدم النصحه بانه اريد وجوب اداها من الكافر فيمكنه لا يصح وان ردد بعد لاسلام فهو موقوف لثبوتهم على سقوطها بالاسلام (قوله) هذا الاشكال اما يختص بالحكم التكلفي ولا يرد على وجوبها لوضعي ذكرنا عني تعللها بالمال في حال كفر جور شرعها منه كاستعوف في الامر الذي قد مل و وجوبها المكلفي - فالمراد به كون الكافر معاف عني بربا اذ انها لا د اسلام ولكن لا يكون مكلفا فكيف فعلى موافقه انه حال لكفره وقد اوضحه في الجزء الخامس من هذا السرح في بحث قضاء الصوت وراجع (ثانيهما) بهن للامام - اوبائنه حد الركا منه فقرا اذ الحكم لشرعي لولائه على الفقراء له اسببه مؤلفهم واسمهم حقوقهم كما عني المسبب وغيره ام لا اظهرهما لثاني اذ بعد فرض كون المعترف في اداء الركا قصد التقربة غير الممضى من

الكافر لادلس على حوار احده بالاداء او لاحد منه والدليل ابدال على صحة لاجدر
مختص بالاسلم لممكن من ان ذلك في غير حنة لاجاز ولا شمل الكفر الذي
لا يتمكن من الاداء في غير حالة الاجاز .

الاسلام يسقط الزكاة الواحدة

و من الجهة الثالثة وهي نفس تسقط الزكاة الواحدة بالاسلام ام لا في مشهور
بين الاصحاب يسقطه لاسلام - و استدل لها ما رواه (١) في مجمع البحرين -
الاسلام يحب مقصد والثوبة يحب ما قبلها من الكفر و بعضى والديوب - (و منه)
ان الظاهر منه لاسباب بعد ملاحظه دينه ان الاسلام يحب الكفر ويقطعه لانه يحب ما
ثبت في حال الكفر .

والاولى - استدلال له بما (٢) عن صاحب من شهر آشوب فمن طلق روحه
في السر بطنيقه وفي لاسلام بطنيقه - قال على : لا عدم الاسلام ما كان فيه هي عدد
عنى واحده و لا يراد عنه بالارسال في غير محله بعد كونه مشهور بين الاصحاب -
وورد عنى لاستدلال به في المنام - انه فرق بين الزكاة وغيرها من العبادات وهي اما
تكون من حقوق الناس كما وقع في الاخبار المصرح به و الحقوق المالية للغير
ثابتة على الكفر فبما مل او سمع عن كونه ممنوعة لحدث (و لحوق) عنه نتوقف
عنى بان مقدمه - وهي ان الامور لصالحه ليجب عنى انحاء (جدا) ما يكون من
حقوق الله المحتقة به كالعبادات لنفسه وخصتها (ثانيا) ما يكون من حقوق المحتقة
بالعبادات كالديوب و غير ما سيجوزها (ثالثا) ما يكون مشتركا كالكفر والاركاة والحمس
وسجوها و عرف هذه فاعلم ان القسم الاول لا يرب في كونه مشمولا لحدث الحد
كما انه لا يسمى لاشكال في عدم الحكم بالحب في القسم الثاني لان هذه الامور

١ - مجمع البحرين كتاب الفقه ما و له الجيع في ايه حسب

٢ - سج - ج ٩ في باب فساد امير المؤمنين (ع) نقل عن المناقب

ثبته عليه لا شرع الاسلام وثبته ولا دخل له به، تأتي من من لا اسلام حتى يوجب
حياس هي ثابته على كل بعد فلا وحده لقوصه بالاسلام مضافا الى دعوى الاحماع
عنه - ويؤيده - ان الحديث ورد مورد الامتنان والامنه في اسقاط حق لعير من دون
جيران - و اما القسم الثالث فالظاهر شمول الحديث به لان ثبوت من جهة
الاسلام فيصبح حجه .

فرع - لمرتد من حجه عليه داء ان ركاز الو حجه عنه حان رده بعد عوده الى
الاسلام مالا - م يعقل من المرتد لئلا فيحب والعطري ولا يحب وخو به شهد الاول
عموم دلة لركاز - واسند لثبتي به كافر مشحله مادل على سقوطه من الكافر بسلامه
(وجه) به لظهور من الحديث ان يهدم سلام من كان كافرا قبله بقول مطلق ولا يشمل
من كان مسلما ثم كفر - واسند لثبتي - بان امره ان يعطى لا يضمن سلامه فهو غير
متمكن من لاداء فلا يكون مأمورا به (وجه) ما حققناه في الجزء الاول من هذا شرح
في مظهرية الاسلام من قبول اسلام المرتد يعطى - فالظاهر عدم سقوطها عنه مطلقا
واما لمخالف فقد ثبت لمصوص (١) على عدم سقوطه عن حجهها

لا يضمن الكافر اذا تنكث

واما الوجه لركاز - وهي به د بلف هل يكون حبا لها مالا - صرح كثير
من لاصحاب بالتأني - والظاهر انه من جهة عدم تمكنه من لاداء - وقد مر ان لممكن
من لاداء شرط الصمد - ولكنه يتم في صورة للف - ومحل الكلام مضمون صورته
لانلاو وقد نفقت كلماتهم على ان تلاو القسم بوجوب الصمان مطلقا من دون
اعتبار لشرط لمربور فالأظهر بحسب لاداء هو لصمد في هذه الصورة - ولكن
بعد فرض سقوطه بالاسلام نقل فاشته خد لبحث فالاعراض عن لاطاله ولي-

في الاحاس التي تتعلق بالركاة

(الباب الثاني فيما يجب فيه الركاة و هي تسعة اصناف لاعرف)

اما وحيث في تسعة فلاحلاف في قوى ونصا - من حرم ضروريات لفقه و لم يكن من ضروريات لدين - واما عدم وحيث في غيرها - فهو المشهور بين الاصحاب مشهور عظيمه ولم يقل الخلاف فيه لاعرف و من اس الجسد

و شهد للمشهور حار متطارد - كصحيح (١) الفصل عن الصادقين عليهم السلام عرض لله الركاة مع نصلاه في الاموال و سها رسول الله ﷺ في سبعة اشياء وعفى عما سواها - في الذهب والفضة - و لاس واسرو نعم - و يحطه والشعر والنمر والرسب وعفى رسول الله ﷺ عما سوى ذلك و صحيح (٢) اس سئل المسند في و الكذب وموثق (٣) زرارة عن ابي بصير عن صدقات الاموال فقال ﷺ في سبعة اشياء ليس في غيرها شيء في الذهب والفضة والحطوب وشعر النمر والرسب و لاس والنمر والعن سائمه وهي الراعيه - و يحوها غيرها

وباره هذه الاحار بخصوص تدعى سويها في غيرها كصحيح (٤) محمد بن مسلم اوحى - عن نوح ماركى في فضل البر - لشعر والدره والحن والار و السلب والعن و ليسهم كل هذا يركى واشاعه و عن زراره (٥) في لصحيح مثله - وقال كل ما كبل بالصاع فصع الاوساق فبها الركاة و جعل رسول الله ﷺ الصدقة في كل شيء استب الارض لاما كان في الحصر والعول و كل شيء بعد من يومه و موثق (٦) بن بصرى قال لابي عبد الله ﷺ هل في الارض شيء فقال نعم ثم قال ان المدينة لم يكن يومئذ ارض زرير قال فهو لكه قد جعل فيه كيف لا يكون فيه وعامة حراح العراق منه ونحوها غيرها .

١-٢-٣. الوسائل باب ٨ - من ابواب ما يجب فيه الركاة حديث ٤ - ١٠٩

٣-٥-٦. الوسائل باب ٩ - من ابواب ما يجب فيه الركاة - حديث ٢ - ١١٠

وقد سب إلى المشهور بالجمع بين الطائفتين بمضي ليل على الاستحباب
(وفيه) ان هذا الجمع لاسم في جمعها - او لعرف يرون اتفاق بين قوله "فلا" في
بعض نصوص لم يفسر في شيء مما سب لارض من الارزواندرة و لخص وانعس
وسير الحوسبوا وهو اكشياء عبر هذا الاربعة و قولهم عليهم السلام في لصوص المشته
لصدقه في كل شيء اسب لارض و غير ذلك من العاير - و لا يرون احدهما
قريبه على الآخر

وعن موسى حمل الاحار لحاصره في السعة على صدر لاسلام ومادل على
نوتها في الجمع على ما يرد ذلك (وفيه) سب الاحار لحاصره بعد عن هذا الجمع
كما لا يحى - ولا يظهر بهما متعديتان والرجح مع الاولى

في زكاة الانعام

(فهما ثلاثة فصول الاول في النعم و قد عرف به) تحت الركاد في
النعم الثلاثة (الاول - والمقر - والعميم) والكلام يقع في مقدم الاول في الشرط
ولا يظهر - به تحت لركاد بهما) بشرط اربعة

الاول (احصاء) لاحلاف في عباده من عباده جماع لم يمس
(او) شئ (اليوم) جماعا حكاة جماعه - وشهد له جمعه من لصوص
كصحيح (١) رزاه لفس على ما يلف شيء اما الصدقة على سائمة المرسله في
مرحها عما الذي يضيف فيه ارجل فاما ما سوى ذلك فليس فيه شيء و صحيح (٢)
انفصاء في ركاد لاس و بس على العوامل شيء بما ذلك على السائمة لربه (٣)
وفي ذكاه العرو لاعنى لعمامل شيء و اما الصدقة على السائمة لربه و نحوها عبرها
بما انه من السوم شرط او لعف مانع - فيه خلاف و يظهر الثرة في فروع
(مها) ما د كان الركوى واسطة بين الامرين كالسحال فانها ليست سائمة ولا معلوفة

فعلى القول بالشرعية لأوجب فيها الزكاة لعدم الشرع وعلى القول بالمصلحة يجب لعدم
المصلحة (ومنها) ما ذكره عبدالصاحب في عدمه، على القول بتعلق الزكاة بما في
لحمه وحوش و سجدات. وإن قلنا بعد انعوقه ثبت بحكم فيها لعدمها. وإن قلنا بشرطة
السوم لأثبتنا ما في عدمه لا كبر سائب (ومنها) عند ذلك من لغو

والأصح هو شرطية السوء - ظهور قوله (٢) في الصدقة في السائمة الرابعة في
ذلك - ولا يعارضه قوله في ليس عني ما يعلف سيء. لمصلحة نصا بقوله إنما لصدقة
عني السائمة إذ عدا لانه أوشى ظهور صدره في ماله ليعوقه (وما القول) بالمصلحة
من جهة سقود الساء من لأحاروب - الملحوظ عند ترقى بالمات من حيث
صرف لمؤنه وبحمل مجروح لأبعد ولازم ذلك لقول بمصلحة ليعوقه (فمردود) بأن
هذا هو حكمه عند الحكم والكلام به غير فاعند السارخ برعنه هذه الحكمة
الملائمة مع كل من القولين

وأما الكلام في كفه أعلاه - نسبه إلى ساء الحول - وأكثره و لكلام في
سأن معنى لسوم و مراد منه كولا لي لمحل سي تعرض المصنف زه بها
(و) الثالث (الحول) وهو معبر في الأعمام و لغيره من ساء في الزكاة و
في من التجارة والحين مما سحب فيه لأخلاف في ذلك نصا وفتوى من غير وحد
دعوى الأجماع عليه والنصوص الدالة عليه مطاوعة لأخط صحيح (١) الفصل عن الصادقين
عبيهما السلام ليس عني لعم من من الأهل والقرشي إلى أن و كل ما لم يحل عليه
لحول عند به ولا شيء أعنيه ودا حال عليه لحول وحب عليه وبحوده غيره وأما الكلام في
حدده فسيأتي عند تعرض المصنف له .

(و) الرابع (أن لا تكون عوامل) إجماع ويشهد له جملة من لخصوص وقد
تقدم بعضها في لشرطي سائعين - ولا يعارضها مضمرا إسحاق (٢) من عمار عن الأهل

١ - الوسائل باب ٨ من أبواب زكاة الأعمام حديث ١

٢ - الوسائل - باب ٧ - من أبواب الزكاة الأعمام حديث ٧

تكون لحساب وتكون في بعض الامصار، تجري عليها، لو كاد كما يجري على السائمة في البرية قال ^١ نعم وجود عبود ووجه عدم لعارضه قد نسبها لتحمل على الاستصحاب وعلى فرض عدم القابلية يتعين طرحها .

ثم ان ظهر ليس وعينه كون العمل مباح - وقد يظهر من بعض حريات بخلاف استعمال في الصوم من حيث بشرط او انطلق مباح - وورد عليه بان عدم العمل لا يصلح ان يكون شرطا لعدم كونه امر وجوديا - ولكن يمكن الانتصار به من مرده به من يكون لعدم مباح - او لارسال شرطا - والظاهر هو الاول كما هو ظاهر لنصوص .

ثم انه حيث يكون قياس العمل كونه جمع عمدا - فقد توهم اختصاص هذا الشرط بالسنة التي لاشئ من الاول و لغيره وغيرهما دون المذكور - ولكن لظاهر اتفاق الاصحاب على عدم الفرق بينها فيمكن مع اضداد لعدم مطلقا حتى في الله - او يعم الحكم من جهة عدم لقول بالفضل وعدم بفسخ به - كما هو بوضوح وعدم لخلاف - وبما ثبت هذا الحكم في المذكور بالا، وبه انه اذا كان لا يثبت مشروطه بهذا الشرط الموجب للتحقق على ذلك مع كونه مباحا لسماء ومعرض للانتفاع من حيث الحمل والنس وعبر هذا المذكور اولى بمراده استجف

ثم ان الكلام في كيفية غسار في تمام لحول سائتي في سطر

لا تعسر الاثبات

ثم ان ظاهر المس وعينه و صريح جمع تحرس عدم اعتبار شيء آخر غير ما ذكر وعن سائر اعتبار الاثبات .

و قد استدل له بوجوه (الاول) - ان قوله ^٢ (١) في خمس من الابل شاة يشهد

به وعشر تدكر العدد - و لحواب عنه ما تقدمه المحقق الهندي رد عن برهشتم - و
عسر لتدكر و لتأنيث مع سمي لحسن و الجمع بحسب حالهما باعتبار عود
الضمير عليهما تدكرا و تأنيث فعطى العدد عكس ما يستحقه ضمير هما فإن كان
ضميرهما مذكرا انت العدد وان كان مؤنثا ذكر فعول في سم الخمس ثلاث من نعم
عندي الله في ثلاثة لأنت يقول نعم كثيرا تذكرك بضمير المسر في كثير وثلاث
من البطريرك الله لأنت يقول بعد كثره بالنائب بضمير المسر في كثيره و يقول
ثلاثة من البطريرك الله أو ثلاث تدكر لآن ضمير بقر يحوز فيه تدكر و تأنيث بعشر من
و ذلك لأن في بقر بعشر الذكور ليست قال الله في البقر ثلثه عشر تدكر الضمير
و قرء تشبهت بنهي

و به يظهر لحواب عن برهشتم و هو قوله في الأخبار دار ذو حده
حيث وصف مفردها بأواحدة .

لثالث قوله - في صحيح (١) عدد لرحب من احتاج في خمس قلانص
شده الحديث أو لغوص لا يظن إلا عني لأنت (وفيه) أولا به لا مفهوم به كي يدل
عني عدم ثبوته في غير الأدب فمقد به الاملاقات - و دسا - ان تحقن قلانص
بالتدكر بما يكون للخرى مخري تعائب من عدمه الله احتمال معتد به مرسه في مرجها
عدها - و شهد له بعينه في صحيح من غير عدمه إلا حد من المذكور شيئا بقوله
لأنه ظهر حسن عليها و به كالصرح في انه لا فرق بين الذكور و لأنت - و دسا
عدم لا حد كونها عو من - و استدل له بعض وجود صفة آخر لو صوح فسده
عمص عن ذكره - فلا يظهر عدم عسار هذا لشرط لا يهاق الأصحاب و اصطلاح
الأخبار .

نصب الأيوبي

إذا عرف شرائط أحدا لا يقع اكلام في تفصل كل واحد منها - و اكلام

في الشرط الأول يقع في مورد - (لاؤل) في نصب لأبل - ثلثي - في نصب مهر
الثالث - في نصب العم .

ما الأول (فصل الأبل الماعشر - خمس وفيها شاة - ثم عشر - وفيها
شأتان - ثم خمس عشرة - وفيها ثلاث شاة - ثم عشرون - وفيها أربع
شاة - ثم خمس وعشرون وفيها خمس شاة - ثم سبع وعشرون وفيها سبع
محاص - ثم ست وثلاثون وفيها ست لئون - ثم سبع وأربعون وفيها حقة ثم إحدى
وستون - وفيها جدعة - ثم سبع وسبعون وفيها ست لئون - ثم إحدى وتسعون
وفيها حقتان - ثم مائة واحدة وعشرون فهي كل خمس حقا وفي كل أربعين
سبع لئون بالعام بلع) على ما يورد في الجمع

ويشهد له جملة من النصوص كصح (١) رد ريع الفير - ليس فسادون
الخمس من الأبل شيء فإذا كانت خمس ففيها شاة - في عشرة فإذا كانت عشرة ففيها
شأتان فإذا سعت خمسة عشر ففيها ثلاث من العم وإذا سعت عشرين ففيها أربع من
العم فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها خمس من العم وإذا رادت واحدة ففيها امة محاص
في خمس وثلاثين فإن لم يكن عنده امة محاص فليس لوب ذكر - وإن ردت عبي
خمس وثلاثين فواحدة ففيها ست لئون في خمس وأربعين فاربعة واحدة ففيها
حقة - وما سميت حقة لأنها ستحب أن تكب تبهرها إلى ستين فاربعة واحدة
وفيها جدعة إلى خمس وسبعين فاربعة واحدة ففيها ست لئون في سبعين فاربعة
وحدة فحقتان في عشرين ومائة فاربعة على العشرين والمائة وحقة فهي كل
خمسين حقة - وفي كل أربعين امة لئون - ونحوه غيره .

وقد وقع الخلاف في مواضع - (مها) ماعن أبي أبي عفل من استقط النصب
السادس ويجب بسبب المحاص في خمس وعشرين إلى ست وثلاثين وهو قول الجمهور
وملر كه خمس (٢) الفصل عن نصادين عليهم السلام قال في صدقة الأبل في كل

خمسة إلى أن يقع خمس وعشرين وقد بلغت ذلك فعنها به محاص ثم ليس
 فيها شيء حتى يبلغ خمس وثلاثين لحدث (وعن) نسخ في التهذيب لحوب عنه
 نازد بالأصناف فكنه زاد ورد واحد وبالم يذكر في النقط بعينه بفهم المحاص
 وحرى - بحمله على الفقه (وعن) لمصر المناقشة في لحوب الأول بين الأصناف
 بعينه في أسوس (وعن) المذكور الانتصار للشع بان هذا لاويل مما يجب بمصر إليه
 وإن كان بعد استند إلى قوله داخلية مستند من نفس رواه في لرواه المروية
 مشتملة على جميع النصب مع عدم ذكر واحد منها بضاً وصارها وحب في
 جميع هذه الأعداد نظراً إلى أن القليل كونه عليها فسعى اصنافها (اقول) وتزيد
 الأصناف ما (١) في نوسائل عن الصدوق في معنى الأحبار عن سعد بن عبد الله
 عن برهم بن هاشم عن حماد بن عيسى روى عنه عن بعض السجاص صفة فاذ بع خمس
 عشرين فإذ ردت و حده فبها خمس محاص؛ هكذا من حيث زيادة أو احدى إلى آخر النص
 وقد حقق في محبة انه ندر لأمرين الزيادة و لعقبة لأصل يقتضي الساء على وجود
 الزيادة - وعنه فبها العمل بما رواه الصدوق وهو من أعلى - غوراص (ومنها) ما عن
 ابن أحمد على ما عن محب لمصنف روى وهو ينادى بع خمس وعشرين فبها
 محاص انتهى وإن لم يكن في الأصل من نوسائل كروى لم يكن خمس شاذ - (وعن) الانتصار
 ب ابن أحمد عول في هذا المذهب على بعض الأحبار المروية عن أنما وحيث أن
 ذلك الحزم بمصل الساء ولم يفت احد من الأصحاب بمصونه فلا يعتمد عليه

ومنها ما عن الصدوق في رده - وهو الخلاف في نصاب العشرة - و بدلس فيها بعد
 بلوغها حدى وسبب شيء - لى ثمانين فان رادب واحد فعنها ثنى - ولا مستند لها سوى
 ما عن الفقه الرضوى - وقد مر غير مرة انه لا يكون حجه فصلا عن صلاحية لمدرسة ما سبق
 و منها ما عن الانتصار من اختلاف في النصاب لأخبر بحمله مائة وثلاثين قال
 وفيها حقة و سائون و سادل لمدته بالأحماح - وهو مع ضعفه في نفسه موحد ما عنه

في انصراف من دعوى الإجماع على خلافه ومثله ما عن الخلاف لسائر وغيره

كيفية الحساب بالأربعين والحمسين

ومها ما وقع الخلاف بالنسبة إلى المصنف الكلي من جهة ان انصراف بين عدد لحمسين
والأربعين هل يكون مستمر مطلقا منه بعد المائة أو لوجوده والعشرين بالحسين فدفع
حسين وان بعد المائة والحسين بالأربعين فدفع ثلث سب مائة ولا ينحصر الا اذا تمكن بعد
بكل من العدد كذا انشئ المقصود الى حمسين اربع مائة وربع حمسين فهي المائة الاولى
بعض الحساب بالأربعين وفي الثاني بالحسين وفي المائة والثلث بكل مائة فدفع حقه
و سب مائة لا تقام الى حمسين و ربعين (وعش) السهم وفي قوله الفرو عدسته لأو الى
صاهر الاصحاب انصرح في الشهادة ولكن المصحح الأعظم صرح بانسبته هذا مقبول الى
ظاهر الاصحاب غير مقروبه بالقبول وقد عارض كثير من الاصحاب من المنقذين
و من تحرير النص حجة الإجماع ولا يقدح في القول الثاني وعن بعض الأصحاب حصار
قول ثالث وهو وجوب مراعاة المطابق بينهما في يوم يحصل الأيهام وحقه معا ينحصر مع
عدم المطابقة شيء ولا ينحصر مراعاة الأقل عمود كذا تنحصر مع استقامة لكل منهما
وليها حتى ان الله حسب البعض باحدهما والثاني بالآخر .

واسد بل اول بوجود الاول - الأصل - و - المراجع عدد دور في الامر بين
لتعيين والتجيز هو التحير - ولكنه يرجع به عند فقد الدليل
الذي اطلاق قولهما عليهما السلام في صحيح نصلاء قد رادت واحدة على
عشرين و مائة فهي كل حمسين حصة وفي كل أربعين امة لمون وكذا صحيح زراره
(وتقريب) الاستدلال بهما ان مقتضى لعمود على ظاهر النقط بمقتضى لطيف نقطة
(واو) هو الجمع في كل مصدق بدفع في المصنف المذكور حقتين باعتبار الحمسين
و ثلث بنت لمون ايضا باعتبار الأربعين - ولما كان الجمع بينهما بطلا لا إجماع
ولا بد امامي جعل - واو - معنى - و - فينسب لتجيز وتقدير لفظ بعده حتى يدل

عنه - كقولنا - كما هو عليه - على حسب ما يقتضيه دلالة لافضاء

ويمكن ترتيب استنباطه المحير منها بوجه آخر اوده حدى العلامة ره - وهو
ان ثنائيلن بالنفس مرمون بالسحر في مورد تطابق السس كب في مائيلن وح يسل
عنه الدليل عنه في ذلك يسود وكيفية استنباطه من طواهر الاحار - فان كان
لوحة فيه ستفاده ساول منها واعتار لاشمال في حد السس وكيفية دون لاطلاق
ويعوم - فلان في ذلك الاخبار سار في جميع الموارد ولا احتصاص به بخصوص
مورد العقد - وان كان لوحة فيه ففقه دلائل سس كل من السس وتر حيث
في ذلك امورد ولا حله بحكم النفس بالسحر دفع للرحم فلاشبهه في ان هذا للرحم
بمقتضى دلائل السس سره في جميع امورد ولا حله للاحتصاص (و بوجه)
ان دلائل الحسين يخص سائر الاحكام فقط وكل دلائل لا يخص فيحصر
مورد الرحم بصوره تطابق (مدفوع) - فانما يخص خارج عن طواهر الاحار
ولم يخص عنه شيء مما يصح الاستدلال به - انما يفتقد تساه تطوب نظر الى
طواهر الاحار وصحة دلائلها بنفسها بلا تكلف خارجي نهى وهو حسن

ثالث انه لو لم يكن بالسحر لزم بخصوص امورد في التصحيح المقدمة
وبها في لمانه والاحدى والعشرين مصرحة بالسحر وشي القول بالنفس لابد وبها
من معين لعدد الاربعين فقط ولم يكن مورد لعدد الخمسين والارب في اخرج
ليورد مسيح (واحاط عنه) جمع من المحققين - ان ذكر الاربعين والخمسين
في النصوص لم يكن حكما لخصوص لمانه والاحدى والعشرين بل هو حكم مطلق
لنصاب لكن بعد انقضاء نصاب لخصه - فكونه قال اذا خرجت العدد من
النصاب اشخصيه فحكمه - في كل اربعين ستسور - وفي كل خمسين حقه فهذا
حكم لكلي نصاب لكلي ولان من لعل فيه على حسب ما يقتضيه لفاعله (وقه)
ان هذا لوم في حلة منها - عبر بمصرحة برودة الواحد كذا في صحيح (١) عند الرحمان

فإذا كثرت لأن نح - إمام في ما يخص زيادة الوحد على المائة والعشرون
كما في الصحيحين (١) المتقدمين الأول لم يكن هذا بعدد نفسه موردا لهذا
بحكم لما كان وحده متصرف برادة أو حدة فلازم ذلك عشرين في خصوص
هذه المرتبة أيضا فتدبر فانه جدير به .

الرابع الاقتصار على الخمس في صحيح (٢) أبي بصير وعبد الرحمن (٣)
والاقتصار على ذكر تحسين طهر في صحة أعضائها في جميع أفراد انصب الكنى
(واحدوا عنه) مضاف الى ما تقدم - به بحسن معسن (أحدهما) انه يكفي في كل
خمسين حقه وهذا مسمى الاستدلال (بأنه) به يجب في كل خمس حقه فيخص
ح بكل ما تقدم له مسموع أو يكون الحسوب من عفو لعدم لعن في غيره - و
لذلك على تعيين لأول (وقته) في ظهور الكلام في حوز الأعشار بها في جميع
فرده تعيين لحمل على الأول

وهو اسم للقول الثاني بوجوه الأول - الأصل - وهو أصالة الأشعر وقاعدته
فيها يقتضى نفس في صورة الانطواء وكذا ذلك حدهم أقل عفو (وقته) متقدم
من الأصل عند دوران الأمر بين النفس والحس هو أسرائه (وقته) عنه به لو نسب
على صده لتعين في غير مقدم لعن الباء على حوز أصالة لئنه في المقدم في
حجه انطواء الحل في غير الانعام - والأكثر فيها حوز بدل لعن ببقية فالمثلث
مخير من دفع بدل والمثل - ولأنه في انه عند دء القمه يخص اشث بين
لاقل ولاكثر الأسفلين كما في مساله لنس ومقتضى الأصل قد لئنه اتقى (وقته)
ان انتردد في لقمه بما هو من حجه لئنه في لعن لكونها بدلا عنها وبحكم في
مثل ذلك هو أعشار ما يقتضيه الأصل في لمسا قدر

لثاني الأحكام المتقدمة في كلف عرو حد من الأعلام كالسيد والشيخ .
والحلي - وعلامة موعدهم (وقته) انه لا احتمال استناد لمجمع الى طواهر الأحبار

بمقدمته وعدم ثبوت حجاج يعتمدى لو ثبت أصبه لا يعتمد عليها
 ان ثبت بترجيح بعض الحاكمين للاجماع به المروى عن النبي صلى الله عليه وآله
 عليهم السلام (وفيه) ولا به يحتمل ان يكون مراده بخصوص لمقدمه - وثالث - به لا رساله
 لا يعتمد عليه - وثالث - انه لو ثبت كون مراده غير ذلك، بخصوص وعمد عن المساقفة فيه
 لا رساله به بعدم عن من الخبر واحتمال ان يكون مراده محولا بسند مدرك لا وحده
 للاستدراك اليه .

الرابع بغيرهم على وجوب اعتمادنا في النقصان عما في نصاب لفرم
 به (١) لو رده فيه في كل من يسرع وفي كل من يسرع في كل من يسرع في كل من يسرع في كل من يسرع
 من ذلك اعلم انه من نصاب (وفيه) ان النصاب هناك ليس كما مل لبحر جشميل على
 بيان نصه، من اكل خدمه، بخصوص في صاحبها كما سألني فابن هذا من موقوف
 المقام (مع) ان الملامه مسوغة .

انما من انه على كون بالبحر بمرم كون راد، العدم موجه لنقصان بغيره
 ادلو كان العدد مائة وخمسين و مائة وخمسين حق - ولو راد عليها عشر حاد بمقتضى
 بحسب اربع حق وست لوب والعقود الدقي فنصير الزيادة موجه لنقصان حق
 بغيره، وهذا قد ربه عدسه على بطلانه (وفيه) ولا - الصغرى مسوغة ادقى لعدد الاول
 لا تمنع خمس حق على اقول - بحسب من بحسب منها ومن اربع حق و بنت لكون
 فالعريضة فيها تكون مسوغة معها في عدد اثني - وثالث - ان العقل لا مخرج له في
 لمارس لشرعيه وكذا يشاهد قسبه في حكم الاصابع

سادس ما عن الشيخ الاعظم - وهو ان طاهر امراد من خمسين و الاربعين
 في فوهم (٢) في كل خمس حق - وفي كل ربعين ست لوب - ان كل قطعة
 افردت من لاس د كانت بحسب فيها حقة واد كانت اربعين فيها ست لوب فلو كان
 لعدد مائة وثلاثين - فمقتضى انفراد المذكورة وحوادث مائة لوب في ثمانين منها

١ - لو سائل - باب ٤ - من ابواب ذكاة الامعاء

٢ - لو سائل - باب ٢ - من ابواب ذكاة الامعاء

و يبقى خمسون فيها حقه - ولو عزل مائة و جعل لها حقان و اسقط ثلاثون عموا
 نرم طرح قوله في كل ربعين لبون من غير تخصيص ادبوع من مائة لكن ثلاثون
 عموا بل كان جزء من النصاب و كذا لو كانت مائة و احدى وعشرين فان مقتضى لفظة
 المذكورة و حوت ثلاث رب لبون فيها و لا نرم من ذلك طرح قوله لئلا في كل
 خمسين حقه اربعة ملاحظه اربعة ثلاثة مصاديق الاربعين لا يبقى ما نرم مائة
 للخمسين بخلاف عكس (وقه) لا طرح للدليل اما نرم و حصل موضوع نام
 له ومع ذلك لم يعمره كذا لو فرض المبرائة و ربعين و سى على بعد بالخمسين
 فقط - هي بعد عند خمسين ربعين فهو - دفع شيئا لبون نرم طرح قوله "ب" ^١
 في كل ربعين لبون - لافى مثل اعمه و ثلثين - لا اراد على عند خمسين
 ثلثون - وهي سب موضوعا سب لبون و مجرد به لو بعد الاربعين لا نرم العمو
 لانه انى عسره لا تكفى في برون الطرح بوعه بالخمسين

اسماع ما عن المحقق و لشهد لثابت و غيرهما و هو ان المفرد المذكورة
 يدل على - في كل خمسين حقه و في كل اربعين سب لبون و شمل عموم لاون
 كل ما يطبق لخمسين دون اربعين فلا بد من عدمها و عموم لثابت و شمل كل
 ما يطابق اربعين دون خمسين و حب عدمها و كذا بانده سى اوفق السمس
 من جهة فيه العموم لاكثر استبعاد (وقه) انه بعد دلاله لدليل على العموم و د على
 المعدود دى لعدد من عدم - كل من الخمسين عمومها شمل ما يطابق الاخرى كما
 لا يحمى و في المقام و حقه حصر صحتها صاهر (وسا) ذكره بظهر ضعف لقول اثبات
 فالاقوى هو الاول اى التحصر مطلقا .

الخيار للمالك

ثم به - بمعنى التبيه على مورد (لاون) ان الخيار في المقام هو للمالك
 و للساعي و حقه او جهة لاون كما هو المشهور بين الاصحاب بل عن المذكورة

و انتهى بسببه أى لعبداء د لساعى اما يسحق ما يكون المالك مكله باعطاءه
وقا كان تكلفه بحسن فله ان يدفع لى الساعى ماشاء - وليس لساعى الا ان يقول
ادفع انى ما امرت الله وهو احد هما - مصداق لى ما يظهر من الاحاد المروية فى
دب المصدق

لذى - فى المصداق السادس ديم يكن عدده سب محص بحرى عنها س لىون
ملاحلاف و شهده صحب (١) رد و اسى نصر (٢) لمقدمان (و هل) بحرى
عنها خزار كما سب لى لمشهور و فوه صاحب لىحور - ام لا كما هو ظاهر
كل من عبق اخر نه على عده و حد سب لمخاص - و جهان (ستدس) للاول
(د) علو ليس يوم مقام الايونه (و د) يسوق لى اسهى عدم ارده الشرط
حققة من نص - و لالرم عدم الاكتفاء به ادالم يكن موجوده عده حى الوجوب
و و حد سب عدده ساعى س شرط عدم كونه عده حال الوجوب و فوه بظر (م لاوب)
فعدم الدبل عبق فده مقدم (و ما لثانى) فمع لاسبق و لتعسل المذكر برد
عنه به لوقد لاخره فى لعرص فاب هو من جهان س لىون ساعى سب المصداق
فمع وجود سدل به يكون هو اولى بالاحراء من دله - فلامهر هو لذى كما
هو ظاهر النصوص .

ثالث من لو حده الرائدة على لعده و اعبر من بعد انقطع عمارها فى
بحق لىصا يكون شرطاً فى وجوب لعرصه لىحراء من موردها و جهان - اسدل
للاول مظهر فوه (٣) فى كل اربعس به لىون فوه ظاهر فى س مورد لىحق
اما هو ثلث ربعس دلو حده خارجة سب - (فوه) ان هذه الحمة مسوقة لىبان
ملايدو س لىحرج من عبق على لعرص سب تمام المورد و بعدد اخرى انها مسوقة لسب
انصا بق فى كعنه الا لىحرج و بعين المخرج لا تعين محن المخرج فلا يقدر ترك
العرص للمورد لىحق لىه - و الاظهر هو لاوب فان اعشار لىصا بزيادة

الواحدة ظاهر في كون المجموع مورد لفريضة لاسماء، سواء على ما حقيقاه في
 لأصول من رجوع لفريضة الشرطية الموقوفة حسب الأحكام إلى نصيبه الحقيقية وإن
 لشرائط المحدودة فيها تكون فرداً للموضوع بمجمله فإن راد على لثلاثة والعشرين
 واحداً في قوة ظهوره في المائة والأحدى والعشرين ولا ريب في ظهوره فيما ذكره
 ثم بهم فرغوا حتى هذا لرجح حساب جزء منه على الفقير لوتلف لواحدة
 بعد الحصول من دون تدرج على القول بالحريته وعدم احتسابه على القول بالشرطية
 وهذا انتهى على ما هو ظاهر لم يورس أن تلف ما فوق نصاب من مراتب لعمولاً يوجب
 معصاة لفريضة وسأني تحميم القول في المسمى بـ «الله تعالى»

في نصاب القبر

(و اما المقر فيها فصانان احدهما ثلثون وفيه سبع او تسعة و الثاني

اربعون وفيه خمسة) على المشهور

وشبهه بسنت صحيح (١) لعملاء عن الصادق عيبهما لسلامة لافي لعمري كل
 ثلاثين مرة تسع حوبى وليس في اول من دلت شىء وفي ربعي بقرة مسنة وليس في سابعين
 ثلاثين إلى الأربعين شىء حتى سبع لأربعين فاد بعبار ربعي فيها بقرة مسنة وليس في
 من الأربعين إلى السبعين شىء فاد بعبار سبعين فيها سبعون إلى السبعين فاد بعبار
 السبعين فيها سبع وعسة إلى ثمانين فاد بعبار تسعين ففى كل أربعين مسنة إلى
 تسعين فاد بعبار سبعين فيها ثلاث سابع حويات فاد بعبار عشرين ومائة ففى كل
 ربعين مسنة - ثم رجح لقر على اسمها وليس على أسف شىء ولا على لكسور
 شىء اخذت (الأول) ن ظاهر هذا لصحيح معين سبع في النصاب لأول فحراء
 انبيعه محتاج إلى دليل آخر فاد انى خمس والصدوق وان بعد من عدم الأجراء
 هو الأظهر (فانه يقال) به تعيين اسماء على التحجير للنصوص لأخر - مثل ما رواه

المحقق من طريق لأصحاب حجر إصطخاء (١) عليهم - فالأبى القدر في كل شئ سب أو
سبعة بحديثه حجر (٢) الأعمش المروى عن الحنفية ومحمد بن كاه على إيراد سبعة شئ
نفره سبعة حوله وهو نحو هذا غير هذا وهي بضم السين هوى الأصحاب وأدعاهم دلالة الأحاديث
على ذلك تكفي في إثبات المطلوب .

ثم نذكر النصوص بعين لسانه في نصاب الثاني كما هو المشهور بين الأصحاب
وقيل بحري المسحوع عن يميني لأحرار به إذا لم يكن عنده الأدكور (وعنده) بان
أن كاه موصوف فلا يكف سر ما شهد (وفيه) أن إطلاق النصب يقتضي تعيين السمة في
العرض المبرور - ولغة سي ذكر هذا لأحرار بالمسحوع من كالمحكم لمرعى
بعد عدم وضوح المسحوع ثم إذا استوفى إلى لأصحاب أن السبع هو ما دخل في السمة
الثانية والسمة دجوب في السمة الثالثة وقد استدل للأول (بوصف) السبع في
الصحيح المقدم بما حوى (ووصحيح) ابن جرير عن الصادق عليه السلام السبع ما دخل في
الثانية وسدل الثاني (بما) عن مسوط من الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله هي نسبة
فصاعدا (فوق) الأدلة المذكورة وأن كاتب هذه السطور إلا أن تاليم الأصحاب
على ذلك تكفي في سبب الحكم كما لا يخفى

ثم نذكر النصوص المقدم بعين لسانه من تعدد من لعدد من ولاكثر اسماء
بل لو لم يحصل لأهم ما وجدنا في المسحوع من باللائن وفي لئان لا ربع
وفي سبعة سبعة مع - ثم تحرر لو كان الاسماء حاصلا لكل منها كالألف والعشرين
فيحير بين العدد ثلاث أو خمس - وبين العدد أربع ثلثات فعلى ثلاث مساب وربع
سبعات ولاقتصر على ثلاث مساب في صحيح المقدم محمول على رادة أحد فردي
لحير - فله قوله في صدر الصحيح في لفر في كل ثلاث بفرقة سبع فله فله
لعل كل صاهر في باب نصاب الحكمي وبذلك يظهر ما افاده الشيخ الأعظم ره تعالى

المدرک والشهید الثانی فی المسائل من إرجاع النصاب إلى نصب واحد کی هو الصحيح

نصب الغم

وإما الغم فعنها خمسة نصب - أربعون ورواية - ثم ما واحد
وعشرون - وفتح ثمان - ثم ثمان وواحدة - فعنها ثلاث - ثم
ثلاثمائة وواحدة - فتحها أربع - ثم أربعائة حتى كل مائة سنة دعاما بالغ
وهذا هو الأشهر .

وبشده صحيح (١) ففلاء في كل ربع شاه شاد ولس فسادون لأربعين
شيء ثم ليس فيها شيء حتى سبع عشرين ومائة ودا لعل عشرين ومائة ففها مثل
دلت شاه واحدة فادار دت على مائة وعشرين ففها شاد ولس ففها أكثر من شاد حتى
سبع مائتين فادالعل لما من ففها مثل ذلك فادار دت شي بمائتين ساد و حدة ففها
ثلاث شيد ثم لست ففها شيء أكثر من ذلك حتى سبع ثلاثمائة ودا لعل ثلاثمائة شاه
ففها مثل ذلك ثلاث شيد فادار دت و حدة نصب ربع شاد حتى سبع أربعائة ودا
تحت أربعائة كان على كل مائة وسقط الأمر لأول

ثم ان في مسألة خلاف صمد واحد في تعرض لها وعنده خلاف
بين الأصحاب وهو في النصاب أربع - اذ لم يحكى عن جمع من الأصحاب كالمقدم
والمرضي وابن بابويه وابن أبي عقيل وسائر وسي حمزة وأدرس - ان لو حب
في الثلاثمائة و و حدة ثلاث شيد وأنه لا يضر الفرق من مائتين و و حدة حتى تلغ
ربعمائة - هي الحقيقة هؤلاء - فتلوب النصاب أربع و عرون نصاب الرابع
هو نصب الكلبي ومحمد ثلاثمائة و واحد في قبل القول الآخر - هي هو الأشهر
وهو ما عرفت .

ومشأ الخلاف بما هو خلاف التحرير الذين يكون حدهم مسد الجمع
والآخر مسد الجمع آخر وهذا (صحيح) ففلاء المقدم وصحيح (٢) محمد بن

المصوص لم يورد لاحظ قوله - في صحيح لعملاء عدد كره بعه كل بصب دم
بس فيه شيء حتى يلع لصاب لآخر وقوله وبس على السب شيء ولا على الكسور
شيء الى غير ذلك من قولهم عبيهم بسلام (ص) يظهر منه كون بر ث على كل بصب
لى لصاب الآخر خلا في مورد ان بعه لاسم من حمه على مالا في صراحة هذه الفقر
بعضي في الابل شقة وفي النقر وقصا وفي العجم عموا) ولما ردا بجمع مالا
بعضه بانه بعه مما قبل البصب وما من البصب كما صرح به اهل الفن

ببشرط السوم طول الحول

(واذا السوم وهو شرط في الجمع) كما يقسم به بكلام في المقام يقع في
مهمين - الاول في كفيه عسارده بسبب الى ساء الحول و كثره وبه ساء المصنف
به بقوله (تأويل الحول) فبهما في من معنى السوم واسم ادمه

ما المقام الاول منه قوا (الاول) اعسارده في تمام الحول بحيث لو عسره في
رمان بسر يستأنف الحول باستئناف السوم وهذا ظاهر المصنف رده وبه حذره في
محكي لقو عد وبه به الاحكام و لم يرد صاحب الدفع وغيرها (الشي) ما عن بي
على والشيخ في الخلاف والمسوط وهو اعسار لاعتب بان تكون في غلب نام الحول
سائمة ومع اتسوى بسقط وحب لركاذ (لثالث) عسارده صدى الاسم عرفا وهو ظاهر
لمصنف رده في محكي المذكورة والحرر و حذره المحقق لارديني و صاحب
لمدرك وجمع من المسحرين وعن الحدائق لظاهر به المشهورين لمتأخرين

و استدلالا (بان) المستعاد من ادلة عتار السوم وشرطه مع اذنه بشرط
الحول هو اعسارده في تمام الحول على وجه الاستيعاب نظير سر السراط لمعرة
كاملية و بصب (وجه) ولا به لاعتبر السوم تمام الحول كلف وهو سام وشرب وبسكي
بن يعتبر ان تكون سائمة في تمام الحول كما هو ظاهر الاحبار المعلقة للحكم على سائمة

دون لسوم و من المعلوم أنه لا يعرف في صدق لسانه التمس لسوم وانعم مثلاً واسام من
 إلى حد يصدق عنها عرفانها سائمه فكما يصدق عنها في حال لسوم بهاس ثمة وفي حال لسوم
 واسرض والشرب بهاس ثمة كذا يصدق عنها هذا النوع احب شتدتها بالاعتلاف لم يسمع
 الاعتلاف حدانصر يصدق هذا النوع من احب لسوم يصدق السائمه مو كوت إلى اعرف
 و داحمة اطاهر من السائمه صول الحول هو كوت الحبول مصف بهذا
 ابوصف بحسب ما حوت لعدد على لسوم وهذا لا فيه لأمسار عن لسوم ولا
 التمس بصدقه من مثل لسوم واشرب وعرفه ولا العلف ليسر لعرض (و ثابت)
 به لو سلم كون شرط هو اسوم في بناء الحول لا السائمه في الحول المصدر
 منه هو السوم في بناء الحول بحسب تعاده غير المد في للسوم والشرب والعلق ليسر
 في بعض الحول (و ثابت) ان التمس كوت الشرط هو لسوم الحول
 بحول السفة ولا رب ان اعرف هذا على وجه الامارة سلم تحفة ولو مع بخل
 يوم نظير قولهم مسره يوم مع بخل الكتاب احصاه للمصدر في لاء اسر لاجل
 لعدي وعبره من سائر قضاء حو نحه بل وكذا لخال في سائر لسب الاضافة
 لدرزة في المحاورب على خلاف اعتبارها - (و ما يحسنه) بعد حريين العادة
 باعتلاف لسانه بالعرف ليسر في بعض ادم السفة لعرض د علق لحكم على هذا
 العنوان مع عدم تشبه على اعتبار عدم اعرف اسر بكون لظهر منه عدم مصرفته
 (فتحصل) مما ذكره مدرك القول الثالث .

وقد اسند لثاني - (د) اسم السوم لا يرول بالعلق اليسير - (و د) بو
 اعتر السوم في جميع الحول لما وجب الا في لافل (و د) الاعب معر في سعي
 الفلات فكذا السوم .

ولكن (يرد) على الاول ان لعف اليسير وان كان لا يصير يصدق الاسم لكنه
 لا يقتضي اعتبار الاعب اد عبره قد لا يكون يسير - (ويرد) على الثاني مع الملازمة
 ومع بطلان اللزم (ويرد) على الثالث به فليس به لا يظهر هو القول الثالث و ظهر

من مطاوي مذكوره بحقيق لصديق عرفت فراجع و بدر
و ما لمقام الثاني فبدر لدى اشار له المصنف ده بولد - (فلو اعتقلت
النساء احوال من نفسها او اعلمنا ماليتها استأنف الحول بعد العود الى اليوم ،
و ظهر هذه عبارة كصريح محكي المذكورة و تشهد من الحق ما عنينا الغير بغير
دون ماليتها بالسائمة (و سدل له) بعدم لمؤنه على الحادث - من عر فروس كون
ذلك من مال حالت و من غيره - ام في الثاني فوصح و مفي الاول فشوب لصحاب
(ولكن) رد شبه انه لا يبعد على مثل هذه العه لمسطه في نفس المظلم فالد على
صادق لائمة و بصر به لاغلاف كان من مال لمانت او من مال غير ذلك لسبب هو الحادث او
غيره مع ديه و يدونه كان هب لمظلم و علف على نفسه (كما) السائمة بحمد فيها لركاه
سواء نوقف لسوم على صرف مال لمصنعه صلح و واستحار راح و بحد - ام لا -
و لكن مع ذلك كله قد تشكل في بعض لقروض كما و اسرى او استحرارها
دب كلاء ارعى عمه فيها - ولا بعد دعوى صادق اسائمة عليها - فبدر

يكفي الحول في الشهر الثاني عشر

(واما الحول فهو شرط في الجمع) كما قدم (و هو اثنا عشر شهرا او بدحول
الثاني عشر ركة) لا خلاف من الاحماع بضمه عنه كما في محكي الحول
وعن غير واحد دعوى لاجماع عليه - (و شهد له) مصحح (١) دراره و محمد بن
مسلم عن الصادق : في حديث - ددخل لشهر الثاني عشر فعد حال عنه لحول
و و حسب عنه فيها الركاه (و لا يعارضه) بصوص (٢) الحول لطهره في
عسار مصي اثني عشر شهرا تاما ، نكونه مفسر لها و ميا للمرا من حولان لحول ،
ام لا كلام في المعام في ان هذا الوحوب هل هو و حوب مسفر - ويكون مشر لا

١ - الوسائل - باب ١٢ - من أبواب ركاه لذهب و لعمه حديث

٢ - الوسائل - باب ٨ - من أبواب ركاه الامام

لي اكمل الثاني عشر في معنى المال على الشرائع كشف عن استقرار لوجوب بالاول
وان حسب كلا او بعضا يكشف عنه كونه واحدا - طاهر مشهور و صريح كثير
مهم الاول - و عن شهيدين والمحقق الكركي و المصنف و غيرهم المبل
الى الثاني .

ثم ان سيد المذرك اورد على حدة بان هذا السراج من محترعه و ليس في
كلام الأصحاب منه اثر

وقد رده حتى بعلامه انصار المسند (مما) حاصره حقيقه الخلاف سا
يكون ثابته في كليات جميع من الاعلام لكن بعضهم ليس بعنوان التلزل ولا استقرار بل
بعنوان آخر ملازم له وهو الثاني عشر من الحول الاول والثاني في التلزل مسطور بالاول
والاستقرار الثاني فعلى هذا يكون مجرد تعبير بالاستقرار و التلزل من مصادرات
بمسالك واما حقيقه الخلاف فهي واقعه بينهم بعنوان مردف و هذا هو تقدير من
المسالك و كيف كان فقد استدلل للمول بالتلزل بوجود

لاول ما عن مسالك وهو التلزل الوجوب بدحو بالهز الثاني عشر محصر
بالاجماع لان خبر زراره و محمد بن مسلم المتقدم ضعف السند لأبراهيم بن هاشم
وطاهر بقه لتصوص اعتبار الحول بكامل سهام الثاني عشر لمستن من لاجماع هو
هذا الحول من الوجوب (وفيه) ان الخبر صحيح صحيح في محله من صحيح خبر
ابن هاشم

الثاني ما ذكره لمحدث بكاشفي رة من بكار دلاله الخبر على اصل الوجوب
بل على حرمة المراءى من الكشف بالركاه بعد استقرار هاهي المال بليغ هذا لحدث قال
لعل المراد بوجوب الركاه وحول الحول برؤيه دلال الثاني عشر لوجوب والحول
لمريد المراءى بمعنى انه لا يجوز اقرار حين استقرار الركاه في المال بذلك كيف
والحول معناه معروف والاحبار بصلافة مستغفبه ولو حمله على استقرار الركاه فلا
يجوز تقييد ما ثبت بتصروده من الثاني بمثل هذا الخبر الواحد الذي فيه ما فيه وما

يستقيم بوجه من التكيف - انتهى (اقول) ان قوله **في الصحيح** بدحول الشهر الثاني عشر فقد حال عليه الحول - يكون حاكما على النصوص ومبينا لمراذمها وقوة شرعية بعده ووجوب عليه فيها - ان ركاة ظهر في وجوب وحسنه على ازالة حرمه لتقويت و اتلاف معلق الركاة خلاف الظاهر - كما ان حمله على رد خصوص تعنى لتكليف بالركاة دون سائر لشرائط المعسرة في تمام الحول فيثبت به وجوب مراعى بعدم احتلال سائر لشرائط الى تمام السنة - خلاف ظهر الفقر الاول

الثالث به لو فرض - صدور قوله **في الظاهر** في وجوب الركاة بدحول الشهر الثاني عشر مع مدلول على اعتبار بدحول واشر منه القدر في تمام السنة في مجلس واحد - ان قول الامام **لا يشترط في وجوب الركاة بدحول الحول** انه قال بدحول الثاني عشر نحب الركاة لا ريب في ان يعرف بمعنويهما به يكون مضي تمام الثاني عشر من باب لشرف الساجد وبذلك يجمعون بين التعيين - نظير جمعهم من مدلول على اعتبار بقدره على بيان تمام حراه للصلاة في وجوبها - ومدلول على وجوبها بدحول لوقت فبهم يجمعون بينهما - ارادة كونها من قبل الشرط المسحر (قوله) **رد عنه** في هذه حدى العلامة رد عن ان الصحيح مشتمل على مبرس وهذا سم دللنا على مجرد الحكم بوجوب الركاة بدحول الثاني عشر مع اذنه اعتبار الحول ولكن ادلنا على هذه الأدلة مع قوله **في** فيه اذا دخل الشهر الثاني عشر فقد حال عليه بدحول تمام هذا مجمع وحيث انهم قد المتضمنة بلوجوب معرفة على هذه فلا يسم هذا الوجه

الرابع - ان لفظة الحول و كماله والسم لتكرار ذكرها عند بيان شرط ركاة عرفا ولغة وشرعا عارة عن تمام السنة فقوله **في الصحيح** لم يورد ادخل الشهر الثاني عشر فقد حال الحول مسمى على النوسعة بسريل الشمس بدحوله مبره اتمامه و لمصدر من هذا السرين ارادته من حيث شرطته لتسجرات تكليف بالركاة لافى جميع الآثار والابايع اعتبار بقاء المال جامع لشرائط المصا الى تمام الحول في صل تحقيق التكليف (وفيه) مقتضى طلاق دليل الحاكم لمين لم يرد من الحول هو التبرين

بلحاظ جميع الآثار .

الخامس - لقوله ثلا في صحيح عبد الله (١) من ساء لم تقدم في اور كتاب لركاه
الوارد في تفسير الآية (٢) لشرقة (٣) من مو لهم صمد فظهرهم وور كهم بها) ثم لم تعرض
لشيء من اموالهم حتى حال عليهم الحول من قانس قضامو او افطرو او افسر مادية فادى في
لمسلمين ركوا مو لكم بقل صلاتكم يدل على اعتبار تمام الاثنى عشر اداء الاول كان في
رمضان - ويظهر به لا يصح لجو - عنه بما احتسب من سائر حار اشتراط الحول - لانه
لم يذكر ما صريح في اعتبار مضي تمام الذي عشر (و لجو) في لجو - فقال به ان
يمكن حمله على ارادة حساب اثنى عشر من عام لا من لاسي كما عن بعض الاساطين
فهو والافيع لجارص سه ويب لصحيح المندة و لرحيح معه لوجود لا تحفي
اساس انه و حمل الصحيح على ارادة لجو - المسفر لرم تحجر لسن
عن وقت الحاجة - المطلق الو رد عن المقصود من عنهم سلام لي رمن لصادق الله
كها من على اشرا انه تمام لجو - ولم يحد من حد القول - لجو - بدخول الشهر
ثاني عشر في ثلث لده فلو كان الوجوب في لصحيح للاستمر - وكان من ثلث
المطلقات لرم باحر السان عن وقت الحاجة (وجه) ولا الفخر سائر امطلقات و
لمقيده من اكثر المقيد لمطلقات القدره عن السى - والائمة بعده صدره
عن الصادق عليهم السلام - سائل وجو - الممنوع تحجر لسن عن وقت الحاجة
وم صدور الاحكام على وجه سرح على حسب مقتضى المصلحة باختلاف
الارمن و لاشخاص فعر مكر بل سعى ان يعمد عليه في بوجه لاحكام تصادفه تدريجا
في رمة الاثمة امتحرن عنهم السلام - وبالثان - هذا المحذور برد على كل حال
وان حمل على الوجوب التلر لي كما لا يحفي وفي المقام وجود صعوبة حر لوصوح
صعها اعصت عن ذكرها - وقد ظهر من ذكرها مدرك اقون بالاسقرار
وانه الاظهر - .

١ - الوسائل باب ١ من ابواب عاتجب به الركاة حديث ١

٢ - سورة التوبة الآية ١٠٣

الشهر الثاني عشر بحسب من العام الثاني

ثم انه ساء على ما عرفت من استمرار الوجوب بدحول الشهر الثاني عشر ... مع اكلام في الشهر الثاني عشر هو محسوب من الحول الاول بمعنى انه يتدا بحول ثاني من بعد سنة - م هو محسوب من تحول ثاني - وقد ذكر واحد به على العموم بالاسفر ر ينص اسماء على احسانه من تحول ثاني

لكن المحقق لاردسي رد مع قوله بالاسفر ر بي على احسانه من الاول واستدل له بمرتين (اول) به يجمع بين ما دل على اشراط الحول ووجوب الزكاة بدحول الثاني عشر ومدل على به يجب الزكاة في كل سنة يستند منه بمساعدة معام استبعاد وجوبها في كل سنة مردد بالمراد من الاول كفاية بدحول في الشهر لاحير في تحقق الوجوب واسفر رد و من ثاني كون اسماء طرقا لتحكم بمعنى انه ليس له ما عدى حكم واحد في تمام السنة وجوب آخر فيكون الثاني عشر عمو (الثاني) خبر (١) جالس انجحاح لكرجى عن الصادق ع عن الزكاة فبانظر شهر من السنة فانها ان تؤدي كانت فيه ود دحل ذلك اشهر ينظر من بعض يعني ما حصل في ذلك من مايت فرقه واذا حال تحول من الشهر الذي ركبت فيه فستقل بمنزل ما صنعت ليس عليك اكثر منه فان تدهرد ان ساء تحول بعد ذلك لشهر فالاشهر انه محسوب من العام الاول بالمعنى المتقدم .

لو احتل بعض الشروط في انشاء التحول

(ولو ثلث المصاب قبل التحول سقط الوجوب) فافروغ هذا واحد منها وهو انه لو نقص المصاب في ثناء التحول - بطل التحول - ولم يعمل لحلاف فيه . ثانيا - انه لو عاوضها بحسبها او مثلها من بعض تحول كما هو اشهر انعموين ام لا يبطل كما عن الشيخ في المبسوط وظهر المحققين وجهان .

قد استدلل الثاني بساكن فخر المحققين من اسناد شمع الى ثرويه - ثم
استند الى صديق الاسم وظاهرهما التعلو .

ولقد اجاب حدى رد حيث قال ان اشح في بسوط لم يسد بي دليل صلا
وعنه في خلاف الاسناد الى عمومات و مرجعه الى السنت يصدق لاسم و لقد
حد في سكره حيث جعلهما واحدا و كلف كان قد رموه نفوس و حدود كلامهما
لم يحل عنه احوال مع انه شرط في الوجوب - وعنه ما قدفى الانصار بهذا الوجه
(ب) لموصول في قوله - ما حال غلبه بحول يجب فيه الركا - مهم - و يحتمل
ان يكون مراد به انصاف فمادة ان كل نصيب حان عنه لحول يجب فيه الركا و
هذا يصدق في استال لمعرض كونه ما لا يمنع من في تمام لحول بعد فرض
انصاف طرعا بنفس احسن (و كبر) رد عنه ان انصاف المطلق مع عدم تعقه
بشيء ليس موضوع الحكم بل مع عرويه بمحل فيكون مراد المال المعتبر و عدد
حاصل - فوجه الاراد لمقدم فلا يظهر هو بطلان احوال

ثالثا ما شاراله بقوله (ولو قصد الغرائز) اى بطل الحول وان كان التعويض
بمقد لفر - وهذا هو مذهبهم و مطلقا عن التذكير اولى خصوص لساحرين -
وعن المشهور من لسه من عنه التعلل - و منأ لاحلاف اختلاف البصوح وان
صدقه منها صهره في اوجوب و عدم بطلان كموثق (١) معونة بن عمار عن
الصدوق ^{عليه السلام} في ارجل جعل لاهد احسن فرار من الركا - ان كان قرنه من الركا فعليه
الركا و ان كان اما فعليه لتحمل رد بنفس عنه ركا و موثق (٢) محمد بن مسلم عنه ^{عليه السلام}
عن احسن منه ركا و ان لا الا ما قرنه من الركا و طائفة اخرى سار لها ظاهره في
عدم الوجوب و بطلان كحسن (٣) عمر بن يزيد و صحيح زرارة (٤) و غيرها من
البصوح كثيرة وقد جمعوا بسبب (تـ د) بحمل الاولى على الاستصحاب (و اخرى)

٣-٢ - لو سائل باب ١١ - من ابواب ركا الذهب والفضة حديث ٦ - ٧ - ٨ -

٤ - لو سائل - باب ١٢ - من ابواب ركا الذهب والفضة حديث ١٠

بحميتها على نفسه لاوسى والثانية على السب الساجدة (وإن شاء) بحميتها على ما بعد
 حلول الحول لأبي الله شهيد مرق (١) رزقه عن الصادق عليه السلام أنه قال فبذلك أن
 الله تعالى قال من فريها من أركاه فعليه أن يؤذيها فقال عليّ صدق بيني عليه أن يؤذي
 ما وجب عنه وما لم يجب عليه فلا شيء عنه منه (و ر بعد) - بحميتها على بقية ولا
 بأس بعصتها ولا بغير لظلال

لو تجدد الملك في أثناء حول أحد النصب

رائعها أنه إذا حدث لملك في أثناء حول أحد النصب مع كونه من حسنة
 فهل له حول أم لا - تحقيق القول في المقام - بالصور المتصوره مسدود
 فيها أن يكون ما يمكنه بقاء مستقلا على كل حال كان وليا خمس من
 لاس في أثناء حوله حسنا - ومنكم كثر من غير الانحياز فالظاهر عدم الخلاف يسا
 في اعتبار الحول نفسه لى كل من النصبين نفسه من دون اعتبار مصداقه مع الآخر -
 وبشبهه له مضافا لى لاحق و لفائدة وعموم الأخبار خصوص لقصوص الى استد
 بها صاحب المسند فانها صريحة الدلالة على المقام

ومما - بالان يكون المتحد منه مستقلا على كل حال ولا يكملان نصبين يكون
 نص - في بعض الاحوال كما إذا وليت له يعزله من نعم - يعزله - والأربعين بعد الأربعين
 ليس بصادق ولا يمكنه نصب جرائده كون اثنين بصادق - نعم هي بصادق في حال
 الأمر (والحقى) عن لمصنفه في جملة من كنه وذي الشهدين وغيرهما به
 لا يجب عليه (شاهد حده وانراة تكون غير (وعن) البعض احسان وجوب شاه حوى
 عند تمام حول الأربعين الدية

واستند به وجهين (أول) بى بصادق كمل وحب الركة فيها مع لافراد و
 كك في صورته لانضمام (وجه) الأربعين بما تكون بصادق في صورته لافراد وليس

كث في صورته لا يصدم والقياس يكون مع العارقي (الشمي) فونه $\frac{1}{2}$ في كل أربعين
 شه شاد - (وفه) انه وحصى هذا العمود بصورة لا يتر دلمادل على به لس في العم
 شيء بعد لأربعين حتى سبع مائه وحدى وعشرين (و دسوى) حصاص المحصى
 بالزيادة على النصاب لأول سفارته معه في ساء الميت دون لمتحدد في الأثناء
 (مذقة) من قوله ' حتى يبلغ لولم يكن صاهر في مسجد فلا قل من الاطلاق
 وسها - يتكون الردد لمتحدده في الأثناء ممكنه للنصاب لثاني - وتكمل
 النصاب بما يكون على اقسام (الأول) ان يكون الردد مكمله فقط كما لو كان عبده
 ثلثون مفره فو $\frac{1}{2}$ به حد عشر (ثاني) ان يكون مكمله مع كويب نصاب في مرستها
 كما لو كان عبده عشرون من الأول فو لست له سبعة او سبعة مكمله للنصاب بسدس
 لثو حمة لوجوب سب محاص مع انها مشتملة على نصاب مستقل في مرته التكميل نظر
 الى شمالها على لخمه وهي نصاب مستقل بعد عشرين لعنق لثاني (لثالث)
 ان يكون مكمله ولا يكون مكمله على نصاب مستقل في مرته لتكميل ولكن يكون
 نصاب في بعض المور د ك لو كان عبده سمانون من هم فو لست له ثلث واربعين =
 و الزيادة مكمله للنصاب ولا يكون نصاب في مرته التكميل ولكي نصاب في
 حال الانفراد .

اما تقسم الاول فمه وجود و اقوال (احدها) سقوط اعتبار النصاب لأول و
 ضروره لجميع نصابا و غير المحول من حين حدوث الزيادة (ثانيها) وجوب ركة
 كن ميه عند سقاء حوه و مخرج عند انتهاء حول الأول فبه - وعند سقاء الثاني
 مسه (ثالثها) به لا يند حول الزايد حتى يسهي لحول الأول ثم يسانف حول واحد
 لجميع - وهذا هو المصوب لى المشهور (رابعها) - وجوب فريضة النصاب لأول
 حله - حوه و وجوب جزء من فريضة نصاب الثاني عند حلول حوله ايضا فادام
 الحوب الثاني للنصاب لأول اكمل فريضة النصاب لثاني و هكذا - مثلا في لثالث
 يجب منه تسع عند حلول لحول على ثلاثين - وربع منه عند حلول لحول للزيادة

وثلاثة أرباع منه عند حلول الحول الثاني على ثلاثين و هكذا - أحدها انقصف
وه في جملة من كتبه .

وقد استدلل الاول - بوجهين (حجتين) - اطلاق حكم النصاب لأول الاشهر
للمقام لانصر فيه الى غيره مما لم يقسمه اليه انصب للمسحور - (وفيه) بالانصر في مجموع
مع انه يمكن مفرصته بسوى قصر في اطلاق النصب استحدث فيما الى غير هذه
الصوره - (لثاني) بالنصاب المدرج في نصاب آخر يكون معناه من حيث الاثر - و
عليه فاذا كان غيره في بدء الحول ثلثون نفرد وفي سب لو حو ب تسع شرط بقائها
بشرائط لتأثير حسي بحور عليها احوال قد يقع في اثناء الحول ربعين صار ب
جزء انصب فريضتها منه والذي كان مقصدا لا يجب تسع لم يبق على اقتضائه بعد
صيرورته جزء من نصاب آخر - فلاما يصح عن اساء على سقوط حو لاول - (وفيه)
ان غيره ماثب بادل في مقاس لانه انقصه لاسر كل من النصب وبو عنه الا حتماع
بالمدن لاسر كي مريض وانه اذا كان حواله نصاب داخل في الآخر برفع اليد عن الأقل
ويكون لمؤثر يعنى هو الأكبر و يجب فريضتها خاصة اسي هي فريضه المجموع
ويحصن نادائها لخروج عن عهده الحق المعنى بالمجموع - (وفيه) فاذا لم يكن
ذلك النصب حواله سر بعد لاسر لا يصلح - يكون منه عن تاسر نصاب الأقل
في يجب فريضه بعد حو ل حو ل لثلاثين ما انها غير د حواله نصاب آخر
حتماع بلشر بعد التي من حمتها حو ل ان حو ل لامع عن حو ب فريضه

واستدل لثاني - بان صلاح كل من النصب يعنى ذلك و مبادى على انه
لا ثبات في الصدقة محض بل اذا اجمع استصحاب بقاء - (وفيه) انه لا احتمال لما
دل على انه لا يثبت في الصدقة ولا يكون محصا به ذكر كما لأحلاف في عمومته ولد
لم يثبت وجود قائل بهذا القول .

واستدل للقول الثالث (بظهور) انه نصاب للمسحور في غير المبروص
(و بوجوب) خراج زكاة لأول عند تمام حوله لو حو ل لمعصى وهو بدو حو في الأدلة

و ساء السبع ومسى وحب حراج ركانه مترودا سبع عساره مصبا الى غيره في
 ذلك الحور للأص في قوله لا تلب في الصدقة وقول الباقر ^{عليه السلام} لا يركى لمال من
 وحبس في عام واحد (قول) انه لو وجد الأول مسكين دفعه معارضه بدعاء ظهور دله
 لنصب الأول اثبات في غير المفروض (واما) لو وجد ثلثي فهو حيد (وقد ورد عنه)
 ان لو ربح منه بصدقه كما يمكن بما ذكر يمكن بهما لنصب الأول وثبت به
 لقول الأول - (ويكن) فدرهما جواب عن ذلك عند ذكر ادائه لقول الأول فرجع
 و سدد لقول الرابع - بان لجمع بين ما دل على وجوب السبع في رأس
 حول شئين و وجوب سبعة في رأس حول الاربعين بعد بدريضهما من جهة ما دل
 على عدم سدد ركاد في عام واحد في مال و حد لا يصح لأيهما نوحه (ولا يخفى)
 - هذا ووجه يتم ساء على سبب احد الامرين (احدهما) ما فاده الشيخ الأعظم
 به بقوله بان هذا الجمع حسن لو استند من دله المفترضة في نصب كون حولان
 الحور شئ كل جزء من النصاب ساء لو جوب حصه من العريضة و لو لم يكن مسندا
 في مثله وهو كما افاده رد بعد من مدلول المقتضى بل انما ظهر توقف وجوب في كل
 جزء على مصاحبه بوجوب في غيره توقف معه لا توقف دور كما في الانصاح -
 (ثانيهما) - كون الأصل في بدريض حقوق ليس هو لجمع سهمهمهما يمكن كما ادعاه
 بعض الأساطين فنعنى منه الى مطلق الحقوق اذ وقع لبدريض بين سائها والمقام
 من مصدقها ولكن هذا الأصل غير ثابت بل لثابت خلافه كما دعاه الشيخ الأعظم رد
 (فحصل) من مجموع - كبرياء ان ما حارده لمتهود هو الاظهر بحسب الأدلة -
 هذا كله في القسم الأول .

و ما قسم ثلثي وهو ما اذا كان الملك الجديد نصبا مستقلا و مكتملا لنصاب
 اللاحق عن الجواهر ان مقتضى اطلاق الاصحاب بانها حولان بدريضه و هو الحق السديد
 في نعروة ما قسم لأول - ولكن الاظهر هو الخلافه بالنصورد الأولى لما تقدم في الأدلة
 في تلك نصوره ولا مانع عنه سوى محذور شمول دليل النصاب السادس من لزوم سب

مخصص فى ست وعشرين فان مقتضى عمومه عسرد بعد قضاء حول لىك الاول و
 حصل المجموع بصال واحد كما احرازه بعد المشهور وفى القسم الاول وبكده لا يصح
 تسع اذ لراذه هيا مؤثره فى فرضها فى بده حول لىك الاول وبسب مهملة كما
 كاتب كك فى ذلك لقسم بعد قضاء حول لىك الاول بس هيا عدد مطبق على الصب
 لثانى من دون مرجم اذ لراذه المكمله بمؤثره فى فرضها لا تصلح بانكون حرة
 المؤثره - وهذا بخلاف لقسم الاول اذ لراذه هيا من جهة عدم تطابق شىء من
 الصب عليها لم يكن مؤثره فى شىء بل كاتب عموم بعد بده حول لىك الاول
 يحقق الصب شىء فيرب عنه اثره - ولا يظهر ان لىك ايجده حول لا يغيره
 فى هذا القسم .

و فى القسم لثالث وهو ما لو كان لىك ايجده مكملا لىك للاحومع كونه
 بصالا فى حال الامر دى لا يظهر الحاقه بالقسم الاول بده يكون بجديد مكمل فقط
 بعد عرفت فى الصورة اشبه من بانكون عديده فى حال الامر دى بان انصممه
 لا يوجب تغيير الحكم وبكون بده غير - و قد تم حول لىك الاول و انطبق على
 مجموع لىك للاحق احقه حكمه

تتميم قل حذى العلامة ره - و علم بان ايجد لىر فى رد قد ذكر لاص كنى
 مسأله تحدى لىك فى انشاء الحوب حقيقه من (١) الاحراز و شطر من لانرا اوارده عن الاثمة
 الاظهار عليهم السلام و بسك بده فى بعض الفروض الخلافه و الانصاف ان اكثره
 غير نافعه لىمام ولاد لقعى لىر ما هو هار و انه انى بصر (٢) وهى مضافا لى حقيقهها
 بمسأله العرض والدين صدها لاختصاص بالعرض عن الخلافى اعنى ما د كان متحده
 فى الانشاء بصالا مستقلا غير مكمل كخمس من لابل بعد الخمس كيف و لو حد
 بظاهر عمومه للرم الحكم بلزوم لركاه لكل ريدة فى الانشاء مطبقا حتى فيما كان

١- الوائل ب ١٦ من ب ركاه الذهب و لىك

٢- الوائل ب ٦ من ب ب عن بعد لىك ركاه حديث ٩

لأنه على خلافه قلد أم يصرف إلى الأول و يحكم بالأحد فلا ينفع لمورد
لخلاف انتهى

إذا تلف بعض النصاب بعد الحول

حاشا - ما اشرحه بقوله (ولو كان بعده لم يسطر) أي إذا كان النصف من
النصاب بعد حريق لم يسطر - و ملخص بقول في المقام - أنه لو حال نحول و نصف
من النصاب شيء من ذلك يفرط المالك و يوسجير الأداء مع عدم المصروع
لما حذر يكون صامدا لم يكن ذلك من يفرط من آخر في الأداء لعدم المستحق و
لعدم التمكن من الدفع به سقط من يفرطه منه نصف النصاب بخلاف ولا اشك في
ذلك كله و يوجب النصاب كله لا يفرط سقط لكن و يهدله مضاعف لما عرفت
المرسل (١) عن الصادق عليه السلام في الرجل يكون له ارض او غنم و مراع فحول
عليها الحول فسوت لاس و اضر و الغنم و حريق المراع قال لا يس عليه شيء - وقد
نقدم في مسأله و في وجوب آخر ح لركاه ماله منع لعدم الرجوع اليهم الا بقول
ان المصروع المذكور في تلك المسأله محضه نصف لركاه لا لنصاب (وعنه) فثبت
نصفان بدءا على القول بحول ما حذر الذي لا يكون منصفه على فو عد باب النصاب
دمع ادن شارح الاقدس في لما حذر لا تكون النديد ضمان محتاج الى دليل آخر
معمود و المسأله محتاجه الى الدليل والاحتياط سبيل لحناء

أقل الشاة الجذع والنسي

(مسائل الاولى الشاة الماحوده في الركاه اقلها الجذع من الصان والشني
من المعبر) كما عن المشهور بل عن العسة والخلاف دعوى الاصناع عليه (ويشهد له)

ماعن (١) لمعتز عن سويد بن غفلة - قال انا مصدق رسول الله ﷺ وقد بهما ن
 واحد المرصع ومربا واحد الجذعة والثني (والمربى) المروى عن عولي لثاني
 عن النبي ﷺ انه امر عامه ان واحد لجذع من لصاب والثني من المعروف لظهر
 احادهم واورد عليه سير راب (الأول) صعب السند (وفيه) انه محبر بعمل الاصحاب
 وستدل عليهم به في كتب الاسد (الذي) ان امر فيه غير معلوم وبعينه احد لصحابة
 (وفيه) ان الظاهر من الحديث كون المربى في قول النبي هو لمصدق فكون ظاهر
 في كون الامر هو النبي ﷺ وبعينه وارء كون منسب له فعل لا للمفعول (ثالث)
 به مضمون لفظة مستحسنة ولا عموم (وفيه) انه معنوم حكم خصوصية للمورد (الرابع)
 انه ظاهر في تعسفا ولم يفت الاصحاب بذلك فيهم قالوا ايها اقل المجري (وفيه)
 انه ظاهر في التعسف من ناحية الاول بخلافه من ناحية المرصع (الخامس) انه
 لو كان هذا الخبر مسند المشيور لكانوا معسرين بلا شبهة مع ان ثابتهم على عدم
 غيرها - مع انه ليس في الرواية دلالة على انه في نعم فاعل موردها المعروف والاصل
 (وفيه) ان الخبر مروى عن مرصع من المذكور رسل عن سويد بن غفلة انه قال ان
 مصدق رسول الله ﷺ قال مرء ان واحد لجذع من الصاب والثني من المعروف (فحصل)
 به لا تصور فيه من حيث السند وادلاله

ثم ان المشهور من الفقهاء ان المراد بالجذع ما كمن له سعة اشهر وثني من
 المعروف كملت له سنة من عن محشي الترويض انه لا يعرف بولا غيره (و عن) لمصنف
 ربه انما بجذع اس سعة اشهر اذا كان بولاً شايباً واذا كان بولاً من بول حتى يستكمل
 ثمانية اشهر كما ان المسوب له ان الثني من المعروف دخل في الثلاثة (و عن) جمع
 من هن النقلة ان الجذع وبداشاه في سنة ثمانية و ان ثني مدخل في السنة الثلاثة
 وهناك اقوال اخرى - وحيث انه لا دخل بضمح ان السنة المدعى تعين شي من تلك المعاني

١ - من السنن ج ٥ ص ٣٠٠ - وورد ج ٢ ص ١٤٧ وكن اس في الثاني الجملة

الثانية واما ذكر مصوبه في خبر مسلم من شعبه المروى في سنن أبي داود ج ٢ ص ١٢٨ .

فالاقاء ممكن - وبكى بما ان لافل هو ما اختاره الفقهاء بعد الرجوع الى الاصل
يكون عليه بقوى كما لا يخفى (وما) ما عن بعضهم من تفسير لحدع بماله ستة اشهر
فما لا يلبث اسه في مقابل قول من لثماء والمعوين

(و تجري الذكر و الانثى) لاطلاق لادنة (ونسب المحاص والتسبع هو
الذي كمل حولا ونسب اللبون والتمسة ما كمل حو من والحقه ما كملت
ثلاث ودخلت في الرابعة والجدعة ما دخلت في الخامسة) على المشهور في الجميع
وقد تقدم الكلام في هو مورد اختلاف من هو (أ) فرجع

لاتؤخذ العريضة في الزكاة

(الثامنة) لاختلاف ظاهر ابي (لاتؤخذ العريضة) في العريضة مطلقا ولا التهمة
وهي النعمة اقصا انكر (ولا الوالدة) وهي العريضة بالولادة (ولاداد العوار)
ويشهد له صحيح (١) محمد بن عيسى عن الصادق (عليه السلام) ولا تؤخذ هزمة ولا داب عوار
لان شاء لمصدق وصحيح (٢) بن عيسى عن ابي رزق في زكاة لابل لمقدم ولا تؤخذ
هزمة ولا داب عوار لان شاء لمصدق وبعد صغره وكسره - وهما وان خصا -
بهرمة ودات لغور - لان ظاهر استدلال حكمه بمرصه منها - اما لكون المرص
من افراد لعب وبالعوى ومومن (٣) سماعة لا يؤخذ لأكولة ولا كولة لكسرة من
لثة تكون في العم ولا والدة ولا انكسر لمحل - وهذا بن عيسى حكم الوالدة و
يمكن استعادة حكمها من مادل على حكم العريضة لكونها نساء فهي مريضة و نساء
لا يقم الحد على النساء (ودعوى) ان الصحيح الاول وارد في نصب العم - والثاني
في نصب الابل فلا يستعاد منها حكم لالعدم الثلاثة بجمعها (مدفوعة) ماله بعد
وصوح لمساو وعدم لقول ما فصل لاسبين الى هذه لدعوى

ثم به قد بنوهم دلاله لصحيحين على حوار احدهما لصدق مطلقا به فهما من
التعيق على مشتبه (وفيه) ايها لاندل على حوار مشتبه مطلقا فمتصر على ما د رى
بماعى بمصحه فى احدها كما اذا كان داب لغوار على من غيرها و سمن وارده
للمسه بدلائل حقه مع انه يمكن ان يقر بمصدق بالفتح فيكون دفعها ح من ساب
دفع لبقية -

ثم ان لمع من احدهما به هو فيما د كان فى لصاب غيرها واما لو كان كله
كك فلاحلاف من لاصحاب فى حوار الاحد وسأبى تمام بكلام به
(و) به صرح جمع من الاصحاب بانه (لا بعد الا كولة) و هى للمسه المعده
للاكل - ولابى هذ لتعسر فى مؤن سباعه من مسيرها بأكسره - د اظهر ن
لمرد بأكسره فى لبحر هو د - بقره مسيرها بذلك فى لبع و لافحل لصراب
من لصاب - ولكن حسب اى المشهور عددها منه و اسد بلاون بصحيح (١)
عبدالرحمان ليس فى الاكسرة ولا فى الرى شى بربى انبى ولا شاة من ولا فحل لعم
صدقه واورد عليه با اراداب - (سها) انه عرض صرح فى ذلك ونحسب ن يكون المراد
ببى لصدقه فيها عدم احدها فى الصدقه لأعدم تعلق لركادها - و بعين ذلك اتفق
لاصحاب طاهر على عشاء دانلس والربى (وفيه) انه وان لم يكن صرحا فى المدعى الا
به طاهره ولا يعتبر فى دليل الصراحة - و د الاتقى اسرور فهو غير نائب وعلى
فرض ثوبه والعمل به فى مقابل لبحر فاما هو فى مورد الاتقى لافى غير ذلك المورد
(ومعها) د المذكورت فى لبحر تكون عدنا غير مرسله بمرحها عدها فيكون و رد
مورد لعلب من عدم تحقق شرط لركودى لسوم محقق - (وفيه) ان مقتضى اطلاقه
عدم الفرق من لافراد عدله وغيرها - (ومعها) دعوى الاصر ف ابى عراسائمه وهى
كما ترى - ولا يظهر انها لا بعدان من لصاب

(ولو كان ابله) او غيرهما من الانعام كلها (مرضا) او هرب او ذوات عوارا حتى

منها بالاحلاف وعن لمصنف رضى الله عنه الى علمائنا وبشهادة النصوص (١) الواردة في آداب الصدق . ومما على لى عن حد لله مدونات لغو ر محص
ما اد لم يكن كلها كك لا لى

الامثال

(الثالثة) في الأبدال - اعني وجب عليه بست محاص وعنده ست لمورد دفعها
واحد شاتس او عشرين رهف - و لو كرر باهكن دفع بست محاص و معها
شاتس او عشر بن درهما وكذا الاجته والجهل (بلا خلاف) وفي ليدكرة دعوى
لاجمع على لجمع و تضابط يكنى ان من وجب عليه ست و لست عده وعنده
اعني مئاسر منه كانه دفعها و سعده لبحر سته و هو شاتس و عشر و درهما و يكاتب
ما عده حفص بن دفعه مئاسر بن او عشرين درهما

و شهد له صحيح (٢) رر رد عن لدر . فی حدیث رکاد الاصل - و کرم
و حب عنه حدیث و لم تکن عنه و کات عنه حدیث دفع معها شاتس
و عشرین درهما - و من و حب عنه حبه و لم تکن عنه و کات عنه حدیث دفعها
واحد من استبدق سدی او عشرین درهما - و من و حب عنه حبه و لم تکن عنه
و کات عنه به لون دفعی و دفع معها شاتس و عشرین درهما - و من و حب عنه
انه لون و لم تکن عنه و کات عنه حبه دفعها و عده المصدق شاتس او عشرین
درهما - و من و حب عنه انه لون و لم تکن عنه و کات عنه به محاص دفعها و عطی
معها شاتس و عشرین درهما - و من و حب عنه به محاص و لم تکن عنه و کات عنه
انه لون دفعی و عده المصدق شاتس و عشرین درهما - و من و حب عنه به محاص
و لم تکن عنه و کات عنه ان لون ذکر فانه نقل منه بن لون و ليس يدفع معه شيئا -

١ - الوسائل - باب ١٤ - من أحوال زكاة الأنعام .

۲۔ الوسائل باب ۱۳۔ من ابواب ركاة الانعام حديث ۱

و نحوه غيره .

وعن الصدوق والحقى - ان التفاوت بين سبب المحض وسبب اللبس شه ولا سببهم سوى لرسوى (١) وعرف مرارا ان ليس بحجة - وعنى فرض حجة لا يصلح لمعارضة ما تقدم .

وعن لمصنفه في بعض كتبه والشهيدس وعرفهم لقول حوار الاكتفاء سده وعشره درهم (وفيه) انه لا يرد بسبب دفع اتقنه فهو خروج عن الفرض مع انه لا وجه للمحصن وان ارد به الدفع عني وجه الفرضه فهو مما لا سبب به فلا بد من الاقتصار على ما يدل عليه النصوص وهو ما عرف

وما ذكره يظهر امر ب (الاول) به ليعرف الاسباب يارد و درجه واحد لم يصاعف التقدير شرعى ورجع فى القاص الى نفسه لسوفه كما هو المشهور بين الاصحاب - فنصارا وما خالف لاصل على السبب بضاقوى (سبب) ان الاحبار فى دفع لاعنى واحد لحر - والادبى واعطانه لى لملك لالى ساعى - لانه موطى بحد ماعه لشارح

(وان المولى ساوى بسبب المحقق بمعنى انه عند دفعه بدلا عنها لا يوجد بحر لا خلاف - ويسهله الصحيح بعدم و ما الكلام فى انه هل يكون حوار دفعه بدلا عنها محض بصورة الاستظهار انه يجوز فى حال الاحتمار ايضا - فقد تقدم مفصلا ورجع

تدليل المالك الفريضة بالقيمة

(الرابع - لا يجب اخراج العين بل يجوز دفع القيمة) هذا لحكم فى غير الاعمال ما لا خلاف فيه من المعسر والتدكره وغيرهما دعوى لاجماع علماء وشهد له صحيح (٢) الترقى - كتب لى ابى جعفر ثابى به هل يجوز ما اخرج عمادى

١ - المستدرك باب ١١ - من ابواب زكاة الاسام حديث ٢

٢ - لوسائل باب ١٤ - من ابواب زكاة الذهب والفضة حديث ١

في لحدوث من الحطه واسمعه وما يجب على لخدمه در هم فسمه مساوى ام لا يجوز
الا ان يخرج من كل شيء ما دفعه واجب الصلوات - بتفسير بخرح وصحيح (١) على من جعفر
عن الرجل يعطى عن ركانه عن الدرهم درهم وعن الدرهم درهم بائنه انجل دلت
قال الصلوات لا بأس به ونحوهما غيرهما .

وما في لادهم فالسهور من الاصحاب حوار - نصا بل عن اختلاف و لعمه
وغيرهما دعوى الاجماع عليه .

و عن الدعوى والاسك في عدة الحوار فيها و مال له لخدمه في محكي
لمعتمدين وادعهم في التقوى او اسئل جمع من متحاربين كصاحب السرك وادعيه
و غيرهما و يشهد للاول خبر (٢) بوسس بن يعقوب السروي عن قرب الاساد - قال
قلت لابي عبد الله عه عدل المسمس عظيم من ركانه وفسرى بهم فيها بنا واعدنا
و رى ان ذلك حر لهم فقال لا بأس و مضمي برك الاسفصال بوث هذ لحكم
في جميع الاقسام (واورد عنه) فارد بضعف لعمه - و حوى بقصور لادله فانه
انما يدل على الاشر - بعد لاعطاء (ولكن) يدفع الاول - انه لا بأس بدعوى الضعف
سوى وجود محسن الوعد في السد وهو مسرا - بن اشعه و لضعف - و بغيره
المرده لحنى التقى لرويه عن يوسف بن - يدفع ساس - ان اظاهر منه شره من
ركانه قبل دفعها اليهم لاعد الدفع والخدمهم - و قوله وفسرى لهم تفسير تقوى اعطيتهم
ويكون لمر د ان الاعطاء بما يكون بهد المكفه اى لاعطاء بعد الاشر .

ويمكن ان يستدل به بدل على حوار حساب لاسى لى له على لغيرهما
عنه من ركانه - انما من بطلافه لجمع الاقسام (و يؤيده) انه يمكن وبلاغه (صحيح)
الرقى المتعمد فان لسؤل فيه وان وقع عن الحرب و لخدمه ولكن سوفه من جهة
قوىه الا ان يخرج من كل شيء ما دفعه - يشهد بفيما ذكرنا من باب التمثيل - فيستد
من قوته - بتفسير عدم الحوار في الجمع (و ب) و ردوى ذات ساعى من لافان

بالمالك وأنه إذا أخرجها فليسمها ضمن يرد فإذا قدمت سبي ثم إن أراد صاحبها فهو أحق به - إذا استرد منه ذلك كات القيمة السوقية معومة ودفعها المالك لى الساعى ليس له الامتناع عن قبولها - (ومما ذكره) لمصنف رد من أن المقصود بركاة سد الحلة ودفع الحاجة وهذا حصل بدفع نفسه بل هو قد يكون انفع (والنحوى) فانه قد يدفع القيمة فى المثليات هى لعميات اوسى - أى غير ذلك من المؤنات (فمحصل) ان لاظهر حوار دفع نفسه مطلقا .

ثم انه يسعى لنفسه على مور (الاول) انه ما عنى حوار دفع نفسه هل يسعى دفع لدرهم او ما يبر كما عن الكافى وحده جمع من الاعلام - ام يجوز لدفع من غير اسقين بضو جهان - شهد لى (حس) ضرب الاسناد لعدم - واستدل بـ لاور بحبر (١) سعيد بن عمر عن لصادق عليه السلام قال قلت لى الرجل من تركاة اشاب و لسويو لدقن واسطبح وانعب فبسمه عليه السلام لا يعطيه لا لدرهم كما امر الله تعالى (وفيه) اولاهه صعب بسد - وثنا - به لا عمل به فى مورده وهو ركاة الدراهم فصلا عن غيره .

لثانى لافى فى حوار دفع القيمة بين كون لمذوق ابيه لامام او ثانه او حد الفقر لالاتحاد لمذكر الفصيل كما عن بعض فى غير محله

الثالث المدر فى وقت نفسه على وقت الاداء سواء اكان ابعين موجوده ام تالعه - اما فى الاول فلان المتفق بمدل على حوار دفع القيمة بعد كون دى خلاف الاصل ان الركاة متعققة بالعين لا الذمه هو دفع قسم العس وقت الاخراج لا مطعنا (وما) ما افاده لمصنف ره فى محكى المذكور من انه انما يعسر القيمة وقت الاخراج ان لم تقوم الركاة على نفسه ولو قومها وصم لقيمة ثم راد السوق و انقص قبل الاخراج فالوجه وجوب ما صمه حاصه دون الرايد و لافص (فردعية) انه لا دليل على مشروعية الصدق بالتعويم لعدم شهاده انصوح بها ولا دليل غيرها (و اما فى الثنى)

فلما حققناه في محله من ن القيمة التي يجب دفعها في باب الصلوات عبر معاوضي قيمة وقت الاداء رجع حاشيسا على مكاسب اشبح الاعظم رد

في زكاة التقدين

الفصل الثاني في زكاة الذهب والفضة تحت الزكاة فتيها احما عاين شو من الضروريات ولكنه مسروط بشروط مضافا الى ما مر من الشرط بعدم - لأول (الحول) بان يكون لصاحب موجودا فيه جميع - بالاخلاف فيه وشهد به خمسة من المصوص كمصحح (١) { زرارد كتب لابي جعفر - رجل كان عبده مائتا درهم غير درهم - احد عشر شهرا ثم اصاب د شها بعد ذلك في شهر الثاني عشر وكتب عبده مائتا درهم اعيه زكاتها فل - لا حتى يحول عليه احوون و هي مائتا درهم فان كتب مائه و خمسين درهما فكتب خمسين بعد ان مضى شهر فلا زكاة عنه حتى يحول على لمانس لحول فكتب له - فان كاتب عبده مائتا درهم غير درهم فمضى عليها نام فمضى ان مضى شهر ثم كتب درهما فكتب على درهم مع الدرهم حول عليه زكاة قال - نعم و ان لم يمس عبده حصة لحول فلا شيء عنه - و نحوه غيره (وقد مضى - مضى لحول بما يكون - لحول في شهر لابي عسرة راجع - و) لثاني المصنف بالاخلاف فيه وعن بعض به ضروري - و شهد له المصوص لابي بعض

و ان ثبت كونهما متبررين نكته المعاملة، بالاخلاف فهو عن عمرو حد دعوى الاحماع عليه وشهد له صحيح (٢) عيسى بن يقطين او خمسة دراهم من هاشم عن ابي ابراهيم "يذ قال كتب له به جميع عبدي الشيء اكثر قيمة فبقي نحو من سه ابركة وقال "كل مال لم يمس عبده - لحول فليس فيه عليك زكاة وكل مال لم يكن

١ - ليوستل باب ٦ من نوبة زكاة الذهب والفضة حديث ١

٢ - الموطأ - باب ٨ من نوبة زكاة الذهب والفضة حديث ٢

ر كازا فيس عليك فيه شيء قلب وما انكار قل يا لصامت المسقوش ثم دل بيا
د ردب ذلك بسكه فانه ليس في سلك اندجس وبقار القصة شيء من انراكاة - وانصابت
هو اندهب وانقصه كما عني تقاموس وموثن (١) جميل دراج عن امي عبدالله وبي
لحسن عنهما لسلام بهما قال ليس في السرر كاد اما هي عني لدرهم والدرهم
فاصل الاشتراط مما لا كلام فيه .

سالكلام في فروع (الاول) قد صرحت بسكه للمعممه ولكن لم يعامل بها اصلا
فمن المشهور انه لا يجب الر كاد فيه - لاصاله الترائد وعدم تحقق شرط الوجوب
وهو المعممه (وبه) ان المير ن صدق الدرهم ودرهم وظهر صدقهما بمجرد
الصلاحه والقدرة لان معن معهما - وان شئت فقل انه لا يعتبر وقوع المعممه على كل
فرد من افراد المسكون قطعاً ووقوعها به بحسب النوع وانتشار وقوعها في بعض الافراد
معالم دل عليه دليل ولا يظهر هو لا كفاء بالشبه والصلاحه

ان شئت - انه ان جرح النقص رواج المعممه بعدم كمال معن به سابقاً فهو بحسب
الر كاة فيه كما عن جماعة استصرح به وعن بعض معي الخلاف عنه - ان لمدار
على صدق الدرهم وندبارهم مما لا يصف به لجان من بقائهم على ما كانا
عليه من المعممه وبين جرحهما وسقوط سكتيها عن الاعصار - لم لا يجب - كما في جرح
على من يفتن من بطلان عدم وجوب الر كاد في لسائث بقوله - الا ترى ان لصفة
قد ذهبت فذلك لا يجب الر كاة - اذا ظهر ان المراد بصيغة العرض بقصود من اقص
الدرهم و التدبير من مقصدي عموم العله عدم وجوب ركاد في المحجورة -
وحقان فوهمها بحسب الدليل ثلثي - ولكن مخالفة القوم مشكله ولا حيد مسيل
الحاجة .

ثالث اذا صار النقد مسموحاً بحيث اعدم النقش - فهل يجب الر كاة فيهما مطبقاً
ام لا يجب كما عن جماعة - ام يفصل بين رواج لمعامله بهما فصيح وبين عدمه فلا يجب

وحوه - (قول) مافي صور - ححر لمعامله ولا سعى بوقت في عدم لوجوب لما
تقسم في المخرج السابق وعدم صدق الدرهم و لدار عليهما الا ان على كون المعشوق
حققه في الاغم و مافي صورده سعمله بهما - و لا ححر عدم صدق الدرهم و لديار
عليهما ولا كلام في عدم الوجوب و لا سواء احزر المصدق او شك فيه (قد يقال)
بالوجوب مافي الاول و لا إطلاق لادله و اما في الثاني فذلك بتصميمه الاصحاب - ي
سبب احباب نقاء المصاوس (و لكن) يمكن المساقفة و هناك في الصحيح و مما يجب فيه
البركاه بالسفوس - و حمله على زاده ما اعلم لمعامله معلس دولي من افاقته على
مدهره و بقيه طلاقه بالصيوس لاجرا لادله على اعتبار صدق الدرهم و لدار فالأظهر
هو عدم الوجوب مطلق .

نصب النكدين

(و نصاب الذهب عشرون دينارا فتمه نصف دينار) عن المشهور بين
الاصحاب شهره غلطه و عن عمرو حد دعوى الأحماع عليه
و شهيد له حمله من المصووس كصحيح (١) الحسن بن بشر عن أبي الحسن "ع" قال
في الذهب في كل عشرين دينارا نصف دينار و نصف دينار كاه فيه و موثق (٢) علي بن
عقبة و عدة من الاصحاب عن مصدوقين عليهما السلام انهما قال لئس فيما دون عشرين
منقلا من الذهب شيء و اذا كسب عشرين منقلا فاعطها نصف منقل اني اربعة عشرين
و اذا كسب اربعة عشرين فاعطها ثلاثة اثمان و دينار الى ثمانية عشرين فعني هذا الحساب
كلما زاد اربعة و نحوهما غيرهما .

و روى هذه المصووس موثق (٣) لفصلاء عن الصادق عليه السلام و لا في الذهب في
كل ربع منه لا منقل لي و قاله و ليس في اقل من اربعين منقلا شيء و نحوه صحيح (٤)

[illegible]

ثم اربع دنانير وفيها فراطون و همكدا دائم) حمى كساع غير واحد
يقطه - ويسعد لبدن كنه حبه من النصوص المضمم بعضه

و لا يحب قسمه بقى عن عشرين - زلا عن اربعة شىء و هذا كله مما لا يسمى الوفاء به. و فى الغرر - ودا اخرج بعد السماع بى عشرين فيما راى من كل اربعين و جدا ففداى مختلفه و فى بعض الاقواب راى ما عساه يقبل ولا يس باختيار هذا الوجه من جهة السهولة.

و ثبات "عصه عائدا درهم و عنہا حمہ دراهم ثہ اربعون و عنہا درہم و لاشیء فماتت عن عائشہ و لائن اربعین بلا خلاف فی شیء من ذلک و شہد لہ حمہ من الصووص کصحیح (۱) الحسن بن ساریت اما الحسن علیہ السلام فی کم وضع رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم لركاء فقال ۰ فی كل منی درہم حمہ درہم و ان نقصت فلا ركاء فیہ و موثق (۲) الدیلمی عن الصدوق عنہما لسلام ولا فی ثوبی فی كل منس حمہ درہم و لا فی اقل من منی درہم شیء و لبس فی ایف شیء حتی سم اربعون فیکون وہ واحد و نحوہما غیر ہما - ہذا کلہ مما لا کلام فیہ - بما لا کلام فی المقام وضع فی مورد

ورث الديار الدرهم

لاون - نه لاکلاهی - نه سار مثقل شرعی کما صرح به عمرواحد و نه نه
به ملاحظه بخصوص کتاب المعرفه تدره نه سار و احرى نه مثقل - والمثقل الشرعی

عشرون دراهما - عني لمسيوز بن حكي الاتفاق عليه - (و اما الاميراط) فمن لمجمع انه ثلاث حبات من شعير فيكون الدينار بحسب لشعر عارده عن شش حبة - وعن لمصباح ان الدينار ورب حذى وسبعين شعيرة ثمر - بدأ عني ان يدان ثمان حبات و خمس حبة و رب قبل ثمان حبات فالدنار ثمان وستون وربعة سماع حبة - (وعن) المسند ان الدينار سبعون حبة يرب على مخصدة ن لو حبات بعد لتدقيق والاحلاف من هذه بتحديدات واضح

ثم انهم صرحوا - بان السدال شرعى ثلاثة ارباع لصرفى بن يفي لمخصى رة عنه الشث في رساله في الاوراق و وده في حليه المنعش - واستغال لصرفى على ما صرحوا به ساوى ثلاثة وسبعين حبة من حبات بشعر وعنه نصر للمنفذ شرعى مساو لسمعه و سمن وثمنى من حبة لشعر وهد لا لام شتا مما تقدم (ثم ان) لمحكي عن بعض من الممنون الشرعى ساوى بمائة عشر حصة - والحصصة تساوى ربع حبات الشعر - وهد بعد لاسطق على ما تقدم - و لجمع بحسب لاختلاف على اختلاف لشعيرت من حيث لجمع والنقل لادلل عليه - فعنى هذا حصول نعم بورن الدينار بحسب وزن الحبات امر ممكن ومقصى الاصول الاحد بالاكثر.

و مالد هم فهو سبعة عشر المعدل شرعى لاختلاف فيه سهم فكن عشرة درهم سبعة مثاقيل شرعية وعن صدر لاختلاف دعوى اجماع لامة عنه وعن رساله المحلى رة انه مما لا شك فيه ومما يعنى اعامة والخاصة عليه فبني فيه الاختلاف لتقدم في الدينار - (وهى) اشكال من جهة اخرى (وهى) انه قال في محكي الذكرى ان درهم لعنى مسوب الى رأس لعل صرته لثنى في ولانته بسكة كسرويه وورنته ثمانية دوايق والعلية كانت سمي قبل الاسلام بانكسرويه وحدث لها هذا الاسم في الاسلام والوزن بحبة و حرب في المعاملة مع الطريقة وهى ربعة دوايق فيما كان زمن عبد لميث جميع ستمها واتحد الدرهم مبهما واستمر امر الاسلام عني ستة دوايق وعن محكي لبيان والمعتبر في الدينار بركة المنفذ وهو ما احلف في الاسلام

ولأقله وفي الدرهم ستمائة غبة في زمن بني أمية بشارة من العائدين (خ) درهم
العلي وانطوى وقسمهما نصفين وصار الدرهم ستة دواوين.

وحه الأشكال به إذا كان ستمائة درهم على ستة دواوين في زمان عبد الملك
ولم يكن فيه كثرة قسم لحسن الدرهم في القصوص المروية عن أبي (ص) والوصي (خ)
على ذلك - ويوجد لأشكال حمر (١) الخشبي لها كى كفاة لتصور لى عمه بالمدينة
ن مثل أهمها عن خمسة في لركاه من الناس كيف صار بوزر بسعة - وقد نقصوا
عن هذا الأشكال بأمور حسنة - ما قد قد ستمائة درهم في محكي لتحرير من ان
حدوث ذلك كان في زمان أبي (ص) (ويوجد) ما عن الشيخ من ان درهم هل
مكة سنة دواوين ويوجد بها ان القصوص المروية عن الأشعة عليهم السلام بعد زمان
عبد الملك مقسمة لثلاث نصف ثلاثه على ثمانين واربعة دراهم - فلا يبقى الوفى
في اتحاد الدرهم انى قدر به المقادير في القصوص مع الدرهم انى هو ستة دواوين

لو احتملت الموارين

ثاني ذلك ان سوارين قطع بعضها حدد نصيب دور الآخر - فان كان
الاختلاف حشالا خلاص سهم في عدم الواحد لأقل وعدم وجوب وان كره - وان
كان الاختلاف حيرا وكان صاحب به لعدة - فمع غير واحد كالمحق في المعبر
وعبره في غيره وجوب لركاه وان لم ار على الأقل وان النقص مما يسمح فيه
وعن جماعة منهم الشيخ في الخلاف و لمصنفه في انه كره عدم الوجوب -
واستدل الاول - بوجود

الاول حصول الظن فعلا ولو نوعا سلوخ النصيب من جهة تطابقه على لأقل
والظن في مثل المقدم حجة لاسد ذات العلم به غالب (ويجد) مع حصول الظن
اولا - ومع حجة ثانيا لعدم المحذور في آخره امتناع لرائد عن الوجوب في لأقل

الثاني انه مقصي حمل فعل تعلم على الصحة ، ادنو فرضا ان المبرأ هو بورن ثم ند برم فساد فعل من تعاض بالناقص - (وفيه) اولا ان مشتاق اصالة الصيغة نسب بحجة وقد اشعب الكلام في ذلك في رسالة القواعد الثلاث (وثم) انه تعرض هذا الأصل - لأصل الحار في لأخذ والشرء - فانه اذا كان لسريان على بعض لرم فساد اخذه بالمقرب المتقدم معارضا ، وبسقطان

لثالث مدعى لمست من اعطاء مثل ذلك في المقدمة - (وفيه) ان ذلك عندهم مسمى على الصيغة - ، لمانح العرفه في ينطق لمعهم على لمصدره

تضرب على الجدار .

اربع صدق بنوع النصاب بهذا المبرأ وهو كوف في وجوب الزكاة - (وفيه) ان اندرهم وندار وسائر اسماء المقادير اسم لأصول مصوطة محدوده في نوع محدود عبرية للريادة والعصه - ومورين لاد طوق الى معرفتها - فاد كاد منها بمعدله عند تعرف ولفلاء لانسانهم ناصبه بمعدله والافلا جمع لاختلاف لأوجه للاعتماد على لأقل

الخمس ما دود حتى لعلامه فان - ان معنى الحكم بمقصي حمود صهر اللفظ وان كاد نفس ذلك ندرار المعنى بالورث الشخصي الواعي لكن بذلك الورث لشخصي مرات وصرف عند العرفه هي لمقبل امتدولة عندهم فمستعداه المقام بصرف اطلاق الحكم الى بك لأمار ب نظر الى تعدد الوصول الى ذلك الشخصي علأ الى ن فال فسخه المست بالاختلاق (وفيه) انه لو كان ذلك الأمر الواقعي لما حود موضوعاً لما دود مستقر له صح ما عاده ولكن بما انه فرد ميق وهو لاكثر لعدم حد بشرط لا فلا سم ذلك كما لا يحى (فخص) ان الأظهر هو القول الثاني للأصل -

لاتحب الزكاة في السائل والحلى

لثالث (ولا) تحب الزكاة (في السائل ولا الحلى) وان قصد الفراق قبل

الحول ونحوه (تجب) فیهما غروع -

منها - نه لا تحب الر كود فی لسانك لتي هي جسع السكة وهي قطعة من لذهب فقط او نصفه او الاغم منها - بلاحلاف ويشهد له عدم صدق درهم والدينار عليها مصداق الى النصوص الخاصة .

ومنها - نه لا تحب لركاه فی الحلی محللا كك كالوار لمرئيه وحبيه السيف للرحن او محرما كالحل حال للرحل و لمسطعه لمرئيه وكلاؤی امتحدة من لذهب ونصفه - بلاحلاف وعن تذكره المصنف دعوى لاحص ح عدمه - ويشهد له حمه من النصوص كصحيح (١) لحنی عن الصادق (ع) عن لحنی فيه ركاه قال (ع) لا وحس (٢) رفته سمعت ابا عبد الله (ع) وساله بعينه من لحنی فيه ركاه فقال (ع) لا ولو سح ماثة الف و نحوهما غيرهما

ومنها نه اذا عمل سقن كذلك فرار قبل حول الحول فهل يجب لركاه كما عن لصادوقين و سى رهرد و حمرد والحلی وغيرهم م لا كما عن المشهور ووجهان - مشاهب اختلاف النصوص وقد تقدم الكلام فی ذلك فی ركاه الاعام فراجع .
ومنها نه د عملها كك بعد حول الحول - وحس لركاه اجماعا ولم سقط عنه - للمعوم دلتي - ولا يعرضها ما دل على عدم وجوب لركاه فی لحنی والسانك - ادهويد عن عدم الوجوب لأسقوصه بعد تحققه

الدراهم و الدنانير المعشوشة فيها ركاة

بقي فی المقام مسائل لابد من تعرض لها (الاولی) نسوار ركاة الدرهم والدنانير المعشوشة اذا بلغ حالصها النصاب بلاحلاف ظاهر - وليس المستند الادلة العامة حتى يتشكل فيه بانها بدل على وجوبها فی لذهب والنصفه لمسكو كس دراهم ودنانير ومن المعوم ان لمسكوا فی تعرض لدرهم والدنانير - ووجودهما فی المسكوت

معه ومن غيرها لا تكفى في ثبوت الحكم وشمول الأدلة بل المستند خبر (١) زيد الصانع قال قلت لأبي عبد الله (ع) بى كسب فى قرية من قرى حرسان يقال بها حارى فرائس فيها درهم يعمل نيت فضة وثنت مائة وست رصاصا وكسب بخور عندهم وكسب عندها واقفها فقال ابو عبد الله (ع) لا بأس بذلك اذا كان بخور عندهم فقط رتب رجب عليها احوب وحبى عندي وفيها ما تحب عنى فيه لركاء اركها قال فلا نعم انما هو مائة نيت فربا اخرجها الى بلد لا يعرفها مثلها فقط عندي حتى حال عندها لحوال ركبها قال ان كسب يعرف رجب من الفضة الحاصلة ما يحب عليك فيه الركاء فربا ما كسب فيها من الفضة الحاصلة من فضة ودع ما سوى ذلك من نحت فضة وركب كسب لا علم فيها من الفضة الحاصلة لا بى عمن ان فيها ما يحب فيه لركاء قال لا وسكنها حتى نخلص فضة ونحرق الحبيث ثم تركى ما حصص من الفضة سه وحدود ضعفه محبر نعت فلا شك في الحكم

الدرهم المعشوشة بغير الذهب

الباب - ذكر الدرهم المعشوشة بغير ذهب فمعرفة يعرف من الفضة وحرى لا يعرف - و يعرف لا كلام - و لم يعرف فمعرفة يشك في نوع فضة من الفضة حد انصب - و حرى يعلم بحقق النصاب ويعنى الركاء ويشك في المقدار ما في الصورة انشبه فاب خرج عن حملها من بعد احيطت حار للعلم بالمرأة وان ما كسب الرم بفضتها جميعا او ما عمن منه الحال في الجمع يعرف قدر الواجب كما نسب بى لاكثر بل عن المحقق الأرذلى الاحماع عليه و شهدله خبر زيد الصانع المتقدم

واما في الصورة الاولى ولا يظهر عدم احوال بل عن المسائل لا قائل بالاحوال وشهدله الأصل (و دعوى) ان هذه الكسب غير مشروطة بالعلم به بل هى مطلقة

باسمه الى حصول العلم بها فهو يكون واحداً باعتبار كونه مقدمة لواجب المطلق فلا بد
في المقام من اتصافه حتى يحصل العلم (مقدمة) بانها وان لم يكن مشروطاً بالعلم الا ان
مخروجات هذه المقدمة كمنحرجات سائر المقدمات موقفة على منحرج تلك
المكاليف قد جرى الاصل فيها وحكم بعدم المنحرج فلا تسلسل الى دعوى منحرجات
المقدمة وسام لكلام في محبة (فان نسب) يدعى مثل هذه اسواراً التي يحصل كثيراً
من الخروغ الى الاصول لانه ليسكنف من غير فحص لوقوع في مخالفة التكليف
بحسب الفحص (نسب) به لم يدل دليل على ذلك بعددته صلاح ادله لاصول (الاقال)
منحرجات المقدم يدل على الخروغ (فانه يدل) انه محض بالصورة الثابتة و لا تدعى
يجب ان يدل دليل مفقود ولا يظهر عدم الخروغ

الدرهم المعشوشة بالذهب

الثالثة - ان كان عند دراهم معشوشة بالذهب ودرهم معشوشة بالفضة فان علم
نقص كل من الحسن عن النصاب لم يحتر بالنسب الاخر بالاحلاف فيه وعن بعض
دعوى الاجماع عليه وشهد له حمه من القصوص كصحيح (١) ذكره فان فلس لاني
عند له "الا رجل عنده درهم وسبعة وسبعون درهما وتسعة وثلاثون ديناراً بر كيهما فقل
"اي لا ليس عنده شيء من الدر كاهي الدرهم ولا في الدر حتى يتم الحديث ويخبره غيره و
مورده وان كان غير صورة لعش لا بالحوادث عامه صافاً اي عدم القول بالفصل (مع) انه
يكفي في هذا عموم الادلة الدالة على اعتبار بلوغ النصاب في كل جزء وان شئت في
ذلك لم يجب عليه شيء للاصل .

وان علم بلوغ احدهما وكنيتهما حد النصاب وحسب في الدلح منهما او فيهما -
لما تقدم في المسألة الاولى (فان علم) لحد في (و لا) فان علم بلوغ احدهما
مردد حد النصاب (فان) ارد حراج لفرصة وجب الجمع قضاءً لعدم الاحتمالي

(وان) راد احراج النفقة له لاكتفاء احراج لافس واحراء الرأثة عن الوايد كما هو - سان في جميع موارد دوران الامر بس الأقل و الأكثر و عدم كيون لقيمة نفسها أولا و بالذات معقبة لتكسيف لاسافي عمن قو عد ذلك الذب بواراد احرجها (وبتلير) ذك مادا عمن بانه انصف بل لعر لمردين متكون قيمته بومان او ما يكون قيمه بومان و دمة وان اشتعلت بالذلف الى حين لاداء وهو مرددين لمتناسين لانه دا راد دفع لقيمة له احرء الاصل - لسه الى لتومان الشئ مع ن لقيمة ليست أولا بالذات معقبة لتكسيف

وان عمن بلوع كسهما حد لنصب مع اكثرية احدهما مردد - و راد احراج الفرصة وجب حراج لاكثر من كل سهم او نصيبه و عمن مقدار كل سهم - و ن اراد حراج انقيمة و مقتضى الدعاء - كان حور - حراج افس - الا انه يدل على لزوم التصعيب - لم يحرج من كل سهم الاكثر - حرر و انصاع السهم و بما ذكرناه يظهر حكم بقية الصور والفروض المنصورة في المقدم

الفقه المتروكة للأهل

الرابعة - د ترو نفقة لأهلها - تعلو به الركاة و بقى انى آخر اسسه بمقدار النصب لم يجب عليه اذا كان عبات - و تحب لو كان حاصر - كما هو مشهور شهرة عظيمه بل لم ينش الخلاف الا عن ابن دريس - ويشهد له حمدة من المصنفين كموثق (١) بنى نصير عن الصادق عليه السلام عن الرجل يحلف ثلاثة آلاف درهم نفقة سنتين عليه ركاة قول ان كان شاهد عليها ركاة و ن كان عشا فليس فيها شيء و مرسل (٢) ان بنى عسر عن بعض اصحابه عنه عليه السلام في رجل وصع لعيانه الف درهم نفقة و حال عليها الحول قول عليه السلام ان كان مقبلا ركاة و ن كان عشا لم ير كة - و نحوهما موثق (٣) اسحاق - (و مقتضى) اطلاقها علم لفرق في العائث بين تمككه من التصرف و حلف بفساد او

تمكن وكله منه وبيع عدم تمكن (وتمكن) ان يشهد به مصادق الى ذلك بان من دفع
النال الى تعبيليقفه في بعه وعاد عنه حرج عرفاً عن مصادق كونه عنده لمعسر
في تعلق الزكاة (و لكن) مع ذلك لا التزام بالسقوط مع تمكنه من التصرف فيما
حلف - غير حال عن الاشكال - ان عدم صدق عنده في هذا المورد قد عرف في مسألة
عدم وجوب الزكاة في نال الغائب ما هو والمسبب من جهة التصرف وبين موقوف (١)
ر ر ر لم تقدم في بحث لمسألة (فان كان يدرجه معقد وهو يدر على احده فعليه الزكاة)
النال عن وجوب الزكاة مع تمكن من التصرف عموم من وجوه حيث يدل انه كن
مهم عن حكم المصحح بالاحلاق فيساقط ويرجع الى عموم ذلك الزكاة ولا حظ
سبل لبحا

في زكاة الغلات

الفصل الثالث في زكاة الغلات حب الزكاة في اربعة احسان منها وهي
الحنطة والشعير والتمر والزبيب ولا تحب فيما عداها) كتب تقدم في او
هذا الباب .

(وانما تجب فيها بشرطين)

الاول (المصاب) بالاحلاف ولا اشكال وخصوص ايداله عنه متواتره وهو
في كل واحد منها خمسة اوسق وكل وسق ستون صاعاً) بلا خلاف فيهما فبوي
ومصادق صحيح (٢) ر ر ر عن لافق ^{عنه} ما نسب الارض من الحنطة والشعير وتمر و
الرب مابلح خمسة او ساق و اوسق ستون صاعاً فذلك ثلاثمائة صاع فله العشر
وما كان منها يسقى بالرش والذوابي ولم اصح فله نصف لعشر وما سقى السماء او
السيح او كان بعل فله لعشرناه و ليس فيه دون الثلاثمائة صاع شيء و ليس فيما

١ - الوسائل باب ٥٠ من ابواب من يعبر عليه الزكاة حديث ١

٢ - الوسائل باب ٩٠ من ابواب زكاة الغلات حديث ٥

است لأرض شيء إلا في هذه الأربعة أشياء وفي صحيح (١) الحلي عن الصادق عليه السلام ليس فيه دون خمسة و ساق شيء و لو سق سنون صاعاً و نحوهما غيرهما و اما ما في بعض النصوص من أن لصباح و سق كما مر قبل عن (٢) بن سنان و صحيح (٣) للحسين أو وسقن - كما في حرابي نصر (٤) و ما في بعضها لآخر من أنه لا يصباح بها فلا عراض الاصحاب عنها و عدم عمومها بها مضافاً إلى معارضتها مع النصوص المستفيضة المعمول بها لا بد من طرحها و حملها على الاستصحاب أو غير ذلك كما هو واضح

كل صاع أربعة أهداد كل مد و طالان و ربع بالعرافي فيكون كل صاع تسعة رطلان بالعرافي و سبعة بالمدي - كما هو المشهور شهرة عظيمة و عن خلاف دعوى جماعة بفرقة لمحمة على كون الصاع تسعة رطلان بالعرافي - و يشهد له جملة من النصوص كمكانة (٥) جعفر بن برهيم بن محمد الهمداني بن أبي الحسن عليه السلام حيث عد ذلك أن أصحابنا حسبوا في صاع بعضهم يقولون الفطرة بصاع لمدي - و بعضهم يقول بصاع بعرافي - قال فكيف إلى لصاع تسعة رطلان بالمدي و تسعة ارطال بالعرافي - قال و آخر من أنه يكون بالرومي المد و مائة و سبعين و ربه - درهم - و آخر (٦) برهيم بن محمد أن أصحابنا حسبوا لصاع لمدي - قال كيف إلى في حديث الفطرة عليك وعلى الناس - إلى أن قال - تدفعه و ربا تسعة ارطال برطل المدينة و الرطل مائة و خمسة و سبعون درهماً يكون الفطرة لعا و مائة و سبعين درهماً - و صحيح (٧) رواية عن الصادق عليه السلام كان رسول الله ﷺ يتوضأ بمد و يغسل بمصاع - و لصاع تسعة رطل يعني الرطل المدينة يكون تسعة ارطال بالعرافي - و يظهر أن قوله يعني من

١ - ٣ - الوسائل باب ١ من أبواب ركاة العلات حديث ٤ -

٢ - ٤ - الوسائل باب ٣ من أبواب ركاة العلات حديث ٣ -

٥ - ٦ - الوسائل باب ٧ من أبواب ركاة الفطرة حديث ١ -

٦ - الوسائل باب ٥٠ من أبواب الوضوء حديث ١ - من كتاب الطهارة

كلاء المسيح ره و صحاح (١) من سنن لورد في الفطره حيث قال فيه صاع من تمر او صاع من شعير و الصاع اربعة مدد و نحوها عبرها عن لصوص لوردة في البقاع و هي الفطرة .

وعن الرطلي من فدية اصحاب ان لصاع خمسة مددون لمد رطل و ربع . و استدله موثق (٢) سمعه عن لواء لذي يجرى لعل فان اعتس رسول الله ﷺ بصاع و بوحاً بمد و كان الصاع على عهده خمسة مداد و كان المد قدر رطل و ثلثون (و فيه) مضى الى ضعف لمدد للاعراس و معارضته بما يفده . به محمل لعدم سن المراد من لاواي

ثم ان الرطلي لعراقي مائة و ثشون درهما كما هو لمسهو شهره عطية و شهدله (مكانه) جمعو رو به ابراهيم لسمه . ذو كان الصاع لعا و مائة و سبعين درهما . كان سمعه و هو لرطل لعر في مائه و ثلثي درهما (و عن) المصنف ره في بعض كنه . انه مائه و ثمانية و عشرون درهما و اربعة ساع و لم يعرف مسنده (و عن) المجلس ره . و كانه كان عند و صوته ابني هذا الموضع باطرا في كتب اعمامه و تبعهم فيه داخلا عن محاذقه نفسه في الموضع الاخر و مخالفه الاخر و افو باسبر لاصحاب سم ان الدرهم نصف مثقال شرعي و خمسة فكل عشرة درهم سمعه مثقال فكون لصاح ثمان مائه و سمعه عسر مثقال شرعا . و حيث ان المثلث الشرعي ثلاثة اردع لصبر في فيكون الصاع سمانه و ربع عسر مثقالا حصر في ربع مثقال صبر في و بهذا لحساب يعرف لصاب و ربح لجمع الاور .

بدليل و قد شكل على ما ذكره من حد لصاب و تعيين مقد ره بالصاع و الورن معن جهتين (لاوني) ان الحسن لو حد قد يسع لصاب واحد لتقديرين دون لآخر فتوجه الاشكال في لحكم بالوجوب (تاييده) . ل احسن لاربعة

١ - الواسئل - باب ٦ - من ابواب ركاة الفطرة حديث ١٢

٢ - الواسئل - باب ٦ - من ابواب الوضوء حديث ٤ - من كتاب الطهارة .

الركوبة تختلف من حيث الحفة والثقل فصاع بعض منها ينقص عن صاع من الآخر
بحسب الوزن بل ربما يختلف بحسب و حداد غير غير الحالات كالحظة ودقتها
فقد ير صاع من كل منها لا يطبق للوزن المربورين وهي عنه لأختلاف تقدير لصاع
في الأحاسيس الأربعة بالوزن المربورين وجه سطق على المجموع غير صحيح
وقد ذكر في دفع الاشكوك وجوب أكثرها من العادوا أحسن

ما افاده حدى لعلامة رد فعل - و رتب سرى فى اربى لراى كون امداد على
لصاع والكيل دون الورد و لا اعتبار اى هو بالحجة دون بحجة وانتم نظر الى
ن لمستفاد من لاحذر كون امداد فى لاحذر فى رتب نسي - على ذلك كما هو
المعمول به عندهم الا انهم فى كثير من الاشياء و ادعاء الاصل هو الورد كما صرح
به شيخنا فيما نس تقدم مما لم يفتى عليه دليل فعلى هذا لابد من توضيح ما شغل
على لتجديده بالورد سند او دلاله لكنه بعد من هو كل ما لا يصحح من لا قوى
بملاحظة ظهور اغراضهم عن عبار خصوص الكيل مع كونه لاحذر اذاله عليه
تحكيم احوار الورد مع قوة دلالته و اصطلاحها مضافا الى عدم مكان معرفة لصاع
فى مثل هذا الرتب و رفع اليد عن احوار الورد مع وضوح دلالتها صعب عن صرف
ظواهر احوار لصاع كى لا يجرى على امداد نسي

ثم ان لاظهر كما صرح به الاصحاب - هذا المحدد على تحقيق دوو الترتيب
بلاصل ولصحيح (١) رآه عن لفرثلا و ليس فيما دوو الثلاثمائة صاع شيء و
صحيح (٢) رآه و يكبر - و ان كان من كل صنف خمسة اوسو عر شيء و ان قل
فليس فيه شيء و ان نقص ثرو لشعر و التمر و لرب و نقص من خمسة و ساق
صاع او بعض صاع فليس فيه شيء و المصاحبات تعرفه في هذه المقامات بصر
على لجد ر كما تقدم فلو نقص من لصاب و لو مسير و ما يعرف لى العرف في محاملاتهم
غالباً لم تحب الزكاة .

مقدار الزكاة

هذا كله في مقدار النصاب - وأما مقدار الزكاة (فجب العشران سقى سمحا
أو بعلا أو عديا - وإن سقى بالقرب والدوالي والمواضع فثمة نصف العشر)
بلا خلاف فيه على الظاهر من عن عرو حد دعوى الإجماع عليه - وشهد له حمه من
النصوص كصحيح (١) زراره وبكر عن النضر ^{يلا} في الزكاة - ما كان يبيع بالرش
والدوالي ونصف ثمنه نصف لعشره وإن كان يسقى من غير علاج سهر أو عن وعن و
سماء فثمة العشر كاملا - وبحوده غير د - وهذا لحكم من الأحكام الواضحة فلا يحتاج
إلى التطويل

بما اكلام في سفتح لموضوع - وقبل منه لاند من تاسس لأصل ليكون
هو المرجع عند الشك -
أما الأصل لعني فهو في نصف لعشر من جهة أصالة برائه اسمه عمار د عني
نصف العشر -

وما لأصل لعني فمن تمسك به يرجع إلى طلاق دلة العشر أو عمومها
في موارد الشك - وهو ينشئ على وجود هذا النحو من عموم أو الإطلاق وعني كون
لمورد من موارد التمسك بعدم

أما الأول فالظاهر وجوده وهو قول النضر - في صحيح (٢) زراره ما انتب
لأرض من الحطة والشعير والتمر ولربيب ما بلغ حمه أو ساق ولوسق ستون
صاع وذلك ثلاثمائة صاع فثمة العشر الحديث -

وأما الثاني فالظاهر عدم كونه مرجحا (لا) لما قيل من به تمسك بعدم في
الشيئة المعصية فانه يرد عليه ان محل الكلام هو رد الشك من جهة عدم تبين

١- الوسائل بأصح ٢ من أبواب زكاة الغلات حديث ٥

٢- الوسائل باب ١ من أبواب زكاة الغلات حديث ٥

موضوع الحكم واحسان مفهوم المحصص (ولا) لما قبل من ان المحصص لمحمول اذا كان متصلا بغيري جماله الى لعدم فلا يجوز التمسك به فانه يرد عليه ان ما اتصل بهد العام ليس محملا - حيث انه من جملة معدلات وما كان منه سفي بالرشا و لدوالي و لو اوضح فقه نصف العشر - و بما الاحيان لو كان فاسما في التصايط انكبي يستفاد من سير التصوص (من) لان هذا العام نوع في نفس حد الحصر لي نوعي وقسم بي قسمين فانه قد بعد ما قبله من المحصص فانه ما سفت الساء والسبع وكان فعلا فعبد العشر من ما وفي مثل ذلك لا يجوز التمسك بعدمه فان حد محمول من النوع والتحصص يكشف عن راده نوع خاص من عدمه لا سفي للعام ظهور في عموم فلا يصح التمسك به في موارد الشك فتدبر

اذ عرفت حد فاعلم ان التصايط يستفاد من التصوص منه ما تضمنه لصحيحه حدهم صحيح رارد ويكرر عن تدبر - يستفاد ما كان يعالج به رشاء لدوالي و يصح فقه نصف العشر و كان سفي من غير علاج سهر او عن وعن : سواء فقه العشر كاملا و فربما منه الآخر و يستفاد منهما - - سفي بعلاج موضوع نصف عشر وما سفي من غير علاج موضوع لعشر سواء العيوب لعدم و ان به حد في سير التصوص واما ذكرت لامته لخاصة فيها الا انها لا سفي هذين لصحيحين ولا يصح فريده لحمل طلاق عنوان العام على اعمالي كي يكون بمدار على الامثلة المذكورة - وعلى ذلك فالصايط ما دلح وما لا يعالج فما سفي بعلاج من لاسباب لمسحده موضوع نصف العشر - هذا يستفاد من الاخبار واما كلمات الاصحاب والتباط لي ذكر فيها هو ايجاب برفقة الماء الى الارض الى آله من ذوات و نحو وعدمه و هذا يطبق على ما يستفاد من الاخبار .

(ثم) بالتصايط متى حددته بما هو من ناحية قل الحمد والا و (كل هاراد) نعمت فيه الركة (بالحساب وان قل) اي وما سفي بعلاج نصف العشر - وفيما سفي

بغير علاج العشر بالاحلاف في ذلك وشهد له اطلاق الصوص (١) لد لقي اديما
استت الارض من لعلاب الأربع اذا لمع حمسه اوسق الركة .

تحجب الركة بعد اخرج المؤمن

ثم انه لما تحجب الركة (بعد اخرج المؤمن كلها من بدر وعمره) عني ما رتب
لى الاكثر بل عن حمسة وعوى كونه اسمنهو رشفرة عظيمة - حلالا ما عن اشبح في
لحلاف وموضع من المسوط وبحنى من سعة وسعها جمع من محققى المسحر من
مهم اسنهد الشى في فوائد الموحدة وسطه فى اسه رك ومحد فى شرح لأسقف
وصاحب الدخيرة واستدلوا للاول بوجوده .

الاول - الاصل - (وفيه) ان مقتضى اطلاق اذنه العشر ونصفه وجوب الركة
فى لئالحد لئصب من اخرج المؤمن ولاوجه للرجوع لى الاصل فى مقام
الاطلافا

ثانى الاجماع - (وفيه) الاول انه غير باسبوتائه بل لمعومة صدره لا يعمد عليه
لثالث قاعدة يعى الضرر (وفيه) بل لا محال للرجوع بها فى مثل هذا الحكم
الذى هو ضررى فى نفسه .

الربيع قاعده فى العسر والخرج (وفيه) مع د ث صبرى

الخامس - ما فى بعض نسخ لفقه (٢) الرصوى وليس فى الحظوة و سغير
شئ لى ان يطلع حمسة وسق لى ن قلده ود يلع دك وحصل بغير (بقدر) خرج
السلطان ومؤنة العماره والقرية اخرج منه العشر (وفيه) ان لفقه الرصوى ليس بحجة
مضافا الى اختلاف بسجه فى المقام مع اجمال منه .

١ - الوسائل باب ١ من ابواب ركة الميوت

٢ - المستدرک باب ٦ من ابواب ركة الثلاث حديث ١

المدرس . (١) قوله تعالى وسأؤتيك ما إذا سئلت من العفو - وقوله (٢) تعالى حد لعفو - وعفو هو الزائد عن المؤنة (وفيه) ولأن الظاهر من لائس أحد الزائد لأحد عسره ونصف شره فلا يربط بهما بالمقام وبما - محل بحث مؤنة الزرع للمؤنة المالك لعدم استثنائها قطعا .

السابع - المصنف يفسر في الحديثين أنهما فلا يحصى أحدهما بأحد عسره كعسره من الأموال المبركة وقد ثبت في المؤن المأخوذ في مقدمته بعدم عول بالعتل (وفيه) ولا مقدمة من المعلق الزكاة بالمدرس عسى وجه اشركه و ثابت - أن لا يخرج لتركيب الأموال عدم انقضاء غير ثابت من بيان إخراج المؤنة بما يكون ح من جهة قضاء لأدبه المادون بقائها ذلك لا مورد بالقول بعدم انقضاء ذلك من لآخر كونه مؤنة من جهة أخرى مطلقه عليها غير ثابتة في غيرها فتدبر فانه دقيق .

ثامن قول أبي جعفر في حسن (٣) انفصلا في تفسير قوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) وهذا من الصدقة على المسكين بحسبه بعد انقضاء ومن بعد الحقة بعد حقه حتى يزرع - ولا يزرع - (و عطف) لمحرث حرام عيوب وترك من محل معارفه وام جعروود و سر لبحارس يكون في الحائط العنق و تعقب و لثلاثة بحفظه به وعرب منه ما في حسن محمد بن مسلم - وهما من انحص مؤنة الحارس - إلا أنه يتم في جميع - عن المصنف رد في المسهي من عدم نقض بالمرق بين مؤنة الحارس وعرفها مقصود في عموم لعل - (و أورد عليه) به لا يظهر من لرويه يكون لسروك لبحارس إما هو المؤنة ومن باب لا حرة من من الحائر

سورة البقرة الآية ١٦٢

٢ - سورة الأعراف الآية ١٩٨

٣ - أو صدره في الوسائل باب ١٣ - من أبواب زكاة العتلات حديث ١ ودله في باب ٨

أن يكون ذلك حقا سبحانه أو وجدنا غير حرة - من وسيدعي أنه انطأه و لا
لقال "أب" و سرك للماتك لمقدار مساوي لما عيب الحارس قبلها كان و كثيرا من
عين أبعه أو من غير هذا كما لا يحق و ذلك رواها بكسي في الكافي في باب حق
الحصود و الحدود - (مع) أن عده من الحارس ترك هذا القدر للحارس
لأنه لا تركي ذلك فممكن أن يكون لمرة واحدة كما يخرج الحصد و العشرة كك
الحارس بقا من غير تعرض لأخراج العشرة و عدمه بل لا دلالة و لا شعور في
لرواية لأبي ي كون سرك لعده أخرج عشر صلا - وهذا لأراد ذكرهما
صاحب المسند و بعده غيره

و لكن يمكن دفعهما من الخبر الثاني صاهر في الاستثناء و عدم تعقب الركاة
في قوله "سرك مع فارة و ه" جعروا لا سرك صاهر الدلاء عني في الركاة
عنهما و بقرنه لساق يكون هذا خبر لمرد من قوله سرك للحارس - مقصود - أبي
منهور قوله "أب" في خبر لأب سرك للحارس قدرا معيونا في الاستثناء من جهة
أنه لو لم يكن مقصود ذلك لم كان لمصرح به و أنه لمعومه لروم دة
حرته المعية

والحق أن ما ورد عنه بالحصد من الخبرين بالمؤونة اللاحقة و في بعضي عهد
إلى السابقة كلام قد تقدم في سابقه .

سابع قوله "أب" في حسن (١) في تفسير و محمد عن أبي جعفر "أب" و
نس على جميع ما خرج أنه منها العشر به عليك لعشر فيما يحصل في ذلك بعد
مقاسمه لب - و تقرن الاستدلال به من وجهين - (أحدهما) ما عن الشيخ رة من
أن صاهر الخبر حراح العشر بعد المقاسمة وإنما كانت بمقاسمه مع سلطان كسابر
الشركاء بعد حراح لمزوجة عى - هو قصه عبادة الناس فلا حرم يكون أخرج
العشر بعد حراح المؤن بقا عني حسب سمرار لعدد - (و قد) به لم يشك كون

بعاذه حاربه على حراج اسؤونه قبل مقاسمه السطاب (ثمنها) ما عن المحقق اعمى
 ره من ن نضاهر من قوله بحصل في ذلك ما يصير مسوكا به و يعود ابيه و ما يقابل
 اسؤونه ليس ما حصل في نده ضروره ظهوره في حصوله في نده بحيث لم يكن
 خارجا عنه - (وقه) ن الظاهر من الخبر موصول انه بعد المقاسمه وهو يصدق على
 المجموع من دون احراج المؤن .

و قد اسند بهذا القول بوجود حرج و صحته المسؤونه لاجل حجه الى ذكرها .

و قد اسند بقول الثاني بوجوده - (مها) احتلاق بصوص العشر و نصف
 اعشر - و ورد عليه - بعدم كونه بك بصوص في مقام سب من حجه لشرائط لاوجه
 للتمسك بالاحتلاق لرفع اعصار مسك في عباره - (وقه) ان ثبت البصوص على
 طوائف منها ما ضمن مقدار الواجب فلا تعرض لسي - آخر - (ومها) ما ذكر على
 اعصار عشر و وحوث لركاذ بعد ذكر المصاب - (ومها) قوله ' في اخص
 لمقدم سب عتبت اعشر فيما حصل في سب بعد مقاسمته - و لاشكال لمذكور
 لو لم في الاولى - لا - في الاخرى لاسما لانه مهما كتب لا يحق على
 من راجعه .

ثم به و قد اسند لهذا القول بوجوده حرج ضعفه فان منها حجه روايت -
 صحته سدا و فاصره دلاله و منها - بعض استحداثات لا يصح مدركا للحكم الشرعي
 ومنها غير ذلك مما هو بين لعماد - فاعلمه في اطلاق ادله (ولمخصص) الى هـ -
 استثناء لمؤن المتأخرين السب - (ولكن) لما دعى لمصنفه لاجماع على
 عدم الفرق - وهذه المسأله مستعم به للمؤن و قد اشهر من اصحاب الائمة خلاف العامة
 سؤنهم مطلقا فكشف ذلك عن سقمهم انه عن الائمة عليهم السلام - و قد فتى به
 من سانه على ن لا يذكر في كتبه الا ما روى عن الائمة عليهم السلام - كان لسانه
 على الاستثناء مطلقا من حد - و يؤيده ما تقدم من الوجود لسي ضعفه

اعتبار النصاب بعد خراج المؤنة أو قبله

نقى في المقام مرأ - الأول - بناء على سبب المؤنة هل يكون اعتبار
نصاب قبل خراجها - فمقتضى عن نصاب «شبابه يركي وان من كان المجموع
نصاباً أم بعد مؤنة فلا ركة - فمقتضى عن النصاب «شبابه يركي وان من كان المجموع
على الوجوب كالمسوق ولعرب فبعض النصاب بعدد وداخر عنه كالحصاة فبعض
قبله وجود - لمسوق إلى المشهور هو الثاني - وقد استدلل له بوجود صعيقة
تقدم بعضه.

و من م - قد في وجهه هو ما يؤيد الجح الأعظم رد وسعد عرد (و حصاة)
القول « في صحيح (١) ررارة - ما استل لأرض من بخطه والتعير و لدر
و لرب ما طلع حمسه وسوق و لرسق سون صاعاً ذلك ثلاثاً ما صاعاً حمسه العسر
بعد ملاحظة دليل لأسباب يحصل ان برادته - ما طلع هذا المقدار بعد المؤنة - فبعض
العشر - و يحصل ان برادته ما صاعاً هذا المقدار حمسه العسر بعد وضع مؤنة - و لا احتمال
الأول أظهر لظهور قوله حمسه العشر في كونهما حمس في مجموعهما يكون الوجبة عشر
المجموع على نفس صاعاً لأن السبب فيه عسر ما بقي بعد المؤنة

و ورد عنه محقق الهمداني رد بان هذا ليس اوسى من لعكس يحصل ما من
على سبب المؤنة مقدماً لأصلاق فيه لعشر ما بعد وضع المؤنة بقاء أظهر ما من
على اعتبار نصاب على صاهره من الاطلاق حسب ظاهره اذ يقع مجموع ما استل
لأرض حمسه اوسى لا لباقي منه بعد خراج المؤنة فليس يركب حد لتقييد
« هو من لآخر ولا أحد لأن مكافئ و المرجع - الأصول العملية وهي برته
الدمية عن وجوب الركاة فمقتضى عن حمسه اوسى بعد خراج المؤنة

اقول بردهم - ان لمعنى هو انهاء اطلاق دليل نسبة النصاب على حاله ورفع

ليدعى طلاق قوية فعه لعشر وذلك لعدم حججه على كل حال ما لو جعل فقد يبدأ
به فواضح - واما لو فيه لاطلاق الاول فعندم بقاء الموضوع لدفعه حججه معنوم اما
لستخصص ولستخصص فيعين بقاء الاطلاق الاول على حاله فبعض النصاب قبل
لمؤنه - (ودعوى) به مستبرم تلفقه او لا تبقى من نصاب شيء بعد وضع لمؤنه
هو من لاطلاق الحكم من جميع النصاب فعه لركاد (مفعلة) من خلافه من على
لعل من عدم اسباب المؤنه لجميع - فمقتضى لقاعده هو القول لاو - ولكن
من الحسن المتقدم لد على سبب حرة لخارج يمكن استغاده كون استثناء
لمؤنه قبل عشر نصاب لا نقوله ويرك معافاه وم جعرو لايركيب من
على يهي ركده عليها وعدم عشرهما من نصاب وبقرنه لساق وظهور اتحاد
لمراد من يركب لكون المراد من مركبهما للخارج على لركاء وعدم اعساره من
النصاب - اللهم الا ان يقال انه ما يستغاده من الآخر المعين لخارج لايركي - ولادلاله
فيه على عشر نصاب بعده ولاظهر به بعض نصاب قل احراج لمؤنه
وقد استدل بنسب الأخير - مما تقدم في كلام المشهور بالنسبة الى المؤن السابقه -
وبه عده شركه بنسبه الى المؤن اللاحقه - على ان اصل سنه المؤن للاحقه
كب لاحتث القاعدة والماثل على استثناءه مطلقا من على اساقه وقد تقدم ما في
كلاشقي هذا الوجه فراجع

ما المراد من المؤنه المستثناة

الثاني - في ما اخر د من المؤنه المستثناة - فقد قال ان المرجع فيها
يعرف كما هو اشراف في سائر المعاهيم العرفيه (وقد) اسهم بؤحد هذا العنوان
في الدليل المستدل هذا الاستثناء فلا وجه لرجوع الى العرف في تشخيصه وهذا قول
جرح ولاجل عدم وعرض مستند عصا عن ذكره
واحسن ما قيل في المقام ما عن شهيد الثاني رد في المسائل لروحه وهو ن

المراد بالمؤونة ما يفرمه المالك على عبده من سكر و كان قبل عامه
كأجره بفلاحة والحرث وبقى واحداً الأرض و كان بعضاً ولم يواظب عليه مالكها
أجرها و مؤونة لأجير و بعضه من آلات و لغو من حتى ثوب الميت و
نحوها إلى آخر ما ذكره .

ويظهر من بعض الأساطيع واضح لا غم فيه دحون من السكر نصاً ويمكن
الجمع بين كتابهم - بأن يكون مراد الشاهد بما سكر لأجير عن مثل حجر لا يرى
و يرى الأجير و يحوز ما يبيع عرفاً من استبداد الأرض فالمستطاع من الأدلة و
كلمات لغو أن المراد بالموونة المستبداد ما يحوز على الزرع يعني أنه لو لم يحصل
من الزرع شيء لما كان في مقام ما يفرقه عنه شيء بل لا يكون في مقداره إلا الزرع كأجرة
لأجير - ولو كان في مقامه مع ابتداء الزرع عن من لا يبيع و شيء له مائة كالأرض
التي اشتراها للزرع والأجير كمارس جهر في يده الأرض من جهة في
مقابل لم يبيعها لغيره للزرع - و نحو هذا - فلا بد من المؤونة أي مؤونة الزرع (فاصل) ^{نظ}
ما يفرقه عن نفسه هذه الزرع من مثل المزرعة و جرد الحرث و نحوها مما لا يبقى برأيه
مال بعد استيفاء الحاصل .

ولو ثبت في مورد أنه من المؤونة أملاً - فإنها بوجود طلاق الأدلة بر كاه وحب
البر كاه فيه الأدلة الاستنباطية لاصطلاحه فلا بد فيه من إحصاء على المنطق و لأحد في
مورد اثبات طلاق دليل بر كاه - وأما أن هذا ليس في أدلة ماله اصطلاحاً أو عموم
بدل على ثبوت بر كاه فيما يدل المؤونة لم يجب بر كاه لاصطلاح البرائة - وقد عرفت
أن لأظهر هو الأول -

تجب البر كاه بعد حصة السنطان

مسألة - لأحلاف كما عن الخلاف و المصنف و الرضا و الرضا و الرضا
أما يجب بعد إخراج حصة السنطان في الحمله - و يشهد له صحيح أبي (١) نصير
١ - لوسائل كتاب ٧ - من أبواب وكافة المكات حديث ١ -

و محمد بن بى جعفر بن ابى ايمن قال انه هذه الارض التى برح ابيها من ترى فيها
فقال ان كل رضى دفعها لك السلطان فيه حرثته فيها فقلت مما حرج لك منه
لدى و طعت عليه و ليس على جميع ما حرج لك منها العشر انا علك لعرفيم يحصل فى
ذلك بعد مائة لك و حرج (١) شعوان و الرطى - و على لمقبل سوى فله الارض
العشر و نصف لعشر فى حصصهم و حرجها غيرهما

اما الكلام فى موارد (الاول) فى ان هذه الحكم من يحصل بها يأخذ السعد
بسم مائة - لى يكون حرجه على لعاذه ايضا - لان الحصة لى بأحد السلطان
بسم مائة يكون كالحصة من لمارشه لى بسمها ملك الارض و لا تدخل تلك
فى ملك السعد فلا ركاة فيها - ايعم ما بأحد بسم حرج - لى هو لى لى
عده عن حرج الارض السعد بدمه المساح و يكون حاصل ماها جمعه لى
كما حرج به جماعه و حرجه و سادل لى بشموان لى بسمه (و اورد على) بان مورد
لصوص الحصة السعد بدمه مائة (القول) هذا لى دون كان بسم فى لى حرج - ولا
وجه لى بسمه لى - بسمان لى عموم لى بسم لى قوله لى لى فاطمك عنه
شمل لى حرجه و حرجه لى بسمه - بعد مائة بسمه بسمه لى لى لى لى
عده بظهور لى لى لى (و هو فاسد) ظهور لى بسمه حرج لى لى لى لى
فى خصوص لى حرجه من الاحناس لى حرجها لى من لى لى لى لى لى
علها - مع - لى لى بسمه لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى
للى
لأعد لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى
للى
للى
للى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى لى

وانقذ طاهر في سبانه عنهما (ودعوى) ان استدعاء نفسه يقتضي ان تكون من حسن
 يستثنى منه فحصر بالخصه واعتاسمه (مدفعه) بانه لا يظهور له في ذلك وهو لا
 بحسب الظاهر بقصد ما ان الله كات في لخصه وانقذ لا يكتفى بحر حها عن
 ار كاة وان سوى هذا بحر حق آخر - و لحي لآخر هو يدى تكون في حصصهم -
 (ودعوى) ظهور - في لخصه من جهة المعسر بخصصهم (مدفعه) بان هذا المعسر انما
 يكون من جهة كل من قبل بحسب عليه ار كاة في لخصه و يفت لخصه ولا يلاحظ
 لخصه (وقال قس) بان في سبانه بحر على من حمد من انتم وهو غير ظاهر
 الحال (قلت) ان روى احمد بن محمد بن حنبل عنه بن غني وثقه - ولا يضاف بان
 هذا لغير يصح مستند لنقول بالاعتدال و مدفعه دعوى اقوم

الثاني اظاهر خصص هذا الحكم بالاراضي لآخر حد من شي ملك
 للمسلمين ويكون من لخصه فيها بان الله او - روى من قبله - كان لأحد
 بلحر ح لسطح مذهب او غيره ممن يكون مسئولا غنى لئلا ويكون وضع سبطه
 ومملكته على هذا لآخر ح بقوله اشرعى - فانه حد من غير ملك الارضى - ومها
 مع كون لآخر غير من ذكر لا يكون مشمولاً لخصوصه - نعم - هو من فرد المؤنة
 فتكون مسئلة من ركاة ولكن غير سبانه من بحر حدك شواش في سائر فرد
 المؤنة هذا فيه - ان كان المقسم - و ما كان سبانه و صدق المؤنة - روى عنه مشكوك فيه
 وعليه فان احدهم نفس اعطى كمال ذلك من قبل عصب لغير اير كوبة لدى الاصم
 وه لركاة - وان احدهم عرقه - ولا يلاحظ لخصه و يدر بان صدق المؤنة عنه اشبه
 و الاحياط من لخصه

لثالث لا شكال عدد في بان أحده لسطح مسم لخر اح والى سنة لا يجرى
 عن الركاة وعن لخصه و المذكور دعوى لاجماع شبهة و يستدل لخران يستقدم
 (وبارئهما) بصوص تدل على حوار لاجتماع و انه لا يجب لركاة بعده كصحيح (١)
 رافعه عن الصادق ع عن الحسن بن يربط الارض و شريب مؤدى خراجها الى السلطان

فبوى وبعضها عموم مادل على وجوب ركاه على المحتلف د استنصر معلا ناه
وصعها فى غير موضعها وان موضعها هل البولاه
ثم انه قدسهم الآخر فى صورده لاحذر من حجه لاكرده - ولكنه قدس
لان ادله هى لاكرده من رفع الحكم ولا يصلح لاثبات لاحراء - نعم لا يحب عليه
عطاء ركاه ما حده بساطن من حجه بعد ان قيل لست بدى لا يوجب لصار

مقدار ركاه ما يسقى بالسما والذوالى

مسألة (و يسقى به) أى بالسما والذوالى (العشر بالاعقاب) بلا هل
خلاف من غير المذكورة دعوى لاحكام عنه (و لو ساونا فقط) واحد من
نصفه عشر ومن نصفه نصف العشر - جماعت كما عن حذ عنه وسعد بن حكيم حسن (١)
معدونه من شريح عن الصادق ع فيما سعت السماء والأنهار او كان معلا بعشر
وما سعت لسواى والسواى نصف العشر فقلت له والارض يكون عددا تسقى
بالذوالى ثم يريد الماء ويسقى سحبا - فقال قد نالكون عندكم كل فلب نعم
قد انزلنا النصف والنصف نصف العشر ونصف النصف - فقلت لارض يسقى
بالذوالى ثم يريد الماء ويسقى تسقى والسقى سحبا قال نعم تسقى تسقى
السقى سحبا تسقى ثلاثين لسه وربعين لسه وقد مكث قبل ذلك فى الارض سته
شهر او سعة اشهر قال الاصح نصف العشر .

ثم به هل يكفى فى الاكثرية لمعسره فى المعام مطلقها - لمدر على لاكثرية
اعرفه بان تكون الزيادة فى احدهما بمقدار يعنى بها عند تعرف - ام تغتفر
لاكثرية لملحه لسان بالبعدوم بان يكون غير الاكثر بمقدار لا يعتد به عرفا ووجه
سب كل من الاولين لى المشهور وعن الحواضر وجماد العدد احصاء الآخر ونعتهما جمع
من الاساطين منهم سدا عروده (والمسوبة) الى القوم بهم حملوا اصدر لحسن على صورده

لتساوي و يدل على صورة اختلاف و عنه يدل لحر عبي ن لحكم عند اختلاف مطلق
 يكون للاعب (ولكن) برده على ذلك ان في السؤال لم تعرض التساوي بل ظاهره
 السؤال عن حكم صورة الاشر ك مطلقه وحواله ^١ يكون عما لحصع لصور -
 (ويؤيده) ان فرض احرار تساوي عرض بدر - (وما حمده) الشيخ الأعظم من ن
 قوله ^٢ ان الصفو نصف مسد و قوه ^٣ نصف نصف لشر الح خوله فيكون معه
 ان النصف السفي بالدو و النصف السفي سجد و بهما نصف العرو الثاني عشر
 فيختص الخواب و تساوي (خلاف) اظاهر ح ك لايحي - فلا يسمى بوقف في عموم
 وقد خرج عن محب هذا لعموم مورد السؤال عني وهو عني ما ظهر منه ما اذا كانت
 لكثرة بعد توجب عدالته بالنسبة اليها كالمعدوم دافعه و تسفان بالنسبة لي
 سته اشهر كالمعدوم و بقيت لصور لآخر محب العمود سواء اكانا مساويين م لا -
 (ويؤيده) انه لو حمل النصف على صورة تساوي الدس عني ما استظهره لما كان
 لالحكم في عمر لتساوي ما لم يسع اليه دليل من الاحار

ثم ان صاحب الجواهر رد على ما يمكن ان يكون المراد لاكثر في الفتوى
 ايضا هذا الجواب من الكثرة ومن تساوي فيها ما عدي (و لكنه) برده عنه ما قد
 حذى ابعلامه - من انهم في مسألة السجود لم ينفوه و اوردوا على الشيخ رد حيث
 رغم كون الحكم فيها تدعا للاعب و قدس بنت المسألة السفي فلو
 كان مردهم لاكثر هذا المعنى لما كان للآخر دوفع اصلا ف بهم معروفون هناك
 بكفاية الصديق العرفي دون الاعلى وها تكفاية العفة و من هذا بناء اشكال و هو ان
 هذا القول لشدوده و محاذيه لاصحاب له يكون موجوبا (ولكن) يسكن دفعه و به
 لواعض عن الحر كان الحكم ايضا ذلك - ان طلاق ما دون علي ان ما سفت لعدد
 فيه العشر و ما سفي بالدو الي فيه نصف العشر - لا يشمل صور الاشر ك اصلا
 فلا بد فيها من الرجوع الي صفة لمرئيه فيما عدى المسبق من مورد الاحماع على
 ثبوت المركة و مقدارها - و مقصدها بطلان على ما ذكره ك لايحي (محصل) ان

لاظهر هو لقول لآخر

ثم به على لقول يكون لمدركي الحكمي المذكورين - هو ما ذهب به
لمشهور من لاكثره والمنتسبة - هل يعبر في لاكثره لاكثره ربما كما عني
جماعة منهم لمصنفه في لمشيء و لشهيد الثاني في المسالك - وعدد كما عني جماعة
آخرون منهم المبد في لمدرك و شح في مجمع لمدرك بل نسب الى طاهر
لاكثر - وبنوا كما عني لمصنفه في لقوله و مدرك واول شهيدين
و لكركي و الشهيد الثاني في حاشية الارشاد من عن حاشية بقا عني به الأشهر -
و حاشية

و عن المستند بقوله قول آخرون - (اوجهما) - غير بعد شرط تساوي
في السمع و لا في السمع - (ثانيه) - غير لمدرك بشرط التعريف لكن المعروف
من الأقوال هي الثلاثة المقدمه ، قول طاهر النص من جهة قوله و كم سقى
نسفه و لفسس الح هو الاول - (ودعوى) انه يمكن ان يكون سقاه " عن
مدرك بتحقيق السقه و الفسح حاشية مدركي كونه اكثره الرمد علامه كثره
بعد فاصصاله حقه يؤل في الاستصال عن عدد لمدرك بالاولى - فيكون دليلا
عنى لقول الثاني (مدفعه) انه خلاف لظاهر لمدرك انه بلا فريه (ودعوى) ان
لمدرك من قول لقاتل ماسقى بالسبح فقه كد و ما سقى مدرك و لى فقه كد ارده
لسقى لدى تقوم به تعش برز و حاشية و الأقرب سقى لأفنده فقه للبرج بل قد
يكون مصر فارد " من الاستصال مد المعنى - فيكون ذلك دليلا عنى لقول
الثالث - (مدفعه) بانه و ان كان محسب الاعبار كك لا انه ليس سقو يوحي
ظهور لحدوده و رفع لمدركه ظاهر فقه نسفه فالظاهر هو لقول الاول

اعتماد التملك بالركاه

لنا (الثاني) ان ينعى في ملكه فلو انتقل اليه بالمع او الهبة او غيره مما ايجب الركاه ان كان ثقلها بعد بدو الصلاح وان كان قبله وجب بالاحلاف فيه وعليه جماع الامة وان احتجب بغيره عن هذا الشرط - ولا يهملنا لتعرض لها بعد معلومته لسرد دليل على اعتبار ذلك مصاف ابي الاصباح المستفاد من الأدلة اعتبار لملكه حين يعنى الركاه - يعنى اي وقت ينعى بها الذي يعنى بها الركاه ولو لم تكن في ذلك لحس مملوكة بملكه بوجه له التكليف بالركاه - وبعد ما صارت مكانه له لادليل على وجوبها عنه

وقت تعلق الركاه بالعلات

(وابتدع الركاه بالعلات) - كات عليه (اذا اشتدت وفي الثمار اذا اذنا صلاحيها) اي عند اصفرارها وحرارها يعنى المشهور يعنى ما نسب اليهم لمصنفه في محكي لمختلف - وعنده في غيره - وعن تصحيح لم يعلم ولا بخلاف ذلك لى روى المحقق (وعن) المحقق ان الحد الذي يعلق به الركاه من لأحدس الأربعة يسمى حظه او شعرا وسمرا او ربا - وعن لمصنفه حكاه عن بعض صحابا وعن مساهة حكاه عن ربه - وعن مصاح الكرامة وقد يوضح ذلك من المقنع وهدايه وكتب لأشرف وجمععه والعنه والاشارة وعنده - وفتى بد صرحا جمع من متأخري المتأخرين .

ثم ان لظاهر من محل الخلاف ما هو المعروف لوسب في لحظه والشعير بصدق لاسم مع لاشداد ولذا حكى عن اصحاب الفاع ان المحقق يوفق المشهور في الحبوب .

ثم ان المعروف في مورد الخلاف اختلافهم على قولين كما عرفنا ويظهر

من بعض تفصيل في خصوص العب و حذر بعلق الزخوب به في حال لعبه
لا من حين انعقاد لحصرم فهو قد موافق لكن من القولين من وجه و مخالف
لهما كك .

وقد استدلل المشهور بوجوده (منها) لخصوص الكثيره اداله على وجوب
لركة في تسعة اشياء منها الحصة و السعير و السمرو الرب و دلالتها على حكم حمله
و لشعرو صحة قدمراه لأحلاف و ههنا حقه . و اما لسمرو الرب و عن المصنف تقرير
دلالتها على الحكم فيهما . و لسمو يسمى بستر لال هل بلغه صرحه بذلك كما صرحوا
باب الرطب بوع من التمر . و ههنا على و ب حصى لسمو لانه سم القول في لعب
عدم اعمون . فصل (وفيه) اولان جمعا من اعموس صرحه بخلاف ذلك بل عن المصنف
احكامهن الله على ان السمر اسم للسمر من تمر المحل كالسمر من تمر لكرم . و بيان
ذلك لو تم بحسب الله لم يتم بحسب العرف لعدم و بظاهر عدم اسمه سمر تمر
وعن المصنف انه في المختلف الاعراف بعدم سميته السمر سمر في العرف . والعرف
العام مقدم على الله عند جمهور المحققين

ومها قوله " في صحيح (١) سمر من حادلس في اسحل صدوه حتى يبيع
خمسة اوساق والعب مثل ذلك حتى يكون خمسة وساق ريب و نحوه خبر الحلبي (٢)
وتقرير الاستدلال بهما من وجهين (الاول) ان المتمر فيهما بدالة لأقصده تمره محل
وهي نعم سمر (الثاني) ان ديهما يدل على ثبوت الزكاة في لعب اذا بيع خمسة
وسق لو قدر ريبا فيهم فمعه عدم اعمون . فصل (ولكن) يرد على الاول ان ثلث
لغره من الحبرين مسوقة لسا لشرطيه لصابدون زمان الوجوب فلا حلاق بهما
عده انجه (مع) ان المتمر يحسب ان يكون نفس التمر (ودعوى) به لو كان المراد منه
التمر وحده لا مقببه لما كان وجهه للقول عن السمر في محل لانه لا يسوع الا للاحصره

والأظهره وحكمه حري هي بالمر عاب أخرى ولا شيء من ذلك موجود في المقام
 (مقدمة) بأنه يمكن أن يكون الزكاة في المعدول السبعة عني عند حصول المصاع في الملك
 في ثوب الزكاة لا مطلقاً (وورد) عني الثاني أن قوله إني خمسة وساق ريب
 كما يحتمل أن يكون مراده كونه كذا بالقوة أن يكون بمقدار ما حصل لكان خمسة
 وساق كذا يحتمل أن يكون المراد كونه كذا بالفعل أي خمسة وساق من الرصيد والثاني
 وإن كان خلاف لظاهر من جهة حد لفظ العيب في الموضوع لرواها وصف بعينه
 عند تصاعده بمقدار الرصيد لا الأول بها خلاف الظاهر من جهة ظهور الكلام في التعليق دون
 الشبهة وحيث لا مرجح لأحدهما فلا محالة يصح محملاً ومعلومه عني لثاني لأجل
 على المدعى (مع) به حين الموضوع فيه العيب لا المحصر كما هو المدعى
 ومنها مقتضى العمومات وجوب الزكاة فيها سواء مطلقاً - و ماور
 عني حصرها في الأحاس لمعمومة يسوق لبيان الأحاس التي تعلق الزكاة بها في
 مقابل غيرها فهي بدل عني وجوبها في الأحاس لأربعة بجمع حالها (و فيه) أن
 تلك المصوص وأردت في مقام بيان مقدار مرتبة دون الأحاس التي يسوق بها (مع)
 به لوسم كونها في مقام بيان لأشبه في هذه كونها مسوقة لبيان حالات الأحاس
 فلا اتصال لها من هذه الجهة

ومنها بخصوص (١) احرص على المائت - د احرص عني ما صرح به لأصحاب
 بما يكون في حال السرية والعسك - (وفيه) أولاً أنه يمكن أن يكون احرص محتصاً
 بما كان ثمراً عني ليعمل (و ثبت) أن احرص من احرص بما هو سقاط في المالك
 بواذعي في حال ليعمره لنقصان وسبق أو نحوهما لا تحدد زمان الوجوب (مع)
 أنه لم يثبت كون احرص معوث التي مسما عني احرص تمام انشرد فمحور
 أن يكون احرص بمقدار المعاري بقائه التي ب قصر ثمراً - وقد ورد عنه رحم الله
 به كان د بحث احرص قال جفتوا عني الناس فان مال ما نفعه و أول طئة

والأكلة .

ومنها صحيح (١) سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا عليه السلام عن تركه في لحظة و لشعرو سر والرسب مني يحب على صاحبها قال يا إذا صرم و إذا حرص و قد صرح لأصحابه بان زمان يحرس من حين تدو لصالح (وفيه) أولاه لا ظهور للحري وروده في مقام سان وقت تعلق الزكاة و يمكن وروده في مقام سان وقت الأجرأح (و ثانيا) به عطف لحرص عني بصرم بلو و وظاهره كون وفيها حمعا وقت الوجوب و أقرب لمحاسن بعد عدم رد ذلك ان يحمل عني ارادة ان وقت الوجوب هو وقت الصرم و وقت الصرم و الأيحرص على صاحبه فحب عنه الزكاة ح - فلان من ان يكون وقت احرص هو الوقت المناسب للصرم

ومنها صحيحه (٢) الأحرع لعن خلعية زكاة او ما نجب عنه اذا صيره ربيا قال عليه السلام نعم و حرصه خرج زكاته (وفيه) - أولا - ب صهره المفروعه عن عدم وجوب الزكاة قبل ان يصير عب و هو خلاف المشهور (وثانيا) ن في بعض النسخ ابوا - بدل - او - فيكون السؤال عن استحباب اجرأح الزكاة قبل زمان وجوبها ويكون لحواف ظاهرا في ذلك (و ثالث) انه بعد ما لا كلام في عدم لعمل بظهره وهو تعيق الحكم على احرص بحمل ان يكون ذلك كذبه عن لعب لدى يقيه ولا يكون معدا للاكل فان بعض اقسامه معد للاكل و بعض آخر لسقاء و ضروره ربيا فهو كناية عن ثابى فلا دلالة فيه على تعلقه بعنوان اللعب (و رابعا) انه يحمل ان يكون لحرص بالحاء المتخفة من حرص المعنى ذا لم سرور منه سبب و يكون ذلك كذبه عن صرمة ربيا .

و منها خبر أبي بصير - لا يكون في الحب ولا في اسحل ولا في اللعب زكاة حتى تبلغ وسق و وسق ستون صاعا (وفيه) أولاه مبالغ بعمله احد لجمعه الصاب

وسمع (وإذا) أنه غير متعرض لأبد انصب ولا إطلاق له من الجهد الأخرى كي
تسلك به (وثالث) به بدل على وجوبها في العسود لحصر

ومنها به لو كانت الركاة متصودة على السوء لرب لادى ذلك إلى صياح
الركاة لأمكن ختمها لمحل لعب و رطب دسا وحلا - وهو كما ترى (فخلص)
شيثا مما استدل به على مشهور لأبد عليه

ثم نريد معرفة معاللى على وجه رك جعل المصارى لعبا واطاها
مدر كهم صحيح سعد وسيد بن جند المصنفين وقد عرف ما فيها

والأصغر - ر - مدار على صدق أسماء المذكورة من الخط والشعير وانتم
و لرب - بلصوص - حاضر - للركاة فما نسب الأرض في الخط والشعير واسر
والريب .

ثم نذكر من خلاف ما هو في وقت معنى وجوب ركاة وما المناط
في غير نصب ولا كلام سهم في نه - من - المذكور بلوكان لرب
منها بقدر نصب لكن يقتضيه بعد السوء والحرف فلا ركاة - وعن المصنف في
المسألة المذكورة دعوى لأحمد عنه و يشهد له في خصوص لعب صحيح (١)
سليمان بن جند المصنف و لعب مثل ذلك حتى يسمع حمله أو ساق رسا - فراجع
مذكراته فيه ويتم في غيره بعدم الفصل .

وقت الاحراج

(ووقت الاحراج) في اللغة (عند المتعصية و) في السوء لرب عد (جد
التميرة) بلخلاف - وعن عمرو جد دعوى لأحمد عنه - وهذا مع الكلام
فيه - مع الكلام في أنه مع فرض كونه مقتضى لأصل فوريه وجوب الاحراج في غير
لمورد لأعريفه كما تقدم في محث وقت وجوب حراج الركاة فما الوجه

لا شك في التصرف غير صحيح بل هو باطل على ما هو الحق من - بعضه - بل هو باطل
يكون من قبل تعلق حق المالك كما لا شك في أن التصرف المبيع ليس يكون مبيع
بل هو - وما التصرف المخرج له عن ملكه - فاما - يكون تصرفا في جميع لصاب
أو يكون تصرفا في بعضه .

والاول ويظهر حواره في بعض طلاق النصوص بهذا الحق معناه ان
مطلقا لا بد من ملك المالك لان ذلك يقيد راد يحتاج الى دليل وعنه وتبع مثلا
ليس تصرف في موضوع الحق له ، موضوعه ولو في غير ملك المالك - فكون اسع
صحيحا وانما حتى بيع بعض ما اشترى وقد اشترى من بعض بيع اشترى
بها لبايع وعلى هذا يحمل ما في صحيح (١) عند طرح التصرف في من لم يملك به
وشاؤه عدم صحته - فان - يوجد مكرها وباع بها اسع - لا يبي - فاداليع
في مقدار زكاة (ويمكن) - بل يصححه اسع - بل الحق اي انش - ما اعني
ما عرفت من انها مبيعة بل هي لا بد بها من الخصوصات الشخصية من ماله من المال
ومن ان التصرف يرد هذا الاحكام (بعد) لا شك في به ان دي لملكها ماله من مال
تحرر سقط عن من - تصرف بذلك في صحيح التصرف .

والثاني - قد توجه بطاير قولهم عليهم السلام (خلد زكاة) هذا الحق
مستوعب بجميع احوال حكم التصرف في بعض لصاب حكم التصرف في جميعه -
ولكن المستفاد من النصوص بعضها بعض وصحها منه ان حكم التصرف في جميعه -
الحق في مقدارها من حال لا يرد مصداقها الى المعلن ذلك ولا بد من عني ربه وهو ظهوره
ذكر في ذلك مستوعب - فمحور تصرف في بعض جميع احوال التصرفات بالاماع ومحدود
(واما خبر) في حصة من ابحرته يارب لها من وليه لربح وادوية في حاله
عرتها من غير ان يشعلها في حارة وليس عشت شيء فانهم تعزها وادوية في حاله
مالك فيها ، فمستطوع من لربح ولا وصيغته عليها - فقد مر ما في محث - الزكاة متعلقة

بالبعض - وراجع

يجوز للمالك عزل الركاة

المسألة ثمانية - يجوز للمالك عزل الركاة بلا خلاف فيه في أحسنه - ويشهد به
حمه من الصوحي كصحيح (١) بي بصر عن أبي حمزة - وادخل الرجل الركاة من
ماله ثم ساءه لقوم فصاعب أو أرسل بها إليهم فصاعب فلا شيء عليه و صحيح (٢)
أن ساء في رجل يخرج ركاته فليس بمعتق و يفي بعضه بسم الله الموضع
فيكون من و له و آخره بلاه أسهر قال لأبي - و يجوز ما غيرهما - بما
الكلام في مورد

الأول أنه هل يجوز عزله من ما أخر - فلا - و لا ظهر هو الأول - لأن ذلك
ما يقتضيه الجمع بين الصوحي المسند - و من مادل من الصوحي عن جوار
دفع القبة - فإن المسند من الصوحي أنه ما يدفع ركاة من العين أو النقة
يجوز عزله

الشيء به هل يحسن جوار العزل بصورة عدم المسحوق كما عن ظاهر الشريعة - أم بعم
صورته و جوده - كما عن المسند في المسند و البكر و غيره - و جهل - أقوالهم
الثاني (الصحيح) أن ساء المسند و موسى (٣) لو من من يعقوب عن الصادق عليه السلام لا ركني تحن
عن في شهر يصح أن أحسن منها شئت محذوف بحسن من سألني يكون عندي عدة
فعل عليه السلام إذا حال الحول و حر جهل ماله لا يحسنها شيء ثم أعطاها كيف شئت
قال قلت فإن كنته و تسهلتهم بي قل - نعم لأبصر لك (ثم أنه) أن تلبس و أحوال هذه

١ - الوسائل - باب ٢٩ - من أبواب المسحوق للركاة - حديث ٣

٢ - الوسائل - باب ٥٣ - من أبواب المسحوق للركاة - حديث ١

٣ - الوسائل - باب ٥٢ - من أبواب المستحقين للركاة - حديث ٢

ہل یكون صدام لا - فقد تقدم لكلاء فيه مفصلاً - في بحث - وقف وجوب
اخراج الزكاة -

بحور الساعى حرص ثمر النخل والكرم

سأله لكائه - لاختلافه في حيز الحرض في لحمله بن عن عمرو وحيد عوف
الاحمد عنه - وسهده بصوص - كحجر (١) في بصر عن الصادق في قول الله تعالى
يا ايها الذين آمنوا اقموا الصلاة اذ كان رسول الله يركب ادا مناسحتكم ان يركبكم
فوم بانوا من اسمر وهو من اردي اسمر يؤدونه من ركاتهم بمر بقاته الحمرور و لمؤدرة
فليه النج عظمه لوى و كان بعضهم يحى بها عن لمر الحمد فقال لا تحرض
فاس استرس و لا تحق منها شىء و هي ذلك رب و لا سموا بعيب منه
سمو و لسم بحدته الا بعضوافه و لاعض ان أحد هاتين لمرتن - و

بما يكلام في مؤرد - (لاوب) - في بهل لحرص معينه حاصه - ام هو عماره
عن تحمس مقدار الركده ووندنه حور لاعمد عنه ملاحجه لى الكيل والورث
- وحنان - اظهره الثاني لعدم له لى على لاوب ومازده لحرص ماسه نشى - نعم -
لرجى بصيعة الصلح لاكلام .

الثانی - موقعہ یہاں بعد بغاوت لوجبوت لظہور انصاف فی ان افراد میں
 حرص مرکبہ لواجبہ - و فی صحیح سعد السعدی د حرصہ حرج رکابہ - (و مدلل)
 عی ان لم یکن یکن کان عت عبداللہ بن رواحہ حارسہ للبحر حسن بطیب (لا یکنون)
 طہرا فی کون لحرص کان فی حسن بدو الصلاح کی ساقی مقدم ہوا عی المحار
 من تعلق الوجوب بالنسبۃ کما لا یحقی .

لثالث دل بحور حرص لروع كما هو السصوب الى المشهور - ام لا كما

عن معتبر و لمستهي و لحرير و غيرها - و حقه - و سدل لشي (نه) يحب
 الاقصر على مخالف الواعد عن مريد النص - (و نه) قد يحق لاساره فلا يمكن
 حرصه - (و نه) الحاجة في لعل و الكرم نه لا حياح فيها اني تولد بخلاف
 الهريك و نه لاجد انه قلله (و ورد عنها) بان مقضى صلاق صحيح سعد لستقدم
 عن تركاة في لخطه و لشعر و الامر ر رست في يحب عني صاحبها - قول "علا
 اذما صرم و اذ احرص - ثوبه في لروح بضاعة معه لافسي بي لو حوده سحر ليه
 (ولكن) يمكن دفعه نه لا اطلاق له من هدد نحوه و يعارد حري لا يدل عني ثوب
 لحرص في جميع المذكور - و لعمد محقق بعضها نعم - لوم يكن مفروود بقوله
 و ما صرم كان لا سدل لال بمحال و لكن نه نه مفروود و ما صرم يكون في لجمع
 و ليس الحر في مقدم له من هدد نحوه و لا يصح التمسك نه عني القول
 ثوبه في جميع المذكور - و لا يظهر عدم السو - و نه حالف الوعد على
 المقدر المسقى

الربيع سهل يخص حوار لحرص الساعي من قبل الحاكم الشرعي - م يحور
 من لئلك سعه اذ كان من هل لحره او يعرود من عذب و عدل - كما عني الفحص
 و الشهد و غيرهم - و حهان قد اسدل لشي (بمعومه) عدم خصوصه حرص الساعي
 (و باطلاق) قوله في صحيح (١) سعد المقدمه اذ ما صرم و د حرص (و باطلاق)
 قوله في صحيحه (٢) لآخر اذ حرصه حرج ر كته (و لكن) رد على الاول ان
 لعلم بعدم لخصوصه غير حاصل - و عني لحرص - و لا فها و ارد في مقدم ميا حكم
 آخر فتعني الاقصر عني المتش و هو حرص الساعي

ما يستحب فيه البركة

(الفصل الرابع فيما يستحب فيه البركة) و هو مور حده ما لحره

فعليه الركعة بعدما امككه بعد رأس المان و صحیح (١) استماعين من عبدالحق قال
 سألهم بعد الأعرج وان حاصر استمع فقال انكس الرب و الممس نطبت به التحاره
 فربما مكثت عندما لسة واستس حل عليه ركعة قال فقال انك ان كنت تريح منه شيئاً
 او تحدر رأس مانت فمكث ركانه وان كنت استاير نص منه لا يك لانك لا اوصيعة فليس
 عليك ركعة حتى ينصر دهم و قصه فاذا صار دهم او قصه فركعة للسنة التي اتجرت فيها
 و نحوها عرهم - مصداقاً الى المستقصه لمقدمه في اوان الكتب الواردة في
 مال اليتيم والمجنون .

والاستصحاب فليس لله سر رغم جمعهم من طائفتين يحملان له على الاستصحاب
 و لقائون بالوجوب احدو بضامره - و يقول للاستصحاب جموده على
 نفسه - (قول) اما الحمل على نفسه فانه امر (الأول) ما تقدم في التحريم ان يقيم
 من شتمال بموضوعه على ما خالف بدم وهو في وجوب عن صل لمال وشوته
 عند التحاره (ثاني) انما مثل هذا حكمه مع عدم الشئ او عدم وجوده حتى آخر
 من جهة ان ركوه من تحاره مما لا يعمد بحقوق سر نطه عائلاً لانه لا يكون
 في مقام اظهار الواقع لالسنة - فلاما من عن لاحد بموضوع لشوب و حيث
 لطائفه الاولى كالنص في عدم الوجوب والجمع بعضي له على الاستصحاب
 فتأمل فان في ذلك محالاً للكلام .

في موضوعه

وام الثاني فهي الشرايع و عرهم هو المان الذي مكث بعد موضوعه وقصده
 الاكتساب عند الممك (و حق) يقول فيه ان القوداسي رفع الكلام في عسرها في
 موضوع هذا الحكم امور .

احده - انه هل ينصر ان يكون قبل المان اياه بعد اجبوصه - م تكفي

لانتقال اليه من ابيه او الصلح استجابي والارث وحيات - لمشهور من الاصحاب هو الاول - ومال صاحب الجواهر رد الي لبي اذا كان مع بنة اسخارة به و كان هو ككث عدد المستقل اليه - و حذره جمع (اقوب) ان المساق الي لدهن من مال التجارة هو انما لبي اسعمل في عمل لحدود ان مال مال آخر بقصد الاكساب ككث و هن يكرر حد ظهور مال لحدود في انما بعد تحقق الاحارة - فكث مال انتحاره - و ن ايب عن ذلك فلا اشكال في ان لموضوع المساحود في خصوص الدب - وهو - لمال لبي عميت به و بحره - و مشابهة لعماس - ذلك - ولا يصدق مال التجاره على لمال المستقل اليه بعدد حذره او ارث و كان من بنة التجاره به من غير فرق في ذلك من كونه ككث عدد مستقل له وعدمه

و قد استدلل لبي على القول بكثبه انه بحر (١) سعيه عن الصادق عليه السلام كل شيء بحر عيبك المال فركه و كل شيء ورثه و ذهب لك فستعمل به و بحر (٢) حائل من الحجاج عنه عليه السلام عن ابي ركانه قال ما كان من تجاره في يدك فيها فصل ليس يملك من بيعها الا ترد فصلا على فصلك فركه و ما كان من تجاره في يدك فيها بقصار فذلك شيء آخر و بحر (٣) محمد بن مسلم كل ما عمل به فليكن له تركاة او حال عليه لحوال قال يومس تفسيره ان كل ما عمل به فليكن له من حذره و عليه فيه تركاة - و موثق (٤) سماعة عنه عليه السلام ليس على الرقيق تركاة الا في سعيه به لحدود و به من لمال لبي يركي و بالسوى (٥) - امرأته ان يخرج لصدقة من بعد لبيع اذ لبي بقصر بعد البيع - (و يصدق) ما من التجاره على المستقل بعدد هبه بل يرد مع بنة التجاره

١ - الوسائل - باب ٦ - من ابواب تركاة الذهب والفضة حديث ١

٢ - ٣ - الوسائل - باب ١٤ - من ابواب ما تصب فيه تركاة و حذره ١ حديث ٥ - ٨

٣ - الوسائل - باب ١٧ - من ابواب ما تصب فيه تركاة و ما تصب فيه حديث ١

٥ - سنن البيهقي ج ٤ ص ١٢٧

اذا كان هو كك عبد مستقل منه - (ودن) رأس المال لموجود في الموضوع لا يعتبر فيه كونه من مالك العين والمراد به ثمن الساع في نفسه و ان كان من الوهب والموت .

وفي الكل نظر (ما لاون) فلان المراد بالحر بعد ما لم يكن مطلقا لحر هو محقق بمعامته وحصول المعاضيه (واما كسي) فلان العمل ظاهر في المعاضيه (وما ثلث) فلان قوله لرداد فضلا يظهر في رسده لغير عبي رأس ماله الذي عوض عنه - (و ما الرابع) فلانه صاهر في راده لعبد لدى ربه سلكه الاتجار لخدمته - مع به لا اطلاق له من حيث العقد لانحائي لكونه مسوقا لسان العقد السليبي (واما خامس) فلانه ضعيف السد (واما السادس) فلمع صدق التجاره بمجرد الماله كونه عرف (واما سبع) فلان اظاهر من رأس المال ما كان لثالث لثمن الساع في عده - مع به لو كان لمرد منه ذلك لم اسد من في التطبيق اذا كان رأس ماله عبد المستقل انه غير رأس ماله عبد مستقل منه (فتحصل) ان اظهر اعتبار كون المال هو المال لمتجره - وبعبارة اخرى انه لا يكمي له في ذلك -

فيها انه هل يعبر قصد الاسر ح بالمعاضيه كما هو لمشهور بل عن المدارك بسنه لي عيانا وعن المعبر به موصع وفاق - م لا يعبر ذلك كما عن الجواهر وفي العروه وغيرهما وجهان قد استدلل الثاني - بوجود (لاون) اطلاق الأدلة (وفيه) ان الموضوع في الادنه هو المال الذي ابحره او عمل به او نحو ذلك وهذه المعايير لا تصدق مع قصد لافء وسوق صدقها على قصد لاسر ح و لاسماء (الثاني) صدق الحجره عنه عرف ذلك - وهو كما يرى (ثالث) انه كما تقدم به نقيده في تجاره اتفاقا تقدم به لتجارة في القبه (وفيه) ان موضوع الركا ليس هو ما لم يبحره لنفسه كي يحدى قدح به لتجاره في القية في ثبات المدعى كما لا يخفى (لر سح) ببعض الموضوع من شتم على التجاره ولا على ما يؤدى مؤداه كما في (١) ساعه عن لرحل يكون عده الماع

موضوع فسكت عنه لسه والسنن واكثر من ذلك قول "لن عليه ركاد حتى يبعه الا ان يكون قد عطي به رأس ماله فمعه من ذلك الماس نقص اذا هو فعل ذلك وحسب فيه ان ركاد ووجوده غير (ولكن) برد عنه ان يظهر من رأس المال ما يدل على آخر بقصد الاسترجاع كما لا يخفى وبه يظهر ضعف الاستدلال بمسألة محمد - من مسلم المتقدم وغيره لاشمالها على رأس المال ولا يظهر عدم كون قصده القصة .

ثالثها - من يعثر ان يكون ما سحر به من الاعشاب كما عن السبعة وسرها - فيكفي ان يكون من السباع - كما عن المصنفات في صريحه ووجهه - شهد للثاني عموم قوله "فقد" في خبر من مسلم المتقدم كما عرفت به فثبت فيه ان ركاد اذا كان عليه انحول (وسئل) بالاول فاشهد بحمله من خصوص غنى السباع ووجوده غير الشامل للسباع (وفيه) انه لا مفهوم بها كي يوجب تخصيص العموم بالبريد ولا يظهر هو لعموم .

في الشرائط

وما الثالث - فاعرف من لاصحابنا اسحاب الركاد في هذا المورد مشروط (بشروط) ذكرها المصنف رد بقوله (الحول) وان يطالب لرأس المال او ان ياداه في الحول كله وبلوغ هذه المصافات (واضاف اليها بعضهم غيرها - وتحقق لقول في المعام ما ذكره شرطاً امور احدها بلوغه حد مصاب حد العدى فلا خلاف حده فيه بل عن صاهر التذكرة وغيرها الاحكام عليه من عن صريح به في الاحكام ذلك من في المعام ومحكي لمسه في وكشف الانتس وغيره انه هو علماء الاسلام كذا في لخوا هو وفي احد ثق هو مجمع عليه من الخاصة و لعمري قد استدلل له بوجوه (منها) الاصل (وفيه) انه لا يرجع به مع طلاق لمصوص (ومنها) نحو لمصوص عن اعمار لصاح مع معبوده في المقدين يكون والاعنى اعتبار مصابها (وفيه) نحلوه كما يلائم مع ذلك لانهم مع عدم اعمار رأس فلان من متابعه طواهر لمصوص (ومنها) انرويات انداله على شرعية هذه الركاه حيث

ببركة لصال المسحرة في المخارذ المحفوظة ماله في ضمن بدنه لدى تكوّن في
 لعالم من حسن لهدس فلاسفة الى لهدس الارزكاه بدسرو الدرهم المسعوم
 في لبحرة (وفيه) مع الانساق لذكور - ومنها صحيح (١) محمد بن مسلم عن الصادق (ع)
 عن ابي عبد الله كم فيه من لركاه اول دسع فيه مائتي درهم سواء اعلى ان لمراد لذهب المتحرره
 (وفيه) ان انظر - مؤل عن لركاه الثانيه في لذهب مسعود لاس هو مسحوره
 (ومنها) اخلاق مادن عني انه لاركاه في لذهب اول لم سيع عشرين ديناراً ولا في
 لفصة داسم بلع مائتي درهم لامل لركاه الواحدة المسحوخه وسم لحكم في
 عرهم بعد القول بالفصل - (وفيه) متعم في سيعو منها خبر (٢) اسحاق بن عمار
 عن بي ابراهيم - قال قلت لعمول ومائتي درهم و سيعه عشر ديناراً اعنيها في
 لركاه شيء فقد الكل د اجمع لذهب والقصة بلع ذلك مائتي درهم فيها لركاه
 لان عني اصل الدرهم وكن ما خلا لدرهم من ذهب وسيع وهو عرض مردود ذلك
 الى لدرهم في لركاه والذات (وفيه) ان صدر لحرثم يعمل بهوده من قبل انكري
 الكيه المسطوخه عني صدره ومن - فاد لعمدة في لعمد هو لاجماع ولا بأس بذكر
 هذه الوجوه مؤيدة للمطلب .

وه يظهر - انه كالقديس في لصاب الثاني بضا - فلم يعرف فيه مامل لاس
 لشهد الثاني في فوئد لقوعد - ورده سبطه في محكي المدرك بان لادل عني
 عتد اشدي هو لادل على اعمار لاو - لشرط اندي مصي الحون من حين
 لكتسب - لا خلاف فيه و يشهد به صحيح (٣) محمد بن مسلم عن رجل توصع
 عمده لا موال يعمل بها فقد الكل د حال علمه لحول فببركها و نحوه غير
 لشرط لثالثه بقاء قصد الاكتساب طول لحول و لظاهر - لا خلاف يعرف

١ - لوسائل باب من ابواب ركة الذهب والفضه حديث ٢

٢ - لوسائل - باب ١ من ابواب ركة الذهب والفضه حديث ٧

٣ - لوسائل - باب ١٣ - من ابواب ما يجب فيه الركة حديث ٣

في اعتباره و دلالة - دليل اعتبار مضي الحول - اذ لظاهر منه اعتبار حولان
بحول على المال بماتته من الخصوصيات المتغيرة عنه - و قد عرف ان منها قصد
الاسترباح .

الشرط الرابع - رآس المال بماتته طول الحول يعني بقاء عين لبعده للمعاوض
عليه بمقتضى الاسترباح بسبب اعتبار ذلك الى الشئح والمحقق والمذكور والذخيرة
وغيرهما - و لا يهتم اطالة الكلام في صحة النسبة و عدمها - انما المهم البحث عن
الدليل - فقد استدل له - (هـ) بان ثبت فيه لزكاة فيعتبر بقاءه كغيره - (و) بان مع
تبدل تكون اثابه عبر الاولى فلا يجب فيه الزكاة لانه لا زكاة في مال حتى يحول
عليه الحول

قول - ان يصوص له انما بما تضمن ثوب - لزكاة في المال الذي سخره
و يعمل به و يحول ذلك و مفهوم ان لم يمتد سخره لس خصوص اسلعه اني عوض
عليه فان سخره فعليه الى طرقة و باخذ بدلها من لم يمتد به تلك سخره ما ليتها السخرة
فيها وفي يد يد - والموضوع هو حال المقتضى في التحار - لا خصوص ما سخره
للسخرة - وما في بعض الخصوصيات الواردة في البيع الذي يمكنه عند صاحبه - به ن
طلب برأس ماله او برودة فقه لزكاة لان في ذلك اد لا مفهوم له كي يدل على عدم
ثبوته في غير مورد السؤال فالأظهر ما هو المشهور من عدم اعتبار الحول في بعض
اسلعه - نعم - يعتبر في المال الذي سخره باعتباره ماله

الشرط الخامس - ان يطلب برأس المال او يراوده طول الحول اي لا يفسد قيمته السوقية
بلا خلاف في ذلك بل عن المعبر والسبب في غيرهما دعوى الاحماع عليه و تشهد له جملة
من لم يصوص كصحيح (١) محمد بن مسلم عن الصادق ع عن رجل اشترى متاعا و كسده عليه
متاعه و قد ركي ماله قبل ان يشتري المتاع مبي بركه فقال ان كان امسك ما غديسعي به رأس
ماله فليس عليه زكاة و كان حسبه بعد ما يحدر رأس ماله فعليه لزكاة بعدما مسكه بعد رأس المال

ومحوه غيره - فلو كان رأس ماله ثمانية دنانير فقصص قيمته الزقية ولو حدة من قمر طالم بسحب
الركاه نعم - ومضى وهو عسى يقصه حول الركاه لسه و حدة اسحبان لما (١) رواه الشيخ
باساوده عن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام ان قلت له امتاع لا اصيب به رأس المان
عسى به لركاه قل لا قلت مسكه مسس ثم اسعه ما عسى و سنة و حدة و
محوه غيره

الركاه في اقسام ايضا متعلقة بالعين

و اما اربع - فنصح لقولنا ذلك في مسس - (الاولى) المشهور كما
عن جماعة ان لركاه في اقسام بعين بانيه لا بعين من عين المتابع بسنة التي
اصحابنا .

وقد سئل له (ب) لكتاب معبر بانيه (و بماواه) لاسحبان بمك
لعم - (و د) موضوع لركاه مال التجارة من حيث به من بلاد دخل بخصوصيت
فهي في الموضوع نفس لماله - (رناستصحب) حتى بعين عن احو (و بقوله) في
مونق (٢) سحاق كل ما عدى لاحدس فهو مردود لى الدار هم و لدر

وفي انكر نظر (اما لاول) فلاله اعم من لمدعى (واما لثنى) فلاله ب كن
مدى لملك العين كان مدى لملك بعينه ايضا (واما الثالث) فلال مقصده تعلقها
بالعين بعينها من لماله لاما هو خارج عن بعين و - مر ب الامر في جميع موارد
الركاه كث فرجع (واما لرابع) فلاله معارض باستصحب ملك القصة (و ما لخاص)
للاجاله (و الحق) انها متعلقة بالعين كما في الركاه بواحدة لان مساق دلتيه مساق
دله الركاه الواجه لاحط قوله عليه السلام كن مال عملت به دا حال عنه يحول بعينه
الركاه ومحوه غيره .

١ - الوسائل - باب ١٣ عن ابي جعفر في الركاه - حديث ٩

٢ - لاجال ج ١ ص ٣٤٥ لعله ٣٧٧ كذا في الركاه المسألة ١١٦

إذا كان مال التحارة من النصب الركاية

لما له الثانية إذا كان مال التحارة من نصب الركاية مثل أربع شاة أو ثلاثين
هرة أو عشرين دينار أو نحو ذلك - واحتجب شرائط كليهما لأن جميع الركايات - بلا
خلاف بل عن غير واحد دعوى (الأحد) عليه (ويشهد به) لسوى (١) لاثباتي لصدقة
ومصحح (٢) ررادة قلب لامي عند الله - رحل دفع لى رحل مالا فرصه على من
ركاته على المقرص وعلى المقرص فان - لاس ركانها ان كانت موضوعه عنه حولا
على المقرص - قلب فمس على المقرص ركانها - قال ١ لايركى لمال من وجهين
فى عدم واحد

وعلى هذا فهل يكون تركاة المسححة ساقطة كما - هو لمشهور شهره عطسه
- م ان واحده وجهه قد سدل للاول (١) لرحم مقدم على نسب (و اورد) عليهم
صاحب الحواهر ما حاصه ان هذا لرحم م فى امر احسن ولا يكون بام فى
المتعرضين والمقام من قبل لاسى

و هو حذون عدم دليل لحكم لالرامى على دليل لحكم غير لالرمى اما
بشم فى مورد (الاول) فى المراحين (الثانى) فما د كان دليل الحكم غير الالرامى
مشروطا بالالرم من مو فتمت محالته حكم لالرمى (الثالث) ما د كان الحكم غير الالرمى
مرتبا على اشيء يعو به الاولى - والحكم الالرمى معتق به يعو به لثبوتى وما
فى غير هذه الموارد فالاوجه لدعوى عدم دليل الحكم الالرمى الادعوى احد مورد
ثلاثة على سبيل مع اخلو (احدها) عدم سوب لاطلاق دليل لحكم غير الالرامى سجو
بشم مورد لحكم الالرامى (ثانيه) انصرافه عن حد لمرور (ثالثا) ظهوره فى
تقسيد متضمنه من الحكم بعدم مخالفة لحكم لالرامى والكل كما توى (وامدعوى)
ان مقتضيات لاحكام غير الالرمه لانتصيح لمرامحه مقتضيات لاحكام الالرامية

١ - به دى ان مدد تروى على لى

٢ - لوسائل باب ٧ من ابواب من تجب عليه الركاية حديث ١

(مقدمه) بان هذا احسب عن المقام انه يكون فيما اذا ثبت التقصصان وهو
فى المقام معلوم لعدم - فتعين الرجوع الى قواعد التحريض - وهى فى موارد
التحريض بن عامى من وجه ان كان دلالة كل مهمل لحكم لمورد بالأصلاى
تقصصى بساقط والرجوع لى الاصل لعمى وهو لثمة الا ان يظهر تسام
الاصحاب على عدم سقوط الركة فى الغرض رأسا و عليه فتعين البناء على عدم
سقوط الركة لو حجه كما هو المعروف بسهم والله لعدم واشتبك قلت ان الاصحاب
ساسوا على سقوط ركة التجار عند جماعها مع لمائة فلا تعد لأصلاى دليل
زكاة المال .

زكاة التجارة هى باب المضاربة

اسمائه لثلاثة اظهر فى مال لمضاربه الربح - كانت ركة الاصل على رب
المال مع بلوغه النصاب لا كلام لانفراد به بمكده وامر كده الربح - فالكلام فيها تارة
يقع فى حصه لثالث من الربح - واخرى فى حصه عامى

ما حصه الثالث - فتدبرهم عدم ثبوت الركة فيها من جهة ان الربح من حيث
هو ليس مدرجا فى موضوع ذلة ركة التجارة لانه لا يصدق عليه مال انتحريه او عمل
به وغير ذلك من العداوى المحدوده فى الموضوع فى الأدلة (ولكن يرد عليه) ان
المراد من مال التجارة هو المال الذى وردت سحاره عليه وهو رأس المال و ساء
يصدق هذا العنوان على المتاع لدليلته عده وعمله والربح نصا يصدق عليه هذا النوع
بهذه العديه فلا اشكال فى شمول ذلة ركة لجاره له - فاذا لم يكن رأس المال
سالمناحد نصيب الا نصيبه لربح صم اليه الربح و يكون مد الحول حين
ظهور الربح - واما لو كان رأس المال بالتمام النصاب لاون فكفى فى ثبوت الزكاة
فى الربح بنوعه النصيب الثانى ولو نصيبه مقدار القوم من رأس المال - فهل
يكفى مصى حول الاصل ام يحتسب مصى الحول من حين ظهوره وحتن بن قولان -

فقد استدل للاول (بأنه) استدلوا بركاء بريح من جهة كونه جزءاً من الجسد حتى دبر رأس البدن ايها فهو لا يكون ملحوظاً مستقلاً عن سائر الأجزاء - فتبعه في القول بركاء - (ووجهه) ان ادان لم يلاحظ باستقلاله كمن وجد له حصه بضائفة وادان لوحظ كذا لا بد من لحاظ اشترط باجمعها بالاضافة اليه نفسه ولا فرق بين مضي الحول وسائر لشرائط - فالأظهر هو القول الثاني .

وخصه لعدم فاسد إلى المشهور ثبوت بركاء فيها دام لعب البضائع عن تحقيق التكرار عند ثبوت بركاء فيها وتبعه غيره

و استدلل الثاني بوجوده (لأنه) من قبل ائمة السلف وسمى فرض كونه من قبل خصه - اي ملكه لعمال بعد انفسه (ووجهه) ان هذا خلاف المشهور من انه مشهور ايها من قبل ائمة السلف بثلث لظهور (لأنه) به ووجهه رأس المال فلا يكون ملكاً حقيقياً (ووجهه) بكونه وفاء معناه كونه في معرض الزوال والفساد لا كونه غير متعلق (الاشارة) انه لا يجوز له التصرف فيها ما لم تقسم - فليس فيها بركاء فلهذا الشرط اي يمكن من ان تصرفه (ووجهه) بالبيع عن التصرف لئلا يشارك في ثبوت بركاء لانه يمكن من التصرف بالممكن من جهة مهادنة (لأنه) ان خصه بعمال لا يكون مدرجة في موضوع ادانة بركاء بخلافه لعدم كونه بالاحتراز وعمل به بل هي مفسدة ربح بخلافه لعلقه بعمال اخر وقد يمكنه العمل بعد لمصدره لا بالاحتراز (ووجهه) ما دام من ذلك الموضوع هو مال التجرده اعم من اعيان وجميعه وعمل العامل من قبل الثاني والمصدرية تقسم من بخلافه على العمل - (الخامس) موقوف سمعته الا يبي عن الزحل بربح في لسه جسمانية وسماعته وسماعته هي نفسه واصل العمل مضاربه ولا فلا ليس عنه في بربح بركاء (ووجهه) ان ظاهر قوله لا يبي بعبه عدم حلول الحول عليها كما لا يحمي (فتحصن) ان الاظهر ثبوت بركاء فيها -

يقوم المتاع بالتقدين

المسألة الرابعة (ويقوم) لتعريفه مقدار ما يبي (والتقدين) لهما هما

لاصل للمحض في انه لفة - ومما لاحظتهما يعرف مقدار مائة لاشء في باب لعرامات
وعيره وداكبت سبعة سبع النصاب باحد العدين دون الآخر - فهل معنى لركاه به -
ملا - م يكون العره مخصوص لمرهم ام لفة لعل - وحوه - سب في المشهور
احتياط لاوسوي سنده حصول النصاب اندي هو شرط في ثوبتها - ن شئت قلت ان
عمومات دلالة ركاه - من الحارة تقتضي ثوبتها - و - سم بطع لنصاب - و -
حرج عن ذلك ماقتض عن مئتي درهم و عشرين دراهم - واما ماقتض عن احدهما
دون لآخر فهو مشكوك - حرج و يكون فيها - و يمكن قد سوقف على ثوب
العموم لهما من هذه لجهة و لا فالتبعض سوب لركاه فمما سب النصاب بهما معا و ماقتض
عن احدهما مشكوك ثوبتها فيه و لمرحج انساب البركة (و ما) موثى اسحاق المتقدم -
و كل ما حلا الدرهم من ذهب او مناع فهو عرس مردود ذلك الى الدرهم في لركاه -
النيات الذي هو عند الرجة الثالث فلعده عرس الاصحاب به لانهم من طرحة (الذهب)
الا ان يقال - نصاب لمرهم يقتضي العدة هو لادني فكون انقون - عترة - و بخصوص
موقف مع ما هو المشهور فان الأول لدرهم يمكن فله لارب في به احوط قد في
اذا كان رنس ماله من غير عرس و اما لو كان من احدهما - فهناك قول آخر مشهور من
لما حرجين وهو ان الاعتبار بشري به اعتبارا في المصدر اني الذهب من دليل و حوب
الركاه في باب الحارة اربعة ركاه ذلك لعل لمحمود مائة في تقساته - وهد و -
كان قويا - الا ان الأول احوط .

استصحاب الركاه في الحيل

الثاني من المورد الى سحب لركاه - مذكرة لتصف به بقوله -
(و استحب في احوط شروط الحويل والودم والا وئء - بلا خلاف في شيء من
ذلك - و شهد له صحيح (١) ررره قلب لاني عبدالله في من في احوط شيء فقال لا -
فقت فكيف صار عني الحيل ولم يصير عني لعل - فقال يا لان لعل لا تنفخ والحيل

لأنه يستحي وليس على الحيل المذكور شيء مقبوض في لحمير قال الشيخ ليس فيه شيء - ووضح (١) ر ر ر ه ومحمد عليهما عسهما للاحاق قالوا وضع من المؤمنين "شيء" على الحيل معاق ر عنه في كل فرس في كل عام دينارين وحقن على لرد دينارين وهما مقصود لى عدم ظهورهما في انفسهما في احوال محمولان على الاستحياء للاحياء وحرر ر ه (٢) عن حميد (٣) بس في شيء من الحيوان زكاة غير هذه الاضمار الثلاثة الابل واسفروهم وبخود غير من الصنوف المحصورة بل زكاة ابو اجدع وساعدت - ودلائل على عشر شرط تمسك بها ووضحه

(مخرج من العنق) وهو ما كماله انوار عروس (ديناران وعن المردود وهو خلافه (دينار واحد) اوضح مخصص المقدم

(و) الثالث - مستحب - فما خرج عن الارض عدى الاجناس الاربعه من الحيوان - بل حتمول شرائط الوحوب في العدا وبخرج كما يخرج من وقد تقدم الكلام في ذلك في مستحب ما يجب فيه زكاة فخرج

وفي اصناف اربعة متحققين

(الهدف الثالث وفي متحقق الزكاة وهي ثمانية اصناف

المس و الاحياء في محكي السهي نارة و لاختلاف فيه بين المسلمين حري و جماع المسلمين في لذكور بل لاجماع صاهر لعنه ص اوصرحها كد في الجواهر - وقرب منه ما عن غيره - ولكن في الشرع عده سبعة وثمان اختلف - لاختلاف في تحدد الفقر و المسكين - وتعدرهما - وسعوف الحق فيه

(الاول واثاني الفة ١ والعاكين) وقد اختلف لاصحاب في بروف هذين اللفظين وتعدرهما على اقوال و ربما يرتقى مجموعها لى ثلاث عشر اصولها سبعة

١ - الوسائل باب ١٦ من ابواب ما يجب فيه لركاة - و مستحب فيه حديث ١

٢ - الوسائل باب ١٧ من ابواب ما يجب فيه لركاة - و مستحب فيه حديث ٢

(الاول) ما عن جميع منهم المحقق ر ه وهو الترادف والاتحاد من حيث لمفهوم (الثاني) ما عن ظاهر بعض لاساطين وهو لاتحاد من حيث المصداق دون لمفهوم (الثالث) ما عن المصنف ر ه في منتهى وهو العدم من حيث العموم والخصوص وكون الفقير عم (الرابع) ما احتمله بعض - وهو عدم المسكين من الفقر (الخامس) انهما في الابه الشرعيه وبما روي من اجتماع فيه لكلمتان معبرتان وهما فقر دكن منهما عن لآخر مساويان في الصدى (السادس) انهما معايران ولفقرا سوء خلا من المسكين (السابع) معايرهما مع سؤنه للمسكين ثم ان لفائس بالتعريف على احد الوجهين - اختلفوا فيما يتحقق به معاير - فقيل بالتعريف وهو المصنف الذي لا يثبت له المسكين هو الذي يثبت له وهو المحكي عن ابن عباس وجماعه - وقيل بالعكس كذا عن السبعاني على الظنسي - وقيل التعريف هو المراد المحتاج والمسكين هو الصحيح المحتاج - وهو الذي احده لصدوق على ما ثبت به - وعن بعض تفسير الفقراء - مهاجرون ومسكين غير لهما حزين هذه هي قوال لمؤلفه - والمشهور بين الاصحاب معايرهما عند الاحتماع وسؤنه المسكين عن فقر ويراد فهم عدد لا يراد

قوله لا يظهر هو معايرهما - وسؤنه لمسكين من فقر خلا - وذلك لصحيح (١) ابي بصير قلت لابي عبد الله عليه السلام قول الله تعالى - اما الصدقات لفقره و لمساكين قال لا فقر لدى لاساكين لاسر و لمسكين احدهم منه والناس جهدهم وصحيح (٢) محمد بن مسلم عن احدهم - انه سأل عن فقر و لمسكين فقال لا فقر لدى لاساكين و المسكين الذي هو احدهم منه لدى سأل (و دعوى) انهما واردان لتفسير لمسكين و لفقر في آيه الزكاة (مدونه) بعده القرينة على ذلك لاسما في الصحيح الثاني .

وقد استند للاخوة لآخر بوجود ضعفها واضح (مع) ان هذا الخلاف لا يرتب عنه ثمره في المقام سواء على عدم وجوب السط على اصداف المستحقين

كما يعرف فالاولى صرف بيان الكلام لى بيان الحد الموسوع لشروط الركاه فى
هذين الصعيين فانه المهم فى المقام .

حد المقر والمسكنة الموسوع لتناول الركاه

والقد مر به لأخلاف عده هم فى انه متى تحقق عنه العنى مستحق صاحبه لركاه
كما به الأكلاء فى به متى تحقق عنى او ما فى حكمه تحريم لركاه و بما وقع الخلاف
بين الأصحاب فيما يستحقه عده عى من جهات

الاولى - من حيث المدار فى عنه العنى عى عدم يثبت مؤونة السيد او عى
عدم يثبت حد لصب الركونه (فالمشهور) بين الأصحاب هو الاول (وعن) الشيخ
فى الخلاف جواز ثانى - وبما ثبت لى لمعد و سيد - و عليه فمن يثبت حصه
يوسى من لشعر لأبقى مؤونه سبه لأجوربه تناول الركاه (وعن) المفسح حسب قول
ثالث - وهو - المقرر من لم يقد عى كفته و كفته من يلزمه من عتاله عاده عى
لدوام ربح مال و عله وضعه حاكما له عن ايه موطن - والاصح هو الاول وبشهادة
صحيح (١) ابي بصير سمعت ابا عبد الله - يقول بأحد ركاه صاحب السعنه د لم
يحدثه قلب و من صاحب السعنه يصب عليه الركاه قول "يا ركاه صدقة على عياله
ولا يحدوها لا ان يكون د اعتمد على السعنه بعدجا فى اقل من سه فهذا يحدده
ولا يحل الركاه لمن كان محترفا و عده ما تحب فيه الركاه ان أخذ الركاه و صحيح (٢) عى بر
سماعين عن بى بحسن " - عن اسائل عده قوب يوم اله ان سأل و ان اعطى شيئا
له ان يقبل قول " - بأحد و عده قوب شهر ما تكفه لسه من الركاه لأنها بما هى من
سه لى سه و قد مر من العله - ان الركاه بما شرع لثلاثى محتاج فى السه و
المدد فيها السه كما لا يخفى و مرسل (٣) يؤمن من عمار سمعت ابا دق يقول

تحريم الر كاه على من عده قوب أسفه و محب اعطوره على من عده قوت أسفه -
 و لوصف له مفهوم اذا كان الر كاه في مقام التحسين كما لا يخفى و يستدل به ايضا لنصوص
 لانية فان نذكر من اطلاق الكلمة و اعرب فيها بها بلحاظ أسفه
 و استدلال بقول النبي صلى الله عليه و آله (من لم يمسك كفه حتى يتوب منها لم يلحقه من الله) (١) انما هو مضمونه
 في نصوصنا - فانه قال في المعجمين معه في ليس بك توبى قوم اهل كذب
 فادعهم الى شهادته ان لا اله الا الله و محمد رسول الله - و هم اطاعوا ذلك
 فاعسهم و الله تعالى قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اموالهم فربما عسى الله ان يعفو عنهم
 دلالة على هذا القول انه جعل لعصى من يحب الله الر كاه و مصادره من لا يحب الله الر كاه ليس
 معنى فيكون فقيرا (وفيه) ما غريبه كرهه من مفسره من مفسريه من الحكماء و انما هو
 فلا دلالة له على سطوب (مع) ب عنه ما شك اسعد ان اعنى في انك لا تصيب و هو
 اعم من الحقيقة و ليس و ارد - و تفسير اعنى و تفكر كتم صبح الاستدلال به (ومنها)
 صحيح (٢) زر رد - لان كل من كان عده الر كاه و درهما يحون عنها الحون و
 بأحدها و ان احدها خلتا حرام - و ش - و هو الذي يرد الاستدلال به - (وفيه)
 ان الر كاه من المصنف ان المصنف الاول - مما لا يرد درهم فلا ينطق على
 الدعوى - فلا بد من حمل على المصنف الثاني و معنى تنورده عدم الحاجة بحيث
 ترد على نفسه - و الثاني ظهر بقرينة قوله - يحون عنها الحون (و منها) ما في
 دين صحيح (٣) اني نصر المصنف - و لا يحل الر كاه - لمن كان محسرا و عده ما يجب
 به الر كاه ان كان الر كاه - (وفيه) انه يدل على تحريم الواحد لدى الحرفه مع وجود
 المصنف عده و الظاهر ان المراد بالحرفه هو التكسب و التجارة - و لم يرد مما يجب
 فيه هو رأس ماله بل يكون رأس ماله الذي يكسبه به بقدر مصنفه عند التقدين -

١ - من البيهقي ج ٢ - ص ٩٦

٢ - الوسائل ج ٢ - ص ٩ - المستحقين للر كاه حديث ٥

٣ - الوسائل - باب ٨ - من اموال المسحقين للر كاه حديث ١

وعليه فهو اجتنبي عن المقام .

وسئل لقول مالك بن من لم يكن له حرفة و مير معيشه - و ف بمؤنه
عده عني سئل لاسمير لا بعد في لعرف عا و ن كان راعيا مالكا ما في مؤنه سنة
او سنين - (وقد) مضى في ن هذا الشخص بعد في العرف عا - به لانقاوم المقصود
المقدمة . (فحصل) ان لاظهر بالاعتراء (و انكس - هم الذين لا يملكون
قوت سنة لهم ولعائلهم) .

رأس المال لا يسمع احد تركه

لحمه لانه من حيث ن قوت له من جميع ما يملكه من الاصل ،
سواء او من خصوص لانه وجهه و حسب المقدس الاردنبي الاول لي لاصحاب
لكنه مملو به . وعن بعض الساجس بسه لي مشهور . ولكن يستعمر من لمارك
والذخيرة كمن نسي مقصدي صلاي كلام المحقق في الشرايع و عامه للساجس
ركف كان قد سئل لقول الباقي - (صلاي) لخصوص لانه عني ن احد
نقر نى بحور معه احد تركه ان لا يملك مؤنه لسه له و لعله انطقه من حيث
كون ذلك من لسه و من رأس المال كصحيح (١) عني بن سمين - و مرسل (٢)
نوس سمين و صحيح (٣) بي نصير المقده ول المقدس الاردنبي بعد بقه -
و هذا مع اعتبار سنده صريح في اشراء الكفنه سه و به لا يجوز لصاحب السعمانه
لامع عدم كفنته له سه و انه لو كف لم يأخذ و ن لم يدر على ان بعض يرحه و
بحر (٤) سمعه عن الصادق عا قد نحن تركه لصاحب السعمانه و تحرم على صاحب
الحمس درهم - نفسه و كف يكون هذا يقال ن كان صاحب السعمانه له عدل
كثير فلو قسمه بينهم لم يكفه فبعف عني نفسه و لياخذها لعيانه و ان صاحب الخمس

٣٢٠ - الورق ١١ - باب ٨ - من اجواب المستحقين للركاة - حديث ١٠١٧ - ١٠١٨

٤ - الوسائل باب ٢ - من اجواب المستحقين للركاة حديث ٢

وهو يحرم عليه إذا كان وحده وهو محترف حسن به وهو يصب منها ما يكفيه من
المقدس وفي قوله قلوا قسمها لبح دلالة على أنه لو كفى به واحد ولو لم يبق منه ولم
يرجع ما يكفيه .

وفي لكن نظر (الاول) ولأنه يعين بقيد صلاح هذه المصوح - بتدقيقه حري
من المصوح صرحه في العدة بالرجوع وأنه قد لزمه دور رأس حاله كصحيح (١)
معوية بن وهب عن الصادق ع عن ابن جابر عن كحول له ثلاثمائة درهم وأربع مائة درهم
وهو عال وهو محترف فلا يصب بقية منها الكسب ولا يباح له أن يأخذ الركاة
قال **الابن** لا بل ينظر إلى فصلها فيكون بهدنة ومن وسعة ذلك من عيانه واحد لبقية
من الركاة و يتصرف بهدنة لا يمسح - ويحرم حره وروى غيره (و دعوى) أنه يجوز
أن يكون لمرء أحد الركاة بنفسه أو ببعض أحد من لم يسعهم ذلك - كانوا يسعهم
فقرء لبقية و صرفها في بعضهم كى بقية كونه عينا - (مدفوعة) بأن طاهر قوله و
ناحد لبقية هو حذفا لبقية صرفها في بعضهم كما لا يخفى (و دعوى) أن هذه المصوح
أعم من الأولى من جهة حري وهي كفاية رأس أحد الكفاية لبقية فتعارضان فيجب
د كان رأس أحد كفاية لبقية - فلا وجه لعدم شأبه - (مدفوعة) بأن صحيح
معوية مختص بمورد الكفاية حيث نص الراوى ما كلفها وعدم حد الركاة فهو لم يكن
يكفيه بما كان لعدم واحد وجه فهدنة حص من الأولى (و اب الآخر ن) فلا الظاهر
مهم من السعة لبقية رأس المال لمحارده بقية المقتلة للمحترف - فلا يظهر
أن رأس المال يكون مستثنى مما يحصل به الكفاية .

ثم به معنى لبقية على مورد (الاول) أن اسماء رأس المال به هو لبقية
لبي من يستعمل بماله فعلا كما عن مذكرة وعرفه و ما إذا لم يكن كذا و كان عنده
مال يكفي لبقية وإن كان بمائة على تقدير الأسر ما عرفت و قد ثبت فظاهر به لا يجوز
له أحد الركاة فالعبرة بالاسماء المعنى مع عدم كفاية لبقية لعدمها شأنا والمصوح
المتقدمة ظاهرة الدلالة على ذلك .

الثاني دا كان رأس المال كثير كما قال السب عديده ولكن بمائه لم يكن واجب
بحسب مصارفه - فمن بعض الأساطين و التسخ الأعظم ره عدم جوار احده الر كاه و
قد افرد جدى العلامة ره فى وجه ذلك ان لا خيار لتأديره لسان بحكم المذكور
ليست مشتمله على بيان موضوع كلى كى نتجه لأحد مقتضى عموم و بحكم
باطراد لحكم من المصرح به فيها خصوص من كانه ثمانية او سعمائة او اربعمائة
او ثلاثمائة درهم و ما دون ذلك و هذه المقدرات و ان كانت من باب تسهل دون
التحديد لكن عامة ما استفاد منها اسره بحكم سعود و برولا لى ما يقرب منها لا
مطلقا - و هو جيد - و يؤيد صدق على غلبه سب دا كان رأس المال كافيا لمصارفه
ما دام العمر بحيث لا يحصل ب يكون المصروف فيه لا يخرج حاب العدة موحا لان
تصير المال فى معرض الاحتياج لى العبر

الثالث - قد مر ان ليس فى كونه الروح و عدمه - لغرضه دون التأسيس فكما
به اذا لم يكن ربح ماله كاف لمؤونه عالما و ابقى فى بعض بسبب بعض العوارض
الكفاية لايجوز له حد الر كاه فى تلك السنة فكث اذا كان ربح ماله كاف لمؤونه عالما
و اتفق فى بعض السبب لبعض العوارض عدم الكفاية يجوز له لأحد فى تلك السنة
فما - عن بعض الأساطين من عدم لجور - ضعف .

من كان ذا صنعة او كسب تحصل منهما المؤونة

لجهة الثالث - الظاهر عدم الخلاف فى انه من كان ذا صنعة و كسب يحصل
منهما المؤونة لايجوز له احد الر كاه - على ما عن خلاف حيث حكى عن بعض
اصحاب جور تدفع للمكسب من غير اشتراط القصور فى كسبه - وهو مع شدوده
محتجوح بالاحبار بمقدم بعضه الا ترى بعضه الآخر .

بما لكلام (و) الاشكال - فى انه هل يعتبر فى جوار لأحد - ا (يكون
عاجزا عن تحصيل الكفاية بالصنعة فلا يجوز للقدر على الاكتساب لأحد وان كان

عن مشعل به فعلا - كما في الحسن والمحكي عن المقة وابنه والرائر وغيرهما
هو مسوب الي ائمه فهو من قبل ان يمتد لاحلافه ادم لا يعتبر ذلك في حوزة الاحد كما
عن الهامه والتحرير والدروس والبيان .

شاهد الاول مصحيح (١) رواية عن الباقر ع سمعه يقول ان اقصاه فلا تحل
لشترق ولا بدى مرد سوى سوى فسر هو عنها - وما عن الحواهر من يد صدر في
اجور بفرقة فوه - فسر هو عنها - برد عليه - ان ظهوره في لكره عن ثابت
لا سيما مع ظهور لا تحل في عدم الخور و صححه (٢) عده ولرسول الله ع
لا تحل اقصاه لعلى ولا بدى مرة سوى ولا المحرف ولا أقوى - فسر - ما معنى هذا
ون لا تحل له ان احدى وهو صدر ب مكف نفسه عنها - و يجوزها عنهما -
مصدى الى عدم صدق تفسير عني هذا لمحض بل هو عني عري

وقد استدل بشي صحيح (٣) مدونه من وهب وبن لابي عبد الله - مروو عن
لبي ابي - ان اقصاه لا تحل لعلى ولا بدى مرد سوى - فقال لا يصلح لعلى اد
لاقتصر عني ذكر المعنى ظاهر في الاقتصار في المعنى عليه و ما عن (٤) الفقه من
فوه - وفي حديث آخر عن الصادق ع يقول قد روى رسول الله ع لا تحل اقصاه
لعلى ولم يفر ولا بدى مرد سوى - (وبما) عنه يظهر من بعض من الاحماع عني
جوار اقصاه دي اقصاه اذا عرص عنها (وبالمسرة) عني لا عطاء (وبصلاق) الادلة

وفي لكر نظر (ما الاول) فلا لاقتصر عني ذكر لعلى يمكن ان يكون لعدم
الاحباح بي ذكر ولا بدى لح بدحو له فسر - اد لعلى قد يكون بالعين وقد يكون بالقوة -
(مع) لا صحيح بين على ان مصدر عن ابي عده بدحو لكره الاول ولم يصدر
شبي عه ولا يدل على عدم كونه في الواقع كذا كي ساقى مع ما تقدم وبذلك يظهر
ما في ائمه مصدى الى انه يحتمل فورا ان يكون مروو لصدوق عنه صحيح معاونه -
ونكون ولم نقل لح من كلام لصدوق (وما الثالث) - فعدم ثبوت الاحماع بل

ظاهر جماعة من الاعاظم مخالفة (واما لرفع) فلا ان السرة معبودة مع - هذه السرة
اسى هي سيرة المشرعة بما تكون حجة او حرر اتصالها لى رمان المعصوم وهو
عمر نائب على فرض موت اصيها (و ما انما من) فلا طلاق الادلة بقدر بما سبق
(فمحصل) ان لا يظهر - من كان دأبها وكسب تحصل منها لمؤونة لا يجوز
به احد ركاة

فروح - لا اولى صرح غيره حد من المعسر في انفسه على الاكساب و الصفة
كوبها لا يقبل بحده غير ما من لسانه فلا يكف لرفع سبع لحظ و التحشيش
والحرث و لكس و يحولها - كس - فانه ليس به من يعوض اشياء العدو والخدام
سما وفي بعضها تعليل عدم سبع ان رايها حرد ومسعود راسه - وعدم سبع الخدم منه
يعبه بحر و لرد ويصون وجهه ووجه عماله (و يؤده) ما من على كرهه اعلام المؤمنين
المرتفع يكون لدفع ركاة معلا بغيره - لا يدل المؤمن ولا شبهة في ان مع
الرفيع من الركاة و لحدته لى ما لا يلي بحاله من لكسب اسد لالا - واما دلة على
لحرج و نسر فلا يصح الاسدلال بها في المقام لانها في مقامه سال في شريع الحكم
الحرجى و لا تصلح لاندت بحكم اندى نسر من عدمه الحرج و انفس
كما حقق في محله .

لئسى لو لم يكن له صفة فعلا ولكنه ودر على علمها - فكل يجوز له ترك
التعلم واحد ركاة كما صرح به لشع الاعظم ره (لصدق) عدم كونه قادر على ما يكف
به نفسه اذا اجتاز منه نفوه انفرية والاقصا يحو هير من نفوه البعيدة لكسب
ام لا يجوز - الام دام كونه مشغولا بالمقدمات ولم تحصل له لملكه - وحيان اظهره
لاول لصدق المفسر عنه فعلا - مع - اذ كان التعلم سهلا يحوي صدق عرفا كونه ودر
بالعمل على التعش بلا حاجة الى ركاة - حار له الاحد ولا يحى وجهه

الثالث لو ترك المحرف حرقه فاحتج في رمان لا يدر عنها كما لو ترك لعمل
في الشاء و احتاج في الصيف وترك العمل في النهار و احتج في ليل - فكل يجوز

له احد لر كاه - م لا كما عن السند والشح الاعظم ره ام بفصل من كون ذلك منه عمدا
ولا يجوز وبني عدم كونه كك فحور - م لا يجوز اعطائه ياه من سهم الفقراء و بما
يعطى ااه من سهم سس ثقه كك حار د جدى لعلامه رد و حوه
اقو بنا لاول لصديق لفقير عليه في آن حاجته (واسد) لثنى بصديق لمحرف
عنه - و نلاحظ - ولكن برد على الاول ان صحيح (١) معذوبه مدعى بى لحو ر
سوط بكونه عبا لأكونه دى مرء و كك حور (٢) هارون - وقد فسر المحترف
و دومرء فى حور ر ره (٣) من عدد على كك منه عنها - فليست هذا النوع
لأصدق لمحرف و عذمه و برد على الثانى انه غير ثابت (و استد) لثالث و نلاحظ
بالحبر لاسا فى لاجر - (وهه) ان ذلك بما هو ناسه الى لعقاب لاعمره -
ومدرك القول الاخير معلوم - .

المشتغل بطلب العلم يا حذر الكاه

ارابع لو اضعل القادر على الكسب بطلب لعم المانع عنه - فانه يكون
ذلك مما يجب تعلمه - و حرى يكون مما سحسونا لك بكونه بالاجب والاستحب
اما فى لصورء لاولى فالصهر به لاختلاف سهم فى حوار لاجء و برك انكسب
د لوجوب بوجء بصدق كونه عر قادر على ان يكف به عنها - لان لمراد من ان قدره
اعم من التكوينية والتشريعية .

ولكن قد نقش فى تحقيق الصغرى فيما اد كان الكسب لاجر حفظ نفسه وان
وجوب تحصين العلم عنه فى مثل ذلك ممنوع بوفقه على حوار حذر لركاء برك
لكسب وهو يتوقف على وجوبه والا فالواجب عليه انكسب ليعفظ نفسه فلا دلس
على وجوب تحصين العلم فى مثل القرص حتى يسجه له حذر الكاه مقدمة له لاسلرامه

١ - ٣ . الوسائل ج ٨ ص ٨ من باب المستحقين للركاء حديث ٨ - ٣

٢ - لوسائل باب ١٢ - من ابواب المستحقين للركاء حديث ٢

لدور ون يستعين ذلك بقول سور الامر بين وجوب التكسب لحفظ النفس وتحصيل
نعم لو حبسنا ارحم لواحد والاول هو الهم نعم لو ثبت همه الثاني اتجه
حوار الواحد وكذا لو كان وجوب التكسب لأجل النفع على عاله فان مراعاة اهم
اواحد من هذه الامور (ويمكن) دفعه بان وجوب حفظ النفس لا يقتضي وجوب التكسب
لعدم تخصيص المحفظ به ، ولو كان وجوب صلب العلم موحداً لأحد ، انقضى جاز حد
بركاه فتحفظ بها بلا حاجة الى التكسب

واما الصورة الثانية - فمع صريح المدحرد وطاهر مدحكي بهذه الاحكام والمهذب
اسرع عدم حور الواحد وسبب اني طاهر جد شئ القوم مدانص - وعن طاهر لمسه
والتحريم و لدروس واسان و سبب و لمدار - وابروصه وغيرها لحدور

واسدق لمدني - بان لأمريه سبحانه يسرهم فلك برك الحرفه وهو يسارم حور
احد الركاه (وقه) به بان بذلك ان الامر الاستحبابي بوجوب صدق المدحرد عن
لتكسب عليه - فهو ممنوع - وبان انه مع عدم صدقه حور - فرد عنه به بعد
ما لم يكن مذهب على حرمة احد ركاه بالمحرف و لمكتسب مبروف بشرط - لا لئتم
بحوره هذا - لوقوف على تقدم حكمه عن مبرومي على مبرومي عند سير حموده وكما
بري - (مع) ان الامر به سبحانه لا يسرهم فلك برك الحرفه كما حق في سبب الصد
من الاصول فالأظهر عدم حور لاحد تصدق لعبي والمحرف ؛ لقادر على التكسب
به نفسه ولادس على التخصيص هذا بالاصرفه الى سهم لفقراء - واما تطانها ، ساه
من سهم سبل الله ولطاهر به لا اشكر به ساء على مسيئتي من موضوعه كل قره
فانه لاشبهه في كونه من طرق لقره وسيأتي تمام الكلام في ذلك

وما ذكره يظهر حكم الصورة الثالثة - وبه لا يجوز الواحد كما لا يخفى
عني من لاحظ ما ذكرناه .

المقدار الذي يعطى الفقير من الركاه

مائن - الاولى - في المقدار الذي يعطى الفقير من الركاه - المشهور بين

لاصحاب شهرة عظيمة انه يعطى اذنه من مقدار مؤونة سنة وفضل يحوز جعده عسا
عريف - بل عن المسهي يحوز ان يعطى لفقير ما يحبه وما يريد عسى عده و هو فون
عسبب اجمع - و قيل انه لا يعطى نادر من مقدار مؤونة سنة - وعن جمع منهم
الشهيد في البيان انه يعطى دواكسب ما يتم كفايته و عود يعطى بمقدار يحبه
غيبايل زيد

وقد سئل للاول (بالاجماع) (ووصلوا) اذنه بركاة لاونه - و بحمله من
الصصوص بحاصه كموتى (١) عارض لصادق **ع** سئل كم يعطى الرحمن من الركاة
قل قال بوجهر **ع** ١ (داستط) عده و محدود صحيح (٢) سعد بن عروان وموثقا (٣)
اسحاق وغيرهما و حبر (٤) بشر بن شريف الرحمن عسى ان يحسن ما يجد للمؤمن لدى
يعطى الركاة ان **ع** يعطى للمؤمن ثلاثة آلاف ثم قال **ع** و عشرة آلاف و يعطى
لما حبر بقدر لا للمؤمن يعقده في طوعه الله تعالى و لما حبر في معصية الله تعالى
ولكن يرد عسى لا اول به لم سب كونه احدا غا تعداد كيف وقد استند اسمعوم
بدلت بالصصوص المشار اليها و يرد عسى لذي - ان لادله لاصلا لها من هذه بحجة عدم
وروده في مقدم من المقدار مخرج - مع انه لو سلم الانلاق بعس بقية بما
سباني من الصصوص - ويرد عسى اثبات ان بصصوص لاعاء غير مخره في ذات -
ما بع عن كشف لثام - من ان الاعاء حاصل بفضاء مقداره و حده والرايد راد
على الاعاء (ودعوى) ان المسوق من الاعاء المموره في بيت الاحار هو الاعاء
العرفى لولاقل من كونه المنصرف اليه (مدفوعه) بعدم انفرجه عسى التخصيص بالعرفى
وقد عرفت انه قد عسى ان الركاة لغير العسى وهو من لا يملك قوت سنة - اولما حسمه
لشيخ الاعظم ره من ان يكون لمراد اعائه ما دفع الواحد حسى لانع المؤمن في ذل
نطلب نايبى هذه السنة - (و حبر) بشير ضعيف بالارسال - و اما حبر ابي بصير ان دال على
به يعطى ما يتصدق به ويصح فهو غير ظاهر في سهم الفقراء ودا لادليل عسى جوار

لا تطفء ريد من الكفارة

وشهد بعدم الحوار طائفتان من النصوص (لاوي) ما ورد في الفقير كصحيح (١) عني عن اسمعيل لدعشى المروى عن العلق قال سألت ابن عباس " عن أسائل وعنده موت يوم السبت له - يسألون - عطى شيئا من قبل ن سأل رجل له - نقله قال بأحد وعنده موت شهر ما يكفه لسه من الزكاة لأبدا - ما حتى من سنة أبي سدة ونحوه حر (٢) عبد الرحمن بن الحجاج (ثالثه) ما ورد في من له رأس من ناقص ربحه عن مؤونه سه - كصحيح (٣) معاوية بن وهب لمقدم مقصر ح في ذنبه بابا من حروف إذا لم يكفه نقص بأحد لقه من الزكاة - ولا رد عنه كتب عن سمارك ربه لا يدل عني عدم حوار أحد لرب - مدفع - ربه بدل عنه لوروده مورد التحدث و من المعدر - كما أن لا أراد عنه - مان من المناظر - يكون عبارة هكذا و أحد لبقه من الزكاة فيكون في مقدم من النقص لا لعدم ر كما عن شيخ الأعظم ره - مدفع - ربه مخالف بظاهر من نسخ - وجود مؤنق سماعة (٤) وحر (٥) ما ورد في المقدمات ولا يظهر بحسب الأدلة عدم حوار أحد لرب بدعي مؤنه ربه أنه مطلق - سماعة يكتب انقصر و كتب السماع عن لاف، ذهب لمسيور كما عرفت في حوار - والاحتياط سبيل الوجه

مالا يمنع وجوده من أحد الزكاة

ثانية (ويعطى) الزكاة صاحب دار السكى وعمدا الخدمه و فرس الزكوة، ولا خلاف فيه بل انظار ان ذكر الثلاثة من باب التمثيل لكل ما يحتاج اليه من اثاث البيت و كتب اعلم وعبر ذلك مما ينسب لخاصة ربه ولا يخرج صاحبه بمكة عن

١ - الوسائل - باب ٨ - من ابواب المستحقين من ك - حديث ٧

٢ - الوسائل - باب ٢٤ - من ابواب المستحقين للزكاة - حديث ٩

٣ - ٥٠٤ - الوسائل - باب ١٢ - من ابواب المستحقين للزكاة - حديث ٣٠١ - ٤

حد لفر - ويشهد له حمته من المصوص كصحيح (١) عن من دسه عن عمر و حد -
عن الصادق عليه السلام ايها سئلا عن الرجل له دار و خدم و عبد يمل ايركاه
فالانعم ن لدر و لخدم لسانما. و حر (٢) اسمعيل بن عبد العزيز عن سفيان بن عيينة
ابو بصير على ابي عبد الله عليه السلام له بونصر - لي ان ول - و جعلت يدك به در
تسوي اربعة آلاف درهم وله حاربه وله غلام يسمى عبي جدل كل يوم مدين اندرهمين
الي الاربعه سوى عبي الحسن وله عبد له اب واحد ايركاه قال نعم . قال وله حله
العروض فقال يا ابا محمد فامري ان آمره سبع داره و حي غره و مسقط رأسه او
بيع خدمه لذي عنه لحر و لدر و تصون وجهه و وجه عاله و آمره اب يبيع
علامه و حمته و هو مفسده و قوته بل واحد لركاه . فهي به حلال ولا رده ولا علامه
ولا جمله .

لو كان فادنا لمذكورات مع لوجه احد الركاه لشرائط - كما عن سيد
لمدرك وفي العروه - لاث من اسفه - و من يجوز ذلك مع اربع لخدمه
الشرع بعد كما لو فرغ من الاستحرام مثلا - لا - و جهه - لا بعد سه على ثلثي
لان من يكون و خدمه مملووه سه و حرد مباح انه من لمسكن والخدم و
بحره . ولم يكن الاستحرام مضاف لعدد و شره لا بعد فقرا بل هو على قدر

ولو كان عبده من المذكورات و بعضها رند من مقد رحه بحسب حاله - و
كان اير يد مدمر مؤونه سه - فهل يجوز له حد تركاه . لا - و جهه - الا وجه مهمما
التفصيل بين ما اذا كان لدر بد محكم من مسهل خارج عن محل سكناه فلا يجوز - و
بين غيره فيجوز - ولا يخفى وجهه .

احتساب الركاة على المدين

الثالث لم كان له دين على اعفر حار احسبه ركاه - فلا خلاف فيه في الجملة .

و يشهد له خمسة من الخصوص كصحيح (۱) من الاحتجاج عن أبي الحسن الاول عليه السلام
عن أبي عبد الله عليه السلام خمسة عشر لا تقرون غيب قضاء و هم مسوحوون
لرکاة هل لي - دعه و حسب به عنهم من الرکاة قال - نعم و صحيح (۲) من
أبي عبد الله عليه السلام في و عرد عن أبي عبد الله - فخر من لو حد شامة عشر و
ان مات حنث بها من الرکاة و نحوها غير هذا

و لا فرق في ذلك بين كونه من جنس واحد و من جنس اخر و من انما يورد خمسة من الخصوص في الاول
و حمله فيها في الثاني و لو كان لم يثبت مركبة في نفسه فهل بحور الاحتساب كما عن
لمختلف و صاهر سبهي و غيره لشيخه و الخليل و الحق في شرح و لشهد -
ام لا يجوز كما عن المصنف و غيره و لا يكره و اسجد و اندوس و سجد و لم يرك
و غيرها - و جهان .

شهد انما هي حسن (۳) ر ر - فب انما عدائهم في ركن حلب عليه لركاة و ه
نود و عليه دس يؤدى رکاة في دس من الاولان مال كثر ففان - كان و داورنه ملائم
صهر عنه دس بم يعلم به يومئذ ففصفه عنه فصفه عنه من جمع الحسرت و لم يقصه
من رکاة و ان - يمكن او نه ملائم يمكن حد حق رکاة من دس بيه و د - دها في
دس به عن هذه الحال حارب عنه - و نه - - فلاق الخصوص المقصود ثم انما يمكن
عن مسائل و بروضة - ذلك و ما - و يمكن الاستدعاء من لركاة و الاكف لو منع
انورنه و غيرهم - فبحور احتساب - و لا وجهه في تعديل صلاق حسن درارة - الادعوى
لا يصر في صورته عدم لورثة غيب لوى و هي كما ترى

لا يجب اعلام الفقير ان المندفع اليه رکاة

اربعه لا يجب اعلام الفقير ان المندفع له رکاة - كما هو المشهور و عن غير

ابو سائل باب ۴۶ من ابواب المستحقين للركاة حديث ۲

۲ - الوسائل باب ۴۶ - من ابواب المستحقين للركاة حديث ۸

۳ - الوسائل باب ۸ - من ابواب المستحقين للركاة حديث ۱۰

وحد دسوی الاحماع علیه

ويشهد له حسن (١) في مصر - فب لا يبي حعفر عليه السلام الرجل من اصحابنا مسيحي
ان يأخذ من الزكاة وعلقه من الزكاة ولا يسمي بها من لركاة فقال عليه السلام عطه ولا تسم له
ولا يدل المؤمن - وحدث ان مورده مسيحي من حد ركاة و به لا يأخذ اذ علم به
ركاة فهو يدفع وان كان مغروا بمسيحي الفقراء بسب ركاة - ولو يصيب المدافع
فربما عني به بسب ركاة بحيث يكون اعتقاد المسيحي من حد ركاة مسدا لى
ما يصبه المدافع من القبول وانما فعل فاسعروف به من حق بدلت - وهو كذا - قد مورد
لغيره وان كان عليه الاعلاء - لا به لا فرق بين هذا المساط في باب ابو صعب المتقدمة
والقصود من الاعلاء وعدمه - فاد كان قصد لاختلاف غير مصر له بكن فرق بين الصوريين -
(مع) ان العمومات لى يستبعد منها ب لفقره مصرف بركاة كاهه - مصد لى اطلاق
قوله - في موسى سماعه (٢) قد هي وصفت لى الفقير فهي بمرته ماله يصنع
بها ماشاء .

ويؤيد طوائف من لصوص منها ماد (٣) على انها بمرته بكن وب لغوي
سهما بما هو من جهة بروه به لبعض وانقرت من باخذ المدافع ومنها (٤) مورد من
بمحو راجع بركاة نبي المديس كاحد ومت ومنها (٥) مادل على حوار اعطاء الايام
و بشره لهم بفسدها ما يحتاجون به من غير بوقف عني فليس وليا بهم بعنوان انها
ركاة - فاستحصل من مجموع الأدلة - ان به لفاصل عند الاحد غير بركاة لانما في
كونها ركاة .

١ - الوسائل باب ٢٨ من ١٠ - المسألة - لركاة جديدة .

٢ - الوسائل باب ٤١ من ١٠ - المسألة - لركاة جديدة .

٣ - الوسائل باب ٢ من ١٠ - المسألة - لركاة

٤ - الوسائل باب ٤٦ من ١٠ - المسألة - لركاة

٥ - الوسائل باب ٦ من ١٠ - المسألة - لركاة

نعم فی مصحح (۱) من مسلم قلت لا بی حفر فی لرحل نکلون محتاجا
فیعت منه بالصدقة ولا یملها غنی و حد لصدقة واحدة من ذلك رمان و مستحیاء و انما یصل
فیعتیها اید غنی من ذلك الوجه و حی بالصدقة لعل فی لا د کانت رکاة فیہ بنفسها
و ل لم یصل علی وجه الرکاة ولا یصلها زاد و ما سعی له ان یسبحی من فرض لله عز و جل
اتماهی فریضة الله فلا یستحیی منها.

وهو لا بی ما تقدم - و قوله - لا حور من عن اعطائها علی وجه غیر لِر کاة
بحث نکلون لغوی - معنی مقصود بدافع - و ما قوله و لم یصلها غنی و حد لِر کاة
لح فهو یصل فاق من حد غنی زاده سبی عن صفاتها غنی غیر وجه لِر کاة - و
ما قوله - و ما سعی له - لح فهو یطاعره غیر معقول به اذ لا ریب فی حسن
لجاء من مدله الغفر - فحمل علی اربعة تسع اعی من لِر کاة - و انما سعی لِر کاة -
فحضر من مسلم محمول لرحم یکن صاهر فی علی صور مقصود لیمض غوی آخر غیر
لِر کاة - و حسن بی یسیر یخص بصوره عدم مقصود لاختلاف نکلون مستحسن -
ایه یحور ما لم یصل - فی نفس غوی آخر غیر لِر کاة - فهو مقصود لِر کاة و لم یصلها
من قصه مجرد لعلک صح - و هذا جز لاطهر

مدعی الفقر یعطى الزکاة

لحامیه - او مدعی فقر و عرف صدقه و کدنه غوم من مد عرف منه و لو حیل
الامر ان یجمع سبی لغفر عطف من غیر من و مع سبی یعنی او احق من سبابة السبقه و کان
عادلا و ثقه فی الذهن یعطى من غیر نفس الحسب انما غنی استخیر من سبابة او احد حجه فی
لموضوعات اید - و ان لم یسب دیک - و المشتور بین الاصحاب حور لاعطاء
مرد دعوی الفقر من دون حجه ای سه و سبیل بل عن لمصف فی کسه الثلاثه ای
موضع وفاق و سبیل لکات و حور

الأول - ما عدا نصف رد في المسبى وهو انه مدعى مدعى لاصل وهو عدم المال - (وفيه) مضاف الى عدم جواز ادعاء هذا المدعى في مقدم لرفع لافى حجة قوله في غير ذلك البت كما هو واضح بل في ذلك سبب عدم انقصه هذا لوجه ن وصيغه بمن لا نسبه

الثاني - ما عدا عدم - وهو - ان لاصل عدالة المسبى فكان قوله مقبولا (وفيه) انه بعد فرض كون اعدائه صنفه وفعوه عدم كونه طهرا الاسلام مع عدم بين الفسق طريقا اليها - اصاله العدالة متنوعة .

اذا ثبت اصاله الصفة في دعوى لسلطة - (وفيه) بحذفه في رساله فهو عدائيات من تصور دله اصاله الصفة عن السؤل لعل ذلك

الرابع - ما عدا عن غير مدعى رد وحاصله ان دعوى المدعى من مدعى بلا مدعى وهي مقبولة (وفيه) ان ذلك البت هو عدم ذلك حال في مدعى ما ادرك في رد لعمر وهو مأمور بانصافه الى هذه المسألة مع عدم ثبوت موضوع الحكم بها لحداح التي دليل آخر .

الخامس - ما افاده المحقق السيد في رد وهو ان حذر المحقق بعبارة كحاشية ساير حالاته من صحة وحرصه بكون مدعى بقرى وشرعا والأفلاصيرى لمعرفة حاشية محتاجين في دعوى سوى اخباره فلو انه فعل دعوى المدعى من حاشية بعبارة عنه عدليا فانه نسبه عنه او ان مدعى بقرى آخر ذلك لاصلاح على هذا الأمر من غير استكشافه من ظاهر حال مدعى او مقبلة في دعوى من قبل عدم دعوى (وفيه) ان لعمر والمدعى من الصفات الظاهرة في العدل و فانه نسبه عنهما سببه . ولذا يكلف مدعى الاعمال بالاثبات د علم له اصل مال

سادس - ان سرد لقطعه على العمل بقوله . اسد اليك بعض المعاصرين -

(وفيه) ان ثوبها مع عدم كونه نفسه و عدد حصول الاضياع بواسطة القرين عشر مسلم

السابع - ما عني لحد ثوب من أن أدنو وجوب أسسه و لم يبي مؤردها المدعى لانه
لمسوق من قوله ^{عليه السلام} يسأل المدعي واسم من عني من ابكر - (وفيه) ان الاستدلال ليس
بتلك الأدلة التي يرد عليه ذلك انما هو ب موضوع الحكم هو بمصر فلا بد من ثوب
ذلك في ثوب الحكم ومجرد الدعوى لا يكون مثله

الثامن - ما سجد له الشيخ لأعظم رد وهو ان تكلفه إقامة سجد حرج عليه
(وفيه) ما سجد لعقر من في الدلت حرجا - ولو فرض في مورد كذا لا يصح
ذلك مني بحرج لاسر قبول قوله بلائب - لانه ما فيه بالحكم ولا تصح
للائب كما مر غير مرة

سابع - يستفاد مما ورد في من يدر لكفنه و هدى اليه من به ساج و يوجد
ثمة ويبدى على البحر الأهل من مصطع بعد بقعة و قطع عنه فاب فلا من فلا
يعني لا من فلا من حتى بعد انش - (وفيه) ان بصوصه وارده في مقام ما المصروف
(مع) بالحجة حارده في مورد لا تلامر حجة في جميع الأمور

عاشر - حبر (١) عبد الرحمن لعزمي عن الصادق عليه السلام قال رجل لي لعن ^{عليه السلام}
واللعن ^{عليه السلام} وهما جالسان على نصف فسا لهما فلا ان اصدق لالحن لافى دس
مفوجع او غيره مصص او فقر مدوح فبنت سبي من مد و بعن ^{عليه السلام} و عطيته - (وفيه)
ولا ان قصه في وقته فعله حصص لهما انعم من قوله - وثاب - ان مؤرده اصدق
بمدونه انى لا يرتب على عدم كونه فقر شىء بخلاف زكاة التي هي و حبه لا تسقط
لا عطينه بمصر و به يظهر بان مصصح (٢) عامر بن حذافه حل في ان عبد الله ^{عليه السلام}
فقال يا ابا عبد الله قرص ^{عليه السلام} الى مسره فاب ^{عليه السلام} بو عبد الله ^{عليه السلام} لي عنه تبرك قال لا - قال انى
بحاره ثوب قال لا - قال ^{عليه السلام} فالى عهدنا قال لا فقال بو عبد الله ^{عليه السلام} فاب ^{عليه السلام} ممن جعل لله
لدى امو لدهم مدد يكس فيه دراهم لحد ^{عليه السلام} و هو ك و حوه صعبة اخر و اصبح قدده

١- الوسائل باب ١ من ابواب المستحقين للزكاة حديث ٦

٢- الوسائل باب ٢ من ابواب ما يجب فيه الزكاة وما تستحب فيه حديث ١

(محصل) انه لا دليل على فساد فوته بله يكن معه ولم يحصل الترتيق من حماره ولا ظهر عدم حجه .

ثم ان لمحكى عن الشيخ ره تصديقه اليمن - ويكن يرد عليه - مورد لمعين هو ما يوقف فضع الخصومة عليه وذلك لانس في احد - (ودعوى) انه يمكن ان يكون نظر شيخ ره الى استعراض الدلة على ان من حلف بكم بالله فصد فوه (مدفعه) بانه سوث حجه حصر بخلاف مطلق بمره بفسس فقه جديد بل اظاهر اختصاص تلك لخصوص احد بمقام المحامسة لظهوره في الحلف الذي يكون مستحقا له فراجع و تأمل .

اذا تيمن كونه قابض الركة عبد

لسدسه اذا دفعها على به تصرف ب عبد - فان كانت لعن دقة ارجعها كان القابض عالما بانها ركة ام جاهلا به - اما ان كان عبد فو صبح - و ما ان كان جاهلا به فلا يلا لتصرفه ملكه و تصرفه به على وجه افسله و جذبه لفرص انه فاصد لمعوان لركة و اظهار خلاف ما نواه و ان كان بد حب عدم عقب القابض على تصرفه فيها الا انه لا يوجب صيرورتها ملكا له بل يعود نفعه للمقصود (فما) عن لمحقق من انقطع بعدم حوار الارزح مع معلان الظاهر كونه صدقه اي مدونه - (عمر نام) بل ظهر ما يستداليه مع عدم انكشاف الواقع و كلام ما هو قريب لو يكشف - (كما ان) م عن مصنف ره من بطل عدم الحور بان الدفع محصل لموجوب و الطوع - لا يمكن المساعدة عليه .

و ان كانت لعن ، نفع فان كان القابض عالما بكونها ركة صممها - لعموم عني انبه من غير فرق بين ان يكون عالما بحرمة الركة عليه ام جاهلا بها بل لجهل بالحكم الشرعي لا يوجب رفع الاصمان - و ان كان جاهلا بانها ركة لم يصممها لكونه معروفا و ان تعدد ارتجاعها او بعت بلاصمان ومعه ولم يمكن تدافع من حد العوض .

وقد كان ادافع هم الامم و المجتهد و المتدبر من لم يكن عليه ضمان كما هو المشهور شهره عظمه لان يده يد مائده وهو من المحسن فلا يتعقده ضمان ما لم يكن هناك تعدد و تفریط - و معارذ اخرى اذا كان الدفع عملا موطعه يكون دفعه لئال مرخصا فيه من قبل اشرخ لافس الذي يكون برخصه اقوى من ادل لئالك ومعده لامحال للبناء على ضمانه .

و ما اركان الدفع هو لئالك في لئاله احوال (لاول) ما عن حنع وهو عدم الضمان - (الثاني) - ما عن لئقد و لئسي و صاحب الحواهر و الشيخ لاعظم ره و لمحقق الهمداني ره وهو نقصان و عدم الآخر (اثالث) وهو اجسوب لئ المشهور وهو نقصان من ماد اجهد و اعطى فلا ضمان و من ماد اعطى عمدا اعنى مجرد دعوى لئقر و حلاله عدم لئال نقصان - (لربع) لفصل من ما لو كانت معرويه فلا ضمان و من ماد لم يكن كئ فعله لئمان

وقد استند للاول (بعدده) الآخر (و ثان) الموضوع لئدهرى موضوع لئدرك الو قعي - و لئقر لئد فله مصراف تركه و ب لم يكن فئيرا في لئ وقع - و نقصان (١) عند عن لئصادق - في حديث قال قئت له فله لم يعلم منها و دفعها ائى من بس هولها نهل و لو كان نصيب و اجتهد لم غم بعدد سوء ماضع - قال لئ لئس منه لئ يؤدئها مرد حرى - و قرب منه صحيح زرارد

و هي لكن نظر - ما لاول فله حقق في محله من ان امثال الامر لئدهر لا يكون محرب عن لئ وقع - و اما لئاني - فلان لئدهر لا ذله كئب لئ موضوع هو لو حد لئصفت الحصة واقعا - و اما لئالث - فلان لئاهر صئدر الحرب من حيث بوصف ارحل فله بالعرف - هم لئدفع الى عبر لئدرف فله غير مروطى بالعمد (و دعوى) العوى عبر مسموعه كئف و قد دعى الاحماع على الآخر اذ اتئس الحطاه و ماضى شرط لئقر (مع) به من الحثران لئكون اسؤال عن لئدفع الى عبر الاهل عالم بعدم كئبه اهلا

لعدم تمكن من اهل بعد انطباع الاحتمال كمنهجه من المدايرة فلا ربط لهما بمقدم
(مصدق) لى به لو سلم ورودهما في بناء من حكمه اندفع الى غير لاهل جهلا . و
عدم احصائيهما بعد اعراف . لا يمكن بتعدد خلافهما برسول (١) الحسن بن عثمان
عصم ذكره عن بن عبد الله . في رجل يعطي ركاة مارة خلا وهو يرى به مع رفو حده
موسرا . و . لا يحرى عنه . (و ذكرى) ان اسمه بهما غشوم من وجه فتعريض
في مورد الانسدة في لاهله من حيث يحرق مع الاحتمال . (مدفقة) بان لم يروى في
سرس الاحتمال او سحبه نفيه وهو يرى به مع رفو حده . و سلم كون اسنة عموما
من وجه فلامحاله سمارصا في مورد الاحتمال . و سلم فقلان عرض كون دلالة كل منهما
لاطلاق فراجع لى نقواعد المقصصة لخصا كما سيعرف . (قابض) انه مرسل
لا يعتمد عليه (فصل) بعد كون ان روى بن سبي عن النبي قبل انه لا يروى الا عن ثقة
لا اشكال فيه من حيث السند (و سلم ذكره) بهر ضعف عنه . ثلث . ان لا يسند له سوى
الصحيحين الذين عرفوا منه

و ما يقول الرابع فهو ان كتاب بحسب لغو عدم بناء على عيني لركاة
بالقول لعارض عدم انطباق في اتصالها الى اشياء اخرى على نقو عدم اشراخه لطهريته
الا ان مقصدي صلاق المرسل عنه ان يعرف من القصور تن (محققين) ان لا يظهر هو الصماص
مطلق و يؤيده من شهادته سموم مادل على بها كالدس و ان الموسوع من الركاة في غير
موضعها بمنزلة العلم .

و بعد ذكره طهرا به لودع الركاة الى عيني جهلا بحرمها عنه . او معيدا
استرجعها مع البناء و غرضها مع تلف ومع عدمه لا يمكن يكون عنه مرة اخرى
و كث الكلام في تحلف منه صعب ولكن قد دعى الاحتمال على علم لخصا فيها
بان ثب الاحتمال و الا لا سحبه هو الصماص نعم . في خصوص تحلف شرط الاسان يمكن
لقول بعدم الصماص لصحيحين اجتماعيين فمن

من المستحقين للركاة العامة

(الثالث) من لاصاف (الغاميون وهم العدة للصدقات) في اصاف
في تحصيلها وخصصها بحدود وخطها وحسابها ونصاها ابي امامة **رحمه الله** واثبت
او ابي انفراء عنى حسب اذنه - بلا كلام في شيء من ذلك كنه اما لكلام في خصوص
من عمله قسستها وقررها من المستحقين - فان صاحب الجواهر اشكل في كونه من
مصاديق اصاف استند الى لم يرد في الجواهر عن تفسيره في شيء من هم وهو كذا ترى والمعمود
هو اطلاق لانه الشريعة الشاملة

ثم ان الكلام يقع في موضع - الاول - ان المشهور من لاصحاب الامام و
ثمة محرس ان عمر لهم جعله مفردة او حرة عن مفردة - وبين ان جعل لهم شيئا
من ذلك في عظمهم ما يراه (قوله) لا شك في الاحراز مفاد ابي اسفنديار من الآية (١)
الشريعة يشهد له صحيح (٢) المحلى من سي عبد الله **رحمه الله** في كتابه في عظمى الصدوق
ما يرى الامام ولا يفرد به شيء - وما جعل له في غيره من وجوه في ما يمكن فيه من وجوه
(الاول) في ظاهر لانه يشهد ولا سيما في نسخة كوكب مستحق جعل منها جعل
اشارع في عظمى ما يراه لان جعل الامام بعنوان المدعوة - (وقوله) ان الآية لم يرد بها
تدل على ان العمل من المستحقين للركاة وانما انه هل هو من مستحق الركاة ما
او انه احترم ما لعنه جمعه لشارع حتى في الركاة لانه لا يدل عليه وعلى الثاني
لامانع من جمعه شيئا معاملة معون المعاوضة - (الثاني) قوله **رحمه الله** في الصحيح و
لا يقدر له شيء - (وقوله) ان صاهره عدم لتقديره في اصل لشرع لانه لا يجوز
لتقديره (ثالث) ان لاصحاب اتفقوا على اعيان شروط خاصة فيه - ولا يبيح ان من
في جوار استيجار من عهد جميع هذه الشروط ، احيى ابي عمه كالتراعي و

لشأنه و لسطاره - (وفيه) أنه لا بد من ملاحظته أنه متى الشروط من كان مقصدها اعتبارها فيه حتى في صورة انعكاسه لزم الماء عليه و تخصص إطلاق أدلة الأجره و انعكاسه بها - لا فلا محذور في الأسراء بعد اعتبارها فيه - ولا يظهر هو التخصيص

الثاني - الأصحاب ذكره أنه يفسر في العامل شروط و جمع منهم أصحها شروط آخر - و محذور ما ذكره - لكيف يسوغ والعقل - و لسان - والعائد والحرية - وأن لا يكون هاشم - وأن يكون عارفاً بالمسائل لتعقده بعده - و يكون قصداً - (قول) - في ثلاثة الأولى - فالعبد فيها الإجماع - والأقرب الوجود لشيء ذكره هاشم الأصعب - (و ما أجريته) - فعداسون لأعذارها ليعلم أن العامل يستحق نصيباً من الرزق و العبد لا يملك و المولى يملك - (و ورد) عليه سند لمداراة من عمل العبد كعمل المولى - وهو حسن سنداً و معنى أن العبد متى كان يادون سنده - (و لصحيح) أن سنده له إطلاق قوله يلا في حراسه (١) من عمره ولا يعطى لعدم الركعة

و ما عتبر أن لا يكون هاشم - فيشهد له - صحيح - (٢) العبد من العاسم عن الصادق - قال ناساً من بني هاشم أتوا رسول الله عليه السلام - فالود أن يستعملهم على صدقات المواشي و قالوا يكون لأحدنا سهم لدى جعته الله عز وجل ليعامرين عبيد فحق أولى به فقال رسول الله عليه السلام يابى عند لمطلب أن الصدقة لا يحل لي ولا لكم الحديث (و اما عتار) أن يكون عارفاً بالمسائل المتعلقة بعمله - فعداسون له (بتوقف) العمل عليه - (و لكن) يرد عليه أنه يمكن له الاحتياط و لا دليل على اعتباره كما لا دليل على عتار الصدقة الذي ذكره جمع - و الأصل يقتضي عدم عتارهما

١ - الوسائل . باب ٢٤ - من أبواب المستعملين الركعة حديث ٣

٢ - الوسائل . باب ٢٩ من أبواب المستعملين للركعة حديث ١

الموضع ثالث - المشهور من الأصحاب عدة سقوط هذا القسم في زمان
لغة مع بسط مدته ^١ في بعض الأقطار - وعن أبيه سقوطه ولم يطهر وجه
به سوى تفسير لبعض مسنده من قبل الإمام في بعض (١) انصوص و بعض
لكلمات - وهو كسرى - دل على ما امام ^٢ انما هو من باب كونه الولي لاصي
وان ثبت قبله لا مفهوم لذلك بعض كى ^٣ عن غير هذا الشخص يس عام
فيوجب تقييد اطلاق آية الشريعة وسائر انصوص

المؤلفه قلوبهم

(الرابع) من لأصناف (المؤلفه قلوبهم) و قد حسب كلماتهم في شرح
لؤلفه قلوبهم - فالمحكي عن السط و الخلاف و غيره من اختصاص المؤلفه
بالكفر بل استظهر به المشهور بل عن الخلاف دعوى لاحد ^١ عنه - او في
استشاهم الدين بمتة، لول للجهاد وان كانوا اكفارا ^٢ وافق في ذلك جمع و تبعهم
آخرون - كالمفسر و غيره - و منهم ذهبوا الى انهم مسلمون و كفرون - و عن الاسكافي
اختصاصهم بالفسق وفي لحدائق رة لؤلفه قلوبهم قوم مسلمون قد فروا بالاسلام
و دحوا فيه لكنه لم يسفر في قلوبهم و لم يشك فيهم ر ساجا فامر الله تعالى به
بتلغهم بالمال لكي تقوى عز نهم و يشد قلوبهم على الله على هذا لدين - و تأليف
انما هو لاحد لبقاء على الدين و التمس عنه لا بما رعموده من الجهاد (وقد سقه) في ذلك
لم يدره في كتاب الاشراف - قال فيه هم الداخلون في لايمان على وجه يحرف عليهم
معه ممرقه فيتألفهم الامم بسط من لركاد لطيف بقوسهم بمصاير و اله و يقومون
عليه بالهون ويرين عنهم بذلك دو عى لارتياب و الظاهر ان جماعه منهم الشهيد الاول
في محكي حوشى افقواعد لمزمون بذلك ويمكن ارجاع كلام الاسكافي به .

وكيف كان والذي يستدل من خصوص هو عهد رسول الأخير في مصحح (١) رداً عن الساقط عن قول الله تعالى (المؤلفة قلوبهم) قال - هم قوم وحدوا الله عرواحاً وجمعوا عهده من بعد من دون الله عرواحاً وشهدوا - لاله الألهة وسموا محمد رسول الله - وهذا في ذلك شك في بعض ما جاءه محمد - ووالله سبحانه وسالهم - سال والعتاء لكي يحسن سلامهم ويشتوا على دينهم الذي دخلوا فيه وفروا به ووالله - يوم حسن بالغ رؤساء لغرب من قرش وسائر بقصر منهم ابوسفات بن حرب وعنه من حصن الفراري واشبههم من ساس فقصت لأبصار تحدث وجره - (٢) لأجره - ومرسلاً (٣) لقبي وابن بكير (٤) وبه يظهر المراد من في جر (٥) رداً عن الثاني عنه - المؤلفة قلوبهم هم يكونوا فقط كثر منهم اليوم

وورد صاحب الخواصر رده عن ما روي (الأول) من أنه لأصلاقي لاه (وفيه) أن لخصوص مفسر دلها وحاكمه عليها لا معارضة (لشي) أنه طرح لمعنى الإحصاء (وفيه) أن الأقوال في لئاله متعددة وكلمات تقوم في المعنى مضطربة وقد تقدم التزام جميع بهذا لقول (الثالث) ظهور بعض تلك النصوص في غير لئالم (وفيه) أنه ممنوع (لرابع) أنه في حاشية لارشاد لولد الكركي المروي بهم يوم كفا (وفيه) أنه مرسى لا يعتمد عليه وبه ظهر حال (لخامس) - وهو أنه قد أرسل في ادعائه - والمؤلفة قوم شالون على لئالم من رؤساء القائل كرسول الله - يشهد بعضهم لئالمهم ويكون ذلك في كل زمان إذا حاج بي ذلك الإمام (مع) ادعائه لأصلاقي فقد عارض (السادس) أنه قد مخالف لمصحيح والحسن (٦) عن رده ومحمد بهما قال لا يبي الله ﷺ رأيت قول الله تعالى - أما الصدقات أكل هؤلاء عطى وإن كان لا يعرف فقال ﷺ أن الإمام

يعطى هؤلاء جميعاً لأنهم يعرفون له بالطاعة قال رزاه قلت في كانوا لا يعرفون فقال رزاه لو كان يعطى من يعرف دون من لا يعرف لم يكن حديثاً موضعاً وإنما يعطى من لا يعرف ليرغب في الدين فيشتبه عصفه اليوم فلا تعطى وأصحبنا الأما يعرف فمن وجدت من هؤلاء المسلمين عارفاً فاعطه دون الناس بمقدار سهمه بمؤنه وسهم الرقاب عام و لا في خاص - (وفيه) أن العرف الأول من لغير طهر في مسلم وامرؤه سهم بمؤنه عدم - فمن الجحراث يكون امرؤ لعموه للمسلم غير العرف - وإن است عن دين فهو مطلق يقيد بما سبق .

فحصن نسيهم المؤلغة اسماهم لصعده لا اعتبار الدين دحوا في الاسلام ولم يشك في قلوبهم وحبب عنهم ان يعدوا الى الكفر والافور بها شاك عني الاسلام - واما ثلث للجهاد كان اسولف مسلمة كافر فهو غير مريد بهد اسهم - نعم - يجوز عطاء هؤلاء من باب كون ذلك تسديدا للدين وسأني معه بكلامه

في الرقاب

(الخامس في الرقاب) - وقد وقع الخلاف في باب سراد منها - فمن بعض انهم صنف واحد - وهم المكاتبون (وعن) آخر من سهم طهر لمصفره في المش حيث قال (وهم المكاتبون والعهد الذين في الشدة) انهم صنفان (وعن) الأشهر والمشهور هم ثلاثة - الصنفان المتقدمان - ومطلق عتق بعد مع عدم وجود المسحق للركاة (وعن) بعض اصنافهم رابع - وهو من وحب عليه كفاؤه وله حدوده يعق عنه (وعن) العهد و لمصنف وولده وغير واحد من السابقين انقول بعدم اختصاص لرقاب من ذكر بل حور صرف الركاه في فكها ويؤ في غير تلك الموارد

قول شاهد ملاحير اطلاق لانه لشرقة (١) واما حبر (٢) يوجب من لغير حي

دسم من البحر لم يروى عن لعل قلب لاسى عند الله فيه مملوك يعرف هذا الأمر لدى بعض
 عليه شره من الزكاة وعقبة قول قتاد شره وعقبة قلب من هو مملوك و مملوك مالا
 قدر ميراثه لأهل الزكاة لأنه اشترى سهمهم (بما لهم) وحر (١) من محمد بن أبي عيسى عن
 الصادق عليه السلام قال سأله بعض أصحابنا عن رجل اشترى مائة من زكاة ماله قال "لا
 اشترى حيرته لأناس بذلك (فيها) لا بدلال على هذا القول دس فيها ما شهد بان
 لشراء بكون من سهم الزكاة أو مملوك من سهم سبل الله بقاء على عموم ذلك -
 اللهم لا ان يقات على هذا بل وثمة هذا لمحب بعد ما يعرف في محبة من عدم وجوب
 السعد على الأصناف فيه بمقتضى دس الخبرين وغيرهما بخلاف صرف الزكاة في
 فك الزكاة مطلقاً - وعلى فرض عدم دخول المحرم في هذا الموضوع لخاص بمرح
 ما يصرف في سهم سبل الله - وهذا يقتضي عدم الموضوع بعد انصف في زمانا -
 بوجود الأعماص عن طاعة لبحث في المعاد والله اعلم

المراد من الغار من

(١) دس من الأصناف (لغاريون) بالاختلاف بل الكتب والسنة والاحكام
 يقتضيه الله على ذلك (وهم) لغة (أعداء) وكث شرعاً هذه الأمور عشرتهم فيود
 في المقام - وتنقيح الكلام ما سلكتم في موضع
 الأول لأخلاف بينهم في أن كان مملوكاً أو كان عتق مملوكاً و مؤمنة
 لم يقص عنه ولا يكون مصرفاً لهذا السهم - (و سبل له) مصرفاً إلى لأحد - بحجة
 من النصوص كحبر (٢) محمد بن سليمان في تفسير قوله تعالى - وإن كان ذو عسرة
 فطره إلى ميسرة - قال عليه السلام نعم ينظر بقدر ما ينهي حره إلى الإمام عليه السلام فيقضى عنه ما
 عليه من سهم لغيره إذا كان يعقه في طاعة الله تعالى وإن كان يعقه في معصية الله فلا

١- الوحايل باب ١٩٤ في باب المملوك والزكاة حديث .

٢- الأول ثل - دس - من مملوكين وثمة حديث ٣ من كتاب التجار .

شيء على الأمام وما (١) عن لعمري في تفسيره مرسلًا عن لعالم و عارفين قد وقعت عليهم دنون انفقوا في طاعة الله من غير سراف فحبب عني لآمام ان يقضى عنهم و نفيهم من مآل الصدقات و صحيح (٢) عبدالرحمن بن محمد ح عن ابي الحسن "ع" عن رجل عارف وصل توفي وترك عنه دالمة لكن بسعد و لأمرو و لأمرو و دالمة له هل يقضى عنه من تركه الالف والالف قد بدعه - و يحوها غيرها - (و لكن يرد عليه) ان هذه لأحراما من مطلق غير محض دناجر عن الأداء و ما هو مودة لعاجر لا به لا يدب عني عدم كور غير عدد شخص من اعمار من كى بعد اطلاق لآله به - ويهد يظهر بدفع ما اوردته صاحب الحدائق على لقوم ما به كف لم يسدوا على اعتبار هذا بهذه الصورة - .

وربما يسئل له محسن (٣) رارده فلب لآلى ع الله - رجل حبب عنه الركاة و مات بود وعنه دين يؤدى ركاة في دس اية و ثلاث مال كثير - فصار اقل ان كان اياه اورنه مالا ثم ظهر عليه دين ثم بعته به يومئذ فقصده عنه قصده من جميع اسراة و بم نقصه من ركاة و ان لم يكن اورنه مالا - لكن اجد حور ركاة من دس اية قد دها في دس اية عني هذه الحيات حر - عنه - (و فيه) انه من في الحسن ما يشهد بان هذا نمايكون من مهم العارفين .

و صحيح - يسئل له مصاف الى لاجتماع - بقوله (٤) (ص) لانحل اصدقه عني - و به الاستفاد من ادلة الركاة لموضوعه ليد حبه لاجتماع لآلصه لآعب (ثم به) قد احسنت كلمتهم في بيان هذا لشرط - فمن جماعه انصرح بعبار العجر من الاداء و عن آخر من اعبار القور - ثم بعد ذلك وقع براح في به هل يسد بين العو بين عموم

١ - الوعايل باب ١ - من ابواب المستحقين للركاة حديث ٧

٢ - لوسائل باب ٤٦ - من ابواب المستحقين للركاة حديث

٣ - لوسائل باب ١٨ - من ابواب المستحقين للركاة حديث ١

٤ - سنن البيهقي ج ٢ - ص ١٥

من وجه - نظر الى ان لعقر في عرفهم من لاسمك مؤونة لسه و ان كان ممكنا من وفاء
دسه - وانما حر عن اداء رسم يكون له كسب ابر ما يعنى مؤونة - وان لعقر احص
من لعقر عن داء الدين كما ورد في الشيخ الاطمة ره

اقول ان لعقر ليس خصوص من لاسمك قرب السنة بل هم منه و من دوا ملك
له ولكنه عر ممكنا من اداء دسه و اذ ان من حمله مؤونة لسه من يكون هم من بقه
المؤون و عنه و فقير هم من عر ممكنا من داء الدين - اذ كل من لاسمك من داء
دينه فقير - ليس كل فقير عر ممكنا من اداء دسه - بل يكون لاسمك من حرا عن داء الدين
ولم يكن فقيرا لا كلاء في انه لاسمك من داء لسه - ولو كان حار عنه و ما لكافوت
السه - اسمحق من على المؤون لكونه فقيرا - و حرا - و لو كان فقير و لم يكن حرا
عن داء الدين و كان بالعل ما كان حرا من اسمك يعنى مؤونة لسه بل مؤونة و تسكن
من داء دسه منه لكونه لا يعنى مؤونة لسه - فممكن اساء على مستحقه من داء لسه
- اذ المتفق من دليل بمبدأ لافلاق لانه لشرعة - هو حرا عن داء دينه و لعقر يعرف
و هو من ليس عنده رة عما يحتاج اليه في بقية الارزاد عليه و بقية في دسه - فمثل
الشخص الحار و عر ممكنا من داء دسه و على حد يكون اعوان و متساو بين في
خصوص لمقام (فما) عن الحل في عدم حرا و احدا ركة ما تصرف ما عده في وفاء
دينه و لاسم سهم الفارمين لعدم كونه حرا عن اداء دسه - و لاسم سهم الفقير ، لعدم كونه
فقير بالمعنى (ضعيف) بل يجوز و اولها من كل من استهين

واما حرا (١) سمعته عن الصادق عليه السلام عن ابي الحسن ما يكون عليه شيء سمع
به و عيه دين ابطعه عياله حتى رتب الله بميسر و مقصى دسه و يستعرض على ظهره في
حلب الرمان و شدة المكاسب و يقصى ما عده دينه و يقبل الصدقة قبل ان يقضى بها
عده و يقبل الصدقة (ولا يبدل) على عدم حوار تناول الركاة قبل داء الدين - و هذا الظاهر
ان محمد السؤاب في المان المحتج له في بقية كل هو من مستثبات الدين ملام و على الثاني

فهو يصير بعد ذلك من المسحوقين لركاها ولا يرتفعه بالمعصية (فلب) فعلى ما ذكرت
 من أن يفرق هذا سهم من سهم لغيره، ويؤخذ بمطابقة سهم (فلب) - سهم باحصاص
 سهم لغيره، حتى يثبت فافرق وضح - إذ في سهم فقر، نفس لغيره لولوى هذا
 السهم لأعسر من يكون إذا كان سهم من المعصية لاسي لا يوقف صرف الركة
 فيها على بدل لغيره بل ولا على غيره كما إذا كان العزم ما - وإن قلب حوار صرفه
 في مصلحة لغيره - فافرق ح حصاص هذا السهم بحصة خاصة - وسهم لغيره، فيكون
 ح مصرفه غير وفاء الدين بقربة المقابلة .

الموضع الذي - لاختلاف سهمه في غنائه - أن يكون ليس (في غير معصية)
 الله تعالى بل عن اختلافه - المذكور في غنائه الإجماع منه - و يسدله المصووص
 المعصية في الموضع الأول كغير محمد بن سليمان - من سن المعصية وغيرهما - لم يحتر
 صحتها من سن - به بناء على ما تقدم حوز اختاره المدين في المعصية من سهم
 لغيره - لم يحتر عن أبو - وم ظهر في مدى الشر من غير سيمان من عدم حوار
 اعتباره من الركة مختلف - لأعسر - حصة لغيره - ولا حصة لغيره سهم العزم من
 من غير فرق فيما بينا عليه بين أن يتوب وعلمه بناء على عدم اعتبار العدالة في العقب -
 الثالث - وثبت في به مصرفه في المعصية - لا - من لا أكثر بل مشهور
 حوار لأعسر - وعن الشيخ في سهمه و غيره في غير ما عدم حوار الأعطاء - و
 لاوب ظهر - إذ لمعسر من المصووص بعد صم بعضها إلى بعض أعسر عدم المعصية
 لا أعسر لا اتفاق في طاعة - وبسبب ما كان معها صحيح لعدم صهره ذلك وما
 يكون ظاهره غير لأنه في الطاعة لصحة لأعسر عليه - وعليه فأصابه عدم صرف الدين
 في المعصية - وإذ له الصحة في فعل لغيره - فثبت المصووص و هو حصة صحت لغيره
 بموجب ذلك حوار صرف الركة، في ذاء الدين فتدبر .

وقد استدل القاضي - (ب) - بأن اتفاق في الطاعة شرط وهو لا يحزر بالأصل
 (وفيه) معروف (واخرى) بل في حيز (١) محمد بن سليمان منهم - ثبت فما لهذا

الرحمن ليس يمتدح و هو لا يعلم فيما انفق في طاعه الله عز وجل ام في معصيته
 قول "يبتلى" بمعنى انه في ماله ويردد عليه وهو صاعر (وفيه) ان السؤال ليس عن تكليف
 اداء الف - بل عما يستحقه صاحب الدين - فانه بعد سماعه لحكم من الامام عليه السلام يحبر
 نظر الى ان الدين غير التحصيل في معصية - بل هو ان يعجز عن رد دينه كيف
 يجوز عن حقه - فاحتماله ان يعجز عن رد دينه و يرد له وهو صاعر -
 وما في كلامه من فرض عدم العلم بما هو شارب ابي ما ذكره و يكون مبالغة
 في عدم صدور فعل من الدائن بسبب حرمة - ولا يصرح حواشي الاعطاء

فروع

يعني في المقدم فروع - (الاول) اذا كان دين مؤحلا - فهو يجوز اداؤه من
 هذا التهم من تحويل الحق لا و جهل - من اطلاق النص و لصوى - و من ن
 مؤجل لا من لغات لا بعد التحول فيصير في الدليل عنه و الاول صهر ك
 لا يفتي .

لنبي لو كان كفو يا مسكنا من دينه من كسبه فربما به لاحكام حمال
 الاعطاء بخلاف الفقير و المسكين لان حاجتهما تحقق يوم فوما و الكسوف يحصل
 في كل يوم ما يكفيه و حاجته لعدم حاجته في حاجته لئلا يكون في ذمته وانما يقدر
 على ما يقضي به الدين على السريخ و احتمال البيع بربلا للقدرة على التمسك
 بمرته القدره على الدين (قول) حمال الحواشى فوى اذا كان يصدق لحاجته المحر
 عن الاداء كما اذا كان حالا غير مؤجل من غير فرق بين لمطلبه و عدمها - (و دعوى) يصر ف
 لدليل لى صورة وقوع المدون في حق المطلبه - كما يشير اليه التفسير بالغث
 في مرسل (١) الفقى - (مدفعه) انه لا وجه له و المراد بالغث في المرسل فراع
 لدمه - و احتمال البيع فوى د كان سحر لا يصدق ذلك كما اذا كان دينه

محکم بصر حلا بالنسرح و شو یقدر علی ادء کل مقدار مد صار کٹ - و لا
محکم و حقیقہ

ثبت قد صححت كتبهم - ثمة لو كان لما ثبت من على انفسه حدان بمقتضى
من تركه - وكذا لو كان ما لم يصرح به في نصوصه من ان بعضه هو المراد
بالمقتضى كما صرح به السهيدان وغيرهما في محسب ما عده من تركه للمدعيون
فتكون بالشم بحدودهم بعد عده من ثمة - وقد ورد على حوز المقتضى سبب لمدارك
من مع عده قبول المدعيون وعده قصة وعده ولاية تلك من عده كيف يحكم بذلك
(وفيه) - هذا بحسب لقو عده و - كان ما لا يله لمدارك به بعد دور والقبض المحسب بذلك
ففي موثق (١) سمعته في تركه يكون في الدين على رجل فبتر تركه يعطيه من تركه
قال " ان كان الفقير عده و - ما كان عده من دين من حرص من ذراو متاع من مراع
ليس او يصرح عملا بقبض فيها بوجه فهو تركه وان يحد منه مال عده من ذمه فلا بأس
ببعضه ما زاد ان يعطيه من تركه - وبحسب به في تركه يمكن عده لفقير واه ولا تركه
من حد منه شيئا فيعطيه من تركه ولا غايه شيء من تركه و مدعي هذا الحصر من التفصيل
كالامر لاعطاء من تركه لخصوص حد لشخص الداع فتره حد لئاس عن قدره على
لادء محمود على الاستحسان ولا فرق فيما ذكره من تركه و على لئاس كذا تقدم بعض
الكلام في ذلك من ذمه بجهة ومن جهة به عده في احساب تركه عن الميت قصور
تركه عن الوفاء به مراجع.

الرابع لو كان من علي من محب بنفقه عني من محب ابن كاذب عنه حارون بن عيسى
عنه حب ومحب و بنصر به لا حلال و بشهادة موقوف (٢) اسحق بن اسحاق ^{عليه السلام} عن
رحل عني به دين ولا مؤونه يعني به من ركانه بنصره بنصره قال نعم ومن احق من به
و نحو دعوى يوم في حمله من بنصره (٣) من المنع عن اعطاء ابن كاذب لابييه وامه

لومبارڈی ماہ ۴۶ء میں واپس آئے۔ محققین نے کچھ حدیث ۳

۲۔ لومائل باب ۱۸۔ میں یوں استحقاق لبر کیاں حدت ۲

٣- الوسائل - باب ١٣- من ابواب الد-تحقيق للركاة

وغيرهما محسوب على اربعة عظمات للبيعة الواحد وقضاء الدين لا يبرمه اتفاقا كما ادعاه صاحب الجواهر .

سبل لله جميع سبل الخير

(السايع في سبل الله و) هل (هو) جهاد خاصه كما عني لمقد و سلا و صاحب الاشارة و لسبح في الهامه - او جميع سبل الخير و كتب من لمصالح العمه الدنيه كما عني بعض الاساتيس - ام جميع سبل الخير و يعارده حوى (كل مصلحه او قرينه كاجتهاد والحج و بناء المساجد والمجاهد) كما هو لمشهور بن عس العلاف والعيه الاجماع عفيوجوه .

شهد بالاجهر مصادق ابي ابيلاق لانه نشره - اذ لسبل هو لطريق فاذا اصف لى لله سبحانه كب عده عن كل ما يكون وسنه لى تحصيل رساله ونوانه حميه من اصوص - مثل ما روه (١) عني بن برهيم في تفسيره عن نعم . فان وفي سبل لله فوه يحرجون الى الجهاد وليس عندهم ما ينفون او قوم من المؤمنين ليس عندهم ما يحجون به اذ في جميع سبل الخير فعلى الامم ان يعطيهم من مال الصدقات حتى ينفوا سبل حج والجهاد وصحيح (٢) عني بن يقطين في لابي الحسن الاول "فيم يكون عدى لامل من ابركاه و حج به مو لى و قارى و نعم وصحيح (٣) حميل عن تصادق . عن تصرورد بحجه لرحل من ابركاه و نعم ويحونها عرهاد وغير لمرسل و لاجتص بالحق الا ان اظاهر انه من باب نيب او لاقائل بالفضل سه و بين سابر سبل الخير و ما حبر الحسن (٤) بن رشد عني لابي الحسن العسكري . عن رحل وصى نبال في سبل الله فقل سبل الله شعبه فلاسا في ماد كراه اذ الظاهر انه وارد في من

١ - الوسائل باب من ابواب المستحقين للركاة حديث ٧

٢ - ٣ الوسائل باب ٢٢ من ابواب المستحقين للركاة حديث ١ - ٤

٤ - الوسائل باب ٢٢ من ابواب كتاب الوصايا حديث ٢ .

افضل لمصاديق لا يحصر سبل لله في مصرف السبل الذي لا شاهد في
الخبر عن الحصر .

وقد استدلل الاول بالانصراف و خبر (١) برب سبل يعقوب ضمن وصي عبد
مويه ان يعطى سبل في سبل لله وكان لا يعرف هذا الامر - فقل بوجده لله ان لو
نرحلا اوصى بي بوصفه بامسح في يهودى او مصراني لوضعتهما الله عز وجل
يقوب (من سبله عدم سبله فاما سبله عنى لرب سبله) فانصرافى ما يخرج اى
هذا الوجه يعنى الثمور فانعشاه اليه .

واكن يرد عنى الاول بمسح مصاد الى الصوص استغده ويرد عنى شدي -
والله لا دلالة في الخبر على كون سبل لله محصرا بذلك الوجه من هو يلائم مع
كونه احدا لمصاديق بواب - ان المسح في باب الوصية عرف لموصى وقصده -
- وثالثا انه اوسله دلالة على ذلك كان معارضا مع ما دل على ان الوصية هي سبل
الله يعرف في مثلوا لشبهه و مذهب عنى ن سبل لله مطلق سبل لخير و ن
فصاها رجع

وخل شرط بحاجة الى ركاه في مصرف حد سهم كما عن مدارك وعده -
والله لا دلالة - شهد الاول - مذهب (٢) من ان صدقة لاجل لعلى - بمرتب انه يدل
على ان لركاه لا يعطى من هو عنى عنها في استصرف سبل يعطى لاجله - ولا يعطى
الركاه بمعاش من لاجل حاجتها في معاشه - ولا لاداء لرب سبل لاجل حاجتها فيه -
والسبل الحر من لاجل حاجتها اليها فيه - وبهذا السبل يظهر عدم مراعاة السبل فيه و
من اطلاق دليل في سبل لله وما (٣) ورد من انه يقسم لركاه عنى الاصول بقدر
بسمعون وظهر ذلك عدم حصول لعلى فله وحسن (٤) رراره استقدم لمتضمن

١ - لوسائل باب ٣٢ - من بواب كتاب الوصية ما حدث - ٤

٢ - من السهم ج ٧ - من ١٥

٣ - لوسائل باب ٢٤ من ابواب المستحقين للركاه - من ٢٨ منها حدث ٣

٤ - لوسائل باب ١٨ من ابواب المستحقين للركاه حديث ١

لاعتبار العجز عن أداء الدين في إعطاء المدينون والسع عن إعطاء المدينين - د جمع من إعطاء مطلق طهر في إردده عنه حذر لإعطاء ولو من سهم سبل الله - (ومرسل) المعنى المنقسم وصفت إلى ذلك استدرار المصلحة على الكبير على من عظمى إركاد لمن لإحجاج إليها

ثم إن ما ذكرناه من اعتبار الحاجة - سواء في ادفع أي من يريد نفسه فعل الخير كالخير نفسه يدفعه له - وأما إذا كان مقصودة حصول الفعل في الخارج من حيث أنه سبل من سبل الخير - كما ذكرنا فصدده رداد إحتجاج عظيم للدين والشعائر ولم يكن للمدبر نفسه دفع إلى الفعل - فأضافه عنه اعتبار الحاجة في مصرف ح هو ذلك لعمل الخير لا لفعل فيكون من قبل صرف في اشتغال العامة كالصديق وإحباب وإسترات لمصلحة المردود والحجاج - التي يجوز للأعضاء أيضا الانتفاع بها .

فما في العروة من أن الأولى حوز دفع هذا المصروف في كل مرة مع عدم تسكن المدفوع له من فعله غير الركا من مع يسكنه انفس لكن مع عدم قيامه الأبهدا لوجه هو لصحيح - وإن كان المصروف حوز دفع في حوز مع وجود لدعي له - إن كان لمصرف هو ذلك لفعل وتلك لجهة الخاصة لا العامة كما افق به لشيخ لأعظم هو - ولأنه في مع ما دل على عدم حبه إركاد للأعضاء والمركب لأصرف صدقه على المعنى بل في تحصل امر فرسي وسبل الخير - ولكن الاحتياط مسيل لحاجة

ثم إنه هل يعتبر المصروف أن لا يكون ملكا غوب منه مالا - وجهه - فهو هما ثلثي - لعدم الدليل على اعتبار عدم معرفته من معنى لالتحل الصدقة المعنى وما شابهه من النصوص - وقد استدلوا على اعتبار موحوده لمصروف دلائلها دلت على اعتبار الحاجة إليها في ذلك العمل لأعلى غير المصروف بمعنى عدم ملكه غوب السنة - ولعل مراد المشهور الفاشي بغير المصروف غير المصروف في ذلك لسبل فيرجع كلامهم إلى ما ذكرناه والله العالم - .

أبن السبل

الثامن ابن السبل وهو عبي مافي المنس و غيره (المنقطع به) في سفره
 يذهب بقية او يذهب او يحو ذلك (في العروة وان كان غيبا في بلدة) بلا خلاف
 فيه في الحمله ولا اشكال وفي مرسل لعني - وابن السبل اسم لعربي لدن بكويون
 في لاسفر في صاعه الله عني فيقطع عليهم (بهم) ويذهب مالهم فعني الامم ان يردهم
 الى اوطانهم من مال الصدقات .

وتنسخ الكلاء باحتج في مورد (الاول) ان لوصوح هو من اسبل لدى
 - وقف در صوة بحسب المعاصيه يعرفى - على المنصر - وبكى لايعبر لغير شرعى
 من بكى اسفر العرفى فلا يندج عدم قطع لمسافه ولا فامه لغيره ولا التردد ثلاثين
 يوم ولا عر دلته من موع لقصير فاقبل من عدم حوار لاعطاء غير لمسافر شرعى -
 مدسوى بلا سبه (اسنى) سب الى مشهو اشراط عدم تمككه من الاسديه وسع
 شى من و - فلا س من لمارك اعتبار عجره عن التصرف في موله بسع ويحويه
 دون - (ومن) ليعبر عدم اعتبار اعجز عرسى - معها وعن المسالك لميل
 اليه - لاظهار هو الاول - ذكاتب الاسديه او اسع مر اميور نه كاعتب لغير
 يعرف من في البلا - اليه - وذلك بوجهن (الاول) عدم صدق ابن السبل المتقوم
 عرفه حاجه في الاحصاح

(الثاني) - دل (١) عني انه لا محل لصدقه لعني - بقريب المقدم ومؤيده لمرسل -
 اذا انقطع كساه عن عدد تمككه من لسر - وما ذكاتب الاسديه او لبيع اسر غير
 مسور عرفا - كان حرجا او محال لشده - فالظاهر انه يعطى من الر كاه
 كسلا يعطى وجهه

(و) لثالث فصرح غير واحد - من (النصف) ايضا من يصرف وبكى

حسبوا فمهم من طلبة كذا في حسن - ومهم من فيه يكونه محاجا في الصياغة
و لمقد قبه يكونه محاجا ليها في السر (قول) الصنف من حيث هو لا يصدق
عنه ابن السبيل ومعه لأوجه واحدة معتد فإدرا في كتابهم من يستدعي روايه لا يكون
من يعتمد عليه في الألف فالأظهر عند كونه مصرف هذا المهم

الرابع لأحلاف صهرا في سر ط ا - لا يكون - سر ط في معصيه (وشهدله)
مرسل (١) لغوي المتقدم لمجرد ضعفه وحصل - ومقد - من اعتبار كونه السر في
طاعة لله يكون المراد به ما عاين سفر المعصية نعم الساج انص (فما) عن الأسك في
من اعتبار كونه سر في دعاء الله عرياء - كما - سسك - صاحب الحدائق رده فيه
في غير محله فما ذكره المصنف رده قوله (١) كان سفرهما محاجا) تام .

لحامس المنقول عن الأسك في و لمقد في الدروس و لمقد القول ودرج
المريد لسر الذي ليس له معه سر في ابن السبيل - ويرر عليهم - ب ذلك صاف
لهمهم من لفظ ابن السبيل بحسب المفاهيم امر في و ب صدقه يتوقف على السبيل
بسر نعم المريد هو السر ثم في لا سر في معنى عوفي محل إقامة ويرد لعود
إلى وظنه إذ ثبت بقتله يكون من أفر داس لسبيل و مدر عني وطلعه لأقامه لسر
لأحكامه له عني دلة ابن السبيل كما لا يخفى فلو لم يسر من لسر عنده مؤونه
السر مدرج بعد ما قرنته في من السبيل وبسمله تلاق دليل في السبيل -
وما في المرسل من العسر بذهب المال يكون المراد به المحاجا في الرجوع
كما هو واضح - .

السادس ادان السبيل لما عطي من لركا - سر تكفة للأنفد بحاله من لتقدير
أو انعروض أي يصل إلى بند بعد قصه وصره من سره أو يصل إلى محل تمكنه
تحصيل مؤونه السبيل فيه - إذ لانه (٢) سرته ظاهرة في ب مصرف هو هذه لجهة أي

١- الوسائل باب ١ من أبواب المصحف - لركا - حدث ١

٢- سورة التوبة الآية ٦١

جهة لسبل لأشخاص - نظر لعدم الرقاب

فلو دفع الله مقدار وقصص منه شيء - فهل يعادلك هو المشهور - فلا يرتفع
كما عن خلاف - مفرق من شئ - والعروض والتعدد والعروض لا يعادلك عن
لنصفه - وهو - فترشا لأول ما عرف من ظهور لأنه في ن المصروف هي
لوجه - ولو ر د عليها شيء لا يدمر عاقبه

و استدلل بشئ بأنه ملكه بفقير فمقتض منه بعد توصول في بيده ليس
الأكمل، فضل في يد فقير من مال صدقة بعد جبره عنه عبا (وقه) ان ملكه الفقير غير
مقدر بقدر خاص بخلاف ما يمكنه من السبل فانه ملك ما توصله إلى يده

واستدل الثالث بان حر كى ما يملك المستحق عن مدفعه انه و لم يدفع
بذمه و لو حب عن مستحق رد من من لعن ولا يرد في غير فقيرين الا في لم يدفع
ولا اثره مع ملكه بما العن (وقه) انه اذا كان بمصرف شيء الجهة فلا محالة
يكون ملكة من سبل لعن ملكه من لوله وهي تسحق بمجرد الاستعانة - و شئت
فتنازل المستحق في الحققة نفس الجهة لأه جهة

في اوصاف المستحقين

و يعتبر في المستحقين، مور - لأول - الايمان بمعنى الاسلام واولا له
للائمة الأثنى عشر عليهم السلام - فلا يقضى لكفر بجميع اقسامه و لا لمن يتقدم
خلاف الحق من فرق المسمس بخلاف فيه عن الظاهر و عن غير واحد دعوى
لاحماع عبه

و يشهد له جملة من لصوص كصحيح (١) لفصلاء عن لصادقين عبيهما -
السلام بهما قال في الرجل يكون في بعض هذه لاهواء لحرورية و المرحضة و
العثمانية و لقدرية ثم يوب ويعرف هذا الامر ويحسن رأيه ايعيد كن صلاة صلاه

« صوره وركاء وحج أو ليس عنه أعده شيء من ذلك قال : من عده إعادة شيء من ذلك غير ركاء ولا نذران يؤدنها له وضع تركاة في غير موضعها و ساء موضعها هل الولاية وصحيح (١) تعطل عن صدق في حديث كل عمل عنه و هو في حال نسيه و سلاله ثمن به عليه و سرقه أبو لاية فانه يوحى عليه لا اركاه فيه عده لانه وضعها في غير موضعها لانها لاهل الولاية و يحو هذا غير هذا من الخصوص المستقصه

وساء الكلام في مواضع - (الأول) لو شئت في سلام القهر و و لانه لا يجوز ادفع اليه - و ذلك لاصحائه عدم الامان لانه مر و حوزي مسروق بالعدم (ودعوى) ان ذلك لعدم ليس كهر الكونه من قبل عدم ملكه و عدم ضمان شأنه لا يكون مستمدا ليس له حاله سابقه حال الصغر - (مدفعه) بان هذا لا يوجب تعدد لشكوك فيه و المسعر من هاشمي و جد عديده الامر لعدم حال الكونه مستمداً يمكن يطبق عليه الكفر وفي حال كونه مشكوكا فيه يطبق عليه ذلك وهذا لا يوجب تعدد الموضوع كى لا يكون عاقبه مستصحبان - (ودعوى) ان لاسلام هو مقصدي لاصل الدعوى اثبت بحديث (٢) المفترقه - (مدفعه) بانه مستصفا لى صعبه وادعى صاحب الحوهره في كتاب ليعطه اعراض الاصحاب عنه - محسن عني ما حسنه عليه بعض الاصحاب من ان كل مولود ليرى و صار ممصر نصير مستمداً بالضع لا ان جمع مبع - (ودعوى) ان ذلك هم في غير ارض المؤمن و ما فيها فهي أعده لانها - (مدفعه) بان هذا هم في الاسلام بما حققه في الجزء الأول من هذا الشرح من مارجها لكون من فيها مستمداً - ولم يشك في الامان ذلك .

انما لا اشكال في ان ذلك اى عسر لائمان - اى هو - في عمر المؤمنة و اما هم فلا يعتبر مهم لائمان سواء عني تفسير المؤمنة بالكفار - و اما بناءً على

١ - المسائل باب ٣ من ١ و ٢ المستحقين لركاة حديث

٢ - اصول الكافي ج ٢ - ص ٩٣ - من طبعه طهران

في احترامه وحكمهم حكمه في الأوصاف وعن الأبدان وامتلاك الحق بعض افراد سبيل الله ولعنهما زاد في رى كما صرح به صاحب الوسيلة وعن بعض مشايخ الشيع لأعظمه استثناء مطلق سبيل الله وعن بعضه لحاق العمل بالمؤلفه والمسبوق الى طاهر جماعه خصائص هذا شرط الفقراء و... كس

و لتحقيق - في مقتضى إطلاق حصص من المصنف بعضها السابعة عن صرف لركاء الى غير اهل لولاه هو عدم حوار التصرف من شيء من ليهام في غير اهل لولاه حتى من سهم سبيل الله اذا كان صرفه - و... لم كان صرفا في تحقيقه في تصحيحه كما ان في المحافل تصحيحه كعروة بخود - فاطاهر حو رد لخروج ذلك عن مصرف المصروف السابعة - (ويعتبر خرى) ان كان الفعل مع مباشرة المحافل سبلا وفرد... لم يكن من العباد... من كان من الامور بمحصله المصروف من اى فعل صدر كالعروة - و... رد بدافع من ركاء مجرد وجود ذلك - بخور لدفع من سهم سبيل الله الى العمل (ج) هو الذى صرف فيه اركاء تصرفه القاصر و... المساجد و... فعل به بمرله لاله - فلا شمله لاحد السابعة لانه يسع عن وضعه في المحافل - وفي الموضع اما توصع في يحصل الفعل المذكور من الخارج - وبهذا يظهر عدم مصاد ذلك للمصنف في قوله اما موضع اهل لولاه لذلك ساهو في غير ما تصرف في المصالح كما هو و صح

الثالث مع عدم وجود المؤمن وسبيل الله - يحفظ لركاء الى حال للمكس - من احدهما ولا يعطى المحافل فضلا عن لكر عى المشهور - وفي حو هر بلا خلاف احده فيه من يمكن بحصيل لاحد اعليه - (ويشهد له) مضافا الى اطلاق ادلة المسع - خصوص خبر (١) ابراهيم الاوسى عن الرضا عليه السلام سمعت بى يقول كنت عند ابي... يوما دنا رجل فقال ابي رجل من اهل الرى وبى ركاة الى من ادعها فقال... الباء - فقال ليس الصدقة محرمة عليكم - فقال... بى اذا دعيتها

بى شعبنا وقد دفعته اليه - فقال بى لا عرف لها احد - فقال انتظر به سبعة قال فان لم يصب لها احد قال ١ انتظر به سبسين حتى يطلع اربع سبين - ثم قال له ان لم يصب لها احد فصرها واطرحها في البحر فدنا به تعذني حرم مولانا واماوا شيعنا على عدو - والصاهران مافي دليما من الامر بالقائدي في البحر كرامة عن ن تلافيهما عدا العذر من صرفها في ليلة الاولى من مصالها بى المحالين واما حبر (١) يعقوب بن شعبان لحداد عن احمد بن صالح ٢ قال قال له لرحل مذكور في رضى مسطرة كيف يصح ركاة ماله هذا - تصعب في احواله هل ولاه - قلت فسلم بحضره منهم فيها احد فليسعت بها انهم قلت فسلم بحضره بحميد النهم - قال عد بدعها لى من لا يصيب قلب فغيره قال ٣ ما اعرضم لا احجر - فصعب سنده كما عن بعضه و سنده كما عن المسهي - مطروح او محسوب على ما لا يافى ما تقدم

ارابع المشهور بن الاصحاح على ما سب النهم عدم الفرق بين ركاة المال و فطرة - (وعن) حسنة ميم تشيع واتدعه والمحقق في اشرايع - انه مع عدم وجود المؤمنين - محور دفع لفطره الى المستعصم المسحق - اى غير المعدن لتحق من المستحقين - ويشهد بذلك حلاق الاحبار فى مصحيح (٢) اسماعيل بن سعد عن ناصب عن الركاة هل يوضع فمن لا يعرف قال ٤ لا ولا ركاة الفطرة و نحوه غيره .

و دراهم هذه النصوص طائفة من الاحبار (الاولى) ما ظاهره الحوار مطلق كصحيح (٣) على من يقطن عن بى الحسن الاول ٥ عن ركاة الفطرة يصح ان تعطى لحبر ن و الفطرة ممن لا يعرف ولا يصيب فقال ٦ لا بأس بدلت او كان محاسنا

١ - الوسائل باب ٥ من احوال المستحقين للركاة حد ٧ -

٢ - الوسائل باب ٥ من احوال المستحقين للركاة حديث

٣ - الوسائل باب ١٥ من احوال ركاة الفطرة حديث ٦

وموثق (١) سحى بن عمار عن أبي إبراهيم \cdot عن صدقة العطرة عطيتها غير هن ولا بسى
من فقراء حرابي قال \cdot نعم الحبر \cdot حوبها لسان السيرة \cdot و نحوهما غيرهما
(لثانيه) ما يمس على الحوار عند عده وجود المؤمن كموثق (٢) انفصل عن الصادق \cdot
قال كان حدى يعطى فطرته لصعاء ومن لأحد ومن لأتوبى قال وقال بوعد الله
لأهبا لا ن لأحدهم ون ثم بعدهم فليس لأصعب لأتس من رضى لى رضى و قال
لأهم يصعب حيث شاء و يصعب فيها نرى \cdot ونحوه غيره

أما الأولى \cdot فمقصي لإعادة \cdot \cdot كان أجمع منها \cdot بن ما تقدم بأسماء عن
مرحوبه إعطائها لهم \cdot ولكن لعدم تاء حد بدلت دول فى بعضها من ماره لثانيه
وهو قوله \cdot سحى موثق سحى \cdot لسان السيرة \cdot وأمر دى عن إظهار ن لأمر
باعتقده بما هو لسحر عن اب شهر منهم كونه رقت بعض حملها عنى الإعطاء فى
مكان الثقة والله أعلم

و ما أشبه ولجمع العرفى بهسمى نفسه إتيان \cdot \cdot \cdot و حسب ان
الأصحاب لم يعرضوا عنها واقف بمصوب فالأسماء بحسب التواحد هو لسان عنى ذلك
والله أعلم ونقول لسان شهر

سهم الفقراء يعطى لأطفال المؤمنين

(و يعطى الركة) أولاد المؤمنين بلا خلاف فهو عن عمر و حذروى
لأجماع عنه \cdot يشهد له بصوص كثيره كمصحيح (٣) أبى بصير عن أبى عبد الله \cdot
رحل موت و برك لعيال يعطون من الركة قال \cdot نعم حتى يشاء و يسع

الوسائل باب ١٥ من باب ركة العطرة حديث ٢

٢ الوسائل باب ١٥ من باب ركة العطرة حديث ٣

٣ الوسائل باب ١٥ من باب ركة العطرة حديث ٤

وسئلو من اين كانوا يسئلون اذا قطع ذلك عنهم فقلت بهم لا يعرفون بعد وحفظ
فيهم منهم ويحب اليهم دين ايهم فلا يسئلون ان يسمو به بين ايهم واداموا وعدلوا
لى عمر كم فلا تعظوهم وحر (١) نوس بن يعقوب عن الصادق ع قال قد اذيعال
لمسمن اعطهم من الركاة فاشرى لهم مهنه و وعدما وى ان ذلك خير لهم قال
فقال لا بأس وبحوهما غيرهما - و خصاصها بولاد المؤمنين صغر

ثم ان عطاء الركاة للطفل يكون باحد وجهين ما باصرف عليهم مباشرة -
او بالتعليل و يشهد للاول مضافا الى عدم الدليل على ابرام التعليل لا فى سهم
المعروف لافى غيرد و اتصال الأدلة به - حر نوس لمقدم - و اما الثانى - فلا
كلام فيه .

اما الكلام فى به هل يعسر الدفع الى الولي و الى طفل مع اذنه و لو دفع
ليه بدون اذنه لا يكفى - كما عاين جماعة منهم المصنف و فى المذكور - اما يعسر ذلك من
يجوز الدفع اليه كما عاين بعض وجهان

وقد استدل الدرر فى حاشيته على المكاسب على ان قصص الصبي يرتب عليه الاثر
و لا يعسر فيه ادن الولي - بوجه - (الاول) - لسره شبهه فى تصدده - (و قد)
ان الميقن منها عطائهما بادن الولي - (ثانى) - اطلاق مخصوص الكفره الى ادنى
حوار اعطائهما بيد المصنف (و قد) ان تلك المخصوصه و اردت فى مقام بيان حكمه آخر لا يصح
الا استدلال باطلاقها من هذه الجهة . و به يظهر ما فى الوجه ثالث وهو ما ورد فى ركاة
الدين على حوار اعطائهما بالمصنف

و لحق ان قصص الصبي من حيث هو باستقلاله لا يرتب عنه الاثر ولا عرته به -
لما د (٢) على عدم حوار امر الصبي - و اما قصه مع دن الولي و يظهر كفايته

١ - اوسئل باب ٦ من ابواب المسحفين الركاة حدث ٢

٢ - الوسائل - باب ٢ من ابواب كتف الحجر

لان ذلك قصص منه و سئل على المال اد الفص الذي يربط عليه الاثر عماره عن
 الاستيلاء على المال لمحقق في الغرض - (وما) اورد لمصنف رده من ان ذلك نصع
 من الصي ولا يجوز وان ادن الولي (عرباء) لعدم كونه بصعاً بل قاص بلولي
 (محقق) ان لا يظهر كمانه الدفع له لكن مع ادن ابولي لاسوته (ثم ب) مورد المصنف
 مالم لو كان الاب مؤثراً ولو كان بوه مخالف و كافر + مد مؤثراً لأدليل على حوار
 اعطاه - ومعنى ليدان والمساك وفي الغرض من عطاءه اد نظراً الى انه يحق
 باشراف الاموس غرضه

(و لو اعطى المخالف مثله اعاد مع الاستبراء) لا خلاف من عن عمرو حد
 دعوى الاحماع عليه وشهد له حمله من المصنف المتقدم بعضها في اول هذا البحث
 ثم بظاهر المعنى انه لو عطاها فراء لشعه او صرفها الى جهه من جهه انتى
 يجوز صرف لركاة فيها لم يجب عليه اعيادها (ودعوى) به بعارضه اطلاق الحكم
 المعلى (مدفعه) بحكمه لعله عليه (فما) هو ظاهر المس و غيره من عدم وجوب
 الاعاده (ح) هو الاظهر

حكم دفع الركاة لواحي المقة

و الثاني (ان لا يكونوا واحي المقة عليه من الانوين و نساء و الاولاد
 وان يرثوا و ازواجه و المملوك) احصا كك عن غير واحد اذا كان المص
 قادراً و بدلاً

ويشهد له حمله من المصنف كصحاح (١) من صحيح عن الصادق -
 حصة لا يعطون من لركاة شت لآب و لام والولد و المملوك و لمرته بهم عيانه
 لازمون له و مصحح (٢) سحاق بن عمار عن ابي الحسن موسى "يا" قلت فليس لدى
 بزمى من دوى قرسى حتى لا احتسب لركاة عليهم - قال يا ابوك و امك قلت ابي

وامى من "أب الوالدان و لولد و حورهما و غيرها

ونار نهما مكاتبه (١) عمران و لموس (٢) عن محمد بن حرك - وهذا يدل على حور عطاها للولد - و هذا احتار كاشف لعطاء احدى الحكم في غير الرشد و بمقدوره على لئدب حمداً بين خصوص - ولكن لا عراض عنهما لا محمد عنيهما مصداق الى رسال لئسى ثم ان يفتح القول في المقدم - يتكلم في جهات

الاشكال في تحقق الفقر مع بدل النفقة

لاولى بحور لمس بحب نفقة على غيره اب واحد بر كاه من غير من بحب غيره اذا لم يكن قدر على نفقه و كان قادر ولكن لم يكن نادلا كما صرح به غير واحد من طاهر بمدارك دعوى الأحماع عليه و يخصصه فلاق لاديه و اما د كان د لا فهل بحور لاحد - كما عن جماعة منهم المصنف - في جملة من كسبه و الشهيد في الدروس و البيان و المحقق لئسى في فوائد الشريعة و السيد في بمدارك - ام لا بحور كما عن المذكور و مجمع الزهاد و شرح مفاتيح - و حلال .

قد استدل الاول بوجهين احدهما صحيح (٣) ان الاحراج على من يحسن الاول عن امر حل يكون ابوه او عمه و اخوه حكمه مؤونه اخدم من تركه فيؤونه به - كانوا لا يوسعون عليه في كل ما يحتاج له فقال - لا بأس (٤) انه قد اشر في صورة عدم قيدهم بجميع حور ثمة فهو غير مروط بالمقاء (الئسى) به لا يخرج عن لغير بالانفاق فكما بحب على قرب لافاق عنه لكونه فقرا - كذا بحور بغيره دفع البر كاه اليه - و عبارة اخرى لغير موضوع لو حوب الانفاق و حوا ردع لركاة - فكما لاستنى لفقر بدل الركاة بحث يخرج عن كونه موضوعا لو حوب الانفاق - كذا لاستنى بدل النفقة

٢ - اوسا ١٤ اب ١٤ عن اب - احمد لار كاه حدث ٢٣

٣ - اوسا ١١ اب ١١ عن اب - احمد لار كاه حدث

محدث يجرح عن موضوع ركعة (أو حجب) عنه مسح لأعظم رده بموضوع وحوث
 لأتدق هو عدم التمسك على مؤونه بقية وشد حاصل و ب نكتله وحل من ب لركعة -
 وأما حوار دفع لركعة بموضوعه بحاجة و التقو و برفع مسكك على غيره المؤونه
 وبو بالكتف منبها - بموضوع لركعة برفع بالأندق بواجب بخلاف لعكس
 (وجه) أنه كما لأتدق لعمر على من يحب بعبته على غيره مع بدله وبذا لأتدق لعمر
 على أولاد الأعمام من دون أشروه - كذا لأتدق عمر لعادر على بعبته مع حوار دفع
 ركعة له ودفعها في الحار - فكل منهما تصلح لرفع موضوع الآخر وبذلك يظهر
 في الاستدلال مردود ولكن لدى بدفع الأسكالي - أن ذلة لأتدق لا ضلاق بشيء
 منها كي يمدد به على وجوبه عند لشك بعبه وروده في هذه لسان من هذه الجهة
 فإلا من لأوصار على بعبته فلا دليل على وجوبه في تعرضي فرض بدل ركعة
 وعدم السمع من أئمة من هذا الدليل الركعة مسح حاكمه على دليل وحوث لأتدق
 وبوجب ارتفاعه بعبه - لو بدل - حال هذه لأحور أنه أحد الركعات لأتدق بعبته
 بذلك المهمة لأن بعبته عن قول لسان و بعبته لأن له ذلك

وبما ذكره ظهر أمور الأول - أنه لا فرق بين أن يكون بعبته لدى يحب بعبته
 على غيره - عند عمر و حتى البعبه على ذلك بعبته و عدمه ففي التصورين دليل
 لركعة يقدم على دليل الأتدق - فك أنه في التصور من لو بدل له بعبته فقل ليس له
 قول الركعة - وله لأمدح عن قول استدلال في التصور من ليس الركعة (الثاني) أنه
 لا فرق في استدلال من بعبته من من يحب بعبته عليه من بعبته من بعبته
 والعرضي في لأمدح عن قول استدلال - فإحد الركعة - وبه قوته فلا يحد (الثالث)
 أنه لا شك في ما استقر عليه العمل في هذه الأعصار من إعطاء الحقوق والكفارات
 وعمره ليعمال صغيرهم و كبيرهم مع ب كثير لصغار تحب بعبتهم على غيرهم
 (لأقار) أنه لا بد من البناء على عدم حوار حد لركعة لموضوع لمقدم بعضها (وهو يقال)

أنه محتصة إعطاء المفق الزكاة و ليعنى بحاج من ذلك آخر

نقى في مقدم فروج - (مها) - ما ذكره به هو في عروجه الموسر لادل
وما فيها فالظاهر انه لا خلاف في عدم جواز دفع النكاح إلى صاحب الجواره
مكالم يحصل الإجماع عنه - و يظهر أن الفرق بينا وبين عرف من الأقرباء عدم
وجوب لأقرب مع بذل الزكاة في سائر الأقراب - و هو قوله مع بدلها فيها

ومها انه يجوز دفع بركة إلى الزوجة المسع بها غير لو حب معها على
لروح بالشرط أو بغيره ومن بعض المسع لأقرب بعض بقصص المسع (وقه) ن
معيها من التعليل سرور لنعمة حكمة على الأطلاق

ومها انه إذا كانت الزوجة مضره وكانت نفسها ساقطه - هل يجوز دفع الزكاة
ليها أم لا - و جهد - فمن لمفسر دسوى الإجماع على ثبتي - أقول وهو الأظهر للأطلاق
المقصود من سر من شملها على التعليل سرور لأقرب المسير ذلك لعدم شمول
منصحة من يحكم لهم مورد لروايت من لأقرب من جهة تمكثها من يحصل سقفة بركة
لأبصدق عيها بغير فلا يجوز لها حتى

ومها انه إذا كان سر عاجله دفع زكاة له فمضلا عن غيره - إجماعا كما عن
لمدرك لأطلاق لادله (١) ما) خبر (١) أي حديثه لا تعطي الزكاة أحد من هؤلاء
ومحمول على وجوب لنعمة لو كان يكن بغيره

ومها انه يجوز لزوج من دفع زكاتها إلى زوجته - لأطلاق لادله - (وعن)
الصدوق المسع عنه ومن يظهر وجهه - ثم على فرض الدفع بجواره ب تصرفها في
معتها ب بغيرها عيها - (وهذا) عن لاسكافي من المسع عن ظاهر الوجه

أنه لثبته - انه بما لا يجوز إعطاء الزكاة لواجبي لنعمة - من سهم لغيره
ولاحل لغيره من سهم من سهم كسهم أعار من إذا كان سهم وسئل الله وأب السبل
والرقاب ذلك من حد المذكرات - و يظهر انه لا خلاف في جواره وعن الذخيرة

انه مقطوع به بين الاصحاب ويشهد له عموم الأدلة - وبخصوص الجمع لانتميه كما ان ما فيها من اعمه غير شعبة به - وما دل على حوار قضاء دين الأب من سهم لعمه من شراء الأب من سهم الرقاب -

لا يجوز دفع الركاة لو احصى لعمه للتوسعة

احصيه شأه من حور عطاء ركاة لو حصى لعمه للتوسعة كما عن سحنق و الشهيد الثامن وغيرهما - ولا حور - (فوب) الكلام فتح في موردن (الاول) في توسعة لعمه يكون لعمه ثلاثة ركات - كما دل في معشيه بحسب شأنه فوب بدون لاجد (اشمى) في توسعة لر - عصى لعمه ثلاثة

١ - الاول قد استدل بشيخ لا يعتمد لحوار بالانلاق لاديه بصيغة دعوى بغير ف - دل على الجمع بصورة قدم لعمق لا يلقى - و موثق (١) سماعه عن - انصديق عن ارجل يكون له الف درهم يعمل بها وقد وجب عليه فيها الركاة و يكون قصده لعمه يكسب ماله كهدف عماله لاطعامهم و كسبهم و لا يسهل لاد مهم و ان هو - فحوى في قضاء و الكسوة - وان يستقر الى ركاة ماله ذلك فيخرج منها شيئا من او ثمر فعمه بعض من حوله لركاة وليعمه بعض من ثمره لركاة على عياله فيشتر بذلك اذامهم و ما يصلحهم من ثمنهم و بخود صحيح (٢) صفوان عن سحنق بن عمار (فوب) اما لو حده الاول فرد عليه ان الانصراف ممنوع كنف و قد عمل بانهم عند الارمول له لاعماء المسمى بالانفاق - و ان ثبت قبل ان اجمع ليس بوسطه ضرورتهم اعياء كفي يصح لدعوى اسرورة بل من جهة لزوم الانفاق قدر - (ودعوى) احتضار عياله في بقوت اللارم ولا تشمل الدفع للتوسعة من جهة التعجيل (فيها) ان طهر العمل ل لروم عاب عن اعطائهم شيئا من الركاة ولو للتوسعة - (وبرد) حصى لوجه ان ياتي ان مورد الخبر بصوره عدم القدرة على الانفاق للارم و به يدفع لركاة

تتمية للتسعة - وهذا حتى عن ابي عبد الله في محل الكلام هو دفع التسعة مع قدرته على الاتقان - (مع) انما وردت ركعة من سجادة والتعدي منها الى الركعة لوجوه عن طاهر ابو حنيفة ولا يصح منه جزم

واما الثاني في اعطاء التسعة - في سبب التسعة الثلاثة في صدر حصاة
 حوزة (واستدل به) بوجهين - (الاول) صحيح ابن (١) صحيح عن ابي الحسن
 الاول "ينبغي عن لو حل يكون - و سنة واحتر - بكفه مؤودة واحدة من الركعة فيوسع
 به ان كان لا يوسعون سنة في كل ما يحتاج له من الناس - (وقه) ان
 مؤودة واحدة لركعة من غير الصلوة مع سنة واحدة الصلوة يمكن - يحتاج اليه
 لدى سقوط حوايد ولا يقدح في المعاد (الثاني) حوزة (٢) في ضرورة عن رجل من اصحابنا
 به شاة درهم وهو رجل جفاف ودهن كثير له نخل من ركعة الى ان كان
 لهفت فبقي في مائة ركعة ثم دعا في سبب تسعة فاق - توسع بها على
 عياله في صلواتهم وسجودهم وسمى بها سنة واحدة حوزة يدعو به من جهة دفع
 صدره من فرض ردة المرح عن نفوس يكون طاهر في التسعة وصرحه عطاء الصلوة
 (وقه) انما وردت ركعة من سجادة والتعدي مع احتمال القيل يحتاج الى دليل فالظاهر
 عدم جوازها في الاطلاق - مع جزم

لو عجز عن ركعة التسعة الثانية في الاطلاق

جزيه - مع - د عجز عن ركعة التسعة عن الاتقان - فهل يجوز له دفع
 ركعته لو احبى نفقته - ام لا يجوز - فحصل من العجز عن اعطاء تمامه فلا يجوز ومن
 عجز عن تمام ما يجب منه فحوزة حوزة - قول - انه يترك الاول لان خصوص
 المصح من جهة ما يجب من فعل ما يجب لا موانع له في تركه عجز عن نفقته - يحصل
 بصورة وجوب الاتقان لافط في الفرض لعدم القدرة - ولا يبعد لاطلاق الأدلة بعد

لهذا ما في من انما في المسحوب للركعة حديث

٢ - لو سئل بالله من يواب المستعجز للركعة حديث ٢

صدق العير عليه .

و استدلل للثاني ملاقا لأحدر ومعاقد لأجماعات ائمه من دفع لركاه
لي و حتى بقعه - (وفيه) ن لصوص من جهة م فيها من التعليل محضه بما د كان
الأنفاق واحبا .

واستدل للثالث اي لبحور في صورة العجر عن لاسام ناسصوص لو رددهي
بوسعه لشقه مدفي لجهه شانه - مدعوي شمولي للسهه لانيه بضووع عن بوسعه
(فون) - ودر م حمله عيه محضه بالسهه ولا تكون شانه بوسعه م وهي وان كان
مورده لعجر عن الانتم الا بانه مدعي لبحور في صورة العجر عن لاسام مدعوي
والأظهر هو الجوار في الصورتين .

أحد الهاشمي لركاه

و ... ان لا يكونوا هاشميين اذا كان المقطعي من عمرهم و نمكنوا
من ... و ... من الممنوعين الصدوقه و بحور اعطاء موالهم
فهذه ... (الأولى) لأشكال في بحورم ركة غير الهاشمي عني الهاشمي و في
لذا ... غير مدعوي اجماع المسمين عليه - (وشهدته) حمله من بصوص
كص ... (١) عند الله من ساء عن تضاد ... لانحل الصدوقه بوسه العس والاضرائهم
من سي هاشم - (٢) الفصل عن الصدوقين عنهما اسلام فالرسول الله ...
ان الصدوقه وساح ... الذي الناس و ... الله تعالى و بحرم عني منها ومن غير م ... بحرمه
و ... لصدوقه لا ... اي عند المطلب و بحورهما عمرهما (واما) ... (٣) روده لصدوق
عن م ... حده - ... من مكره الحماة عن ابي عبد الله ... قال عطير الركاه من اراده
من سي هاشم ... بحورهم و ... بحرم على السي ... و على الامام الذي من بعده وعلى

الأئمة عليهم السلام بقدم عمل القوم به ومعارضة مع ما ينسب إليهم من غير وجه وحملة على صورة
الاصطلاح

الثانية المشهور من أصحابه انه لا يحرم الصدقة المحروقة على من لم يطبخ
حتى هاشم بن عيسى بخلاف دعوى الأحناف عنه - و عن أحمد بن أبي ثعلبة تحريم
الركاء عليهم صا وهو معقول عن ابن الحنفية (ابن سعيد الاول) عموم لانه لشره
خرج عنه من اسمعيل بن عيسى - وفيه كذا - في (١) مرسل حماد الطويل
من كتابه عن أبي هاشم وانما من يترك من الصدقات محل له -

و استدلال لسانی بموجب (۲) از - عن الصدوق و کلام احمد و حاشی
و لامعطی لی صدقه ان الله جعل لکم فی کلمه بکون فیه سبعه - و النوی (۳) قول
ابو یوسف المطلب لم یفرق فی حقه و لا اسلام یحق و هم سی، واحد (و سیم) قرائه
السی یک؟ اندک و فی ذوی عری - سجدتی لم یحضر فخره سیم بر کاد

وهي لكن نظر (ما لأول) فلا بد من احوال - يكون المراد - حطلي في الموضع
من اسم لي عبد المطلب فان لسه ابي منه قد يكون بالسه ابي لحره الثاني
حدرا من لاس كما في مد في - من عن المرداه - كان المصروف يعرف بالمصروف
اليه و لمصاف اليه معروف بنفسه فلعنا حذف ذل و لسه ابي الثاني والمفهوم
من هذا القيل كما عرف به محله لانه لا يقال به على هذا ارم عطف شيء على
مردفه (فيه يقال) لا محدود في ذات اذا عطف مفسري شابع و الله تعالى (٤)
لاترى فيها عوجا ولا امدا ومعلوم ان محتم له نعمت الامن عبد المطلب (واما الثاني)
فهو سوى ضعيف (واما الثالث) فلان ذوي القرى هم لانه عندهم السلام كما سادتي في

١- المسائل ١-٣٠ : إجابات المستحسن المراجعة ٢

٢ ا- ثل، ٣٣ مر ذاك المبحث من كلام حديث

٣ - كنز العمال ج ٢ ص ١٤٠ الرقم ١٢٢٧

٤- سورة طه الاية ٧، ٨

كتاب الخمس ولا ظهر فيه لصدقة نبي تطلب حتى هاشم

لثلاثة صرح جماعة بانه لا فرق بين سهم انصراء و غيره من السهم حتى سهم
 دعامين وسبيل الله في حرمه عن الهاشمي اذا كان الركاه من غيره - و يشهد به -
 اطلاق لاداد في صحيح (١) لعنصر عن الصادق ان بابا من بني هاشم اتوا
 رسول الله - قالوا يا رسول الله انما نريد ان نعلم اننا نأخذ من الصدقات ما نريد ولا نعلم اننا
 نأخذ من الصدقات ما نريد فقال رسول الله - يا بني
 عبدالمطلب (هاشم) انما تصدقه لاجل لي وللكم ولكي قد وعدت لشعاعة - الحديث
 (ولكن) لسان من انصرف سب بواسطة ما فيها من العيب - بها و سب احاديث
 بس - عدم الحرمة في سهم بركت و لعن من و سب الله اذا صرف في المتصالح
 العامة كالمدارس و ا - الهاشمي انصرف بها - ما لا ولا ولا دنت السهم
 بصرفان في وقت لرقاب و انواع الدية ولا صرفان فيهم - و اما لاجل ولا الركاه تصرف
 في لجهه لافي اشخص وهو ما يسمع به و انصرف عن لسمع عنه
 اربعة لاجل عن لصدقه في حوار احد الهاشمي الركاه من الهاشمي و يشهد
 به جماعة من المتخصصين كحجر (٢) اسماعيل بن الفضل الهاشمي سأل ابا عبد الله عن
 صدقة التي حرمت عن بني هاشم وهي قال هي الركاه قلت فبعض صدقة بعضهم عن
 بعض قال نعم و موثق (٣) زرارة عن الصادق قلت له صدقة بني هاشم بعضهم
 عن بعض تحب بنهم فقال نعم صدقة الرسول تحب لجميع اسس من بني هاشم و
 غيرهم و صدقة بعضهم على بعض تحب لهم ولا تحب لهم صدقات اسس غيرك و
 يحويها غيرهما .

الهاشمي ياخذ الركاه اذا لم يكفه الخمس

لجماعة لاجل عن الاصحاب على ما نقله غيره و حد في حوار اعطائهم من

١ الوسائل باب ٢٩ من ابواب المستحقين لله كانه حديث ١

٢ الوسائل باب ٣٢ من ابواب المستحقين للركاه حديث ٥-٦

الصدقة الواحدة عند قصور الخمس عن كفايتها في الحد من - وعن اعنته - ان
 قوی علمنا اجمع على جواز سد الزكاة مع قصور الخمس عن كفايتهم - وعن
 المعسر قال عثمان اد مع ياشموس من الخمس حلب هم الصدقة ويحونها كلعاب
 عرهم ومذكر الحكم موثق (١) . يرد عن الصادق - انه لو كان يعمل ما اخرج
 هاشمی ولا مصلی الى صدقة واحدة جعل لیه فی سنة ما كان فيه سهمهم - ثم قال - ان
 الرجل اذا لم يجد شيئاً حبسه سنة واحدة لا يحل لاحد منه ان لا يجد شيئاً و
 يكون ممن يحل له السنة (و ٢) . باقی ان حیدر من قس - قصور - اسحریم لمیل الفرض
 بقی عموم دله الزكاة بحاله فان استغن من خروج عن حرم من حیدر المقدم
 الدال على جواز حدی هاشمی الزكاة ان حیدر من الخمس - بقی عر - وان
 الخمس عوض عن الزكاة فان سدد ما هو قصور به - بحره غلبه - صدقة (فواضح
 الفساد) - اما الاول - فلان اذ الحرة - مضت - و - باقی قد نه - م من بعض صرح حیدر
 بی حدیحه - و ما لثالث - فلان حیدر - انه - تکون فی حکم لافی عبرة

ثم ان ظاهر المیزان احداً ضروراً احسبه لا کس السنة - فهو لم یمكن من
 حد الخمس و یکن یمكن مساجور حد - کرکام - سنة و صدقات حدیحه من او حد
 علی نقول يجوز احداً - بس - حدی الزكاة - بل قد رده اعلى سدد الحاجة فی
 حوز لتفاوت - و - لایلائم مع قیود القود - یا متضمنه - جواز احده بمجرد
 عدم تسکین من الخمس - بل صاهر الشرايع - سدد سدد قیود السنة - سدد جواز
 (ودعوى) مصدر المزیق صاهر فی کفايه قصور الخمس و حیدر عنایه هر دله
 مخالف للاجماع ولا یعسر فی جواز - سدد - حیدر - من اضطرار قطعاً و اجماعاً
 فلا بد من الباء علی ان کلامه - جواز - فی سنة احسن و بس عر قد له سهمهم - و ما بعد
 کلام مفصل غیر موحب لنقد - حیدر - (صدقة) - مستوی حیدر - انه لو کن لعدل
 لم یکن احسن لهاشمین محتاجاً - فمتیحه - به حسب الدال - حدی حیدر بعض الهاشمیین

الى تصدقه وامن هو من حرم لا يمكن من احدى الخمس حصة والمصطر - فهو
لا بد عليه - فلا بد من اقتصار على خمس وهو - لا يصطرار ويمكن خمس كلمات
لقوم يصح على ذلك ما قال : ذكره الخمس في كتابهم من باب التثليل لكن مال
يصح لهم حده - ولا يظهر غير لا يصطرار

هذا كونه في حال السؤال واما عند - (فمن) لاكثر عدم تقدير
مقدر بل يجوز حده بمقدر خمس غير (وعن) سروس وجمع مقصد به تأخذ
مقدر كعنه نسبة (وعن) من فقدوا سحوق سهمه بالنسبة تأخذ قدر قوت يوم
وليه (وعن) كشف بر مور - انه تأخذ بمقدر الزم

و يستدل للاول بان دليل المسوع بالسؤال ليس في مقام ما يشهد لجهة مخرج
فهي اني ما من بمؤنه على حوار عند من سحوق الزكاة - (وقه) ان ظاهر لمونق
ومعقد لاجتماع ما هو بشرط لاخذ بمقدور خمس - فح لا بد من ملاحظة
الفاصل فان حرر بقصور في تمام لسه حار احدى مؤونه اسه - و ن حرر بقصور
يوما وبينه جار حدمؤونهما - وهكذا وبذلك يظهر ما هو لمحار عند الحاجة الى
نقل ما استدل به على سائر الاول - (لهم) لا بد من ان الخمس من الصل وانموى
اشترط الاخذ بالضرورة و لا يصطرار بجور بمقدار يرتفع به لضرورة وتنعس لاقتصار
على مقدار قوت يوم وبيلة - لانما بط الخمس في المعروف والشرع من حيث لا كل
على ما يستفاد من باب النفقات هو القوت يوم قوما ومن حيث الكسوة عند الحاجة
ايها - نعم - ان علم به لا يمكن من حدي ان لم يأخذ مؤونه سسه مرة واحدة وعلم بعدم
تمكنه من سائر ما سوع به حده حار به حدمقدر مؤونه لسه كما لا يخفى

يجوز للهاشمي غير زكاة اموال الواحدة

السادسة يجوز للهاشمي احدى تصدقه المبدونه من هاشمي وعمره - بلا خلاف
حده فيه بيب كما اعترف به عبرو حده بل لاجتماع قسميه عنه و لسحوقه منه صريحا

ومدها فوق الاستعاضة كذا في الجواهر .

وبشأنه مصحح (١) جعفر بن ابراهيم الهاشمي عن الصادق "ق" قب له تحل لصدقه لشيء هاشم فقال (نقل) الصدقة الواحدة على لاس لا تحل ولا غير ذلك فليس به بأس ولو كان كذا ما سيطر على من يحرقوا الى مكة هذه المبدعها صدقه ومجوده غير دونه بعد اطلاق مدول (٢) على حرمة صدقه على الهاشمي

واما ما اشهر من حكمة منع سيدنا رب و ام كلثوم عليهما السلام السبا عن احد صدقات اهل الكوفة معلل بكونها صدقه - فيمكن حملها على الكراهة او الحرمة اذا كان يدفع على وجه النهاية بطريق اهل الكوفة كانوا يدفعون اليهم الصدقة لمقصود به دفع البلية .

و (٣) في نهج لئلا حله ام ركاه صدقه فذلك محرم على اهل البيت لظهور في تحريم لصدقه المتصلة لركاه - فهو محض باهل البيت عليهم السلام ولا يشمل غيرهم من بني هاشم .

واما آخر (٤) ابراهيم بن محمد بن عبدالله الجعفي كذا عن رجل صيان وشرب من ماء في المسجد من ماء صدقة فدعا جعفر بن محمد فقال "ع" يا سي لا تشربوا من هذا الماء واشربوا من ماءي - فلا يدل على الحرمة لعدم كون مخاطبين بالمعنى

واهل يجوز به احد الصدقة الواحدة غير الركاه - كما عن المصنف في المواعيد والمفقد في التمتع والمحقق الثاني في جامع المقاصد والشهد الثاني في لروضة والممالك وغيرهم في غيرها - يكون الجمع عدم لجمع افراد الصدقة الواحدة كما عن السيد والشيخ والمحقق والمصنف في جملة من كتبه - وجهه .

١- الوسائل باب ٣١ من ابواب المستحقين للركاة حديث ٣

٢- الوسائل باب ٢٩ من ابواب المستحقين للركاة -

٣- المستدرک باب ١٦ من ابواب المستحقين للركاة - حديث ٨

٤- الوسائل باب ٣١ من ابواب المستحقين للركاة - حديث ٢

قد سئل بشي باطلاق مادل على حرمة لصدقة له - و بالاخص - و
مصحح بهاشمي لصدقة

وفي النكاح نظر (ما الاول) ولان تعين بصدقة بحر (١) زنة اشهد عن الصدوق !
عن الصدقة التي حرمت عليهم فقال هي لركاة لمعروضة وم يحرم عليها صدقة
بعض على بعض - وبحر بحر (٢) - عن ابن ابي عمير لهما - (ودعوى) انهما
صدقات لهما في طريق لهما - مقتضى من صالح في طريق شامي قاسم بن محمد
(مقدمة) بخلاف بعض - لهما عن من عرف (مع) - بعض تلك الصدقات متضمن
لتنجيل لهما اوسع - من ذلك مقتضى لركاة - (و ما الذي) فهو مسوع (و ما
ذلك) ولان لصدقة الواحدة لركاة لهما كبرها وكثرة لانتفاء لهما
كاهن واحدة على جميع الناس بخلاف غيرها من الصدقات الواحدة كاللقدرة -
- و لاقل من الاحمال و لهما من لركاة - و لكن مع ذلك في النفس شئت
فالاختياط لا يترك .

ثم به على القول بحرمة الواحدة مطلقا - ولصدقة خروج لصدقة و لموصى
بها و لصدقة بسحبها اليه و بحقوق عدم معنى او حقوق فيها - لصدقة من موقوف
آخر و الصدقة بموقوفها موضوع الامر لاسمحوا في اذ بحقوق في لصدقة تعيق
بوقوع لصدقة - وفي لموصى بها لعل بالوصية في الصدقة بسحبها المالك
بليانه عن المالك

السابعة الظاهرية لاختلاف في حواجز اعطاء الصدقة لموالي بني هاشم و
العرب بهم على ما في لذكره من اعتقه شامي وشهد له عموم الأدلة ومصحح (٣) سعيد
بن عبدالله لاعرج قال قلت لابي عبدالله (ع) تحل الصدقة لموالي بني هاشم فقال نعم و
بحقه غير دو امامونق (٤) زر رضى الصدوق (ع) في حديث قال مو لهما منهم ولا تحل
الصدقة من العرب لمواليهم ولا من صدقات مو لهما منهم - ومحمول على لكرهه

جمعته ونسبته

فمن من شك في كونه هاشم يعطى الزكاة ما لم يكن هذا ما رده من ثمة لكونه هاشم من سنة وحرثه - واسحق الممدد للاضمان - او اقره من حيث لمؤاحديه - وقرره - لاصله عدم الانساب - وفي تبهرة اسحق الاخطه بها الاصل الممدد عليه لدى العلم في جميع المقامات انما الاشكال في تعيين وجه عمل عقلاء و العلماء به و لظهور به هو الاستصحاب اي استحباب عدم انساب هذا الشخص في هذه القسمة - و قد اشتمت الكلام فيه في الجزء الثاني من هذا الشرح في محبت النجف فرجع .

في اعتبار العدالة

الزاد العدالة وقد عرفت ان الشرح الثلاثة واسماهم بل انساب اني المشهور من لقدمه شهره عظيمة بل عن صدر السديد او صدر نجهم دعوى الاحكام عليه (وعن) لاسكافي - و لمد في الانتصار والحمل - واسحق في الاضمان - عن محاربة الكثر (و في لمرود) يعمران لا يكون ممن يكون يدفع اليه اعانه على لائم واعراء الفسح فلا يجوز اعتدائها لمن تصرف في اجناسي خصوصاً اذا كان تركه ردعاً عنها (وعن) جمهور الماخرس او عدمهم القول بعدم اعتبار شيء من ذلك وهو لمحكى من اني بديوه وسلا

وقد سئل لاؤن - لاجماع - و لاضمان - و يمكن تدهر من سنة (١) او قرآن (٢) بضم لفتح عن معونه لافق - و بان الفسق ليس بمؤمن لمقدسه بالمؤمن مفهوم وحكما قال الله (١) تعالى ان من كان مؤمناً كان فاسقاً

١- الوسائل . باب ٤٢ من ابواب ما يكسبه من كفاة لحدارة

٢- سورة المائدة الآية ٣

٣- سورة المائدة الآية ٢

و لكن كدثرى د (الاجماع) غير متحقق كما عرف و لا يكون تعديا على
فرض تحققه - (و لا احتياط) لا يكون لازما في مفاصل اطلاق الدليل وعمومه (ومادل)
على المسع عن معونه الظالم او الفاسق بما يدل على معونه في نفسه وظلمه و لا
فلارب في حوار معونه في فعل المباحات والمسحات - (و لمؤمن) الذي هو موضوع
هذا الحكم هو المعقد بدمه الاثم الاثنى عشر و قد شمل لفاسق بضا و لمراد
بالفاسق في الآية الكافر بقربه انحكم بحوده في النار في لآنة لى بعدها

و استدلل لثاني بحبر (١) داود الصرمي فان سألته عن شارب لحم يعطى
من الزكاة شيئا - قال لا - يدعى عدم لقوب باعص منه و بين غيره من الكثر -
(و فيه) مصافا لى ضعف سنده لحياله حال لائل و صمده وعده ثبوت لانحر - و
حتصاصه بشارب لحم و عدم حر ر عده لفصل - به يدل على المسع عن اعطاء
المدمن في شرها لاملطوق من شرها - وقام استدلاله و حوجه اخر صمده لآبده - لمرص بها
و اما لقول اشدث - فمد استدلاله بمدون (٢) على حرمة لاعابه على لآثم - (ومادل)
على وجوب دفع المنكر .

ولكن - برد على الاول انه لو سبم حرمة الاعابه على لآثم - صدق لاء بجمع
عدم كون العمل من المعصيات القاطلة لعمه - محل اشكال - كما حقيقا ذلك كله في
حاشيتنا على المكاسب - ويرد على لثاني ان دفع المنكر لادبين على و حوجه مع ان
عدم الاعطاء لا يكون دفعا دائما - (فحصل) انه لاشيء في مفاصل اطلاق لادله
(و حصوص) مدلل على حور عطفيه لى فاسق - كالمرسل (٣) - الذي رو ه في العمل
فسد للرحن يعنى ان الحسن لا ما حد المؤمن لدى يعطى من الزكاة قل عطا يعطى
لؤمن ثلاثة آلاف ثم قل وعشره آلاف و يعطى العاخر بقدر لان المؤمن ينقها في

طاعة الله و لفاخر في معصية لله وحسن (١) الحلى عن الصادق عليه السلام - بعد ما سأله ابن
 فقال ابي كتب اهل الهيمة من ركة مالي حتى مسعتك تقول فيهم فاعطيهم ام كتب
 قال عليه السلام بل اعطيهم فان الله حرم اهل هذه الامر على لدر - فلا تظهر عدم اعتبار شيء
 من تلك الامور - ويؤيده مدلل على انه لو لم يكن تقصير في داء الركة لما كان سقى لغير
 و استعنى الجميع و من لم يعموه انه لو كانت العدالة شرط لقي اعاب المحاجين
 سيما ابناء السبى عبي قهرهم و حساحيم - ومحر و من عن الركة - فلا تظهر عدم اعتبار
 (بعض) لاحوط فيما د كان ترك الاعطاء ردعا عن المعصية لئلا يترك - وفي خصوص
 العامي كلام مقدم .

لا يجب بسط الركة على الاصناف

فصل في بقة احكام الركة - وقد تقدم حمله من (و) عمده ما بقي مسائلان
 الاولى (بحرور تفحص) صف واحد بل شخص و خدم بعض الاصناف (بها اجمع)
 بلا خلاف احده فيه مسائل اجمع فسميه عنه - كذا في الجواهر - وفي لحد ث
 الحكم تعاقبضا و قوى - و نحو هذا كمناب غير هذا من الاصحاب - و مسند
 لحكم بصور مستبصة او منورة و فيها لصحيح و الحسن و عرجم كحسن (٢)
 عبدانكريم الهاشمي عن ابي عبد الله عليه السلام - كان رسول الله صلى الله عليه و آله يقيم صدقة من الوادي في
 اهل الوادي و صدقة اهل الحضر في اهل الحضر و لا يقسم بينهم بسوية و اما يقسمها على
 قدر ما يحضرها منهم و ما يرى و ليس عليه في ذلك شيء موقت موطى و اما يصنع ذلك
 بما يرى على قدر من يحضرها منهم و بحود غيره - (ومنها) ما تقدم في شراء العبد و هذه
 دين الاب و غيره ذلك - فكما ان الحكم من حيث الفتوى لا كلام فيه كك من حيث
 المدرك و لاجل هذه النصوص و الاخبار الدالة على انه لو لم يكن تقصير في داء

١ - لوسائل باب ٥ - من ابواب المستحقين للركة حديث ١٦

٢ - الوسائل باب ٢٨ من ابواب المستحقين للركة حديث ١

الزكاة لاستعنى لجميع مع الناس ليس نادروك الزكوة أقل بحسن اللام في الآلة
لشريمه على إرادته لمصرفه لا يملك
(والمستحب تقصتها على الأصناف) بلا خلاف طهر - وقد صرح غير واحد
بعدم العثور على مدرته هذا الحكم - وقد استدلل له - بتعمم النفع - و مراعاة
ظاهر الآية - وإن فيه تنحصر عن الخلاف - وبمقتضى الأحراء نقب - ولكن
كما ترى .

أقل ما يعطى من الزكاة

الثانية (وأقل ما يعطى الفقير ما يجب في المصنف الأول) وهو خمسة
دراهم وعشره فواربط كما عني شخص والصدوق والمرئسي أسره وهو لحسي
وغيرهم - بل عن الانصار وانعمه الإجماع عليه
و تبيح القول في لعدم بقصى لكم في جهاب - (أولى) وهذا الحكم
هل هو على سبل الوجوب أو الاستحباب - (الثانية) في معنى الحد - (ثالثة) في
أنه هل يختص بنفسه و لذهب - م يعين ولا يكون ثاب في غيرهما - م نعم لجميع
(الرابعة) في أنه على فرض تعدد أبي عبد القدر - هل هو بمحاط لبيته في التقدير
رب أو بعضهما عما يجب في لصاب لأول أو الثاني من موضوع الزكاة أو بمحاط
ما يجب في لصاب لأول أو الثاني من فلا يدفع إلى الفقر قل من شاه من مصنف
الأبل والعلم .

أما الجهة الأولى - فظهر حمه من العبارات لأول من لعله لا أكثر -
إلا أن المصنف به في المذكورة قال وما قبله عني لاستحباب لا لوجوب جماع .
والأظهر عدم الوجوب و لء عني لاستحباب أو كرهة اعطاء لأقل - لأن
ذلك مقتضى الجمع بين الموضوع لظاهرة في الوجوب كصحيح (١) بي ولأدع

ابن عبد الله عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يعطى أحد من الركاة أقل من خمسة درهم وهو أقل ما فرض الله عز وجل من الركاة في أموال المسلمين ولا تعقبوا أحد من الركاة أقل من خمسة دراهم فصاعد وحبر (١) مدونه من عمار وعبد الله بن بكير عن أبي عبد الله (ع) لا يجوز أن يدفع من الركاة أقل من خمسة درهم فإنها من الركاة وبيع بنصوص لصريحه في عدم الوجوب كصحيح (٢) محمد بن أبي الصهبان - كتب بن الصادق عليه السلام (لظاهر أن مراده أحد المعكرين عليهم السلام لأن الرجل من أصحاب أبي الحسن الهادي عليه السلام) من يجوز أن يعطى الرجل من حوائج من الركاة درهمين والثلاثة الدرهم فقد أشبه ذلك عني - فكتب عليه السلام ذلك حائز وصحيح (٣) محمد بن عبد الحارث بن بعض أصحاب كتب عني بنى محمد بن سحاق بن محمد بن عبد الحارث عليه السلام أعطى الرجل من حوائج من الركاة درهمين ولثلاثة درهمين فاعل شاء الله تعالى المتعصده بساق (حسن) عبد الكريم بن شمس وعمر بن يحيى بن يوسف ويؤيد عنه الوجوب في بنصوص الوجوب من العمل بأن ذلك أقل فرضا فإنه يسب مع الوجوب لا لثبوت (ودعوى) أن تصفة التهمة تحمل على التهمة لأن معنى المحدود مذهب العامة (فيها) أن تحمل على التهمة أما عوفيما أو معارض لحبر بن سحاق لم يجمع بينهما ومع إمكانه لا وجه للحمل على التهمة - (كما أن دعوى) أن التمسك بالنصوص التقدير الثاني - (مدفوعة) أن التقدير الثاني لا دليل عليه كما سنعرف فكفى في شبه الإطلاق - ولكن الانصاف أن يكون ما ذكرناه من الجمع عريفا مما ليس بذلك بوصف دلوجمعه قوله عليه السلام - لا يجوز أن يدفع له مع قوله عليه السلام ذلك حائز - لقائل أن يقول أن العرف يرويهما مسافيين ولا يرون أحدهما قرية عني الآخر - فلا بد من أعمال قوعه لتعارض - فإذا كان عدم الوجوب أشهر كما أفاده المصنف رد تقدم بنصوصه ولا تقدم بنصوص الوجوب لمخالفتها للعامة - والاحتياط سبيل لجاة

و من الجهة الثانية - فلا يظهر أن حده ما يجب في النصاب الأول (صحيح)

أي ولاد وحرم مدونة جند من (وفا) ما عن الاسكافي وسلاز وغيرهما من راقلة ما
حسب في الحسب الثاني وهو فراضل او درجم - فساد لعدسلا - كتب صرح بذلك
صاحب الجواهر ره .

وما الجهة الثانية - فمن النسخة الاقصار عليه في العصة - وعن من مدونة
لاقتصر عليه في المدونة وعن لاكثر النسخ على عمومها لهما - وقبل - انه ينبغي الى
غير القدين اخوان نفس - محض - بعضه لا حظ صحيح في ولاد وحرم مدونة - والتمس
يحتاج الى العلم خصوصه - والتمس في الاطلاق والاصل عدم التقدير في غيره
والانصاف - ان يمدى عبر صدر اوجه - سماه واسطه ما في خبر من النسخ في
من القرض في نفسه اما يكون هذا - حدث في عذر من لاجس تركونه كالل مثل
و اما الجهة الرابعة فهي القواس - ان حرمه درهم هي محسوبة على نفسه
او على كونه مالا ما يحسب في الحسب الاول - ولا بعد رجحه الاول هذا كنه في
الحكم من ناحية الاقل .

(و) اما من جهة لاكثر - فمستهور من لاصحاب - انه (لاجد لاكثره)
وقد تقدم لكلام في ذلك مفصلا في نصف الاول والناسي من صنف المستحقين - و
عرفت احوال راء عنها ريد من مؤوية السه محل شال ومع

في ركاة الفطرة

(الباب الرابع في ركاة الفطرة) و الفطرة - ما بمعنى حقيقة وهي لينة بحاصله
للمخلوق من خلقه كالحيضة - و ركاة الفطرة - اي ركاة البدن من جهة انها تحفظه عن
الموت فمن صدق ^(١) انه قد لم يكله اذهب وعط عن عبدا ففطره اجمعهم
ولا تدع منهم احد فانك ان تركت منهم اب - ماتت عليه لغوب فسو ما الموت قل ^(٢)
الموت - وان سعى الدس اي ركاة لاسلام من جهة انها من اركانه ومن شعائره و ما

بمعنى لا يفطر لكون وجوب يوم الفطر - أو أنها فعل لصوم في صحيح (١) أبي بصير ورأى أنه من تمام الصوم إعطاء الزكاة كما أن الصلاة على النسي (ص) من تمام الصلاة لأنه من صام ولم يؤد الزكاة فلا صوم له - تركها متعمداً فلا صلاة له - ترك الصلاة على النسي (ص) أن الله تعالى قد بدأ بها قبل الصلاة - وقال (فداهي) من تركها وذكر سم ربه قصي) والحمد لله الزكاة في هذا الخبر زكاة الفطرة كما يستفاد من بعض الأحبار المفسرة للآية

(وهي واحدة) أجماع من سلسلتي لأمن شدة من صحابته حديث وجوبها من ضروريات الدين - وسنجد في ثلاثة ثم أنه حيث يكون وجوبها مشروطاً بشرايط - وما خرج عنه مخصوص بحال من مقتضى برون خاص وهي أيضاً مخصوصة بوقت معين ومصرفها اشخاص خاصة - فسمح لمحت فيها في صوم فصول. الفصل الأول في شرايط وجوبها

شرايط وجوبها

قال والده: وهي: أحده (على التكليف الحر العيني وهو ما لا يفتقر إلى سببه) والشروط التي اعتبرها ثلاثة - (الأول) التكليف - فلا يجب على الصبي والمجنون - لظهور أنه لأجل خلاف فيه من غير وجه دعوى لأجماع عليه - (والمستدل به) بحديث (٢) رفع نقيم عن الصبي - ومبرور (٣) المصدق عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام يجب لفطرة عني كل من يجب عليه الزكاة - وحيث أنه لا نسب للزكاة على مال غير المكلف فكذلك لفطرته (ووجهها) نظر ما الأول - فلهذا يتم في مبحث اعتبار الزكاة في ثوب الزكاة من أحدث الرقع لا يصح لرفع بحق ولما لا نسب له فيه فراجع (واما الثاني).

١- الوسائل - باب ١٠ من أبواب زكاة الفطرة حديث ٥

٢- الوسائل - باب ٤ - من أبواب مقدمة العبادات

٣- الوسائل - باب ٤ - من أبواب زكاة الفطرة حديث ١

فلا يوقف على ثبوت المفهوم به ولو من جهة كونه في مقام التحدد - وهو غير صاهر - مصداق لى مقدم من ثبوت الركاة على غير الدائع و المحضون في الاعلاب والمواشى

و بحق ن بديل له بالنسبة الى النزع بصحيح (١) محمد بن لقاسم بن العفيل
نه كتب الى ابي الحسن الرضا عليه السلام عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
لهم ماله فكيف لا ركاة على يمين - وبالنسبة الى اهل عدم انقوب بانفصل به
وبين اللوغ .

ثم ان مقتضى خلاف الصحيح سقوطها عنهما بالنسبة الى عاقلهما انهم - (بعم)
في خصوص المصنوع يمكن احوال بعدم استعوط لما في دين الصحيح انما كتب
اليد عن لسلو: سوت عنه مولاد وهو عنه نائب في بلد حري - وفي يده مال
لمولاد وحضر لفطره تركى عن نفسه من مال مولاد و وصار لى ابي قلبي - نعم -
الا ان صاحب الجوهر رد ادعى عدم الدس به و غلبه - فلا يصلح ان يكون
مذركا للحكم .

ثم انه صرح لمعظم ن في حكمة غير المكلف المعنى عنه - واستشكل فيه
سد امداركه لا د كان الاعضاء مسوعة بوقت الوجوب - و ورد عليه صاحب
الجوهر - انه يكفي لافضل بعد ظهور لاديه في عمار حصول اشراط عند لالهلال
(قون) عدة ما يمكن ان يدل في وجه مذهب الیه لمعظم - ان الاستعداد من المصنوع
و تصوى - ن المعنى عليه ليس اهلا لتكليف بمعنى عدم تعلق التكليف به ولو بالقوة
كما يتعلق بالنائم والساجي - وهذا لا خلاف بينهم على لظاهر في بطلان الوكالة اذ
عرض لاعماء لوكيلين و لوكيل هذا والمعنى عليه كالصبي و المحضون لا مقتضى
لتكليف بالنسبة الیه بخلاف لائم و لئاسي - (و عنه) فيكون المعنى عليه ملحقا
بالمحضون و نصي في الاحكام - ولكن برده عنه (ولا) انه لا دليل على اعثار لتكليف

ولو بالقوة في سببها كي يتم ذلك بل ليس كان محصيا بالصبي - واما الحقيقة
لمحجوب بواسطة عدم القول بالفصل - (و نذبا) ان ما ذكره عندنا محصيا لم
شهادة به دليل معبر - ولعله لذلك اشكل صاحب بذارك في الحكم - و ما للمورد
لدى سئل - فانظر بالوجه فيه - ان جماع شروط تحرر لتكفي من قدره و
لالتعب و غيرهما ضروري لا غير في جزء من جزء الوقت فالأعمال المستوعبة
مابع عن توجه الخطأ و به يدفع ابرص صاحب نحو هررد ولكن يرد عليه ان هذا
يتم بالنسبة الى الحكم التكليفي لا الوصفي - فالحق المعصية عنه - بالصبي والمحجوب
لا يحل عن اشكال - الا ان ادب الاحكام ليعدي وهو محصيا بأمر

الذي احرره - وعن جماعه دعوى الاجماع على عسرها - وهو على القول بان العبد
لا يملك و صحيح به فانه ح فاقه للعبي لدى هو شرط - و اما عبي لقول بانه يملك -
فحسب به في غير المكاتب - بشرط ان لا يملك في الايدي عبي عنه من ماله - فهو في
لحقه عبيد يملك يملك عبي مولاد عنه - و اما لمكاتب فقد ورد نص عبي ان
ركانه عبي عنه - ففي صحيح (١) ابن جعفر عن المكاتب هل عبي فطره شهر رمضان او
عبي من كانه و محور شهادته قال لا لا يفتقر عنه ولا محور شهادته - ولا نصرا شتمه
على عدم قبول الشهادة فلا مانع من لعنك من الفقرات في تحججه - مع - ان المعصية
عن الصدوق حمله عبي لا يكره (٢) و ان على الركن يؤدى ركانه الفطرة عن مكاتبه -
ظهر او محمول عبي صورته انما هو

من شرائط الغنى

الثالث - عبي - و لكلام فيه نارد في اصل اعشاره - و حري في ماله ينحقر
انما من لا يورث المشهور اعشاره ولم ير من حالهم - و شهد له النصوص الكثيرة

كصحيح (١) الحلبي عن الصادق عليه السلام عن رجل بأحد من الركاة عليه صدقة لظفيرة
 في "الإخلا" لا وحر (٢) اسحق بن المارء قلت لأبي ابراهيم عليه السلام علي الرجل المحتاح
 صدقة لظفيرة في "الإخلا" ليس عليه فطره وحوهم غيرهما ولا يعارضها مصحح (٣) راره
 فبت لعمر ابي تصديق عليه حل عليه صدقة الفطره قال يا نعم يعطى مما تصديق به
 عنه ويعود غيره لتعني حينئذ انما هو في عبي الاسحاب كان ذلك حمدا عروفا
 ولا يطرح

واما لمورد اشبهى - والمشهور بين الأصحاب به بتحقيق ملك قوت سنة به
 ولما له بالتفصيل السبعة في ركاد المال - (و عن) لاسكافي به تحقيق ملك مؤونه
 و مؤونه عيانه لمؤونه ويليه (و عن) حماده ميم لشع و الحنبي ان لعاء بتحقيق
 ملك نصاب من النصب لركونه و عن السج الحنبي فمها (و عن) صاهر حنبي
 الاحماع عني م زعدة و الاول اظهر و ذلك بوجهين (الاول) ان لخصوص يستعمل
 بعضها تدل عني بلام من حوار احد لركاة وعدم و حوب الفطره - وقد بقاء انه
 يجوز حده لمن لا يثبت قوت لسه الثاني حمر (٤) دوس بن عمر - الذي روه
 احمد في محكي لمعه عن أبي عبد الله عليه السلام بحرم لركاة على من عده قوت لسه و
 نجب الفطره على من عده قوت السنة .

و سيدن شمع و الحلبي - به تقدم في ركاد المال من تحقيق لعني بذلك -
 بصحة م د عني مقابله لعني لعمر في لركاة كقوته "الإخلا" امر بان أحد الصدقة
 من عبيكم و دفع لي فقر ثكم - (وفه) م تقدم في ذلك المسحت من عدمه ممية
 المسمى فراجع .

ثم انه هل يعسر في الوحوب كونه مالكا معدار الركاة ر بدأ عني مؤونه لسه كما

١-٢- الوسائل - باب ٢ من ابواب ذكاة لظفيرة حديث ٣٠١

٢- الوسائل باب ٣ من ابواب ذكاة لظفيرة حديث ٢

٤- الوسائل باب ٢ من ابواب ذكاة لظفيرة حديث ١١

عن جماعة منهم لمصنفه و الشهيد و المحقق شافى في حاشية الشرائع - ام لا
تعتبر ذلك كما عن جماعة آخرى منهم الشهيد الثاني بل هو الموقوف الى اطلاق
الفتوى . وجهان .

قد سدل للآراء (٥) لو وجب مع عدمه يجب فقرا فلم منه انتفاء
موضوعه (وإنه) لو وجب ح لحر احدث تحقيق شرط المسحق فلم ان يكون
من بأحد ها و من طلب عنه فقد ورد - انه د حبت له م تحل عنه و من حبت
عنه لم تحل له (وإن) حدوث الفقر مانع عنها كوجود

و في الكل بظن - (اما الاول) - فلا الفقر يستوجب على لاء امتناعه عن
ابحاث كيف يفي العبي بما ورد في امره - لانه على التحكم كي يصلح ان
يكون موجب لانتفاء الموضوع . (و اما الثاني) فلا يرد عنه ولا لنقص بانه ان لم
تجب عنه لم تحل له لفرص عدمه . و قد دس بعض على وجوبها على من لا تحل له
الركاة (وإنه) الحل وهو الماحود في موضوع العبي و عدم الحلية مع فسخ
الظن عن هذا الحكم - و به يظهر ما في ثالث - و لا يظهر عدم الاعسار لاصلاح النص .
ثم ان الكلام في وجوبها على كافر و عدمه - و على فرض لو وجب هل يصح
ادائها منه ام لا . و على فرض الاسلام هل يصدق منه ام لا ينقض - هو كلام في ر كاه
المال فراجع .

ثم انه يستحب للتغير احراجها نصا . لموضوع التصدق بعضه لمحموله على
الاستحباب و ان لم يكن عبده لأصاحبه - يصدق به على عبده - ثم يصدق به على
لاحسب - و يرد لي المصدق الأول - و يرد لي بعضهم سوء كان هو المصدق
الأول ام غيره لموثق (١) اسحق بن عمار قنن لابي عبد الله (ع) لو حل لا يكون
عبده شيء من العطرة الا ما يؤدى عن نفسه و حدها ابعطه عرب او ياكل هو و
عيله فدل يعطى بعض عياله ثم يعطى لآخر عن نفسه يرد دونها بينهم فيكون عنهم

جميعاً فطرة واحدة .

ولو كان فيهم الصغير و المصروع - فينبى سولى النبى الأجد له و الاعطاء بطر الى صلاق النص ه لس له الاعطاء عه - بطر الى به لس نص فى مقدم لبيان هذه لجهة و حيث ن عطاء لولى خلاف مصححة بموى عله فلا يحور للأص - وجهان فو هه لاول و ديت لانه مفرص عنه و حوز النصى فى لعال دعوى عهه كون النص و ردافى معام لسن من هذه النجهة عريه

فى وقت وجوبها

الفصل شى - فى وقت وجوبها و لكلام قد يع فى مواضع - الاول فى مءأ وقت أوجوب و المشهور من المتأخرين بها انه يجب (فى كل سنة عهده ل شوال وهو سحكى عن جماعة من القدماء منهم الشح فى لحمل والاقتصار و اسا حمرة و دريس (وعن) لأسكافى والمعد والسد والبيع فى مسوط و لحلاف و انهاء و القاضى و لحنى وسلاز وعمرهم ان وقت الوجوب صروع فحرموم ابعده و تدهر اسرهه لأجده عنه و حدره جمع من لساخرين

وقد استدلل للأول بمصحيح (١) معاوية بن عمار عن الصادق ع عن موبود ولد ليه فطر عنه فطره - قال ٢٠ لأقد خرج لشهر و سألته عن يهودى اسلم لسنة افطر عله فطره قال ٢١ لا و مصححه (٢) عه ٢٢ فى المولود يولد ليه الفطر - و ليهودى و انصرانى سلم ليه فطر - قال ٢٣ لس عنهم فطره و لس الفطره الاعبى من ذلك لشهر (و قريه) الاسدلال بهما عنى م فى لحدائق - بهما اما بدلان عنى ن و جوبى مسوط ممن يمضى عيه حرم من شهر رمضان و يهل عيه هلال شوان مستكذلا لشرائط الوجوب كالموبود بولد والكافريسم واعد بشرى والعقير نصبر عسا و لصغير سلع و المعدل يعى فى العبلولة - و لولم تتحدد شىء من ههه

لندکورات الامع تلال فانه لا یعلی مالم حجب (افق) لاریب فی انهما بعد لان
عنی ان ادر لك الحزم الاحرم من الشیر مسکماً لشرائط الوجوب - دحل فی الوجوب
واما ان مبدأ و - لوجوب من هو غروب لندم الفطر - او طلوع فحر یومه - فیهما
ساکنان غیہ - ما لاول فعلیہ اشباه عنی الوجوب فصلاً عن وقتہ - و اما الثاني -
فلعدم کونه فی مدم سب حید الحقیقہ - فیس ایسککن ان یکور ادر ان الشیر سب حدوث
لوجوب بطلوع الفجر .

و اما سئل لثانی یصحیح (۱) اعیض عن ای غیہ - لا عن الفطره منی
فی فذل (ع) قبل صلاہ يوم الفطر قبل ان یغی مہ سی . بعد صلاہ من الفجر لانیس
بحسب بعضی عالما مہ ثم یغی فقسیمہ و ورد علیہ - س ر ذاب (لاون) ما افاده الشیخ
الاعظم ره وهو بدلالته مبیہ علی وجوب نہ فیما علی الصلاہ ادو اسحب تین
حمل لتوظیف المستند من یصحیح عنی لاسحب بالنسب لی يوم الفطر بصا
(وفیه) ان فی الحر فیدس - احدهما مضمراً - لایسحب من حیث الزمان - وهو قوله
يوم الفطر - و لثانی موصوف - حسب ترتیبی و هو قوله من الصلاہ - و حسب
حدهما علی الاستصحاب لمرتبہ خارجہ لایلزم حسب الآخر عند وان کان انکلام دلا
عیهما بدلالہ واحده - لما حقی فی محبہ من الوجوب و لاسحب خارج عن
حریم الموضوع له والمسعمل فہ و بعدہ سرعان من ارجح فی ترک وعدمہ
فاد اورد لرجحان فی ترک احدهما دون الآخر سی عنی سحب الاول و وجوب
الثانی (الثانی) ان قبل الصلاہ کما یعم عند تصویح احر بلا فصل کث نعم فیه اقرب
منه ولا قائل بفرق (وفیه) ان مورد لاسدلال قوله يوم الفطر - لا قوله من
الصلاہ (لثالث) انه لاند من حملہ علی ارضہ لافضلہ جمیعاً بقرنہ حر لصلاء بعضی
يوم الفطر افضل وهو فی سعة ان خارجہ فی ول بود من شهر رمضان - (وفیه) ان
احر بدل عنی افضلہ الاعطاء يوم لعدد عن لتعجل نہ و شد غیر مربوط بالمقام

فالحق أن يورد عليه - أن تصحح - ما ظهر في كونه في مقدم باب وقت الأجرح
لأن وجوب أو قبل لتحمل سلكه - ولأما مع من خلاف وقتها
وقد سئل لهذا يقول بحر (١) إبراهيم ميمون (مصور) قال أبو عبد الله عليه السلام
أنه لم يرد عليه قبل أن يخرج إلى عبد فله فطرته وكان بعد ما يخرج إلى عبد
فهو صدقة (وقبه) مصدق أي ما يقدم في سابقه - به نس في مقدم بيان الوظيف من
حيث سئل - (محصل) است من خصوص باب لس في مقام بيان وقت الوجوب
دائماً لا يرى تدل على اعتبار اجتماع الأمر في حر حر من شهر رمضان - و
الثاني - تدل على أن مبدأ وقت الأجرح صلوات الفجر - فليس الرجوع في ذلك
إلى الأصل - وهو مضمي عدم الوجوب في صلوات الفجر - إلا أن يحقق اجتماع
عني أن يمدد غروب لسه الفجر - وقد أورد حسنة - وجعلوا لرفع المربور في
وقت الأجرح .

آخر وقت وجوب الأجرح

الموضع الثاني في آخر وقت وجوب الأجرح - من السيد والشخص و
الصدوقين والديني والحي و جمعة من المسحورين به صلاة العبد - واحتاره
لمصنف رد في لس دن (و نقصق عمد صلاة العبد) و عن تذكره بسبه
إلى علمنا (وعن) لاسكافي - أن آخره روال الشمس - وعن لمختلف استقرا به
وعن السيد و ندروس حساره (وعن) المنتهى أن آخره آخر ليلها وقواه سيداً مدرك
واستقر به الفصل الآخر سبباً أما المخصوص فهي على طوائف (مها) ما يدل على أن
آخر وقته صلاة العبد كبحر (٢) إبراهيم ميمون (مصور) لمقدم ومجود بحر (٣)
عني أن طووس في لأقل و بحر (٤) سالم مكرم الجمال (ومنه) ما يدل على أن

آخر وقت صلاة بعد في صورة عدم الغسل مع الغسل فخرجها متى شاء كموقوف (١)
 سحوق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام اذا غرستها فلا تصدق مني ما اعطيتها قبل الصلاة
 وبعد الصلاة يوحى وحبر (٢) المروني (ومنها) ما يدل على حوار تاحرها عن الصلاة
 ومنتضى اطلاقها حوار التاجر الى غروب الشمس كصحيح (٣) العيص لمتقدم -
 فان بقي مدهشى بعد الصلاة قال عليه السلام لا بأس - وهذه الفقرة منه يصح صراحة ظهور
 صدره في لو حوب وموعدة لحسنه على الاستصحاب ومصحح (٤) بن سنان - وعطاء
 الفطرة من الصلاة نفس وبعد الصلاة صدقة لا تصدر من لافضلة الاستصحاب (ومنها)
 ما يدل على ان آخر وقتها لروا في صورة عدم الغسل كحبر (٥) الاحمسي عن
 لصدق عليه السلام لفطرة عن كل حر ومملوك ابي ابي لهب قبل الصلاة وبعد قال عليه السلام
 ان حرجها قبل الظهر فهي فطرة وان حرجها بعد الظهر فهي صدقة ولا يجرى ذلك
 في صلي الفجر وغرلها فمكثت يومين وبعض يوم آخر ثم تصدق بها عليه السلام لا بأس
 هي فطرة اذا اخرجتها قبل الصلاة .

اقول في صورة لغزل لا كلام - واما في صورة عدمه - فمضطرح حبر لاهمسي
 بصعب سنده - من جهة جمال الاحمسي ولا يصدرى الراوى عنه غير صدر التوشق -
 يقع العارض من الطائفتين لاوليين الدلائل على عدم حوار التاجر عن الصلاة -
 وسالطته الثالثة لصريحه في حوار التاجر ولجميع العرفى يقتضى حمل الاولتين
 على الاستصحاب والافضيه - ولجميع من النصوص يقتضى الساء على ان آخره آخر
 لنها صلي العيد ام لم يصل - وان كان الحكم في صورة عدم الصلاة اوضح لعدم
 شمول النصوص التوفيق بهالهدد الصورة

١-٢- الوسائل باب ٣ من ابواب ركاة الفطرة حديث ١-٤

٣-٣- الوسائل باب ١٢ من ابواب ركاة الفطرة حديث ١-٥

٥- الوسائل باب ٥ من ابواب ركاة الفطرة حديث ١٦

تقديم العطرة على وفتها

(و) ثالث (بجوار تقدمتها في رمضان كما عن الصدوق والشيخ وعمرهم بل هو المنسوب الى سفيان بن عيينه (١) اتصاله عن الصادق عليهما السلام ايها قالوا على ان يحسن ان يعطى عن كل من يعوف من حروجه وصغير وكسر يعطى يوم الفطر من اتصاله فهو افضل وهو في سنة - بعضه من اول يوم يدخل من شهر رمضان الى آخره - وورد عنه في (الاول) استقباله بحمل عبي لقرص (وهو) به بواسطة تحصيله من رمضان - وظهر في قوله يعطيه في الرجوع في نفس الفطره - وحسن الحكمة من ذلك ان السعة في مدخل الفطره - بعد حله كما لا يخفى (الثاني) في ذلك ما لم يسم به حد - وهو كونه نصف اصبع (وهو) ان الشك في بقاء الرواية في نسخة عمر بن عمر عن الشيخين واني لاصلاح وان ادرس عدم جوار مقدمه الاعني من يرضى - بل عن المدرك بسند في المشهور (واستدل له) بان شعبان لديه بها ما يشو بعد رمضان ودونها في اداء له لم يجب و المنصوص (٢) انصافه انما هو في المعروف وهو من عروب لانه انظر - او طوع فحر يومه وما (٣) ورد في ركاه المال من اسبغ عن تحليتها من حولان لحوال معللا - بقوله لا لا تنصبي الاوى من الروايات وان كان فرصة ما تزدى دا حطب - وفي الكافي نظر (اد الاول) لا يقوم نص (الثاني) في مقدم بيان بوقت الاصل في المنصوص غير لما في التقديم بعون العجس (و ثالث) في بيان اصلاحه تصحيح اتصاله - فالظاهر حوار التقديم -

تأخير الفطرة عن وقتها

(و) لرابع لا توضح البطرة (عن العدد الاعداد) مروع لمخالفة التكلفة

١-٢. الوسائل باب ١٢ من أبواب أدوية العطش حديث ٤

٣ الوسائل باب ٥١ من أبواب المستعفين للملك

لأنه التوقف بحقه بما اكلاه من دونه بقوله (ولو فاق قصص) - فقد وقع
لخلاف في سقوطه بخروج الوصف (ومن) - لشمع والمصنف في حمله من كنهه و لحلي
وجماده من استخرج من عدم سقط منها (و عن) الصدوق والمفيد و لحلي و نقاصي و ابن
رهرة و محقق و جمع من استخرج السقوط - واحتلف الاولون على قولين (الاول)
انه داء - ذهب له لحلي - (الثاني) انه قضاء - احتاره غيره

و قد سئل لعدم سقوط (بالاستصحاب) - ولكن على ما حققه في محله
من عدم جريان الاستصحاب - الثالث في بناء الحكم بكني شرعي لا محلي له و
المعنى هو الرجوع في تركه المتضمن لعدم الواجب - المهم الا ان هذا - لا يثبت
بما هو في وجوب لاء و ما استدل به في لاءه فلا مانع من استصحاب بقاءه -
لكنه سوفف على استعداده بوقوعه في لاءه مع قطع النظر عن كنهه بالاجزاع و هو
بحسب ما في راجع (و من) - يستند من العمومات ان اداء الفطره مطلوب مطلق و
مادل على بوقوعه لاقتضاء ذلك من بقاءه متضمن لسان مطلوب آخر (وفيه) ان صدر
ادلة الوصف ان لم يرد بالفطره سؤال آخر - انتهى الى وجوب الاحذر لمطلقه فكانها
بيان لوقوع ذلك الواجب الذي تكون العمومات متضمنه لسان صل وجوبه - و عنده
فتعين تقييد العمومات بها و يؤيد ذلك على انه ليس في ادائها في لوقوع مثلالا
احدهما لمطلق والآخر للمفيد - و انه لا يبعد العتب بترك ادائها وبصحيح (١)
ر رده عن الصدوق ^{عليه السلام} في رجل خرج فطرته فعزلها حتى يجد بها فلا يقل ^{عليه السلام}
د اخرجها من صممه فقد برأ و لا فهو صام لها حتى يؤديها الى ربابها (وفيه) ان
الظاهر ولا يقل من لمحمول رجوع الصمير في (خرجها من صممه) ان الفطره لمعزولة
ومعنى اخرجها من صممه اخرجها الى المستحق - فقوله والافهوصام لها معناه
انه في عهده لاء والايبصل (مع) - نه لو سلم كون اعمره الثانيه في مقام بيان حكم
صوره عدم العمل بقاياه - يستند منه انه مع العمل بخرج عن الصمير و مع عدمه

صام لها حتى يؤدبها في وقتها المصروب لها فدير (فحصل) انه لا دليل على عدم سقوطه بعد خروج الوقت - و طريق الاحتياط معلوم - ثم ان مقتضى لادله المشار اليها كونه اداء لا قضاء كما لا يخفى . و الا حوحد عدم العرض للاداء و انقضاء .

عزل الفطرة ونقلها بعد العزل

لعمري (ولو عزلها ثم تلفت عن عمر تقرر بطول صيامها ولا يجوز نقلها عن بلدته مع وجود المستحق) فيها خروج

١ - يجوز عزلها في مال مخصوص من الاحاس او غيرها بنفسها - فلا خلاف وشهد له صحيح (١) زراره وموثق (٢) اسحق بن عتبة - وعنده وفي مرس (٣) ان ابي عمر د عزلها واب تطلب بها المخرج او سطر بها رجلا فلا بأس
٢ - مقتضى لقو عند وجوب ادائها فوراً بعد لعزل و - لم يخرج وقت فطره اذ الوقت وقت ذاء الفطره - لا وقت ذاء الاماره ولكن ذاء المصروف منها صحيح لعين وموثق اسحق بن عتبة عن علي بن حور - ناجي - بن جرح - وقت و ان فائده العزل ذلك (ولازم) ذلك عدم لصاح لم يصب من غير مخرج - حتى ما عرفت في ركة الماء فراجع .

٣ - صرح غير واحد بانه لا يجوز نقلها عن يده مع وجود المستحق وشهد له موثق (٤) الفصل عن الصادق عليه السلام - كان حدي يتي - يعطى فطره الصغار و من لا يجد ومن لا يتولى - وقال ابو عبد الله (ابو) هي لاهب الا ان لا تجدهم - و لم يجدهم فلم لا يصب ولا تنق من ارض لى ارض - ومكانة (٥) على بن بلال و ان كنت اليه من يجوز ان يكون الرخص في يده ورجل آخر من احواله في سدة حري يحتاج ان يوجه

١ - ٢ - ٣ - الو - قل - باب ١٣ - من اداء ركة لوط - حديث ٤٠٢ - ٥

٤ - ٥ - الو - قل - باب ١٥ - من ابوا سركاء لوط - حديث ٢ - ٤

له صفة أم لا فكتب **الصل** نسم لعطره عني من حصر ولا يوجد ذلك إلى بلده حري
وان لم يجد موافقا (و لكن) الذي يوجب الوقف في الأفعى به الأصحاب عني
عدم الفرق بين العطرة وركاة لمال - بدل على حور يقفها مادل عني حوار قبل ركاة المال
و لأحبط لابد رتبته في المعام - وإماته هل يكون صامم أو طفلها و تمت اه لافعه
كلام تقدم في ركاة المال فراجع .

في جنسها وقدرها

لفصل اثنت - في قدرها وحسها - والكلام في هذا الفصل مع في مضمون
الأول في المحسن الواحد خراجه - الثاني - في بيان مقدار ما يخرج
ما المقدم الأول فقد احتسب فيه كلمات لأصحاب احتملا كثيرا (وعن) الصدوق
و نعماني - الأقصار عني العلاب لأربع - أي الحطه والشعر و لمر و لرس (وعن)
المدر ك صافه الأقط نه (وعن) الاستكفي و حسبي والحلي صافه مدره ليه (وعن)
لديبره اصافه لاررو الأقط (وعن) تشح في المسوط و اختلاف اصافه لاررو الأقط
و لس - مدعي ثبوت الإجماع على حواء السعة وعدم الدليل على آخره عن
الدروس ن صاهر الأكثر الأقصار عني هذه السعة (وعن) كثير من القوت لعدم
وبس لى المشهور بين المتأخرين بل عن المعتز و المسهي دعوى الإجماع عليه
(وعن) المعبد و لسيده انه فصله اقرب من الامصار عني اختلاف قوتها في النوع
واما المصوص فهي على طوائف (مها) ما اقصر على الحطه والشعر كصحيح (١)
عبدالله بن مسان - صاع من حطه أو صاع من شعير (ومنها) ما اصاف اليهما الأقط
كحبر (٢) عبدالله بن المعبرة - يعطى من الحطه صاع ومن الشعير من الأقط صاع (ومنها)
ما (٣) اصاف اليهما النمر - (ومنها) ما اصاف اليهما النمر و الريب كصحيح (٤)

١ - الاستصار ج ٢ ص ٢٧ الرقم ١٥٥

٢ - ٢ - ٤ الوسائل باب ٥ من أبواب ركاة العطرة حديث ٣ - ١٥ - ١١

البحلي عن الصادق عليه السلام قال صدقة العطرة لي ان في عن كل احد صاع من حطة
وشعير اوصاع من سر اوصاع من ريب لفرأى المسلمين ونحوه غير ذلك (ومها) ما (١)
نص في ذكر الحطة والسر (ومها) ما تضمن (٢) ذكر الحطة والنمر والسر (ومها)
ما تضمن ذكر لشعير والنمر والسر كصحيح (٣) معاونه ومها ما تضمن (٤) عن
شعير والنمر والربيب والدره ومها ما تضمن على كفه اسلب و اسوق كحجر (٥)
محمد بن مسلم ومها ما دل على لاكتفاء بالنس كصحيح (٦) زرره - ولا تافى بين
هذه النصوص لعدم المفهوم شيء منها فمقتضى المجموع انهاء على كفايه جميع
ما تضمنه - وهي ثعلاب الاربع والافق والدره والسر والسر والسر -
وان لم تكن قوتا .

وفي المقام روي ان ابن ابي عمير عن ابي الحسن (٧) كصحيح (٧)
زرره عن الصادق عليه السلام لعطره على كل قوم معاينون عدلهم من ليس اورب او عمره
ونحوه مرسل (٨) بوس ومكانه (٩) بره بن محمد بن محمد بن عبد الله بن الحسن
العسكري (ع) ان لعطره صاع من قوت بلد على هل مكة والسر والاطراف ودراف
لشام وابيامة والبحرين والعراق ودرس والاهور وكرمانسر - وعلى هل واصل
الشم ريب - وعلى اهل الحزير والموصل واصل كلها بر وشعير - وعلى اهل
طبرستان لار وعلى هل حرسان الر لا اهل مرو ولرى فعلهم الربيب - وعلى
اهل مصر الر - ومن سوى ذلك فعلهم ما عتب قوتهم - ومن سكن ابواي من لاعر ب
وميهم الاقط .

والكلام يقع ولا يرب يستاد من هذه النصوص - ثم في الجمع بين
بين النصوص الاول

ان الجهة الاولى - والمستند من المصحيح لاكتفاء ما هو قوت في الجملة

١ - ٢ - ٣ - الوسائل باب ٦ - من ابواب ذكاة العطره حديث ١٢ - ١٧ - ٨

٤ - ٥ - الوسائل باب ٦ - من ابواب ذكاة العطره - حديث ١٣ - ١

٦ - ٧ - ٨ - ٩ - الوسائل باب ٨ - من ابواب ذكاة العطره حديث ١ - ٣ - ٢

عاب و بدم يقتصر عليه في الموت من وكان لعاب في القوب غيره وذلك من جهة قوله من ليس اوردت لعدم كونها مما يقتصر عليه في الموت بل ولا منعاب - وعلمه بحمل المرسس والاعراضه اسكابة لعدم العمل بها من الفحص بل تعس انتم لنا ذكر من الاقطار خلاف الضرورة (ثم ان) طاهر مرسل بوسس انظر دعوى كل من اقتد فوته فعلمه ان يؤدي من ذلك لقوت - اعزاز كونه قوب لمخرج - و طاهر المكاتبه اعزاز كونه لشيء فوته بذلك - والمصحح قابل للحمل على كل مذهب لا بعد ظهوره في الثاني - و جميع سهم منقى الساء على كفايه كل مذهب

واما الجهة الثانية فمقتضى صلاح اسصوص استقدمه كفايه الاخر ح عن الاحساس التي تضمنها و ب لم تكن قوت لمخرج - ومقتضى ذلك لخصوص ب بغيره القوب كان من ذلك الاحساس و من غيرها - والسنة عموم من وجه - وحيث ب تلك لخصوص لا تبدل على تحصر وتبين كونه لمخرج منها فهي لاسا في هذه بصوص - و بهذه فيما به تبدل على اعتبار كونه قوب فوجب بمسند طلاق ثبات بكونه لسيحة ب لمبر ب هو لقوت اعداد كان من الاحساس بمسنداهم غيرها - فبدر

ثم ب لظاهر عدم كفايه - ومن واخر - وذلك (لا) لظاهر من القوب صل احس هكذا قل (ولان) المذكور في لصوص حتى لاصول وبو كانت المروج كفايه كانت اوبى بذلك (ولما) في مصحح (١) مدرس برتد عن بي عند الله (ع) قاب سأتته تعطى العطرة دقيقه مكن الحطه ول (٢) لانس بكون حر طحه به در ما من الحطه والدقيق - اذ صدره كون الدقيق من باب القمه و الانم يحتر دفع منقص و ربا عن الصاع اجماعا -

المقدار الواجب اخر اجه صاع

المقدار الثاني في المقدار لو حب احتر حه (و) ان الكلام فيه دفع ولا في الاثوات غير

ليس - ثم فيه - ما الأول - فالمفسرون لأصحابنا قد ذكروا تسعة أراطال بأمر أقي
 لى هي صاع من الحنطة والشعير والبر والحب والارز والاقط وغير ذلك مما
 محرر فطره - وفي نحو هذا صاع بمسمة عنه - وشهد به خصوص (١) مستقبه لا
 لم تكن موارده - وفيه الصالح وقد يذهب حمة منها لأصروا إلى عديدها ولا
 لظنون يقرب غيرها نعم رانها بصوص (٢) تدل على كفاية نصف صاع - وقد حملها
 الشيخ ره على لغة و سحبه غيره - وهو حسن - وشهد به الخصوص (٣) المصنعه
 ان اسمه كتاب حرة صاع من رمان غلمان - وفي ذلك الرمان - وعدة في رمان معاوية
 حسن نصف صاع من حنطة باره صاع من برود - وفيها الدس على ذلك - خصوص
 النصف حرج و هو هم.

(و) ما الذي في حكي عن الموطأ والمصالح ومحصره والاقتصاد
 واحسن والنهاية وسبب الاستمرار والنافع وبذكرة وعرفه وفي الشرايع و
 المتن - به يصدق (من اللسان أربعة أراطال) وهم حنطوا في تفسيرها - فمفسرهم قوم
 كاشح في حمة من كتبه وان حنطه و بن ادرس والمصنف في لمس (فالمهدي)
 فتكون ستة أراطال بالعرفى - وعن حنطه منه فمفسرهم بالعرفى

وقد سئل يكون المقدر الوجب خراجة من ليس ربعه رحنطه مرفوع (٤)
 برهم من هشم عن ابي عبد الله ع عن رجل في اسدية لا يمكنه لفطره -
 قال "لا" يصدق بالربعة اراطال من ليس - (بدعوى) ان ضعف سبعة محرر يعمل من
 عرف (و فيه) ولا - به محتمل من لا يمكن من لفطره فلا يكون مربوط بالانقاص
 وثاب - انه يدرصد لعموم الانبي عن المخصص كحبر (٥) حنطه من معروف كنت
 الى بي بكر ليرى في رك - الفطره وبه لباد ان تكب ذلك الى مونسى على من

١- ٢- ٣. الوسائل باب ٦ - من أبواب ركاة الفطرة

٤ - الوسائل - باب ٧ - من أبواب ركاة الفطرة - حديث ٤

٥ - الوسائل - باب ٦ - من أبواب ركاة الفطرة - حديث ٢

محمد الهادي . فكيف - ذلك قد خرج لعلي بن مهزيار به يخرج من كل شيء
التمر والبر وغيره صاع وليس عدد بعد حوايه خلافي ذلك اختلاف - انما قصد
بمورد في خصوص الاقط الذي يكون اللبن اولى منه بالمقدير المذكور الدل على
لزوم الصاع .

و سئل لكون الارضين الاربعه الكافيه فيه - بها هي ربعه مدني - بمكانه (١)
محمد بن ابراهيم - كتب الى رجل سأل عن القطر و ركانها كم تؤدي فكاتب
ربعة ارضين بالمدني (و فيه) بها غير محصيه وليس - بل هي تدل على كفايه ربعة
ارطال في مطلق الاحساس - فعارض مع خصوص صاع و لم يخرج معها - والجمع
بها - بحمل المكانه على النسب - برعى لاسمجد له (فتحصن) ب الاظهر ان المقدار
لواجب احراجه من اللبن ايضا هو الصاع

الافضل احراج التمر بم الربيب

مسائل (و) الاولى (الفقيه) في الفصل الاحدس (التمر) كماعن لاكثر - و
يشهد له بخصوص كثير دفعي خبر (٢) السجدة عن بن عبد الله (ع) لان اعطى صاعا من تمر حب
ابي من باعطي صاعا من ذهب في القطر و في صحيح (٣) هشام عنه (ع) التمر في القطر
فصل من غير دلالة اسرع منعه وذلك به ووقع في يد صاحبه كمنه و نحوهما غيرهما
(ثم التزم) كما عن لاكثر ويشهد له انعلين في صحيح هشام - و هو ان
اقتضى مساواته مع لتمر - الا ان اختصاصه بم سبع من الصوص كوف في
رودة فصل به

ثم ما يعنى على فرت السجدة - لانه كماعن الاكثر بمكانه (٤) ليعمد بي لي

١ - لوسائل - باب ٧ - من ابواب ذكاة لقطر - حديث ٥

٢ - ٣ - لوسائل - باب ١٠ - من ابواب ذكاة القطر - حديث ٦ - ٨

٤ - لوسائل - باب ٨ - من ابواب ذكاة القطر - حديث ٢

العسكري يتلوا الحصة هذا دائم يكن هذا مرجح من كون عرفها صلح بحال الفقر
و منع له والافهو الافضل للتحليل في صحيح مشاء الحتم

لايجري الصاع الملقق

اشبهه لايجري صاع الملقق من حبس بان يخرج نصف صاع من لحيته
ونصف من لشعر سلا كما في لحوهر وعرفها - بخروجه عن كل من الاصبوب - وقوله
دلت لصوص على عذر كونه صاع من احد تلك الاصبوب - (و دعوى) انه ساء
عني ان تعير ان شو القات لعات المسار له حمل احذر السصص على اخطه و
شعر على به من ساء اظهر لافر دلائل من الساء على الاحرء (مدونه) بعد لظاهر
من احذر لغوب بضمه احذر انبج به صاع من كل حبس من لا حبس لى
مكون قوباء وقعه صاع من لحيته لا يكون منجولا له ولاظهر عدم لاجرء

الاجتزاء بالقيمة

ثالثه و يجوز اخراج القصة مع لمكن من لاحتس بالاحلاف احدثه
ودعوى الاحم به عليه مستعصه كاحصوص فهد مما لا كلام فيه
اما لكلام في به حل نعمه ب يكون اعمة من الانسان اى الدراهم والدينير
وما يحكمهم ادم لافرق بينها ومن عرفها من الاحاس الاحرء - فقد سيدل لثبتي (باطلاق)
موتني (١) اسحق عن الصدوق بعد لانس بالقيمة في العطره (و بعد) (٢) دل على حو راعطاء
القيمة من عبرا غديين في ركاد احل بناء على عدم اعرف بينها ومن استقام - (و به)
المستفاد من لعسل في بعض بخصوص ايات القيمة ب درهم - بانه منع (واورد على)

١ - الوسائل باب ٩ - من ابواب ركاة العطرة حديثه -

٢ - الوسائل - باب ١٢ - من ابواب ركاة الذهب والفضة

الأول بانصرافه الى النفدين - (واجاب) عنه الشيخ الأعظم ره - بان الظاهر منه انه لأناس باخراج اشئ منهم الأصول فيكون ظاهرا في غير ابراهيم و لداير - (وفيه) بالظاهر منه به لأناس باخراج لقمة منه في (ويرد) على لابي - عدم الفرق بين البابين حتى في هذه الأحكام غير ثابت - وقصد الثالث و صرح - قدا لأدليل يطمئن لنفس به بدل على كفايه لقمة من غير الائتمار - فلا خوف عدم الأكساة به - و يؤيده ان ينصوص البت مع كثرتها عقيدة بالدرهم فراجعها

ثم به له يرد من اشارة الأفس قدس بقدر لغوص الواجب - ان الثالث في النصوص اطلاق الاحراء بالقمة و مقصود كما في غير ابراهيم ارجوع الى القيمة السوقية - كما هو المشهور من الأصحاب و ثبت في السرائع بقدر درهم الى قوم و شئ درهم الى قوم آخرين - وفي النحو لم يعرف قائل شئ منهم، ولا مسند ثم نقل عن المعصية سئل عن (١) لصديق (٢) عن مقدار القمة فقال درهم في العلاء والرحص و روى ان اقل القمة في الرحص يك درهم - و عن الاستبصار رواه حمر سحاق بن (٣) عمار عن لصديق (٤) لأناس ان قيمة قسمة درهم - و لكن يرد على مرسلي المعصية انهما ضعيفان سنداهما يعلل رأيهما بهما - ويرد على حمر سحاق - ان من المحتمل ان يكون المراد من درهم احسن بل هو القدر والله اعلم - (مع) به او حصصا عن ذلك كله يدرجها حمر (٣) سيمان بن جعفر المروزي سمعه يقول ان لم يجد من يصنع العطرة فيه فاعزلها من البيت قبل قبلاة و ان صدقة يصاح من يمر و قيمته في تلك البلاد درهم -

ثم ان لمدر قمة و ثبت بالآخر لا وقت و حوت - لم يقدم في ركاه المال كما به يظهر مما ذكره مبارك ان المعبر منه عند لآخر و تشهد له نصا حمر المروزي لمقدم

فيمن يجب عنه الفطرة

الفصل الرابع عشر فيمن يجب عنه الفطرة و مع احصاء بشرائط احكام
يجزئها عن نفسه وعن غيره من يعوله من مسلم وكافر حر وعبد وصغير و
كبير وان كان متبرعا فاعطوا له (بلا خلاف) وعن عمرو بن دينار (ع) في صدقة الفطرة
(ويشهد له) بصوص كثيرة كصحيح (۱) من سنان عن الصادق (ع) في صدقة الفطرة
تصدق عن جميع من يعول من صغير وكبير حر ومملوك ومصححه (۲) عنه (ع) كل
من صحت له عتق من حر ومملوك فعليه ان يؤدي فطرة عنه و صحيح (۳)
محمد بن مسلم عن زرارة (ع) يجب على الرجل في اهله من صدقة الفطرة - قال ابن
تصدق عن جميع من يعول من حر او عبد وصغير او كبير و صحيح (۴) عمر بن يزيد -
سألت سعد بن عبد الله عن الرجل يكون عبدا لعتيق من اهل بيته فيحضر يوم الفطر
يؤدي عنه الفطرة - فقال نعم الفطرة واحدة سبي كل من يعول من ذكر و منى
صغير او كبير حر او مملوك - ويحويها غيرها

ثم ان موضوع الحكم ليس هو خصوص العتق - كى يدعى خصاصة من
يعونه هذه وتتفق عنه في ذلك اسند - بل لموضوع سكون من يعونه ولو في وقت
اي من تحمل عباه - ففى الخبر تفسر من يعول من يعونه عليه صريح من مروي عن ابيان
ومن ضم اليهم يجب احر حها عنهم كما صرح بذلك في مصحح ابن سنان المتقدم
وما صحيح (۵) ان الحجاج عن رجل ينفق على رجل ليس من عاله الا انه يتكيف له
بفقهه وكسونه ان يكون عنه فطرته قال لا لما تكون فطرته على عياله صدقة و بيه -
وقال الا لما ان يولد واحمولا ولزوجته واولاد - فلا في ما ذكره (اد) بوجه
التام في مكان من ناحية ما في دينه من حصر لعبان في الاربعة فبرده انه لا ظهور به في

۱ - الوسائل باب ۶ من ابواب زكاة الفطرة مع اختلاف سير

۲ ۳ ۴ ۵ - الوسائل باب ۵ من ابواب زكاة الفطرة - حديث ۶۰۸-۶۰۹-۶۱۰

انحصر بل يظهر منه بان لمصارح الظاهر وان كان من ناحية قوله - يفتق عبي رجل
ليس من عبائه انصريح في اعمه الاتفاق على اطلاقه - فبرده ان الاتفاق على شخص
ربما يكون مع كون المسمى عبية تدعى للمسمى ومن معبته في شئ من عبائه وربما يكون
من ذلك كما لو عطي الاسباب مالا في شخص عند رفقته - بعنوان عبية او غيره -
وفي الاول يصدق انه من عبائه او صدق في عبائه وفي الثاني لا يصدق ولا يصحح اما
بدن عبي عدم الوجوب في امورد اخرى - ولهذا لا يجب فطره محضلي لحوارة
لعبه وغيا لا يهتم على رئيس المصنف لامرهم ولانفاق عليهم ولله العالم

في الضيف

ثم انه يقع الكلام في مواضع (الاول) في الضيف فقد حثفت كلمتهم فيه
(عن) اشج والسباعية بصفاته قبول لشير (وعن) المصنف بالضيف لاجر
(وعن) جماعة لاجراء بالشر الاجيرة (وعن) بعضهم لاجراء باليلين لاجيرين
(وعن) المصنف رد لاجراء بسنة الاجيرة (وعن) جماعة منهم الشهيد الثاني رد
لاجراء بصدق نصف في حره من الزمان قبل الالال (وعن) بعض اعتبار
صلق العبلولة .

فول ان المصنف لا يكتب فيها لامع كونه ممن يعوله بالمعنى المتقدم لهد
العنوان - ولا يصر فيه بصدق كونه من عبائه وحيث عرفت ان موضوع الحكم هو من
يعوله - فيظهر ان لا يصر فيه سوى صادق نصف وما في صحيح (١) عمر من برده
من قوله ^١ نعم لفطره وحده على كل من يعول بغيره بل يشهد به - وفي ^٢ في
في مقام الجواب لم يكتب سبب حكم المصنف حاشيه بل شر اي وجهه وهو وجوبه
فيمس يعوله (ولم يخصص) من النصوص ان المصنف ان كان ممن يعول به فقه تحب انصافه
عه - والافلا .

ثم ان يظهر عنه الفرق في الصيغ ان يراد به او يكون مع سبق الدعوة للعبادة او الافطار في تولعة (ودعوى) ان الثاني ليس له الدفعة المنقولة بخلاف الاول ولا يصدق به معنى قوله (كباري) وصعب سهاذعوى ان ادعى اساسه مخصوص طعامه وشر به دون غيره لجهت بخلاف الصيغ لبار

ب- به نفس في وجوب الفطره عن نصف يومه قبل غروب شمس ليلة الفطر وهو من بعد لا يجب الركاذه لما عرفت من دلالة النصوص على سدا اجتماع بشرط في حرجه من بهر اليوم لآخر من رمضان لاحط صحيح (١) معذوبه عن تضاد (٢) عن مولود ولد ليلة الفطر عليه فطره قال (٣) لا فطره الشهر وما (٤) رواه في محكي نفسه عنه في لم يولد يومه فطره - واليهودي و نصري يسم ليلة الفطر فان (ح) ليس عليهم فطره ليس الفطره الاعلى من ذلك اسهر -

حكم فطرة الروحة

لثاني في فطره بروحه - وهي - ما يكون واحده الفقه - ولا يجب معها شعور او وجود - فان كانت واحده الفقه - فمع العبادة لا كلام في كون فطرتها على الروح كما به ذا غالها عند كاتب فطرتها عليه وما اذا لم يعبد احد في شهر من الاصحاب ان فطرتها على زوجها

و استدل به باطلاق بعض النصوص كموسى (٣) اسحاق عن فطره قال (٤) لو حب عيناك ان تعطي عن نفسك و بنت وامك و ولدك وامرأتك و حادتك (بدعوى) انه يد على ان فطره و حتى الفقه على من وحب الفقه عنه و ان وجوب الفقه كالمسألة سبب يكون الفطره على غيره و به يظهر ان هذا الاسامي النصوص لدفعه ان المسألة هو لصايط والمرن في هذا باب و ذلك النصوص لا مفهوم لها بل به معنى عدم الثبوت مع عدم المسألة وصحيح (٤) ان لحيات الاستعانة - انبان الولد

١- ٢ - لوسائل - باب ١١ - من ابواب ركعة الفطرة حديث ٢ - ١ -

٣ - ٤ - الوسائل باب ٥ - من ابواب ركعة الفطرة حديث ٣ - ٤ -

واسمها ولو الزوجة واما الولد (وإنما) ففطره سائر ما ذكرناه من وجوب فطرته من كل الحيوان
فهو من المؤمن الذي يحب على الدين بجميعها عن واحي نفسه

ولكن (ورد) على الزوج انه لو جد مخالفة في عيني وجوب فطره بزوجته
عنى الروح مع عدم عبودية - انه ليس عني - فطره - بل على الزوج كذا العكس
مع كونها على نفسها وهذا ما لا يمكن إلا من جهة - فيفسد حمل الزوج عني - راد
صوره المعلوم (ويرد) على الصحيح من جهة ذكرنا في سورة - سر القربان عن غيرهم
مع كون جميع ممن يلق عنه لاقى منه - فلو لا - بل مقصده - أنه دلالة
لهذا القول واضح واما لأخره (ورد) عنه - بل يرضى بوجوب الفحوص لهذا لأصاف
لغيره - فهو مع فرض عدم توجبه الفحوص حتى يكون من المودة والود - فالأصغر
بها كسائر واحي نفسه لأحب فطره على 'زوج مع عدم له موله - يظهر حكم
ما دام يحب نفسه - فإما أن كاس من عذابه وحسب فطره بعبودية كعبودية - أو لأفلا - (فما)
عن الحي من الوجوب عنه مع عدم لعبه له - ضعف - ولا حاجة إلى إيراد
على ذلك دفعه المحقق في 'الحكمي' - فلو أنه ما عرفه أحد من فقهاء الإسلام
فصلا عن الإمامة أو حب فطره عن أرواحه من حب على بل ليس بحسب فطره الأعمى
بحسب مؤمنه أو ترع به عنه -

من وجبت فطرته على غيره

الثالث من وجبت فطرته على غيره - سنطبع عنه بالاحلاف صاهر لأعني الحي
من وجوب فطرته على نفسه و نصف - ورد بمولده - أو لاسيا في صدقه -
(و لا ولي) دفعه نفس الأدلة إيداعه على أن فطره انصف على النصف - وبها ظاهره
في وجبه الفطرة و ان النصف يحملها على النصف - وما ذكرناه يظهر مدرك
هذا الحكم .

ثم به أن سم بحر حيا من وجبت عنه عصا أو سائر - فهو بحسب عيه أن

بحرجه عن نفسه كذا عن ظاهر الارشاد و حمله في محكي لمالك - م لا - و جهات
 قد استدلت للاول - بوجهين - (اول) - المستفاد من الآلة - المعيل مكلف بدفع
 لفطره الثالثة سبي اسعد منه و المكلف به فراجع دونه لسعد - (وفيه) - هذا خلاف
 ظاهر الآلة - فانها تقتضي وجوب فطره عن احد علي المعيل و ظاهر دلت توحيد
 انشكاف اليه ابتداء (الثاني) - جميع من مادل علي برونه فطره كل حاد علي نفسه
 و بين مادل علي ن فطره لعاد علي المعيل - و بين مادل علي - ان كل من مادل فطرة واحدة
 يقتضي الاثر - يكون بوجوب منه من قبل وجوب الكفائي لدى يكون بان واجب
 فيه و حاد و بوجوب عنه مفعدا - (و غل) - قد لم بحرجه المعيل بحسب جراحته
 علي لعاد نفسه - (وفيه) - جميع من يك انصوائف يقتضي ان لا علي نفسه اطلاق
 لاولي بطلانه - انه اني هي احسن من - ولا غير عدم وجوبه علي لعاد
 ثم انه ان كان لعاد فطره و المعدل - فيل يجب علي لعاد بحرجه
 عن نفسه ام لا - و جهات - لاولي هو الاول - بحسبه منه لحيي و المستحق و الشرح
 الاعظم - لان عموم مادل علي وجوب لفطره علي كل حاد - اما حصص مادل و حسب
 فطره لعاد علي المعيل و ما ادالم يجب عنه و عموم المشار به هو المحكم -
 (وما) - عن الشرح - من سقوطها عن الروح لموسرة وان كان لروح مدبرا و قواه
 الفخرية مستند الي عدم الدليل على الثبوت والاصل يقتضي عدمه (عرفت) لعاد
 عرفت من وجود الدليل - لئلا ان كان - ن العمومات في الروحة حصص بمادل
 علي ن فطرتها علي لروح و به بدل علي حروح الروحة عن عمومات وجوب الفطرة
 بصل الشرح (ولكن) يدفعه ان لمخصص اما هو ما تضمن ان فطرة الروحة واحدة
 هي الروح فهي صورة عدم وجوبه عليه يكون لمتنع هو العمومات لعدم
 شمول لمخصص لها .

و ح لو تكلف المعيل الفطر بالآخر ح فهل تسقط عن العيال م لا - و جهات ميبان
 علي استحبابها علي الفقير وان كان الاعمال اعياء و عدمه - ادعلي الاول تسقط لانه لا ثبوت

في تصدقه - وعنى انني لا تسقط ساعده لأسعال بعد عدم الدليل على لسقوط
وحث ان الاستحباب عبر ثبوت ولا يظهر عدم لسقوط

مصرف زكاة الفطرة

الفصل الخامس في مصرف زكاة الفطرة - وقيل التعرض له - لأناس بالتعرض
لغير ذكره المصنف به في المقام - قال:

وبصرفها إليه - اقول - ان له معنى لتصد الموجب تصدوره لبعض
خياره اعتبارها واضح - اذا الفعل غير الاحسرى لا يكون متعقبا لتكليف سقوط
التكليف بخلاف ظاهر الأدلة - وما إليه بمعنى قصد القرينة - فقد استدلت باعتبارها
بما استدلت به على ان الأصل في الواجبات كونه عديدة من الناس وروايات و
غيرها - وقد حق في محله عدم دلالتها عليه بل الأصل كونه توصية (فالصحيح)
ان يستدل به بالأجماع على كونه من العبادات و غير قصد القرينة فيها و صح - واما
الكلام في انها شرط او حرة - وان ادعى القرينة محصر في الأمر والمحبوبة إقامه
و بيان مراتب غائب الامثال فقد تقدم في الجزء الرابع من هذا الشرح مفصلا
فراجع .

اذا عرف هذا فاعلم ان الكلام في هذا الفصل يقع في موضع

(و) الأول - لمشهور بين الأصحاب به يعني (ايضا إليها المستحق زكاة المال)
فيشتر فيه الإيمان - لا إطلاق مادل (١) عني ان الزكاة لأهل الولاية - و لما رواه (٢)
سماعين بن سعد عن الرضا عليه السلام عن الزكاة هل توصع فيمن لا يعرف قال لا ولا زكاة
لفطرة (وعن) لشيخ واتباعه انه يجوز اعطائها للمستحقين من أهل الخلاف عند عدم
وجود المؤمنين - (ويشهد به) موثق (٣) الفصل عن تصادق عليه السلام كان حدى عليه السلام

١ - الوسائل - باب ٥ - من أبواب المستحقين للزكاة

٢ - الوسائل - باب ٥ - من أبواب المستحقين للزكاة حديث ١

٣ - الوسائل - باب ١٥ - من أبواب زكاة الفطرة - حديث ٣

يعطى فطرته لصحاء ومن لا يجد ومن لا يتولى - وقل ان وعد الله (ايوه) هي لاهيه الا ان لا يجد فيه من لم يجدهم فلم لا تصب - ولا من من رضى لى رضى احسن ونحوه غيره وبها فقد اطلاق مدون على عبد جوار عطايت بعزم المؤمن فخص بها اد كان المؤمن موجود في يده من معنى اطلاق مخصص لفدحو راعطائها بغير لتاصيب من المضاف وان لم يكن مستغنيا

ثاني المشهور من لأصحاب مصرفها مصرف ركاة الفطرة من عن المدارك انه معطوغة في كلامهم وعن لأصحابي الاحكام عنه (وعن) لمعرو لمتهى اختصاص مصرفها بمساعدى عامين والمؤلف قدومه - وانما ظاهر ان ذلك مخصصا لهما على به لأسهم لهما في ركب لعدة فمما غير محتمل بلوم (وعن) لمعد اختصاصها بمساكن - لكن لا يساعد محكى عذر التسعة - ولقد مر به لأحلاف في المسألة .

و يشهد المشهور - فوعدلى (١) (بما احدثت بالقرء ارج) سبب ملاحظته لصحيح (٢) به بركت الركاة وسبب من مولد وما كانت فطره ولكن يظهر من حصة من لمصوص اختصاصها بالقرء كصحيح (٣) لحيى ان ركاة الفطرة لقرء المسلمين ونحوه عذر - اللهم الا يقال ان غير صحيح الحلبي من لمصوص لوروده في مقام بيان وصف المسحوق لدى جوار عطايتها لانه لعل على لخصر كما لا يحمى على من راجعها واصحح الحلبي فهو بما قبل لحم على ذلك بولم يكن ظاهرا فيه - فالأظهر ان مصرفها مصرف ركاة الفطرة - و الاحوط الاقتصار على المقرء والمساكين .

١ - سورة البقرة الآية ٦

٢ - الوسائل - باب ١ من ابواب ركاة الفطرة حديث ١

٣ - الوسائل - باب ١٤ من ابواب ركاة الفطرة حديث ١

تحريم فطر غير الهاشمي على الهاشمي

الموضع الثالث - المشهور من الاحتجاج به تحريم فطر غير الهاشمي على الهاشمي وفي الحديث من غير خلاف يعرف وقد ادعى الاحتجاج عنه - ويشهد له إطلاق ما دل (١) على حرمة الركة - ولركاة المفروضة - والصدقة الواجبة عليه إذا كانت من غير الهاشمي

بما يكلام في أنه إذا كان جعل هاشمياً دون المعدل - أو بعكس فهل المدار على المعدل - وجوز دفع فطر المعدل الهاشمي في الأول دون الثاني كما في الحواهر أو على المعدل - فلا يجوز الدفع في الأول ويجوز في الثاني كما في الحدائق - أم يكفي في الحوار كون أحدهما غير هاشمي وجوز دفع في لصور من - م نفس في حوار الدفع كون كليهما هاشمين - وجوه .

قد استدلل لأول - من لمخاطب بهد الخطاب ومن شغلته دمه بذلك هو المعنى أو لمعان كالمال - يجب صدقة عنه ويرجع مع صدقة له - ولظاهر من صدقة الهاشمي - وكذا غير الهاشمي الصدقة الواجبة عنه إلى اشغلت دمه بها - لاصدقة من وجب عنه فتدبر قائمدر على المعدل

واستدل في الحديث الثاني بأن الركاة يعتصم إلى المعدل واستحب على المعدل دفع ركاة لغيره والظاهر من الأدلة أن الركاة لمصافة إلى غير الهاشمي لا يحل للهاشمي - ثم سئل لدعواه الأولى بعض النصوص المتضمنة لأسباب الفطرة إلى العيال - ثم نظر لمسألة بما إذا دفع المقرض ركاة المال عن المقرض بشرط - ثم أيده - بالتعليق بأن الركاة أوسع يدي لاس فإن هذه العلة بأسب كون المدار على المعدل لأنه قد عه (افول) لأشكال في أن الركاة بأسب إلى المعدل - وتكون هدأ عنه - إلا أن الظاهر من الأدلة أن الصدقة المصافة إلى غير الهاشمي بأسبها

لامن جهة عود دفعها اليه بحرم على له شمي وهذا لما يكون في الصدقة الواجبه عليه - و ما
 انتهى يعود دفعها اليه فهي ليست مسسبه اليه فليس يجر بها يكون له
 و استدلل للثالث بان الركاة تسب الى كل منهما من جهة كونها واجبة عليهما
 سحر الواجب الكمائي - (وفيه) ما عرف من ضعف المسمى
 وما الرابع - ولظهور به لامشأله سوى لاحد (محصن) ان الاظهر ان
 لمدار على المعمل

دفع الركاة الى الفقيه

لربح بخور لتمامك ان يولي دفع الركاة مباشرة او بواسطة - وعن المسمى
 انه لا خلاف فيه بين العلماء - وشهد له حمته من الخصوص السعدية المتضمنة لانصال
 الثالث ايها الى لمسحقين من اهل بيته يؤيد به مقدم في ركاة لتمام
 و الافضل صرفهما، اي صرف ركاة اتمام - وركاة نيطرة - الى الامام
 عليه السلام) اما ركاة اتمام فلم تقدم - واما انظرده فشهد لافصله صرفها الى الامام -
 قوله عليه السلام (١) في موقوف الفصل الامام يضعها حيث شاء و يصنع فيها ما يرى
 وحسب (٢) اي على من رشح عن المظنة لم يه في ذلك للامام قال قلت فاحسب صحابي
 قال عليه السلام نعم من ردت تنظيره منهم وقال عليه السلام لا تأمن بان يعطى ويحمل ثم ردت ورفا -
 ولعل المراد نبيه بتحسين لاعطاه نفسه وس حمل النفس للامام هذا في صورته
 عدم المصلحة سواء لو طالب ولا ظهر وجوب الدفع اليه لما تقدم في ركاة لتمام.

(ومع غيبته) الافضل صرفها (الى المؤمنين من فقهاء الامامية) كما صرح
 به غير واحد - واستدل لاسحاب ذلك استدأ - ووجوبه مع ابطاله - بما استدلل به
 على استحباب صرف ركاة لتمام استدأ - ووجوبه مع الطيب - فالتكلم في ثلث لمسألة

١- الوسائل باب ١٥- من ابواب ركاة العطية حديث ٣

٢- الوسائل باب ٩- من ابواب ركاة النيطرة - حديث ٢

بعد عن لكم في المقام (واما) الاستدلال للاستصحاب في المقام - موثق لعصيل -
وحررني على المتقدمين - فقرب لفتورهما في مام الاصل -

اقل ما يدفع الى الفقير

لحمس (ولا يعطى الفقير اقل من صاع) كما هو المشهور من الاصحاب
وعن لمختلف بسنه الى علي بن ابي طالب وشهد له مرسل (١) لحسين بن سعيد عن الصادق (عليه السلام)
لا تعط احدًا من راس وراس وراس (٢) لعمد لانس بان يدفع عن نفسك وعن تعول
لى واحد ولا يجوز ان يدفع من راس واحد الى اثنين - سواء على ان ولا يجوز الع
حرء من البحر كما فهمه صاحب لو سئل لانس كلامه كما فهمه صاحب لو في و ستظهره
في الحدائق وضعف سديهما صاحب العمل

وعن جماعة منهم لمحققوا وشهدوا حرر ان يدفع به اقل من صاع واستدل
لهم (باطلاق) الأدلة بعد تصعب منه المشهور بالارسال وبصحح (٣) صوغا عن
سحاق بن المبارك عن ابي ابراهيم عن صدقه العنقه قلب جعلها فقه واعطها رجلا
واحد وثلاثين (٤) يعرفها حب لى - فلب عطى لرجل الواحد ثلاثه صوغ و
ربعة اصوغ قل (٥) نعم - وبالصوغ (٦) شخصه لفسمه اسى (ص) صدقات اهل
بحصرو بادية المتصمة انه ليس في ذلك شيء موقت

وفي الكل نظر (اما الاول) فلما عرفت من اخبار الضعيف بالعمل وبصلح هو
لتقييد الاطلاقات (وما لثاني) فلاله مطلق اذ لم يصرح به بان ما يعطى صدقه واحده
من قبل للحمل على السعد - (وبزيادة) قوله حب الى دلارب في عدم احية تعريق
صاع واحد - ومن افنى بالجواز لم يرم بفصلية اعطاء صاع واحد لفقير واحد - (واما
الثالث) فلان تلك المصوص ايضا مطبقة فالأظهر انه لا يدفع لى الفقير اقل من صاع

١-٢- الوسائل - باب ٦ - من ادب زكاة لطخة حدث ٢-٢

٣- الوسائل - باب ١٥ - من ادب زكاة لطخة حدث ١ مع اختلاف يسير

٤- الوسائل - باب ٢٨ - من ادب المستحقين للزكاة

ثم بمقتضى إطلاق المرسى ثوب الحد الحكمة في صورة احتصاص جماعة لا
سبعهم ذلك - إلا أنه صرح عبود الحد بالحدود في هذه الصورة - وعبود - وأنه
تعميماً للمع - وبن في مع لبعض ذبه مؤمن فحد الشريك بينهم - وهذا كما
توى - لا يصلح أن يرفع المدعى إطلاق الدليل

(ولا أحد لا كفره) فيحد أن يعطى فقير واحد أراد من صاحبه أن يحد لغنى
بلا خلاف وبشهادة له جملة من الصوفى وقد بعدت حسنة - وقد تقدم أن المعنى هو
من يملك مؤونة سنة - وقد مر في أصله مستحق بركاء ظهر منه لأشكال واسع
من إعطائه أزيد من مؤونة السنة فراجع

السادس (و يستحب احتصاص القرابة) كبيرها من الصدف - بقوله في
(١) لأصدقه و دور حم محتاج - وقوله في (٢) على ذي الرحم لكاسح في جواب من
سئله أي الصدقة أفضل ويحويها غيرها

(ثم الجيران) لقوله في (٣) خير الصدقة حق بها وعل وجهه بديم قرنه على
الجيران ما ذكره بعضهم من أن علاقه بقرنه أقوى من علاقه الجوار من وسعى ترشح
أهل العسل في الدين و لعدم لقول (٤) أي جعفر عظمهم على الجرحه في الدين
و الفقه والعقل و يستحب المدغم أحراجها) وقد بعدت في فصل لأول تفصح
القول في ذلك و الحمد لله كما هو أحد - وقد مر من كتب بركاه في ليوم
السادس عشر من رمضان من السنة ثمانية والسبعين ألف و ثلاثمائة حج على
مهاجرها فصل الصلاة والسلام - مؤلفه الأحقر محمد صادق الحسيني الروحاني في سنة
قم - المشرفة .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الخمس

لحمد لله رب العالمين و نصلاه و اسلامه على اشرف سرائره محمد و آله الطاهرين (الباب الخامس في الخمس) وهو لغة ربح ككسور - و شرعا حق مالي محدود بواقع الكسور فرضه الله على عباده لمجحه و فبله (و دعوى) انه ليس له حقيقة شرعية ولا مشرعية بل المعنى للمعهود عند المشرعة هو احد مضادى معنى اللعوى (مدفوعة) بان الخمس عند المشرعة يستعمل في هذا الفرد الذى له مصرف خاص بلاقربة - و حدث ن استعمال النقط الموضوع للكفى في الفرد لا سيما مع تقده بقيد خاص يكون محار فسكنف من استعمال الخمس في المعنى المعهود بلاقربة ثبوت حقيقة شرعية او المشرعية له - ولذا يلتزم في (و ارد اى) د لأمريها بحراج لخمس كالحلال المحتل بالحرام بان مصرفه مصرف سائر قسام الخمس كما سيعر عليك .

الدنيا وما فيها للامام (ع)

ثم انه قبل الشروع في مقاصد هذا الباب لادرس نالسم على مره وهو انه يظهر من جملة من لمصوحن ان الدنيا وما فيها للمجحه ربح وان له الصرف فيها كيف ماشاء

لاحظ مكانه (١) من الذين لي لعكرى يذول كنت اليه روى لآب لس لرسول الله (ص) من ادبا لا لخمس فحد بحوا ن لديا وما عليها لرسول الله (ص) ومرسل (٢) احمد بن محمد بن عبدالله - يدب وما فيها لله ولرسوله ولرسوله على شيء منها فلتق الله الحديث وحر (٣) اني يصير عن الصادق عليه قيب له ما على الامم ركة فمن حث ي نام محمد ام علم ان الدين والآخره للامام يبع نصيها حث يشاء ويدفعها الي من يشاء انج - ويحرف غير

و اوردها بن حصة التصريح منه دمه لصوره و لكتاب و اسد حث بهما يدلان على ثوب الخمس ولو كان لديا وما فيها للحد له كان لخمس الخمس مورد (وقه) ان الطاهر من هذه الاخبار ثوب لسيطة الله تعالى على امور اسس من غير جعل جعل لرسول الله والامام يذول بالجعل و هذا المعنى من المسكية لآب في مع مسكة الناس و شئت فغير عن ذلك بولونه الحجة بتصريف فيها من المال كين لها - وهذه المسكية قوى من ملكه ما مسكة العدل سده .

ويؤيد ذلك محاصمه بن امي عمير مع بن مالث في الدين وما فيها للامام يذول وحره هذما بعد ما حكم لآب مالث من عدم كونه به - ادانظر ناس بن عمير الرامه بمسكيتها له يذول لخمس مع ملكيه سائر الناس والبرام لائمة من بالتحجب عنه في يدى الناس وعدم اسباحه شيء من ذلك لآب لآب في ذلك عدم دلالة على عدم كونه لهم واقعا - ويدانصرف الامم موسى بن جعفر عليه في سنن محدثه مع تصريفه بعد مرصاده لذلك استرضائه بعد ذلك لآب حث جوار التصريف قبله ولم يكن ذلك لآب لذكرناه (ثم ن) وحبو الخمس في لعله مما لآب فيه ولا كلام قد لله تعالى (٤) واعلموا انما عيتم من شيء فان الله حمسه ولرسول ولدى القربى واليتامى والمساكين

١ - اصول الكافي ج ١ - ص ٢٠٩ - باب ان لآب كلها للامام (ع) حديث ٢٦

٢ - اصول الكافي ج ١ ص ٢٠٨ - باب ان لآب كلها للامام (ع) حديث ٢

٣ - سورة الاحمال الآية ٢٢

و من انسيب - كنتم آمنتم بالله لحجوا القصوص لانه عليه موانره سيمر عليك حملة
مبدأ الله تعالى و يفتح القول في المقام بالبحث في فصول

ما يجب فيه الخمس - عتائم دار الحرب

أول - عتائم في الخمس (وشو واحد في) سبعة اشاء ساء اعنى و حونه
في الارض لى اشراك لدمى من لسم - وفي ايجلال المحلظ بالحرام كما هو
الاقوى على ما ستعرف .

احد - عتائم دار الحرب (د كان دون الامام فيج من غير خلاف فيه كما عن
ظاهر العسه و صريحها - وفي لمدار - حد - لحكم مجمع عليه من لمسلم - و شهد
له - الا انه اشترعه اذ هي بقدر المسقى - مدارك من الاله الكريمة و ه الكلام في تفسير
لعينة و مهمل ريدنها كل ما مستند او خصوص - احسن الكفر مع اقتنا فسباني في
حمس الارواح - ه الله لى - و كسر من الاحبار لاحظ حر (١) لى بصير عن
لما قر - به قال كرسى - فوس سبه عفى شهاده ل لانه لا لله و ه محمدا رسول
الله ﷺ و ه حمسه و لا يحل لاحد ان يسرى من الخمس شئ حتى يصل اليها حق
و يحوه غيره

الخمس في العتائم التي حوهاها العسكر و ما لم يحوه

ثم ه وقع لكلام في موارد - منها - رطامر كتاب جماعه من لاصحاب و
صريح جمع آخر من ان العينة لى يجب فيها خمس هي جميع موال هل لحرب
مما سفل و يحول و غيره حوهاها العسكر و لم يحوهاها طاهر لمدار جماع المسلمين
عنه و حانهم صاحب سحر ثره و حذر احصائه بالمال لمقول و سبه بعض
من سحر عنه .

و استدلل له بوجوده - احدها بحصار مخرج الحسن في عبيتهم على ما هو
 صريح الآية الشريفة حيث اضاف الحسن نبي مضافه الى العنايم فلا تشمل الآية
 الارضى لثي انهموا على تهاوىء تسلمس فاضه من واحد منهم ذلك يوم ومن يتحدد
 بي يوم انقيمه (ثاني) في الحدائق وهو نه لادخل على النعم سوى صدر لانه
 الشريفة فان الصادر من الروى كصحيح ربيع الامي وعنه المتضمنة قسمة الحسن
 اختصاص ذلك بالاموال المفقودة وليس فيما يندل على دخول الارض وبحورها - ما
 الا انه يمكن تخصيصها بذلك على هذه الاحبار (ثالث) بمقتضى اطلاق مدون على
 ان ارض الخرج فيء للمسلمين عدم ثبوت الحسن فيها حيث ان اطلاق الحاصل
 مقدم على عموم لعموم ذلك على عموم لانه الشريفة (لرابع) الاحبار (١) ارادوا
 في احكام الارضى الخراجية فيه لا تعرض في شئ منها لوجوب الحسن مع ذكر
 اركانها فيه ولو كان ثابها فيها كما ناولي بالذكر

وفي الجمع نظر (ما لأول) فلا مقتضى اطلاق الآية ثبوت الحسن فيما
 يضاف الى العنايم ولو لم يتم من المسلمين ولا يخص بما يضاف لهم بها انهم
 من المسلمين فالاراضي بها فيء لهم بحدودهم بسبب لانه انكره (واما
 الثاني) فلا به مقتضى حجة من خصوص نص ثبوت الحسن فيها ولا
 يختص دليل ثبوت بالآية كما اذعور ولا حظ حر بي بصر المتقدم - ومرس (٢)
 حمد بن عيسى عن بعض اصحابنا عن محمد بن صالح - الحسن من حمة شدة
 - من العنايم - وانعوص - ومن لكتور - ومن لعادن والملاحة الحديث وبحورها
 عرهما (١) المخصوصة بالاموال المفقولة لا مفهوم لها كي تدل على عدم
 ثبوت الحسن في غيرها فيخصص بها الآية الشريفة و منطوقها لا يعارضها فلا وجه
 لتفسيده اطلاقها (و ما الثالث) فلا انظار من ذلك المخصوص ورودها في مقام بان

١- الوسائل باب ٧٢ - من ابواب جهاد العدو

٢- الوسائل باب ٧ - من ابواب ما يجب فيه لحسن حديث ٤

ن الارضى تعبر غيرها من العائم لمحصنة بالمقانس فيها في المسمين و
 كور ذلك قبل اخراج الخمس او بعده فهي ساكنه عنه - مع به نوسم ثبوت الاطلاق
 لها من هذه احة فلا ريب في ظهوره انه الخمس عنها فقدم عليها بناء على ما
 حقه في العدل والبراح من حاشسا على انكده بعد العلامة لا يصارىه من ن
 صلاق احاص لا قدم على لده مطلق من وما اذا كان مظهر وفي تقدم ما ن الامر
 بالعكس فقدم اطلاق العام (واما الرابع) فظهر من التصوص في عدم وجوب
 اخراج الخمس بعد اخراج و كان لا سكر - الا ان من الممكن كون ذلك رافقا لشيعه
 و حره انا بعد هذه السند نسم اخرج - كالاخراج بما يحدد باسم الر كوه و الخمس
 فتحصل ان الاقوى هو التعميم .

في احة خمس غنائ دار الحرب

ثم ن لاصحاب بعد اتفاقهم على سوب هذا الخمس ختلفوا في به هل ايج
 ذلك للشيعه في زمان بعده - اهلا - ذهب السبع في محكى التهذيب ابى الاول - و
 اعانوا بعدم الااحة ختلفوا في به هل يخرج الخمس من حاصنها - احبار المصنف
 ره في محكى لبحرير و يفر من انهم وعن المذكره حكاية ذلك عن الشيخ ره -
 ام يتخرج من قرار الخمس من عن الارض ومن حاصنها كل سه و عن لشرابع
 والقواعد اختياره .

واستدل لسحبيل - رواه (١) اخلال الانه يند حقوقهم لشيعتهم وموله (٢)
 في صحيح عمر بن يزيدو كل ما كان في ايدى سبعا من الارض فهم فيه محللون يحل لهم ذلك
 ابى ان يقوم قائم فخصهم طبق ما كان في ايدى سبعا من الارض في ايدى سبعا من الارض
 عنهم فان كسبهم من الارض حره عليهم حتى يقوم ونسبا فأخذ الارض من ايدى سبعا
 يخرجهم عنها صغره

١- الوسائل - باب ٤- من ابواب الامال -

٢- اصول الكافي ج ١ - ص ٤٠٨ - باب ما الارض كلها للامم (ج) حديث ٣

ولكن بصوص التحبيل سمر غيبث عدم تمامية الاستدلال به - (و ما صحيح)
 وظاهره وروده في مقام بيان حكم ما كان من الافعال لا مطلقا (مع) انه لو سيم طلاقه
 بعين يقينه بذلك فلا حرج على عدم حراز الصرف في ارض الحراج من غير دء
 حرجه اني استصحب او نائب الامام وظاهره حوزر ذلك وعرفت انما ان مقصدي ورد
 في باب احكام رضى الحراج عدم وجوب الخمس على من نقلها داوى حراجها -
 والافصح قرار الخمس من عليها كابر المورر

بحب الخمس بعد حراج المؤن

لثاني صرح جماعة منهم بتحقيق وصاحب الحواهر به انه اما يحب لحبس
 بعد حراج المؤن التي انقضت على العينة بعد بحصلها بل صادر الحواهر في
 كتب لجهت دعوى لاحصاء عنه

وعن شيخ في الخلاف والشهدس وعمرهم انهم (واستدل له) بصافي لانه
 لشراعه - حبس عنه (بارد) بان لاطلاق لافطره اني هذه لجهة كي يعول عليه (واخرى)
 بل روم يقينه - ما دل من بصوص على ان الخمس بعد للمؤونه (وثالثه) بموقعه لاجراج
 لبدن او المعروف كونا للمؤونه على جميع العينة (ورابعة) بان العينة لا يصدق على
 ما هو مأخوذ من المال لا بعد اخرجه

ولكن يمكن بحديث (عن الاول) بان مقصدي لطلاق لانه وجوب الخمس في
 جميع ما يبيع و صرف مقدار منه في حفظ اساق في لا يوجب عدم شمول الآية له -
 (وعن الثاني) - بان اطلاق من تلك البصوص كونها في مقام بيان استثناء المؤن المداقة
 على بحصين التي لا اشكال في عدم استثنائها في المقام - (وعن الثالث) بان مجرد
 لمواقفة بعدل لا يصلح بان يكون مسند لحكم لان يرجع الى ما ذكره - (وعن الرابع)
 بان العينة حين حصولها كانت يصدق على الجميع وما صرف فيها بعد بحصلها لا
 يوجب عدم صدقها على ما يقينه كما لا يحصى

فالصحيح نفي ان للحرب ادا كان دون الامام عليه السلام كما هو المعروف والعاثم لما حوذة من دار الحرب حسبها للحجة عليه السلام وقسطه فلامحاله يكون المعتم مدون من قبله عليه السلام في لا يلقى عليها تحفظ و حمل ورعى وبحوه فلامحاله يورع لمؤن على الجميع ولاوجه لاحصائها بعضها فدير (ودعوى) بهذا اسم على مسلك لقوم القائلين بان الخمس مما شفق بالعين على نحو الاشاعة والكلية في المعين وامساء عني المسلك الحق من كون تعلقه على نحو الحق في العين فلا يتم اذا مؤونه به تكون على عين لا على الحق (مدفوعة) بان مؤونه موصوع الحق تكون مؤونه كما هو واضح - فالاقوى هو القول الاول - .

الثالث من العاثم فداء الذي يؤخذ من اجل الحرب كما عن الدروس والمسالك واثروصه وكشف لفظه و نحو هر وشرها - لانه بدل ما عسم فضايق عنه العسة (ودعوى) اختصاص صدق العسة بالمعنى لاحص على مالوكا بعد العسة فلا تشمل ما كان بدونه (كما يرى) اذا اشكال في اعرافه في صدقها ولد الاتصديق عني لحرته - ولكن عسر لعنه لاشاهد له (وبما) ذكره يظهر حكم ما صولح عليه

يعتبر في المعتم ان لا يكون عصباً

الرابع نفي في المعتم بان يكون عصب من محرم مال والايجب رده الى صاحبه كما هو المشهور والدين عليه هو مدول على حرام ماله وحر (١) طر بال عن لافق عليه السلام المروى عن كتب المشيخة في رجل كان له حارة وعار عليه لمشركون فاحذوه منه ثم ان المسلمين بعد عروهم حذوها فبعضوا منها - ان كانت في لعائم و قم السبه عني ان لمشركين اعدوا عليهم فاحذوها منه ردت عنه وبحوه غيره وعن الشيخ في النهاية كونه للمقاتلة مع عرامة الامام عليه السلام لا رايه الايمان من سبال - وامسند له بما في مرسل (٢) هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام في السبي

ياحد لعدو من المسلمين ثم ان لمسلمين احدثهم مقام بعد القتال و ما الممالك فانهم يقومون في سهم المسلمين وساعون ويعطى مو لهم قيمه ثم يهيم من بيت مال لمسلمين (وفيه) به لعدو صته مع حصة من النصوص الى مهاجرة الآخر - انه له على ان المسلم حتى يماله اساو حده نفس حمله على ما لو لم يصهم لا بعد تفرق لباس و تقسم جميع لعنائهم كما شهد ذلك بعض النصوص - و كان مقتضى بعض خلاف ذلك - ومام لكلام في محله من كتاب الجهاد

و ما ذلك معصوم من غير محرم لمال و حكمه حكم مواله لاصلاق لأدله الخامس سبب في صدره لذكره ان السلب اذا جعل للمالك لا يحب اخرج حمده (وعن) شيخ في خلاف و شهد ان اخرج الحمض من ماله عليه في لحد هو احسنه - و لا من قوى - ساء اعنى ما هو لحي من عدم كون السلب لده تل من يتم جعل له دح يكون هو كسار بعد تل لا يحب اخرج حمده المرسل (١) حماد عن العبد اصيلح ^{٢٥} في حديث عن و الامام صفو لمال - الى ان و - و انه ان يبدل ذلك الما جمع ما يورده من مثل غطاء المؤلعه قلوبهم و عبر ذلك مما سويه فان بقي بعد ذلك شيء اخرج الحمض منه فقصمه في شبه لحدث و انصر ارسله بعد كواب المرسل من اصحاب الاحماع - و به يفيد اطلاق لانه بكرمه الذي استدلل به الضع رد

لدرس لا يعبر في وجوب الحمض في لعنائهم بلوع لصاب عشرين دنارا لاطلاق الأدلة (فما) عن المفيد من عتار ذلك (لاوجه له) - هه كله اذا كان الحرب دون الامام ^{٢٦} - و ما ان كان بعد ديه فسنئي حكمه في مبحث الانفال انشاء الله تعالى

ما يؤخذ من الكفار بالسيرة او ابعيلة

بهي في المقام مور لاند من نسبه عبيها - الاول - ما يؤخذ من كفار بعبر الحرب و لقتال كما لو احد منهم بالسرقه و العنة او الرءاء و نحوها - هل هو لاحد و

لا يحب عليه شيء كما عن ندرس - م يكون مباحا بالفوائد المكتسبة معتبر فيه الرأيه عن مؤونه السه كما عن لروعه وفي الجوهري م يحب حراح حمسه مطلقا كما عن حماعه - م تفصل من الماحود بالسرقه و اعلمه محب احر ح حمسه مطلقا من الماحود بالرباه و مدعوى المصله فلا يحب لاد رادع مؤونه لسه وجوده .

اقولها لثاني اد لعبيته بالمعنى الاخص التي هي موضوع وجوب الخمس قبل احر ح مؤونه لسه لانصدى في النعم اديمر فيها بحرب و القتل - كما يظهر من لصوص لو رده في رسم لعائم وحر ابي نصر لمقدم - وحر حكم لخمس من حمسه اشاء الى ان قال و الخمس لمدى لقتل عليه نعم لعبيته بالمعنى لاعم وهي مطلق انعاده بصدى و مقضى اطلاق الآه ح وجوب الخمس في المقام - الا انه لاطلاق مادل على ان خمس انعاده سماحب بعدمؤونه السه نعم لا ترام بوجوبه بعدها - (ودعوى) لخمس لعائده اما يحب في العوائد لمكتسبه لا في مثل المقام وعليه فالأظهر هو القول الاول - (مدفعه) سياسي في محله من وجوبه في مطلق لعائده كما ن دعوى ان لاحد بالسرقه والعلة من اشاء الحرب والحدال فالقول الرابع ظهر كما ترى

و ما نقول الثالث فقد اسدله (بملاق) الآية - (وبعوى) ماورد في مال لاصب الانى في لفرع الثاني .

وفيها نظر - (بلاول) وما عرفت ان من لروم بقبيله في عائم لكس بمادن على ان الخمس فيها بعد المؤونه - (واما الثاني) - فلان انعدى عن لاصب الذي هو احس من الكل لى انكار لايجرح عن لعباس (محصل) ن الاظهر هو القول الاول وهو وجوب الخمس فيه بعد مؤونه السه

مال النصاب

الثاني يحور احد مال النصاب اما وجد بالاحلاف ظهر ويشهد له حمله من

لنصوص كصحيح (١) بن أبي عمير عن حفص بن الحنري عن أبي عبد الله عليه السلام حد
مال الناصب حشمو وحدته ودافع لبن لحمس وحر (٢) اسحاق بن عمار قال بو عبد الله (ع)
من الناصب وكل شيء يملكه حلال الا امرته وان يكح حل الشرك حائر ونحوهما
عبرهما - ومعنى بن ادريس رضى ان المراد من الناصب في هذه النصوص هو من
نصب الحرب من الكفار لا نصاب اهل البيت عليهم السلام (ضعف) لمعروفه غير ذلك
فيه - (ولكن) يجب اخراج الحمس منه مطلقا لا طلاق قوله عليه السلام و ادفع اليها
الحمس (ودعوى) انه يقيد بمادل على ان الحمس بعد المؤونة - (مدفوعة) بان اليه
بين الدليلين في مادي الطر و ان كانت عموم من وجه - (ونكن) بعد التمس
يكون اظاهر من حار سنة المؤونة استثنائها من ما يجب فيه لحمس بعنوان
العائدة ولا تشمل المقدم الذي ثبت فيه لحمس بعنوان انه مال مأخوذ من الناصب و
حميتها على اراده وحوب الحمس فيها انه من العوائد خلاف الظاهر - ولو ترك
عن ذلك وسبب شمول نصوص الاستثناء للمقام ولكن لا يربى على اظهره نصوص ثابت
فتقدم بلا كلام - (فتحصل) ان لا قوى اخراج حمسه مطلقا

لثالث ما حوذه العسكري مما سبق وبحول من مال البعد كانوا من الناصب مما
لا كلام في حسته - وانما الاشكال فيما اذا لم يكونوا منهم - فمن جماعه حبة ما بهم و
عن المصنف رة في المختلف يستفاد في الاكثر - وعن الخلاف دعوى لاحد ع عليها
والمحقق رة في جهاد لشرع جعلها اظهر

واستدل بها بسيرة على عليه السلام و باجماع العرفه واحارهم - ولكن دعوى سيرة
على عليه السلام معارضة بدعوى الشهيد في محكي الدروس وغيره ان سيرة على عليه السلام على
العدم ولعلها الاظهر كما يظهر من مراجعة مادل على انه عليه السلام مررد مول اهل
ابصرة واصلت حتى القدر (ودعوى) ان قسمه موالهم في اول الامر تدل على الحل

١ - الوسائل - باب ٢ من ابواب مايجوز فيه الخمس - حديث ٦

٢ - الوسائل - باب ٢٦ - من ابواب جهاد العدو - حديث ٢

وإرد غم من الحرمة لا مكان كونه على نحو المن (مدفوعة) منه لم يشب من لادله أنه عليه السلام
 قسم الأموال بين المعانين بناءً حتى يستدل بعله ويصرفهم فيها اعم من ذلك - واما
 لاجماع - فلاسب لى دعوى بعد حكمة الصع عن لسد و لحنى والمصنف فى
 حمة من كنه والمحقق و الشهيد الثابى ودعوى جماعه منهم الاجماع عنه - واما
 الاخبار فغير ثابته ومن رسنه الشيخ رد فى محكى مسوطة من ان ما يحوز به العسكر من
 الامور فيه يقسم - مصداق لى رساله معروض ماعن مسوطة يتصان انه روى ان علي
عليه السلام سهرم الناس وه الحمل قالوا له ن مر لمؤمن الانحد اموالهم قل عليه السلام
 لا لاهم بحر موا بحرمة لاسلاء فلا حمل موالهم فى دار التجره (فنهصل) ان الاظهر
 هو عدم حمة مالم يدخلوا فى عون لى نص

فى المعادن

(و) الثانى ما يجب به لحمس (المعادن) بالاحلاف فبمن عن الخلاف و
 اسر ثر و انتهى و لذكره وعمره دعوى لاجماع عليه من بعضهم دعوى فى
 الخلاف فبه بن لمسى فى معدن الذهب والفضه - وشهد به حمله من النصوص
 كصحيح (١) ابن مسلم عن الدور عليه السلام قول شنه عن معدن الذهب و فضه و نصير
 و انحدندو الرصاص فقل عليها الحمس جميعا وصحيح (١) الحللى سأل ابا عبد الله عليه السلام
 عن الكبر كم فبه قال عليه السلام الحمس وعن المعادن كم فيها قال عليه السلام لحمس وعن الرصاص
 و انصير والحديد وما كان من المعدن كم فيها قل عليه السلام يؤخذ منها كم يؤخذ من
 معادن الذهب و فضه وصحيح (٢) ابن مسلم قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن الملاحة
 قل وما الملاحة قللت ارض سبعة مائة يجمع فبه الماء فيصير مباحا فقال عليه السلام
 هذا لمعدن فبه الحمس - فلب و لكرى و المعط يحرر من الارض فقال عليه السلام هذا

واشبهه فيه الخمس ونحوه غير

ثم ان لخصوص اشتملت على الذهب والفضة والرصاص والكبريت والقطر
والمالح واشبهها و المتبق من اشائها كل ما خرج من الارض مما يحلق فيها من
غيره مما له قيمة وثبوت الخمس في هذه الامور مما لا شك فيه - كما ان حملة من
لخصوص مشتملة على ثبوت الخمس في المعدن مطلق

و كالمعادن لعماء و المعادن في تفسيره محله - (فمن) المعرب انه معدن
الذهب والفضة - (وعن) المدرك و القاموس وبها ان الاثر به مست الحواهر
من ذهب ونحوه (وعن) لمصنف رد في التذكرة و المسهي - انه كل ما يخرج
من الارض مما يحلق فيها من غير ما له قيمة ثم ثبت ذلك لى علمائنا اجمع وفي
رسالة شيخ الاعظم رد - ونحو ذلك عن من لا سر في التمهيد - (و عن) المدرك و
الروضة انه كلما استخرج من الارض ما كان اصله منها ثم شتمل على خصوصية
بعظم الانساع بها وعدمها الحصص وطى العمل وحجرات الرضى وراى محكي البيان
لنوره - (و لكن) ما عن المعرب مخالف لخصوص و العرف العام - و ما ما عن
قاموس والمدرك - فان اردنا الحواهر مطلقا ما يدل وجه الارض من غير لسان
فهو يرجع الى ما في التذكرة وان اردناه كل حجر يستخرج منه شيء يستفاد به - كما
عن القاموس فهو خلاف ما تضمن من لخصوص ثبوت الخمس في الكبريت والقطر والمالح و
قد صرح ^{الشيخ} في صحيح محمد بن مسلم بان المالح من المعدن فيدور الامر في تفسير من
الاحيرين والافوى هو الاول منها اذ المسمى الى الذهب من لفظ المعدن هو ذلك و
ما استخرج من الارض مما كان منها مشتملا على خصوصية بعظم الانتفاع بها فهو
بغير العرف كسابر قطع الارض ولا يسمى عندهم معدنا هذا مصداق لى دعوى لمصنفه
الاجماع عليه - وعلى فرض ثبوت تسليم الاحمال فلا بد من الرجوع في الرايد
عن مقدار المتبق الى الاصل وهو يقضى عدم الوجوب كما سيأتى تنقيح لقول في
هذا الاصل في ارباع المكاسب وعليه فلا يجب الخمس من حيث المعدنة في الحصص

والثورة وطن لعن وحجر لرحى و لعمره وان كان الاحوط حراج لحمس منه
ثم ان لمعوس فسروا المعدن بالبحل - والفقهاء فسروه بالحل - وما افاده
الدعوى وان كان ظهر لكونه موقفا لوضع حسب الهيئة كما لا يخفى لان لعرص
حيث يكون من ماهو الموصوع للحكم الشرعي وهو الحال فلذلك فسروه بذلك.

ثبوت الخمس في المعدن مصنقا

فروع الاول لافرو في وجوب اخراج خمس المعدن ان يكون في ارض
مباحة او مملوكة لا لطلاق الادلة .

ولاس ان يكون المحرغ مكلف او غير مكلف بخلاف من عن المصنف به
في المسوى و لمحقق الفقى في اعنائهم دعوى لاحراج عنه وسأنتي في آخر مسئله من
مسائل راجع لكتاب سفتح القول في ذلك

ولاس ان يكون المحرغ مسلما وكافرا اذ الكفر مكفون ، وفروع كما هم
مكفون بالاصول ويشهد له عموم اذنه المكلف - (والابرار عنه) بانه يضاف الخمس
من عادات فقير به فصد القرية لموقوف غنى لاسلام وعليه ان رد يكون مكفونه
لروم دمه حال الكفر وهو لا يمكن من ذلك و ما ارد به لرومه بعد سلامه كما هو لمراد
بذلك في سائر العبادات فهو مضاف لما دل على ان الاسلام يجب ما قبله - (صنف) اذ
مصد الى ما عرفت في كتب الزكوة من الكلام في دلاله لحدث على سقوط الزكاف
ولحمس مع بقاء العن بانه لو سلم ذلك - يقول ان اثر ثبوت الخمس وصفا حوار
انتزاع الحاكم من من في نده فقيرا او محتارا وهذا الاشكال لو تم وبما هو بالنسبة الى
حكمه لتكبيعي لا لوصعي (وان قلت) ما الدليل على حوار الانتزاع (قلت) عليه مدول
على ولايه لحاكم الشرعي على الفقراء باستيفاء حقوقهم وعدم صحة اعطاء الكافر بنفسه
لعدم تمكنه من التقرب به لا يسلطرم عدم امكان استيفاء حقوق الفقراء من المال بوجه
مع ان عار قصد القرية في الخمس وكونه من العبادات عبر ثابت .

الثاني لو عمل فيه احراره من المعدن من حرج حمسه عملا او حب رباة
ومنه كم لو صرفه دراهم ودينار او جمعه حب اعتر في لاصل لدى هو لماده
لحمس وفي الرايد حكم لمكاسب فيقوم ح سكه وبعرج حمسه كما هو و صحونه
صرح في المسائل والمدرك . كذا في الحواشر . وهو متين اد لصفه تمامه لملهاو
لارباب الخمس خمس لماده فلا وجه لاشتر كهم مع عمل لصفه في منها

اذا وحده مقدار من المعدن محررا

اشئت اذا وحده مقدار من المعدن محررا مطروحا في لصحره وان علم ان
لمحرر له بان وقصد ملكه بدت محكمه حكم النقطه وحارج عما محرره
وان علم انه حرج سلسل وحراره حيوان و سلسل لم يقصد حراره فهل يجب
حراج حمسه من حيث المعدنه ام لا يجب كذا عن كاشف ليعطاء . اد بعض من مالو حراره
اسان فمحاو من مالو احراره حيوان و حرج سلسل فلا يجب كم هو د المحقق
الهمداني ره وجوده

قواعد الاطلاق مدول على ثبوت الخمس في المعدن

واسد للثاني بان الظاهر من الأدبه عتار الاحراج (وجه) ما عرفت من ان
مظاهر صحيح ليرطى وعبره ان العبرة بالمحرر لا بالاحراج - وذكر الاحراج في
بعض النصوص اما هو لطريقه ابي الحروج (وبعاده حري) متضمن لاحراج
لامهوم له كى نقضه اطلاق لنصوص (مع) ان لملاحه وهي الارض لسحة الملاحه
يجب فيها خمس المعدن مع انه لاحراج هناك (ويؤيده) ما عن الاكثر من ان لعبر
لماخوذ من وجه الارض معدن .

وستدل لثالث بان الظاهر من الأدله عتار الاستخراج سواء ملكه المحرر
ام لا . عامة الامر قراره على من دخل في ملكه فخصه بالقاعن لمعاة لدى العرف ولكن
لاعلى وجه تنعدي الى مثل السبل وهبوب الريح ونحوهما (وجه) ما تقدم من عدم دليل

على اعتبار الامتخراج :

استيجار العير لاجراح المعدن

الرابع - لو استاجر العير لاجراح المعدن حار - وملكه المستاجر ان كان مالكا للأرض او له حق اختصاص بها - او كان لآخر فصدا بكونه له - فلا كلام ، وما في الأول فواضح - واما في الثاني فلان المبركر في هذه العرف كون الحبرة من العربى لقابله للينة و لو كالة .

واما ان قصد الاحير حارته لنفسه مع كون الأرض من له صاحب - فيشكل الحكم بكونه لمستاجر - ادعاه ما قل في وجه كونه له مورد (حده) ان العمل ممنوك للمستاجر بالاحارة فلا محالة تكون سبحة هذا العمل المملوك يصانه بالتبع (وفيه) ان الاحارة انما توجب ملكة الحارة ولا توجب استيد الحارة لى المستاجر و لدليل ذلك على ان ما يحوره الحائر ليس بسيد له بالحارة لأمس هو مالك للحيرة و الفرق صهره - (ثانيا) - الحيرة موحدة لما نكبه مالك الحياره فها هو من اسباب القهر به . والمستاجر يملك ما حارده لاحير لكن الحارة له (وفيه) اولامع كونها من اسباب القهر به . و ثانيا - انه لو سمى ذلك فهو مسئول ملكه لمن اسبب له الحارة فها هو من اعرض الاحير (ثانيا) - ملكه ما حارده من آثار وما وقع الحارة فمسع ملكة الحارة (وفيه) ان ملكية من آثار من احارة المسبب الى الحائر - لأمس آثار ملكها كما يظهر من أدلة ملكية الحارة - ولا يظهر عدم صيرورته ملكا للمستاجر

بل بصير ملكا للاحير وان مقتضى ما دل على ان من حارمك (و ان لم ظهر بما تضمن هذه العبارة في كتب الحديث الا ان مصموني رواية (١) وهي ما تضمن قول امير المؤمنين عليه السلام للعبس ما رأيت والبلد ما حدثت وقريب من هذا المصمون في غيرها) هو كونه ملكا للاحير .

وبما ذكرناه يظهر حكم فرع آخر وهو عالج حرجه لعدم - فانه ان قصد كونه لمولاه فله وعليه الخمس والاقلعته .

المعدن في أرض مملوكة

الحامس - المعدن ان يكون في أرض مملوكة - او يكون في معثور لأرض المستوحه عبود لتي هي للمسلمين - ويكون في الأرض الموت حيا لفتح فان كان في أرض مملوكة فهو لما فيها بلا خلاف حده كمت في الحوهر للتمتع (ودعوى) ان اسخرج المعدن حياءه - ومنه في عموم (١) ما دل على من حيا أرض ميتة فهي له كونه للمعبي (مدفوع) فان دعا في ثوب غير المملوك وما استمرك ولو بنسب ملك الأرض فهو ملكه ولا يكون مشمولا لعبود المدكر .

و ان كان في معثور لأرض مستوحه عبود فمقتضى ذلك لبعه كونه ملكا للمسلمين لا للمخرج الأجنبي على كون المعدن باقيا من الأفعال مطعنا (و سباني ليعرض له) - فان المعدن لم يورث يكون للامام و مقتضى حيا الشخص هو ملكه المستخرج ان كان شعبوا لافلا - (ولكن) يظهر من كلمات الفقهاء ثوب لغيره بغيره على تملك المعادن المستخرجه من هذا القسم كان المستخرج سبعا ثم يكن من ادعى صاحب الحوهر - ثوب لغيره على كون المعادن مما يكون ليس فيه شرعا سواء أ تملك المسلم مالا شيئا فيه .

وما تملك الذمي - فهو يتوقف على ثوب ما ذكره صاحب الحوهر - و حيث لم يشت فتملكه لا يخلو عن اشكال وتامل - وعموم قوله عليه السلام (٢) من احيى أرض ميتة فهي له لا يشمل ما لو كان الأرض ملكا لشخص خاص غير الامام عليه السلام وجماعة مخصوصة وان كان المعدن في الأرض ثوب حال لفتح (محدث) ان طهر كل ما هم لمقروعه عن ان اسخرج المعدن حياء ملك تملك للمسلم من الاكلام فيه لعموم

مادون على ان من اوجب رصديه فهي له - مصداقها في السرده التي تقدم الاشارة اليها و
اما الدمى فتمسكه بشئ على القول بشمول لعموم المذكور له وحدث ان الاظهر هو
ذلك ولا أقوى تملكه .

الفصوص

(١) الثالث ما يجب فيه الخمس (الفصوص) كما هو المشهور شهره عطية
بل مما لا خلاف فيه كما اعترف به صاحب الحدائق وعن ظاهر الانتصار و لم يذكره -
و صرح العسمة والمنتهى دعوى الاجماع عليه
ويشهد له حمله من الفصوص كصحيح (١) الحلبي سبب بعد الله "ع" عن
العسرة وعوس ان لؤي قال قال عليه السلام (٢) عمار من مروان سمعت اب
عبد الله عليه السلام يقول فيما يخرج من المعادن والاسحر و نفسه والحلال لمحلطه بالحرام
اد لم يعرف صاحبه وانكسور الخمس وصحيح (٣) احمد بن محمد بن ابي نصر عن محمد بن
عيسى بن ابي عبد الله عن ابي الحسن - في ما يجهل عما يخرج من البحر من اللؤلؤ والياقوت
والبرجد وعن معاذ بن ابي ذر عن ابي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يخرج من البحر من
فيه خمس ومرسل (٤) ان ابي عمير عن الصادق عليه السلام الخمس على خمسة شياء
عنى لكور والمعادن والغوص والبيعه وبني ابي عمير الخمس و بحوله (٥)
مرسل حماد مع ذكر الحامس وهو الملاحة وبحولها غيرها - فصل لحكم ما لا يسمى
الارتباب فيه .

كما لا يسمى الموقف في شموله لكل ما يخرج من البحر بالغوص - (وما) عن
الحدائق من الحدة في ذلك مستند الى عدم الدليل عليه سوى صحيح الحلبي

١ - الوسائل باب ٧ من مواد ما يجب فيه الخمس حديث ١

٢ - ٣ - ٤ - الوسائل باب ٣ من مواد ما يجب فيه الخمس حديث ٥ ٦ ٧

٥ - الوسائل باب ٢ من مواد ما يجب فيه الخمس حديث ٤

لنقصه عن إعادة العموم (صحيح) لاسيما على ما سبقت من عدم حجية الحر دأبهم يكن
متصفا بالصحة وقد حققنا في محله في حاشيتنا على الكفاية وببضعف المسمى .

اسم الكلام يقع في مورد (لأول) من النصوص تصيب عنوان (أحدهم)
العوض - لأحد حسب النصوص (ثانيهم) ما حرج من الحر لاحظ حري عبار و
محدد من على (بعضهم) ان نسبه من العوائب عموم من وجه لشمول الأول -
للعوض في الأظهر و المستطرد - وشروط الثاني لما حرج بالآلة وبحد من وجه
به ولا حجة من في وجه الجمع بين الظاهرين به بدور الأمر من تعيد كل منهما بالأحر
وارجح الأول بي الثاني ولعكس الواحد يمكن من العوائب - والعوض لمشارك
منهما بصدق على كل منهما (وبكيفية) بوجه وسد به صدره ان لمراد بالعوض في
المرام ليس معه للعوض بل المعنى العرفي المستعمل منه و صدقه على العوض في
الظهر و لنظ غير ظاهر كما اعترف به سيد المدخل ومال له سبحانه الأعظم
لأبصري به .

وعنه فالمر بدور من عند الثاني بالأول - ولأحد بطلاق الثاني ولأثلاث
كما هو واضح . ولأظهر هو الأول ولأثلاث المقصود بالعوائب و كذا ما مشين
لأنه لأجل كون النصوص مشتبه على عوض في مقام الحصر وبها مفهوم تعين
تقييد ما تضمن ما حرج من الحر بها فيكون لتوجيه اعتبار صدق كلا العوائب (فانفس)
به ما يمنع من الواحد بطلاق ما حرج من الحر والأثرم باستقلاله بالموضوعية
في مقام العوض (قلت) المانع من ذلك ما دل من الآثار وكلمات علماء الأثر
على عدم كون ذلك عو نامستعلا في مقده لاحظ نصوص الحصر وعبرها - (فان قلت)
ثم لا يلزم بحسن ذكر العوض على العبد - (قلت) لكونه خلاف ظاهر الكلام ومن
يظهر من أحد كرفي الحكم لاسيما إذا كان في مفاد الحد ودخله في نفسه (فتحصل)
ان الأقوى ثبوت الحكم في الآخر ح نظري العوض - وما لأجراح بالآلة و من
وجه الماء فلا يس على ثبوت هذا الحكم له نعم لو عارض وشدهالة ثم أخرج يجب

فيه لحمس لأنه صدق عنه أنه حرجه بالعوض كما أعرف به جماعة .

ثم يعنى فرض الرلو بسهم كون النسبة عموما من وجه لأظهر هو ذلك
أيضا لما عرفت من كون بصوص العوض في مقدم لحصر وليس بصوص الإخراج كك
فيتعين تقييدها بها فتدبر جيدا .

وبما ذكرته ظهر حكم فرغ حر وهو أن الأنهار لعصمه كدخوله نهرات ليس
حكمها حكم البحر في ذلك فلا يحب اللحمس فيه بحرج منه من الجواهر كما مال
له الشرح لأقدم رد لعدم صدق العوض بمعناه العرفي عليه . وإن كان هو احوط و
فرض تكون جواهر فيها كالبحر

الباقي الظاهر انحصار من هذا الحكم بالجواهر المستخرجة من البحر ولا يعم
مثل السمك وحبوب من الحبوب لعدم صدق العوض بالمعنى العرفي المجعول
مهمة على ذلك (وما) عن نسخ - وبعض معاصري السهد - والمستند - من عموم له
مسند - لى عموم مراسيل احمد - وحب - - وابن ابى عمير - ومصحح عمار
المتقدمة - (ضعيف) .

لثالث لو فرض يحب له - معدن من بل - حقيق او الدقوب او جوهرا حرج
منه شيئا بالعوض فلا ريب في وجوب لحمس فيه لأنه اما معدن او عوض وما للكلام
في أنه هل يعسر فيه نصب لمعدن بمصدا العوض - بعد معلومية عدم وجوب تحميمه
مرتبه كما سأتى بحقيقه - والأظهر هو الذي لأنه قد نص في بصوص العوض
بالربح والدقوب ليس ههنا المعاد - ولا سئل أى دعوى احتصاصها بما اذ
كان في البحر يحب الماء ومحل للكلام هو ما اذا كان يحب الماء معدن وكانا فيه
لاطلاق بصوص العوض ولما عرفت في المعدن من الحكم في المعاد لا ينحص
بما اذا اخرج من بطن الأرض فراجع (وما ذكرته) ظهر أن الأير دغلي المحقق
الهمداني ره المستدل على هذا الحكم باطلاق دليل وجوب اللحمس في العوض -
بأنه معارض باطلاق ما دل على وجوبه في المعاد - (في غير محله)

نصاب الغوص

لبيع المشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة به بشرط في وجوب الخمس في لغوص ببيع فيه ما أخرج ديناراً فصاعداً عن عبء واحد منهم المصنف ذه في التذكرة والمستهي دعوى لأصحاب عليه - (و يهد له) حرر محمد بن علي لمقدم و صفعه من غير بعض الأصحاب - (وعن) غيره بمقدار أعمار عشرين ديناراً - ولم يظهر وجهه كما صرح به غير واحد .

وبما سلكه في المعدن يظهر أنه ما هو الحق في تقدم في فروع. مذهب أعمار حراخ الغوص - ومنها - أعمار كوكب النصاب بعده أو منه - ومنها - البحث في الدفعة والدفع - ومنها - فيه لم يخرج بعضه إلى بعض - ومنها - غير ذلك من المسائل لاتحاد مناط البحث .

تفريع

لا كلام في وجوب الخمس في لغوص عن جماعة منهم سيد لمدارك دعوى الأحصاع عنه (و يهد له) صحيح الحديث المتقدم في لغوص بما يكلام في بضاعته فمسئوب إلى الأكثرية ما أخرج للغوص روعى فيه بضاعته من حتى من وجه الباطن أو من الساحل كان له حكم المعدن - وعن لمفيد ب بضاعته عشرون ديناراً مطلقاً - وعن إمامه لمرئ وأبو سنة لا بضاعته له بل بحث الخمس في قبضه وكثره - وعن المدرك أنامل الله - وعن كاشف الغطاء أن العسر من الغوص أو بحكمه .

واسأل اللاون بالعبء عامس المعدن أو ملحق به لأنه ما يكون من عسر في البحر كما عن مهناح البيان فهو منه - أو يكون ربحه دواب بحريه كما عن حناه الحيوان - أو أنه ناب في البحر كما عن المسوط والاقتصار فهو وإن لم يكن منه

الآية من جهة التمسك على تحصيل ما يحب فيه في السعة تعين الحقيقة بحدده و
حيث به شبه بالمعادن حيث ان لها مكان مخصوصا وكن ما كان كك ينفق على مكانه
بمعدن بوسع ويكون منصف به (و ح) ان حرج بالمعوض حري عيبه حكمه لما تقدم
من اختصاص حكمه للمعدن بخرج لا يطرق للمعوض والا فبحري عيبه حكم المعدن
(وفيه ولا) لنقص المال الذي يؤخذ من استحب فانه يحب فيه لئلا يفسد ولا يفسد
في شيء من المعدن في اقسام السعة على ما تقدم (وثالث) بالحل وهو التمسك على
لا يتحصار بمرور ليس احده على معدن على انه لو كان كك وحكمه حكم المعوض
البناء على حصر في الاربعه وخمس او اسعة ويكون دلائل للمحصن (وعده) فما ان
المختار حجة خبر الثقه في الموضوعات فعول الشح واحدا حجة عيب فهو ليس من
المعدن ولا منصف به - ورا حده بمرور المعوض فلا مجال لآخر حكم المعوض عليه
ولا للمعدن من بعض مخرج في اطلاق الصحيح الفاضل بعدم اعتبار النصب - وكث
ن حد بالمعوض اذ المصدر من دليل للمعوض غيره لما عرفت من ان الموضوع للمعوض
بالمعنى العرفي له و يؤيده عطف المعوض عليه في صحيح المشعر بالمعيار - وعليه
فالاقوى هو انقول لثالث وهو عدم النصب له - وساحققه بظهر ضعف القول لثاني لاسانه
على كونه من المعدن و لقول برقع قدبر حده

في ارباح المكاسب

ثموت الحسن في ارباح المكاسب

(و) الرابع من ما يجب فيه الحسن ما يفصل عن مثوبه لسه له ويعيله
من ارباح المعجرات والخصاعات والاراعات بالاحلاف فيه و عن السيد في
الانصار والشيخ في الاحلاف والمصنف في المسبى والدكره وغيره في غيره
دعوى لاحد اعطى وقديس الاحلاف الى لقد سمع من طاهر ابن الحميد وجود المعائن
في امالة قلبه - حيث قال ما ما اسفيد من ميراث وكدييه وصلة ح و ربح تجاره

او نحو ذلك ولا حوط حراجه لاختلاف رواه في ذلك و لأن لفظ حرمه محتمل
هذا المعنى فلو لم يحرجه لاسان لم يكن كثره الركود التي لاختلاف فيها تنهى
(ولكن) سانه جعل لأجراح مورد خلاف لرواية و وجود المختلف في وجوه
لاصل ثبوته فالطهارة قابل بالمعنى و لاجاه و كذا من نفس خلافه مختلف في ذلك
اي عدم لغوه (و بالمحملة) لاسعى لرب في اصل و حوت لحمس في هذا القسم

وشهد له الآية الشريفة (١) - فاعلموا انما عديم من شيء فان الله حمسه و
لرسول الملح - اذ العسة على ما يظهر من كلمات جماعة هي كل ما استعمل و كتب و
عن لمعدوم صحيح للحرس والدروس والناس و انظر في سائر من لعبه في الآية
هي الفائدة المكسبة من عن برضى دعوى الأحصاء عليه (و شهد له) مضافا لى انه
ما يخصه مادة العسة التي هي في مقابل الغرم - بعض المخصوص لوارد في تفسير
الآية الشريفة وقد صرح به في كتاب العسة هي الفائدة كصحيح عنى بن مهران لاني
وفيه العسائم و نوازله بركات الله فهي لغمة بعمها لمرء والفائدة بغيره و اجازته
من الاسان الملح (و ذكر) الآية الشريفة في ضمن آيات يستصحب لحكم الجهاد . لا يكون
قربة لأرادة مخصوص عينة دار الحرب .

ودعوى ان عموم الآية مستلزم بخصيص الأكثر (مدفوعة) بان حمسه من موارد
عدم و حوت لحمس بما هي لمراد انى ارج صاحب الخمس فيها و رفع المدعى
حقه لانه لا يجب فيها في اصل الشرع - و حمسه من ثلث المور رد لاتصدق العينة عنها
مع الدعوى كثره موارد عدمه لو حوت من مور رد لو حوت فاسده

و ان نصب الخمس في عتبه دار الحرب بما يجب على المجموع من حيث
المجموع و عبارة اخرى قبل ان يقسم العتبه يخرج حمسه لانه يكلف كل فرد
بأدائه - وهذا خلاف ارباح المكاسب و من يجب عليه الأجر هو كل فرد مستفلا .
و رد لو حوت فتهما بدليل واحد مستلزمه للجمع بين النحيطين اول لحاظ كل فرد من

الأفراد في الأولى لحاظ تعني وبتكاكي - ولحاطه في كثرة استقلالي - (قب) لاصح
من ذلك بعد عرض ابطه الحكمة بجمع بجمع انعم بين كعمو والمالك مثلاً - ومن
معنى الاطلاق مورفص لئلا يجمع سها - ولد يرى انه لا يشت حد في ترتيب
جميع الاحكام المبرمة على عموم المالك سها كان هو انفراد او الهشة

ومن قال انه صرح بعض المعوسين بـ معنى تعينه خصوص ما احدث في تكفار
مع القتال (قلت اولاً) ان قول المعوي لا يسم مع معارضة مع قول جماعة حرين منهم
ليس بحجة - (وب) لو سم كون احد معاني نقطة التعينه - ومعناه - هو خصوص
ذلك لكن لم يصرح احد بان هذا المدد معناه ذلك في ضمن اي هشة كانت (وثالثاً)
بعدم تفسيره "بـ" لانه لا معنى لمورد لذلك فدا لا معنى الموقف في عموم الاله بشرية
للمقام وحمله من بخصوص

كصحيح (١) ان مهران عن محمد بن الحسن الاشعري - كتب بعض صحابنا
لي بي حمر لثاني بـ حمر عن محمد بن علي جميع ما ينفذ برحمن من قليل و
كثير من جميع الضرور و عني الصريح و كتب ذلك فكتب في خطه لخمس
بعد لمؤونة .

و صحيحه (٢) لآخر عن عني بن محمد بن اشجاع البسابوري به مثل
ان لحسن الثالث بـ عن رجل اصاب من صعبه ما نذكر من لحظه ما يركي واحد
منه لعشر عشرة اكرار وذهب منه بسب عمارة انصفت ثلثون كرا و بقي في يده سبعون
كرا ما يدى بحسبك من ذلك و هل يحب لاصحابه من ذلك شيء فوقع لي منه لخمس
مما يقص عن مؤونة .

وصحيحه (٣) الثالث قول لي ابو عني بن راشد قلب له (اي اخبر بن عني لعسكري)
مرتني بالقدم بمرد و حله حقت و علمت موالث بذلك فقال بعضهم و ي شيء

حقه فلم ادر ما احبته فقال به يحب عليه لحمس فقلت هي اي شيء فقال في متعهم وصداعتهم قلت : يا احرعبيه و لصاحب سدد فقال : لا د امكته بعدمؤوتهم . وما (١) رواد السبع فاساده عن محمد بن زيد نظري قال كتب رجل من محارب ورس الى بعض موالي ابي الحسن الرضا : سألته لادن في الحسن فكنت اليه بسم الله الرحمن الرحيم ان الله وسع كريم ضمن على العمل لثواب وعسى الخلاف لعدايت لايجل مال لامن وخذ احياه الله ان لحمس عوساعلى دسا و على عبال و على مو لياوم سداه و بشرى من عراضا من بخاف مسطونه فلا يروو عدا ولا يحرموا بفسكم دعسا ما قد رسم عنه و لا احر اجه مناح رر فكم ونمحيص ديو بكم و ما تمهدون لانسكم لوم فافتكم و لستم من يعى الله بما عهد اليه و لس لمسلم من احاب باللس و حالف بالقلب والسلام .

و فاساده (٢) ايضا عن نظري فده قوه من حر ساد الى ابي الحسن لرضا : فقال وسالوه ان يجمعهم في حل من الحسن فقال : يا ما محل شد تمحصونا لموده بالسنتكم ونروون حقا حمة لله ل و جعل له وهو الحسن لايجل لاحدكم في حل .

ومصحيح (٣) رباب نصبت كسب لى بى محمد : يا ما الذى يحب على سا مولاي في عة رحي في ارض قطعه لى وفي لى سمك و بردى و نصبت بيعه من احمة هذه القطعه فكنت : يا يحب عليك فيه الحسن بشاء الله تعالى .

ومصحيح (٤) على بن مهزيار كتب اليه ابراهيم بن محمد لى ان قل فاحلف من فسب في ذلك فتدوا يحب على الصبح لحمس بعد لمؤونة ومؤونة الصبغة و حر اجه لأمؤونة الرجل و عدا له فكنت و قرأه عسى من مهر بار عنه لحمس بعدمؤ و نتهو مؤونة عبال و بعد حر ح السلطان

٢-١ - المسائل بانه ٢ - من اء ان الانقال - حديث ٢-٢

٢-٢ - اوسئل باب ٨ من اء ان ما يجد فيه الخمس حديث ٢-٩

وصحيح (١) على بن مهران الحمير الطويل . وفيه دماء عائم والقوئد هي
واحدة عندهم في كل عام قل لله تعالى . واعلموا بما عمنه لي ان قال دماءهم و
القوئد يرحمك الله هي العمة بعين المرء و لئلا يفسد لها - لي عندك من
الصصوص لكثيره لو ردد بهد انصموم فلا محل للارتباك في وجوب الخمس
في هذا القسم .

اخبار التحليل

بما لكلام في انه هل اسبح الخمس في هذا القسم او مطلقا بلشبهه بهد كما
عن لقديس و لدمي و لحدرد وفي الحدائق بعد . لي شجرة الشح عبدالله من
صالح واني حسه من معصونه . ام انه سح نفسه اسي بلاهم . كذا في
لمدرك و الحدائق و عن تصحيح و لو في و عن كشف لرموز سنة ابي قوم
من المتقدمين - ام سح ذا لم يكن من الاصول الثلاثة والاوجب صرفه فيهم كما
احتاره صاحب لوسن - ام لم يسح شيء منه لا في مورد خاصه كما هو المعروف
بين الاصحاب و حوه

يشهد للاخير مصداقي صاله عدم القوئد لي هي كماله عدم لسح يعسدها
جملة من الصصوص المتقدمة به كما لا يخفى على من لاحظها و استدلالا حجة بصصوص
كثيرة - و جملة منها وان وردت في موارد خاصه ابي سننت كما سيمر عندك ، لا
ان جملة اخرى منها مطلقة كحجر (٢) ابي حديجة عن ابي عبدالله عليه السلام قال قال له رجل
حمل لي الفروخ فرع بو عبدالله عليه السلام فقال له رجل ليس يستلث ببعير لطريق ما
يستلث حادمة يشترها - و مرنة ينزوحها او ميراث يعصيه ، وتجرده و شتا عطاءه قدان

١- الوسائل - باب ٨ من أبواب ما يحرم من اللحم حديث ٥

٢- الوسائل - باب ٤ من أبواب الامه - حديث ٤

هذا الشيخ حلال شجرهم وأعيانهم و لم يمت منهم والحي ومولدهم إلى يوم القيمة
 وهو لهم حلال أمواله لأجل أن أحلنا له وصحح (١) الحارث بن المغيرة النضري
 عن أبي عبد الله عليه السلام قلت له إنك أموالهم غلات وبحاراب وبحودلث وقد غصبك إنك
 فيها حقاقل عليه السلام فلم أحل دا شعنا لا نطع ولا ذبهم وكل من ولى نائي فهو
 في حل من ما في ذبهم من حقاقل عليه السلام شاهد العتب وصحح (٢) الله الصلاة
 عن الباقر عليه السلام قال أمير المؤمنين عيسى بن أبي طالب عليه السلام هلك لمن في بطونهم وفروجه
 لأبهم لم يؤدوا إلحسا لأن شعنا من ذلت و نائهم في حل وحر (٣) حكيم عن
 أبي عبد الله عليه السلام في تفسير قوله تعالى و علموا أن غصبهم من شيء قال نعم هي والله
 الأذوة يوم يوفى الأمانى جعل شعنا في حل ليركز وحر (٤) ابن سنان قال أبو عبد الله عليه السلام
 على كل امرئ عثم و اكتسب الخمس مما أصاب لمطعمه عيها السلام ولعن بلى امرئ
 من بعده من ذرئها عليه السلام صحح عيسى الدس فذلك لهم خاصة يصمونه حيث شاؤوا و حرم
 عليهم الصدقة حتى الحياط يحفظ فصا بحسد و سوف من ذابق لأمس حلهاء من شعنا
 لتطيب لهم به الولادة لموقع (٥) لشرف المروى عن كتاب الكمال الدين عن محمد بن
 محمد بن عصام الكلبي عن محمد بن يعقوب النكسني عن إسحاق بن يعقوب عليه السلام ورد عيها من
 المواقع حط صاحب الزمان عليه السلام و أوال الخمس فقد بيع لشعنا و جعوا منه في حل إلى
 أن يظهر امرئ لتطيب ولا ذبهم ولا بحث ومرسل (٦) الأحائي عن الصادق عليه السلام
 أنه سألته بعض أصحابه فقال يا رسول الله ما حال شعنتكم فيما حصصكم الله إذا عاب
 عاتكم و ستر فاشكم فقال عليه السلام يا عليه السلام انصباهم أبو حنبلهم ولا حبهم ان عفاهم
 بل يبيع لهم المساكن نصع عاداتهم و يبيع لهم المأكح لتطيب ولا ذبهم و يبيع لهم
 المناحر نتركوا أموالهم (فما) عن بعض من ورد بخصوص النحل في موارد خاصة

١- ٣- ٥ الوائين باب ٣ - أبواب الأعداء - حديث - ٨- ١- ٩- ١٦

٢- الوائين - باب ٨- أبواب - يبيع فيها الخمس - حديث ٨

٣- المستدرک باب ٤ - من أبواب الأعداء - حديث ٣.

ونس وفيه ما يدل على التحليل اسطلي (ضعيف) كما ان ما عن المحلى رده من انه لم يرد

عنه ^{البيان} ما يدل على التحليل في رده لعمدة غير تام

ثم ر من ذهب الى تحصيل الخمس تماما استدل لي بعض هذه النصوص ومن حذر

انما حذر خصوص حصص الامم اسند الى ما تضمنه راجع حقيق عنهم لسلام كصحيح الفصلاء

ومن احتار انما حذر حصص ^{البيان} في رده لعمدة كصاحب الحد يورد سد لي لتوقع

الشريف - وقد ذكرنا في مقدم الجواب عن هذه النصوص وحرف

الاول اعراض لمشهور عنها (وفي) ان لا صاحب سم يعرض عن هذه النصوص و

انما جملتها على ما ورد بحاضه حمدتها ونس عرف

الثاني ضعف اسنده (وفي) به ون سلم في حمله منها كخير حكيم لجهالة

و خير عبد لله من سب لان من حمله رجالة سيد الله بن النعمان يحصر من وعن

الحاشي انه كان كذا في توقع على مسعود - و لعمري - الا ان حمله منها صحة

سدا و معسرة

ثالث ان الثابت من الشرع بهم عليهم السلام حرمة الغنم وحفظه لشرع

بحكمون فيه بما اسود عنهم ارسول الله و بهم لا يعرفون الاحكام بعد انقطاع الوحي

فكيف يسقيم قولهم عليهم السلام احببوا لشيعة واحببوا لهم (ودعوى) ان الخمس حقهم

وباحق حقهم كاحق غيرهم حقه ليس تصرفه في الحكم وبعسره (مدعوه) بانه على ذلك لا بد

من الاقتصاد على خصوص حصصه ^{البيان} لا حق لاداب ولا حق الامم الا لحق (مع) انما حذر

غير لحق لثابت حين التحليل من قبل سقوط ما لم يجب - (وفي) ان اثبات بالدين ان

للسي ^{البيان} والائمة عليهم السلام العموم وضعه الله - و لو صرح بعد العموم ولذا

على لسي ^{البيان} لركة عمده على تسعة بعد وضعها الله تعالى على جميع الاموال

ووضعها على ^{البيان} بعد عمده على ^{البيان} على الفرس والسي ^{البيان} جعل النسي

طعمة الحد في الارث مع انه لم يحل لله تعالى ان يشي ووضح ربه لعمد وديه لنفس

وحرم السيد وكل مسكر مع انه تعالى لم يحرم لا لحم والحق الركعتين ونس ^{البيان}

معلوم شعبان وثلاثة أيه في كل شهر ورد في نسي ٣٠ على الرصوة ثلث بحسب
اصل الشرح مرد ووضعه ثلث نسي إلى غير ذلك من الميرد ولنوعيص هذا المقام
لهم بصرفون في بيت المال مبرون و يعطون من شأؤهم ويسعونهم عن شأؤهم
نظمت بجميع ذلك النصوص المعتبرة .

وعنى ذلك فلا محذور في عقود عن حق السدب وحق الإمام اللاحق وليس
من قبيل إسقاط ما لم يجب بل يكون عقودهم بحسب القصة الحقيقية مدبر . فان هذا عبر
الشرح فانه عارده عن دفع لحكم وهذا اعراض وعقودهم نسي عليه لحكم مع بقاء
لحكم عنى حالة (مع) . خمسة من النصوص بضم ن لدينا للإمام في حر (١)
في سائر قال ابو عبد الله . . . ومالنا من الارض وما خرج الله منها الا الخمس يا ابا سائر
الارض كلها لافدا خرج الله منها من شيء فهو ب و نحوه غيره . وليس معد هذه
لنصوص الممكنة بحسب الاتخايع مع ممكنة عرهم كي ترد معها لضرورة (بل)
الملكية لثمة بها من قبل الملكية الله تعالى لما في احدى النسخ لثني جعلها
لله لثمة . . . قوله (٢) النسي ولي بالمؤمنين من نعمهم . . . وجعلها النسي . . . لا لوصاء
عده غير لثمة لثمة العباد . وهذه هي لثي اردها ابن ابي عمير في مزارعته مع
ابى مدرك انحصار في حيث قال ان ذك كلها للإمام عنى جهة العناك و به اولي بها من
لذين في ايديهم (فإنكار) انحصار في كصديق هشام (في غير محله) وعنه فله لتصرف
في الخمس من غير فرق من حق السدب وحقه . . . غيرهم من الاموال كيف
مشاء (بعم) هم عليهم السلام كانوا ملتزمين في لظهور عدم استباحة شيء مما في احدى
لثامس الايسبب من الاسباب الظاهرية .

الرابع ما عنى لمحمسي رد وهو ان حار التحليل بمنزل عنى عليه التصرف
في مال الخمس قبل حراجه مع ضمان الخمس في الذمة وهذا يلائم مع نصوص

وحونه وعدم انعوجه (وفيه) ان هذا ماف لظهور مبدء التحليل - ولذا يرى ان انعقها في حمة من لمورد كالمناكح والمساكن الرموا انعقوا اسناد الى ما ضمن التحليل فيها (مع) ان بعضها كالتصريح في لعدم (كصحيح) الفصل المتقدم وغيره .

الحامس ما افانه ليحكمه لمعضية لشرعه من اسماء بني هاشم به عن وحونه لصداقت فلان من حملها على خصوص قسم خاص ورماد مخصوص (وفيه) - هـ وجه استحصاني لايوح بعد المعصية مع اختصاصه بحق اسناد

ما هو الحق في الجواب عن أحبار التحليل

والحق في مقام الجمع من لمصوص يقضي بان عن التوقيع الشريف والمرسل وحر بني حنيفة من لمصوص بما صدرت عن لصادق عندهما السلام وفيه عفا عن الخمس الآن من بعدهما من الأئمة عليهم السلام وموضوعه بل شدد فيه وصرحوا بعدم الحلبة لاحد استصوص المتقدمة آتة وكما ان ليما لمعولها الوضوح

واما خبر ابي حنيفة فهو يدل على التحليل في خصوص ما كح كما يدل عليه السؤال وما المرسل فهو ضعف لأرساه وضعف راويه

واما التوقيع الشريف فمصاد لي ضعف مسنده لأنكون محمد بن محمد بن عصام في طريقه ولم يصح حد على وثاقه لانه من مساح الاحارة (بل) لبعهن نحن اسحق بن يعقوب اد جمع من الرجالين و ن وفقه لان توليهم اده اما يكون لاحل التوقيع الو رد عليه من صاحب الامر في جواب مسائل اشكت عنه - اما ما سئلت عنه ارشدك الله وثبت من امر المسكر بن بي من اهل بيتوسى عفا و علم اده ليس بين الله عز وجل وبين احد قرنه ومن بكر فليس مني وسلسلة سبل ابن بوح وما سبل عمي جعفر وولده حسين حوذة يوسف لي ما كتب وما وجه الانتفاع في عسني فكا لانتفاع ما من ادعيتها عن لا بصار السحاب و بي لامن لاهل الارض كما ن

النجوم امان لاهل السماء واعلموا باب السؤال عما لا يعينكم لى ان كتب و سلام عليك يا اسحق بن يعقوب وعسى من تسع الهدى - (ولكنه) لا يدل على وثوقه ولا يدل على عسى انه كان منرد في امره ^{في} لشبهت - و ثاب انه هو بى روى له فكيف يمكن لاعتماد عليه في وثاقه (ان) قوله ^{في} و ما الخمس - فهو جواب عما شبهه و لعل السؤال كان عن قسم حصص بن قوله ^{في} و جعلوا منه في حسن و سبع لشيعه الطاهر في تحصيل من فله من لائه يقضى بحلل قسم حصص كما لا يخفى و يؤيده بل يشهد به معللة الخمسة بنصب لولادة وعدم حثها في يقضى بحلل حصص ما يتعلق بالما كح

ثم ان المحقق لهندى في رد اجاب عن توقيع لشريف نحو من آخر - (الاول) ما رخصه بحدار بحر مرويه عنه مثل ما رواه () سعيد بن شهاب لله الراوى في لحرانج و البحر فتح عن بن الحسن المسترق عن الحسن بن عبد الله بن حمد بن عمة الحسين في حديث عن صاحب الزمان ^{عليه السلام} انه رآه و تحته بقعة شهاب - لى ان قال يا حسن كم برأ على الساحة وله سبع اصبعى عن حسن ما ثبت في قول ادمصت ابى الموضع لدى ترمذه تدخه عفر و كسب ما كسب تحسن خمسة بن مستحقه قد ثبت السمع والطاعة - ثم قال ان لعمرى انه واحد حسن مده و ما (٢) رواه الصدوق به ورد عنه ^{في} في جواب مسائل محمد بن جعفر لاسدى و ما ما سأت عنه من امر من يستحل ما في يده من مولا و يتصرف فيه تصرفه في ماله من غير امر ما فمن فعل ذلك فهو ملعون و محن خصمائه ^{في} و قرب منه توقيع آخر (الثاني) ان هذا الحكم ليس من الاحكام الشرعية بل من قبيل الموضوعات الخارجية فلا يكمى في ثبوته الا العلم او البينة ونحوها .

و فيهما مظهر (ما الاول) فلا ان حسن بن حمد بن الهادي هو بى روى للتوقيع

لاول قال في حقه المحاشي كان قدس المذهب و قال من العشرى كسب قدس المذهب صاحب مائة ملعونه ولا تكتب له (مع) به مقصود لحكم شخص واحد وعدم العفو عنه لا يلزم عنه العفو عن غيره (واما التوبة) (آخر) فيها انما تصيبان نفس علي من اكل امرئهم مسجلا من غير اذنه و هذا لا ربط له من تصرف فيها باده ^{الاول} (واما الثاني) فيها عروب مرر في هذا اشرح من سحر الواحد حجه في الموضوعات ايضا (مع) ان ليس يدى قيم عدة حجه فيها وهو خير من عدة لا يشمل امثال هذا الموضوع الخارجى كمالا حتى - يدعى في حقوق ما ذكره (فتحصل) ان المعتمد في ربح العنة الكبرى هو مدول على عدم لاجحه والخلية فلا اشكال في تعلق لخمس بربح المكاسب ولكن يمتنع منها عن موونه اسه على مسباىي يفسح العفو في هذا بشرط عند تعرض المصنفه

متعلق خمس الارباح مطبوع الفوائد

ثم انه احتجب كتاب القوم في قلوبهم و مدونه جماعة منهم في مدونه موضوع لخمس في ذلك القسم (فظاهر) جمع منهم ان الموضوع جمع يستند فعن الشيخ في الخلاف بحث الخمس في جميع المسعود من ارباح اسباب والمكاسب وقد يفتقر من العلات والاراعات على اختلاف حاسها في افعال وسلما اجماع المعروف واحداهم وبحوء ما عن العنة (و يظهر) من خبره منهم حاجة لحكم دعوى التكب على اختلاف عدراهم حيث اقتصر بعضهم على ارباح لبحار و حرر عن المكاسب وثالث على حاصل نوع المكاسب من البحارة والزرعة والصناعة وقرب منها غيرها - واطاهر ان مراد الجميع و حد بعبارة دعوى الاجماع على كل من لغاريين - و اشهاد الكتاب الواحد عليهما - بحمل ثابته على المثال - ولذا اقتصر بعضهم على خصوص مكاسب وآخر على ربح التجارة - بل لا بد دعوى الامراد الجميع وحول لخمس في كل فائده وان لم يكن بعضه و هذا استثنى في

المدارك عن ذلك الميراث والهدية والصدقة فان الاستثناء خرج اشمول (وعنى ذلك) فيرجع الأقوال الثلاثة الى قول واحد وهو ما هو : لشح الأعظم من وجوب الخمس في كل ما يملكه ولو ميراث وجو وهو لا قوى

وشهد له الآية الشريفة (١) وعلموا انما عسى من شيء فان الله حسبه ولو رسول ليح اذا العيمة على ما عرف في مطلق الفائدة وهذه المحرر موضوعه لئلا لأعم من الطلوع وعدمه فتشمل الآية ما هو قهرى كالآثار (مع) لو قول سبحانه من (عسى) (عسى) لكرب محضه ما يمكنه من هذه الهبة وضعت لفائدة الارتباط بالفاعل على سبيل الرغبة .

وجاءه من النصوص كموتى (٢) سماعة سأل ما لحسن ^{بني} عن الخمس فقال في كل ما افاد لاس من فليس وكثير وجه دلالة العسر - ما قد ادس - لا استفاد . وصحيح (٣) عنى من مهرور فالعسى ولو ان ربحه كانت فهي لعسى يعسها لمرء و لفائدة بعدها والحائز من الانسان للانس الى بها حصر و لمرات لدى لا محتسب من غيرات ولا من ومن عدو يصطلم مؤخذ ماله ومثل ما يوجد ولا يعرف له صاحب الحديث . وهذا كاصريح من جهة تفسر لعسى بما شمل الميراث وما حرره وحر (٤) برده قال كتب اليه جعلت لك الهداء تعمى ما فائدة وما حده ريك فاك لله لئتم عسى بيان ذلك لكي لا كون معما عنى حرام لاصلاه لى ولا صوم فكس الشخ لفائدة مما يعيد اليك في تحاره من ربحها وحرث بعد لغرام وجازره ومداكرناه في موتى سماعة يظهر دلالة هذا الخبر ايضا عنى لمدعى وقريب من هذه النصوص صحيح (٥) آخر لاس مهرير ولا يابى هذه النصوص طاهر بعض النصوص النصى لاختصاص الوجوب بكل فائدة حاصلة باختيار الشخص - لان مطلقه موافق لها ولا مفهوم له كى تقيد به الاصطلاحات .

وقد اورد على هذه الأدلة تنصير الثنائين بعدم وجوده في غير ما شتهر بين العلماء وهو ارجح استحباب و التصاعب وسائر انواع التكملة - بوجوه (الاول) اغراض المشهور عنها (ثاني) مخالفتها لمصوص الحاضرة لحمس في حملة او في بعة وفي بعضها ليس لحمس الا في بعض خاصة فانه على فرض تعلقه بكن فئدة لا يظهر لتحصرو حسد (الثالث) انه لا ريب في عدم عارف لحمس في مثل الميراث والهبة وجوهما في رد النسي - والائمة عليهم السلام ولا لم يخف من هذا الحكم مع عموم الاسلاء به على النساء و لسان فضلائه ضرورة خلافه مشهور من انعماء وهو دليل عدم الوجوب (الرابع) حذر (١) ابي عبيد بن راشد عن ابي امامة بامرئ و حديثك و علمت موثقت بذلك فقال بي بعضهم في شيء حقه فلم ير ما احسن فقال " يجب عليهم الخمس فيما في شيء فقال في منبهم وصايعهم - فانه ورد في معناه انما يعقوبه خمس فليس على عدم وجوده في عرائع و لصحة كالمعد مستقل به بارت و بوجوه وعبر ذلك مما لا يعلق عليه عند اعراف المسح

وفي اجمع بظار (ب لاوب) فلما عرفت من انه من المحتمل قونا فناء المشهور بذلك (مع) ب عرائصهم عن صاهر لانه اسرع لاحل بوجوه عدم دلاليه على عموم لاجمع عن الاسد لاله (واما ثاني) فلان لمصوص الحاضرة تنصير على وجوب لحمس في كل عسبه وفئدة (ودعوى) به لا يظهر وجهه لتحصير (وسدد) ويمكن ان يكون لتحصير بالاصفة الى مملكة ما عوص (و ب الثالث) فلان في زمان الائمة حيث بهم عليهم سلام كانوا معروفين من منبهم لدى جعله لله لهم ولد اب حوا الخمس سماء في برجه من ابرمات فعدم معرفه في تلك الارمة لا يكون دليلا لعدم الوجوب في مثل هذا بحكم ندى له مما س نامر لحلافه والولاه (و ب الرابع) فلان حد معاني اسماح على معن انقاموس وعبره هو اسمعه وهي تشمل كل فائدة بل هي هي (فمحصل) ب لا قوى وجوب الخمس في كل فئدة واصبه الى الاسان

تعلق الخمس بالهبة

ثم قد وقع الكلام في موارد (الاول) في لفظه فعن الحلبي وسمعه الحارثي وثبت
لحمس فيها وفواد شحنا لا عظم لا صاري به وعن بروضة ابن حسن (وعن) لمعبر
و بدروس والسدي و نحو غير لو وقف فيه (وسب) إلى مشهور بعدم بل عن الحلبي دعوى
الاتفاق عليه واطاهر من مشأمة لسمعه عدم تعرضهم لوجوب لحمس فيها مع عرضهم
عن ما يجب فيه لحمس بالنكس او بخود غير الشامل بقول الهدية ولكن (عدم العرض)
اعم من القول بعدمه لانه مع فرض شموله ما اجدوه موضوعا لوجوب لهما
(وتعريضهم) بالنكس وسمرا به لادن على ذلك لان الظاهر راداه الاعم منه (مع) ب
قول الهدية لانه لو ح من لنكس ولذا يرى انها لم يوجبوه ووجب ذلك كالاكتساب
لسمعه وعدمه حيث لا يجب كالاكتساب بل يجب بل عن كثير من الاصحاب لتصرف
بدلت (وبالحسنه) فلو لم يدرج في المشهور من الاصحاب هو الوجوب لا يعلم كون
المشهور عدمه ولذا بسبب محقق القول بعدمه لوجوب ابى بعض المتأخرين - و
مراده الحسني - وكذا شهد في بدروس

و كذا في عهد النوح و هو مسمى في عموم الآله و البصير المصمم

حضور حجر (١) بن نصر بن ابي عبدالله عليه السلام كتب اليه في الروح يهدي
اليه مولاه والمنع به هذه سبع الف درهم و اقر و كثر من عليه فيها الخمس
فكتب اليه الخمس في ذلك و صحيح (٢) بن مهران - و حجر (٣) يريد
المقدم

و بشر به خبر (۴) عیسی بن محمد بن عبد ربه قال سرح الرضی اللہ تعالیٰ عنہ لی
انی فکتب لیه بی دل ملی و سرح حب انی خمس و کتب لیه لاجمیس عنک و ما سرح به

۳۰۲ - نوائل باب ۸ - من ابواب بحرفه لخص حديث ۷۱

٤ - ارسه قل باب ١١ من ابواب ما تحفه الخمس - حديث ٢

صاحب الخمس - قال طاهره ان وجهه عند وجوبه ليس كونه تبرعاً بل كونه واجباً كونه واجباً
صاحب الخمس .

واستدل لعمدة - بالاجماع - وما اصل البراءة في مكانته (١) من مهرنا قال كنت له
باسمى رجل دفع اليه من حجه من غلبه في ذلك الما حين نصير له الخمس او على
ما فصل في رد - من حجه فكيف يتبين ليس عنه الخمس - بدعوى انه يعين حمله
على ما ذكره من دفع من باب الصلة وصرف المال في سبيله والسبب لعدم الجبر لانه
انصر من سؤالا لاخره حتى يدخل في رباح المكاسب فيسمى مع الادنى - ويحضر (٢)
اسمى حديثه عن الصادق - عليه السلام - قال عيسى بن جابر الخمس في الهدى اسمى
يوم لقمة

وفي جميع نظر (اما) لاجماع فلما عرفت (و) لاصل فلا بد لا يرجع له
مع انفس (و) اما مكانته فلا طاهره ان السؤال عن اجرة الحجة - ومجانته لسائر
الادلة - لا يرجع جميعها على اخصه فليس طاهره وحملها على انفس لاوس من السؤال
- بعد بظاهر - من حجه - بظاهر من لسؤال انصرف عنه عن وجوب الخمس في
ذلك المال - واما الثالث كان من حجه وجوبه قبل الحجة - او فيما فصل في رد بعد
(والعجب) - من صاحب الهدى - ان له حيث انه قد التزم بعدم الوجوب في امثال
هذا المال لما حوذا معوان الاجرة بدعوى هذا في مقابل الاعمال لا محال فلا يكون
قوائد وعشتم (د) ردعية ان لازم ذلك عدم وجوب الخمس في شيء من ارباح
المكاسب وكلها ان تكون في مقابل الاعمال مع به (ه) صرح بوجوب الخمس في
في من حجه لغيره في مقابل عمله (و) اما الرابع - فمدى في الجواب عن احراز تحصيل
ان حصر اسمى حديثه محض بله كبح (فيحصل) ان الاقوى وجوب الخمس في الهدى
و تهديه والحائره

١ - الوسائل باب ١ من أبواب ما يجب فيه الخمس - حديث ١

٢ - الوسائل باب ٤ - من أبواب الانفال حديث ٤

ثم سعيده الحائز في مكانة ما كان له حظ - يمكن ان يكون من جهة ان
 ما لا يكون كذا يكون من انموذجه عدل كما احصاه شحنا الانصاري رد - ويمكن ان يكون
 من جهة ان ما لا يكون كذا لا يعدى العرف عسمة و فائده و سابعه في صدق هذا
 العوان ان يكون له قدر وميراثه كما قبل .

علق الخمس بالميراث غير المحسوب

الذي في لسر والافعال في وجوده في الاقوال في لهه (ويشهد
 بوجوده) فيه لانه الشرع ومكانه اس مهور المصروفة بدت و موثق سماعه المتقدم
 لان في صدق الادلة لا يعسر ان يكون وصول لعائده الى شخص حبيبه كما
 لا يعسر - وحر - في حديثه الوارد في تحصيل ما صاده ميراثا ادلوم بكر و جده
 اصل لشرح ما كان وجهه لمحبته (ح) فسماه

ولكن بعد مكانة و رده في مقام ما سعى به الخمس عبر ارباح لتجارا
 وقد لم ير في لا يحسب من بالمفهوم على عدم وجوده في الميراث الذي
 يحسب ولعل يعرف بعدد على ذلك على اعتبار كون الميراث من حيث
 لا يحسب في صدق عسمة والعائده (و قوله) (ح) من ارباح ولا من المذكور من باب
 انشئل يحصل ان يكون قد لم لمحبته فمير في وجوده امر - كون لمورث
 رحمه عدا وعدم كون اوارث غائبة - و يحصل ان يكون تفسيره فلا يفتقر سوى
 عدم كونه رحما فربا ولعل الاول صهر

و استدلال لعدم وجوده فيه - بالاصل - والاحتمال - و انه لا دليل عليه سوى
 المكانة (وحش) لم يمتثل لالتزام سعادتها عن حد فان من حكى عنه القول بشيخ الخمس
 في الموارث لم يفصل بين مصداقها وبين طريق طرحها (و قد) حرابي حديثه يدل على
 لتحليل لآدى في عدة اشياء منها الميراث

وفي الجميع نظر (اما الاولان) فاما عرف في لهه (واما لثالث) فلا سقوط

لِحَرِّ الصَّحِيحِ عَنِ الْحِجَةِ لِأَسْبَابٍ فِي بَعْضِ مَدْلُوهِ سَوَقَفَ عَلَى ثَوْبٍ لِأَعْرَاضٍ - وَفِي
 هَذِهِ لِمَسْأَلَةِ مِمَّا هُوَ مُجْتَمِعٌ أَنْ يَكُونَ بَطْرَانَةً تَسْمَعُ بِعَدَمِ وَجُودِهِ خِصِّي فِي سِرِّ اسْتِحْسَابِ
 إِلَى أَحَدِ الْوُجُوهِ مَدْكُورَةٍ وَصُورُهَا الَّتِي يَوْجِبُ دَلَالَتُهَا عَلَى لَحْظِهَا مِنْ حَرَامِي
 حَذِيقَةٍ وَغَيْرِهِ وَبَطْرَانَتُهُ بِوُجُودِهِ كَلَّتْ لِي عَدَمُ دَلَالَةِ الْمَكَانَةِ عَلَى الْمَقْهُومِ - وَلَا
 شِبْهَ الْأَعْرَاضِ (مَعَ) إِجْمَاعِهِ مِنْ أَعْدَاءٍ لَمْ يَكُنْ فَهَوِيهِمْ وَبَعَثَهُمْ كَانُوا يَتَوَلَّوْنَ بِنَفْسِهِ
 (وَهُوَ الرِّبْحُ) فَلَا يَدْرِي مِثْلَهُ مِثْلَهُ مِنْ حَقَائِقِهِ بِسَبَبِ كَيْفٍ - أَيْ لَوْ سَمِعْتُمْ لَوْلَا لَمْ يَطْلُقِ
 السِّبْرَانَتُ بِمَا هُوَ مَرْبُوعٌ فِي نَفْسِهِ بِمَا فِي مَقْلُوبِ السِّرِّ وَتَوَحَّدَ لِرَوَايَةِ مَرْبُوعَةٍ فِي جَعْفَرِ
 الثَّانِي (ج) فِي حَقِّهِ مِنْ وَجْهِهِ لَأَسْبَابٍ فِي بَدَنِهَا غَيْرُهُ وَذَوِي وَجُوبِ خُمْسٍ فِي أَمْرَاتٍ
 لَدِي لَا يَحْتَسِبُ .

تَعْلُقُ الْخُمْسِ بِالصَّدَاقِ

نَدَبْتُ فِي الصَّدَاقِ - وَفِيهِ قَوْلَانِ - وَقَدْ سَدَدْتُ فِي الْحَدِيقِ بَعْدَ وَجُوبِ الْخُمْسِ
 فِيهِ (بِأَنَّ) نَفْسَهُ عَوَاضَ الصَّحِيحِ كُنْصِ الْمَسْعِ فَلَا يَكُونُ مِنْ قَبْلِ الْعَمَلِ - وَفِيهِ (وَلَا)
 نَهْ يَسْ كَلَّتْ كَمَا سَبَّابِي بِحَقِّهِ فِي كِتَابِ حَكَّاجٍ (وَنَابِيَا) أَيْ لَوْ سَدَدْتُ ذَلِكَ عَدَمَ الْأَمْرِ
 كَوْنِهِ كَمَا سَرِمَا يَوْجِبُ مَدْلُوعًا وَمَا فِيهِ لَأَسْبَابٍ - وَفِيهِ غَرَبٌ وَجُوبِ الْخُمْسِ وَفِي
 تَوْحِيدِ بَطْرَانَتِهِ بَلْ وَجُوبِهِ فِيهِ مِنْ مَا لَحْظَافٍ فِيهِ

وَقَدْ اسْتَدْرَكَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ - نَدَبْتُ رَحُوحَ لِمَالِ ثَبَاتِي مِنْ رَحْمَةِ بِي
 الْعَمْرِ بِالْإِعْطَاءِ لَهُ فِي الْأَعْطَاءِ وَمِنْ الْقَسْحِ بِمَكَانٍ وَحُثِّتْ أَنْ لِحْمِيسَ لِلَّهِ تَعَالَى وَرَحُوعِهِ
 لِي الرُّسُولِ (ص) وَالْأَمَامِ (ج) أَيْ مَا هُوَ بِمُخْلَافَةٍ عَنْ تَعَالَى وَالصَّدَقِ أَيْ عِطَاةً مِنْهُ
 تَعَالَى إِلَى النَّبِيِّ كَمَا شَهِدَهُ لِأَيِّهِ الشَّرْعُ (١) وَآتَرَ النَّبِيَّ صَدَقَاتِهِنَّ بِحَقِّهِ فِي عَطِيَّةٍ
 فَرَجَّعَهُ أَيْ ثَبَاتِي فِي الْأَعْطَاءِ (وَفِيهِ) أَنْ الصَّدَقِ لَوْ سَمِعْتُ كَوْنَهُ عَطِيَّةً وَمَا هُوَ عَطْفٌ مِنْ
 الزُّوْجِ مَجْعُولَةٌ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّهُ عَطِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى .

والحق كون صدق كاهن و الحوائز لساغنى ما هو الحق من وجوب
الخمس في كل فئدة يكون واحد فـ ومنه يظهر حكم عوض لطلع
واما الصدقة المدونة فهي كاهنة و فئدة عدة لا مبرعتر فيها قصد لقرنه و ذلك
لا يوجب الفرق في وجوب الخمس اعرف على صدق لعائدة
و بذلك يظهر عدة تمامه ما احراز حصة من مخفى عصف و ما قرب من هـ
اعتبر من عدم وجوب لخمس في هذه لئلا لا مع سائهم على و حرمه في كل فئدة و
التوقف في ذلك .

مائة لخمس أو الركة

لربح حل حب لخمس مائة أو الركة من دهن مؤونة لستام
لا و جهار بن قولان قد استدل بحج الأعظم لماني (هـ) من لستام و امراء
فكبه يدفع اليهم ما يملكونه فيشكل صدق لستام (و هـ) ما هو الامم . فهو
يدفع له ثم يملك او يملك من قبله و يصدقه اخرى من يملكه هو الامم و من يدفع
له غيره فهدى لملكه فئدة و عـ و ما هو اـ . و لفقـ . فهو ليس ملكا لمن
يدفع اليه من ادفع و ما ينصر ملكه بذلك فيصدق لعائدة
و استدل به بعض المحققين بوجوب (اول) ب رجوع مال سالى الى من
رجعه الى الغير لا اعطاء له فى الاخذة و من الفصح بملك (ثاني) قوله " في
مرسل (١) حماد بن عيسى لى رواد اشح لئلا لا المعول عليه عند الاصحاب
ويكون مرسله من صحاب (اجماع) عن ابي بصير (ع) و ليس في مال لخمس ركوه
لان امراء اسس جعل رافيق في موال اسس على ثدييه ادهم فلم يبق منهم حد و
جعل للفقراء قرابة لرسول بصف لخمس فاعلمهم عن صدوق لاس و صدقات
النبي و بى الامر فـ بى فقير من فقراء لاس و بى فقير من فقراء قرابة

رسول ﷺ إلا وقد استعفى فلا فسر ولذلك لم يكن على مال نسي و لو لم يكن
لأنه لم يبق فقير محتاج لحديث - وتعرف الاستدلال به من وجهين (الأول) به
يدل على عدم وجوب الزكاة في مال الخمس (وحسب) ب الخمس يدل عن الزكاة
فلحقه حكمها فلا خمس في مال الخمس أيضا و ثبت لحكمه في عدم الخمس
في مال الزكاة بعد القول بالنقص (الثاني) به مضموم عليه يدل على ب تشرع الخمس
والزكاة أساسا يكون في ب ر الأموال غير الخمس والزكاة - فلا خمس في الخمس
ولا في الزكاة - كما لا ركون في الخمس ولا في الزكاة

وفيهما نظر (م لأول) فلا بد من استعفاء لا يصح كونه مسدا لحكمه استعفى
(مع) أنه لا يتم في حق صاحب لأنه إذا كان يملكه من مؤونه مسدود وجب فيه
الخمس لا يلزم منه رجوع ب مال إلى من عطاه كما هو واضح (و ما شئى)
ويرد على أقرب الأول به لأن على عموم قوله و ما لدليل على قيامه
مقامها في سد الحاجة - و على الثاني أيضا لا يعمل خصص بصورة سلطان الأماويين
كل الخمس والزكاة به حسب بسعة الله به مؤونه جميع الفقراء من له شئ من
عمرهم - وفي مثل ذلك لا يجوز نظام مائشئ كرم مؤونه كما هو مخرج لرسول
حتى يجب فيه الخمس - و قد يرى به - بسد لا صاحب به المرسل في الله و
لا في مساهة عدم وجوب الزكاة في مال الزكاة

به أنه لا يسد على هذا الحكم بوجهين آخرين (أحدهما) خبر على من
الحسين المتقدم في الهمزة المتضمن لقوله (١) لا خمس عتق قبل سرح به صاحب
الخمس - فإنه لا على عدم وجوب خمس في مال الخمس و سرح به في غير
وعدم وجوبه فيه إذا كان غنمه أولى منه كما لا يخفى فثبت فيه مال الزكاة
عدم القول بالنقص (ثانيهما) بموضوع كل حكم مقدم عند رتبة فلا يعقل شمول
الحكم بما يوجد به ويكون متاخر عنه فإنه يرد تقدمه وهو متاخر رتبة و هو محال

وفي المقام يمكنه إيراد الأسماء الخمس إما ثبت بمقابل غنى وجوب الخمس فيستحيل أن تكون موصوفة له .

وهذه نظر (الأول) فلا محض بالأسماء تدى هو صاحب الخمس كله ويجب إيصاله بتمامه له - مع - أنه ليس له ما نسب غنى له ما سرح به كان من ما الخمس - ثبت ذلك مع (أثره لم يورده (و ما لى) فلا بد ما من الحكم بشأنه الخمس وغيرها من الأدلة ليس حكما واحد شححصل هى أحكام عديدة مثبت بشاء و حكمه هو إثبات فى بعضه لحققة فلا مانع من أن يكون حله تلك الأحكام مثبت و موحدا لموضوع آخر (فحصل) أن شيئا من الوجود الخمسة المذكورة لعدم وجوب الخمس فى ما ثبت باسم (و لركاد لاسم (ولا يظهر) ماء غنى المحصر من وجوبه فى كل فائدة سمى فى لعدم - هذا ماء غنى حوار غطاء ليشمى كثر من مؤونه سمى والأصحب رد جميع ما راد عنها لأخسه

تعلق الخمس بالتماء المنفصل والمفصل

الحامس إذا كان عدده من الأعيان لى لم يتعلق بها الخمس أو بعضها وكن إذاه فرد رب زيادة مضمرة أو مفصلة - فهو تحت الخمس فى ذلك اسماء مطلق كما عن جماعة لتصريح بعضهم لمصنف فى التحرير - وأشهد الشافى فى لمالك - أو إذا قصد به الأسرناج و التكميل كمن كان شاف لفظاء و حذره لمحقق ليهدي و حمنة من باحريتها - أم لأحب مطلق - أم بخص بن اسماء المنفصل فيجب فى صورته قصد الأسرناج أو مطلق - ومن المماء المنفصل فلا تحت مطلق وجوبه و أقول فونها لأول لما عرفت من وجوب الخمس فى مطلق الفائدة (و دعوى) عدم صدق الفائدة على اسماء المنفصل كلسن تدفع بالمر حقه لى عرف

و ما لو رتقت اقيمة لسوفه من غير زيادة عنه فمن المصنف رد فى التحرير عدم وجوب خمس تلك الزيادة مطلقا (و عن) الروضة وجوبه كذا - و يطهر من محكى

المسهي - تفصل بين موقوفها وصاحب بين ما قبل بيع فلا يحب واحداه شحنا
 ان يرضى به وصاحب الحد ثق وعبرهما من لصاحبه (وعن) حصة التفصيل بين
 ما كان المقصود من سرائها وانما في ملكه الانحراف والانساح بها فحب مطلق
 كما عن بعضهم - او في صورة - بيع كما عن آخرس (ومن) مالهم بقصد به دين
 فلا يحب - (ودهم) بعض الآخرس التي تفصل من ماله عنكها غير معاوضة كما
 لو ورثها - فلا يحب الخمس - ومن ماله ملكها به فحب

واستدل في محكي لمساك لعدم الوجوب بان يصدر من اعميه ولفاده لردده
 في المال وذلك لا يحق بوردده لعمه اذ لا يردده في مال معها وما يكون الرياده
 في الماله التي هي من قبل الامر الاعتباري اسيرج من وجود الرابع والسادس ومنه
 يظهر انه لا فرق بين بيع وعمه او بيع ما ينقصي تبدل لمال بمال آخر لا يراه
 مال على ماله بهي (وهو) - الظاهر وجوب الخمس في موارد لردده للماله وما يردده
 في المال فهي بسبب ما وجد الوجوب الخمس الاستلاحيها - لا يرى انه لو فرض ان
 لاجر في ول سبه كان عند مقدار من العس اعميه كالقطن ثم انحرط وباعها و
 اشترى عسا آخر فكان ربحا في معاملته فهل يمكن الاكرام بعدم وجوب الخمس
 عليه لانه لم يرد في ماله بل يده بعمه - كما انه يوراد في ماله مع النقص في ماله
 هل يمكن الاكرام بوجوبه عليه (و بالحمه) لا يسعى الدمل في تمامه لمط هو
 الرده الماله لا لردده في مال لعدم صدق لفاده و لعمه الا في موارد لردده الماله
 ولو صدقت في موارد الرده في المال فاما هو ملاحظتها .

واستدل لعدم وجوبه فيما دائم يكن المقصود من الاشياء او الأبقاء في ملكه
 الاتجارها - والوجوب فيما اذا كان المقصود ذلك بعدم صدق لنكس ولا صدق
 حصول الفائه في الصورة الاولى لاسيما دسم بها وصدقهما في نصوره الثانية
 (وفيه) اما عدم صدق لنكس فهو لا كلام فيه الا انه قد عرفت عدم اعتداده في وجوبه
 واما عدم صدق الفائه فهو غير مد لما عرفت من ان صدق الفائه انه يكون باعتبار

بالبقية حتى في مورد الرد في الحبس - ولد لورد مال الحار ونقص ما بينه لا تصدق
 به مستند في سنة ثلثه بل يجب انه حبيب ولم يستند (وعنه) فاذا رادت لماله تصدق
 حصول العادة عرف (فان قلت) به ممكن ان يكون نظر لفصل الى به اذا كان لسقوط
 من شراء العين او بقائها في مكانه الانتاجها بسند عرفا حصول العادة الى لمالك
 وفي عر هذه الصورة لا يستند انه بل يكون متبرعا من وجود الرعب والادل والهدا
 يجب في الصورة الاولى دون الثانية (قلت) نفوذ مراب الاظهر وجوب الخمس في
 مقصود العادة وركاب حصولها بعد الاحتار

و سيد للتفصيل بين من سلع وبعد ما يظهر من نصوص وجوب
 الخمس في العادة لعنه لا لمانته بقوة وفي مورد ترقى لعمه سوفه بوصف صدق
 له تدوير ما هي يكون في هذه دون السبع ولا يخص ولا يجب (وقه) بعد عرف ان
 صدق انه ما يكون بخلاف لماله فاذا ردت لماله تصدق انه تدان عليه من عرف يوقف
 على السبع (وبعده اخرى) لعن قبل ترقى قسمها سوفه كالت عوصا عن مقدار
 مع من لمال - وبعد ما بها بصر عه عوا عن مقدار راد عنه تصدق العادة عرفا
 (فستخص) بمدد كرماد الالافى وجوب الخمس عدا راد عه نفسه سوفه اذا ممكن
 بيعها واحد قسمها مطلق

العمالة على العين قبل أداء الخمس

وروع الاول د شري شئ ثم عدم ان البيع لم يؤد حمله - فهل يصح البيع
 بالنسبة الى مقدار الخمس بلا حرجه بل الاحاره ام يوقف عليها وجهه بل قولان -
 وتحقق انقوب في لتمام به يقع لكلام في مقصود لاون فمما نصبه ليعا اعتد ان شئ
 فيما يستعاد من النصوص الخاصة -

ما لتمام لأول فان قد يحق لخمس باندبه فلا شكال في صحته لسبع وعدم
 زوقه على لاحاره (واما) ماء عني بعنه بالعين - سواء كان حقا معينا بالعين

[illegible]

و اما لبقام الذي فطهر حمله من خصوص حور اشع سبعة منه على السات
لذي فيه لحمس وفسل لحمس من نعل لي ادمه كمتصحح (١) بر من لصلب
لمقدم - كتب الي سي محمد بن مدي لحمس عن مولاي في عله رحي ارض في
قطعة لي وفي نفس سبت وردى وفسل اشع من حمله شده انقطعه فكنت بن لحمس
عيتك فده لحمس وحر (٢) ابي نصير عن الصادق بن مروي عن لسر تر في لرحل
يكول في داره لسلب فيه انما كنه باكنه العا ابا سبيع منه لشي سبعة درهم او
حميس درهم جل عنه اللحمس فكنت م م كل ولا و م لسع فعم هو كابر
الصاع وحر (٣) انحرث من حصرد لردى في رحل وحر كابر فاعقول د لحمس
ما احدث فان اللحمس عليك الخ - والاخير لحمس من في شده لاحبار محمول
على العا لم من عدم نقصان انش عن ابيهم ولا فلا اعشار انش كدا في رساله
شيعا المرتضى ره .

وہی مقولہا مخصوص تدل علی عدم الحوار کحضر (۴) اسحاق بن عمار سمعت

١-٢- الوسائل - باب ٨ - من أبواب ما يجب فيه الخمس حدث ٩ ، ١٠

۴. الوصائل - باب ۶۷ من نواب مباحہ فیہ لاجس حدیث ۱

۳ الوسائل - باب ۳ - من ابواب الانتقال - حدیث ۶۰

فل تمام نسبة فعلى الله بعدد وجوه الخمس فيها + سبباً كلاماً (و ما) على ان يكون
بوجوه بمجرد ظهور الريح كما ساء عنه هذه صور

الاولى ما يورثه لى ذلك من ساء السه و كان عدم السبع عقله و طلبة للزيادة
و غيرهما مما يكون عند فى تركه سبب - لا اشكال فى عدم صواب خمس تلك الزيادة
و ذلك لوجوه (الاول) ان حوار ما حصر فى الاداء الى بقى حول بوجوه كون
الخمس فى ذلك المالك منه سرعه و حسب انه لم يعرض فى خلافه فلا يكون صامماً
(الثانى) ان مثل هذا الحصر ان يكون و خلا فى لم يورثه (و ما) فى الغرض من غسل
عدم تحققها فى الخارج (فغيره) لم يعرف من صدق لعدم مجرد ظهور الريح
(مع) انه عليه لا وجه لحكمه فى لغيره السابق بوجوه الخمس و ممكن بعدها و حد
فتمتها مع فرض عدم تحقق الزيادة ما مبع كيف حكمه بوجوه الخمس

لثمة ما دالم ينها عمد + كالجرح لثمة قبل تمام السه و حكم فى هذه
لصوره بسى على شمول لمؤونه بسبباً لجميع ما حصر عن سبب السه و هو صرفه
سبحو لاسرف و الاملاف بعضى + عدمه - اد على الاول لا يكون صامماً الخمس
ذلك الزيادة و على بسى فهو صامماً كسبباً بعضى + بسى تفتح السه فى السه
اشياء الله تعالى

اشارة ما زاد سم بعدها عدمه + السه - لا اشكال فى صمته لعدم كون الحصره
فى هذه الصورة من لمؤونه و حيث به شرط فيه فيكون صامماً

لراية ما زاد لم ينعى بعده عقله و طلبة للزيادة و غيرهما مما يكون عند فى ترك
لبيع فقد يقال بعدم صمته بدعوى ان هذا السبب يعرّف موجباً للصم و لا يصل امراته
منه (وفى) ان من لغيره اذا كان عند الشخص يعنى - لانه و نصف بغير شرط منه
لا يكون صامماً - و الا فهو صامماً حتى مع عدم الشرط كما هو و صح و فى المقام بما انه
لا يكون حق الامه و حق - ذات عند المالك من ان لانه و من حصص من صاحب الخمس
فلا محالة يكون صامماً .

لجميع المستفاد سنة واحدة

لثالث داخل ربح بعد ربح في سنة واحدة منه وجوده في الاول (لاول) انه
 بلا حصة في آخر السنة مجموع ما استفاده فحسب عنه خمس ما حصص منها بعد خروج
 مؤبوتة سواء بعد خمس الجارذ وكان للارباح جامع و عدم بعدد ولم يكن لها
 جامع و حد كما اذا كان للرأس مال بحرية و ربح برررتها - وهذا هو المرسوم الى
 الشهد في الدروس والسحق الثاني وصاحب الحدائق سيد اسد اركو والمحقق السرو ري
 وجميع آخريين ولعمه المشهور في هذا المقصر ومغرب منه (لثاني) به بمصر لكل
 ربح حول ما مراده مطلقا وتوزع لمؤبوتة في الزمان المشترك بين كل ربح وبين ما سبق
 عليه ويحتص كل مؤبوتة زمانه لمحصص طو ربح في اول المحرم سنة دسار - وفي
 اول رجب ايضا كذا - استثنى من لاول مؤبوتة السنة التي سبقتها بواب المحرم لثاني
 ومن الفائة لثامه مؤبوتة سنة تنتهي بول رجب لثاني مؤبوتة ماسن محرم الاول
 و رجب الاول يستثنى من خصوص لربح لاول مؤبوتة ماسن رجب والمحرم لثاني
 توزع عليهما - ومؤبوتة ما بين المحرم الثاني و رجب الثاني يستثنى من لربح لثاني
 وهذا هو الذي حواره في محكي الروضة و لمالك وعبرهما (الثالث) التفصيل من
 تحديد جس النجارة - لاول - وعدمه والثاني - وهذا هو المسوب الى جماعة

و قد اسدل لثاني (ب) لمساعد من لادله و حوب الخمس في كل فائة
 واستثنى من ذلك مؤبوتة السنة فبكون الجمع بين الدينين بمقتضا لو حوب الخمس
 في كل ربح بعد حراج مؤبوتة السنة منه (و منه) على نقول لآخريين تقييد الارباح
 بالسنة بخلاف هذا نقول (و حيث) لاقرية على هذا التقييد فلا بد من الاثر مبدلك .
 اقول يقع للكلام في مقامين الاول في ما اذا كان للارباح المتعددة جامع
 و عدمه الثاني فيما دلم يكن لها جامع .

اما المقدم الاول فلا يسعى التامل في لزوم ملاحظة المجموع من حيث المجموع لاكل

ريح مستقلة لان ملاحظه تصرف فيما من الارباح ووسطها كى نعم كعبه الموريع تؤدى
 على الى لخرج لشهد - لاسبابها و اكتسب كل يوم شئان كل ساعه شئان لا يمكن
 ح عادة وسط الاحول و اختصاص مؤونه بعض فى زمان وفى شان و هكذا
 و يؤدى ذلك الى عدم شغل اساس اسجرات و الاكتساب كمالا بعض (مع) ان
 لسيره لقتنيه قائمه على حساب المجموع من حيث المجموع (مضافا) الى ان
 حد هو لظاهر من حصة من انصوص لاحتد حرك (١) الى على . اسد المتقدم - فان قوله
 (ع) د امكهم بعد مؤونهم - بعد حكمه (ج) و حوب الخمس فى متهم و ص بهم
 و مؤن ابرى و لاجر عه و لصاح بيده ظهري اراده انشاء مؤونه فى كل سه
 من اسجاره و الصاعه مع حصول الارباح السرحه و هى - سمر تقدم ما يجب فيه
 الخمس من بعض عن ربحه فى كل سه عما تصرف فيه فلا يكون حد سمره بالقرنه
 كما قبل (و عبارة حرك) به ظهري سمره مؤونه و حده سمره المجموع .

و ما المقدم الشئى لملاحظه المجموع و ان لم يكن بذلك اوضح لعدم
 برتب التولى العسده المتقدمه على ملاحظه كل مؤن مستقلا لان ظاهره ايضا
 ذلك - و لوجه فى ذلك - مقصود لاداه و حوب الخمس فى كل عده و وائده - وقد
 خرج عنها مؤونه سمره (و حوب) لاطلاق لمارب على سمره مؤونه اسد كى سمره به
 و يقال انه يستثنى من كل ربح مؤونه سمره - لولم يدح ظهوره دل على الاستثناء
 فى خلافه كما تقدم فى المقدم الاول دلالت على سثنائى عربك لصوص (فيتنم)
 لاقتصار على لعدر المتنم - وهو سمره مؤونه و حده سمره المجموع - لكون
 المتحصل من مجموع لاداه و حوب الخمس فى كل عده مما يفصل عن ربحه بالاحوجه
 فى كل ربح بعد وضع مؤونه السمره (و بما ذكره) ظهره يمكن ان يصل به لكن
 من الاقول وان لا قيرى هو اقول الاول - و صفت سمره به لفق بين الاخرين
 و اما ما اسدل به لفقون لمحتد فى رساله شامحا لا عظمه و ان تطر هو قوله فيه

بالمعنى من لفظة (ما) في الآية لشرقة و مؤن سماعه و غيرهما من الأدلة المحسنة
 لا العموم لأنها موضوعه - فالوحيد كالعدد غير محيط به فالمراد من الموضوع
 مجموع الحاصل بالاستعدادات المعددة وقد استثنى عن ذلك المؤونة (وحيث) بلفظه
 هو المجموع المستعد بالاستعدادات فلا يضر فيه الاستعداد المجموع فاستثنى مؤونته
 من هذه الاستعدادات الواحدة بالاستعدادات وخصها بلفظ - وليس المراد منها عموم فيكون
 هذا الأدلة أن كل مستعد باستعداده مستقله تعالى به - فليكون كل مستعد وفرد
 من العام في مقابل الآخر وتعالى به حكم مستقل بلحاظ فحصل لكل مستعد مستقل
 باعتبار استثنى منه من المؤونة وقد انفق اشراكهما في تمام اللفظ وفي بعضه فلا بد أن
 يورخ مؤونة الرمان لمشاركتهما (فعبارة) وذلك خلاف الظاهر في لفظة بجمعه
 والظاهر منها رادد للعموم لا حظ لغير الموارد منها ما ورد في الفروع والمعدن
 والكروان لظاهر من قوله (ع) ما خرج من المعدن وما خرج من بحر هو ملاحظه كل
 فرد مستقلا موضوع للحكم مع العدد عرفه وبيان السري في ذلك ما يكون الذي يحته
 واحتماله في نفسه الحقيقة وتبني حكمه في معنى التبعة لمرته في ما في الخارج
 كقتنيه لأشرب أحمر بها الأفراد خارجة في هي محكومة بحكم باعتبار
 صدق الطبعة المأخوذة في موضوع نفسه متكرر فتتدرج ملاحظة كل فرد
 موضوعا مستقلا لملاحظته المجموع سبب و حذف هذه عنه رائد بحاج افتدتها
 إلى دليل آخر (والصحيح) ما ذكره

لواشترى ما فيه ربح ببيع الخيار

الرابع لواشترى شيئا فيه ربح وكان للبايع الخيار في العروة لأبحت حصته
 الأبعد لزوم البيع ومضى رمان خيار البيع ولم يطلق عليه أكثر المحشيين .

و نفتح القول في المقام به على القول بعدم تملك المبيع قبل انقضاء الخيار
 كما هو المنسوب إلى الشيخ و بن سعيد - ثم ما ذكره هذه إذ مع عدم حصول

المكينة لا يصدق لعائده ولا يحل الخمس

و ، عني نقول بأن مكينة كساحو المشهور (فقد استدل) بعدم الوجوب - بانصرف
 لمصروف إلى ربح مستمر - وبعدم صدق عائده مداه المكائت لمصح (و منهم بطر)
 - أم لا - فلا مل هذه ادعاءات لا يصلح بسبب الأطلاق لهم لا يبرهنه
 في المقام لا يصر في الباشي عن لشكك في إمامته في هذه العرف و ح ربح إلى
 الوجه الثاني - و مرجعه إلى دعوى ان عدم التصديق بكون حار حاش كونه فرد
 لعائدهم من لعائده عائده و ربح - واما الثاني فسمعه بوجوب ربح غير مستقر لانه ليس
 بربح - مع - - و سبب ما ذكره سماه في صورة التصحيح واما في صورة عدمه
 فلا شبهة في عدمه فيه وعليه ولا ريب في الحكم - الوجوب في ما كان لسع بلزم عدم
 ذلك بوجوب الشرط لمساخر - و قد ان - تصح ذو اخبار يكف بحقق ربح و
 لعائده من حب لسع قدر

حكم من أوامري ما قد ربح و سببه التابع و قاله و كان ذلك في سنة سنة
 لم يربح خمسة لانه من قبل المؤبد بمسند - واما ان كان بعد ذلك سنة فالأظهر
 عدم سقوط وجوبه لأن ما صرف بعد السنة لا يكون مستثنى من ارباح السنة (و دعوى)
 عدم صدق عائده و بوقف كان من سبب السع ان يعطه كما في عاب مو رديع
 شرط اخبار د ردمس ثمن (مسبوحة) و منه ظهر ضعف ما في نعوه من سقوطه
 اذا كان من شانه ان يقبله .

حكم رأس المال

استدس في حبيب كلامه لمحتج من المساحرين في حكم رأس المال د
 ثاب من ربح مكاسبه بعد حار حاشه منه سجنو القمي و الشيخ الأعظم ره عدم
 وجوب الخمس فيه مع بحاجة - و سرد ما ان يكون لماك محتاجا ليه في
 عشه سنة و محتاجا بحسب ربه إلى رأس ما سحره بحيث اذا - ي خمسة لومه

النزل الى كسب لا يلقى مؤونه او لا يسبق مثله (و ذهب) حسم آخرون الى
 وجوبه (و توقف) في الحكم سند لغروه وجعل اخرج حسمه حوط
 وقد استدلل لوجوب مد جهن (الاول) عدم كونه من المؤونه لان به يحصل
 لمؤونه لانه يسهل منها وعنه وما له من لراح و حسن و خلا في لمشتى فيجب
 فيه الخمس (الثاني) انه على فرض صدق مؤونه عنه وبادو من مؤونه لسه
 للاحته لاسه ايج و جهه نظر (ما لا) في ساسي ن بالمؤونه المستند
 و نعمه متعنه مع بقائه كغيره من ايج اليه لسن (مع) انه في الصوره ثلثه
 تكون رأس ساس كجني الخوف و كذا يسهل مجرجه لسه لسه (و اما الثاني)
 فلا ن كان رأس المال في ساه لربح الصاكت فحكمه حكمه بقرش و اطرف
 و عرهم من سيع ببيع بقائه عنه و ساسي ن لا يرى حو ر سر نه من ربح سبه
 لربح و ب يصب بلس لانه - - - - - فرض سبه ايجده اليه في سبه لربح
 فلا ن ط ر صدق مؤونه على ما سماح لده في لسه الا لاجده ولا يمكن تحصيله
 فيها - - - - - من ساسي بخص من ساسي من اربح اسبه (فحصل) ان الأقوى
 هو القول الاول .

تحديد مد السبه

سابع - - - - - في جماعه مهم سبه في بدروس و صاحب تحديد سبه .
 سبه هو شروع في الاكساب (و في) رساله شجنا لا عظم رد هو لفصل بين من
 شعبه اكساب و بين من حصصه - - - - - و احار رد سبه حول لاون هو
 شروع في الاكساب و مدد حو - - - - - حصوص الفائده و تبعه جماعه من
 المحققين - - - - - مدد هو مرد طبعه لا و سى (و عن) حساعه مهم صاحب
 المداره و اشهد شى في بروضه و مسدث - - - - - حصوص لربح بطلق و بعضهم
 و ن عبر بظهور الربح الاب الطاهر و حدد انراد (و حاز) لمحقق الهنداوى ره ان

له بخار في ب. جعل مؤونه في ي سه تعرض من رجة دي اكسبه في تلك اسه
ولاموحت الا لمراد سبه خاصه معه بحث بعين عنه سثناء مؤه بتهال بخصوص من
الريح الذي اكسبه فيها .

و اسدر بلا حبر (بان) اسه مفهوم كنى تصديق على ان وقت تعرض من لمراد
لى ان جعل مثل دنت رجب من عامه لتقبل وفقدان الدليل على ان عيبه في كل سه
فيما تفصل من رجة عن مؤونهها خمس و د حصله لريح في ي سه تعرض من
هذه ليس اسرح في موضوع هذا يحكم ويكون محبر في تعيين ايها شاء بحكم
لنقل وكوبه مسوقه ربح موجب لتكسب خمس ما حصل عن مؤونه سبه من
رجه لا عين عنه احساب هذا لريح من ربح اسه انى اصبغ لها لريح الدقيق
بعد ان لا يكون ذات مدعا عن صفة صفة ي عامه لتقبل كنى محرحه عن موضوع
لادله وهو ربح هذه اسه و لامر في لحكمها و هو حوار سفاء مؤونهها من رجة و
و خمس ما حصل كى يكون شموله لشور الاول و ما عن شموله لهد انفراد كى
ارمه ريكاب محققى سبه و د لامر في عملا من ب رخصه بشارع في ب
يستوفى مؤونه في كل سه من رجة في لث اسه من غير تفيد شدة و مقصده ب
كوبه في اسبب لمد حبه لى حصل فيها هذا الريح بخار في بعين سبه
وفيه مد ما عرف من انه لا يسنى من كل ربح مؤونه لسنس المسنى منه مجموع
لارح اخاصه في سبه والمسنى لمؤونه في سبب السه اذ حصل ببح موجب لتعق
لتكسب خمس ما تفصل عن مؤونه سبه رجه لا محاره بعين عيبه احتساب لريح
لثانى من ربح سبه لثنى صنف فيها الريح لثانى و يخرج هه عن موضوع
الادبه - فهو كسب في ول المحرحه و حصل له ربح بعد رضى بمؤونه ستة شهر ثم في
ول رجب حصل له الريح بعد رضى بمؤونه اثنى رجب لثانى و يكون لامحاله رايدا
عن مؤونه لى المحرحه لثانى رجب عليه خميس مراد عن مؤونه في اول المحرم
لثنى وليس له جعل رجب الاول اول سته كى لا يحب عليه شيء في الغرض .

وقد اُسِّس بقول الأرباب (الآب) انما ظاهر من خبر ان شجر أو صهيحي
 من رشد رأس مبرور المستمدة من ان موضوعه لا حرج في الصبح وصاحب لصبغه
 ان المسمى هو مؤونه عند التجارة أو الصبغة أو الزرعة ولا شبهة في ان مدء عام
 التجارة أو الصبغة والزراعة أو الصبغة فيها (وحيث) ان هذه النصوص
 هي عمدة نصوص مؤونه وما غيرها مما ليس له ورد - فانه هو مهم من محمل - ومطلق
 لقد تمسك ذكر (الثاني) في رساله - سبحانه - عريضة ردوه في المسمى وان كان
 مؤونه سم الرشح لا انما رجع في شخصه عند الرشح هو العرف والمعارف في عام
 الرشح الذي يلحق المؤونه من حيث اللفظ - فانه حتى شروح في الاكساب ونحوه
 اخرى للمعارف صرح مؤونه في شروح في الاكساب من رشح لم يكتب
 وفيها بقوله (الآب) فانه بعد لاشبهه في ان موضوع وجوب الخمس هو
 المستفاد لا حرج في الصبح وانما كبر مستند - وعرف على وجوه عنه لما يكون من
 حيث كون تجارة أو الصبغة أو سطره لخصه لم يكونا على وجوب الخمس على المأخوذ
 به موضوع مؤونه على وجوه على - فانه موضوع مؤونه منه فيكون المسمى
 مؤونه منه لا يتعدى التجارة من حيث هي برفاهه لا يجوز من دفعه (وما الثاني) فانه
 لا شبهة في المعارف وصرح مؤونه غير مؤونه يحصل من يكون منه من الرشح
 لا بخصوص اسماء بل عمومها من مطلق العنايه من اول الكسب على الرشح
 بالحق - لا سيما ان كسب من قبل من وده من رشح بالحق - فهي من هذه الجهة
 بعد من مؤونه بالحق للرشح ونحوه حري لم يتعارف ذلك في غير
 مؤونه يحصل وما ذلك كسب مؤونه من قبل الناس الذي يؤديه من الرشح
 بالحق (مع) انه لو سببه برفاهه فلا ينافي لم يتعارف في عصر صدور
 النصوص فلا محذور بالحق منه - في مقابل الاخلاق المعنوية يقتضي لكون المدء
 ظهور الرشح الذي هو ما يعنى الخمس - ويرفع المدء عنه ويشهد لكون المدء
 حصول الرشح مضافا الى انه مد بخصه الاخلاق المعنوية وانه المنذور من النصوص

و ظهر من مؤونه التي دس ستونى غنى مستندة بمادى المؤونه التي تصرف
 فيها لربح (به) ساء غنى ما هو الحق من و حوب - الخمس في مطلق المؤونه و كور مبداء
 بسده لمن حصص المؤونه انما هو حصوايه بمعنى لا ليرد ذلك و ليهكلك من القوئد في
 مبداء العام خلاف لظهور ما مل (فحص) مذكور - لا قوى هو لقول س المبدأ
 من حوب حصوايه المؤونه

و حوب الخمس في الكور

(و) (الخامس) س حوب فيه الخمس (الكور) (لا كلام ولا شكال) من عن
 غيره و حد دعوى الاحصاء عليه و شهده لانه ليرببه (١) بضمه ما ورد في ابو
 مورد رول لانه من ما عن الكسى (٢) و صدوق سادها عن حماد بن عمرو و من
 بن محمد بن عن ابيه حماد عن صدوق - عن ثابته في رصيه اسى - لعلى -
 و بن سعى ان ع - عطلت س في لخميه خمس س حرافه لله تعالى لاسلام لى
 ان قال و و حد كور و خرج منه لخمس و صدوق به و روى لله تعالى و اعلموا س عظم
 من شىء و بن لله حمسه (و حميه) من لى و س - كصحيح (٣) الحلبي به س ابن عبد الله
 عن لكر كم فيه قتال - خمس و حوبه عرر - بدم حميه ميه و ساني به صه
 في طي المبحث .

بما لكلام نفع في مؤرر (اول) في س - حقه الكور - و قد عرفه حماده
 به سوال لمدحور و راو حقه في حميه من الكليات فيود و تفتح لى في ذلك
 يقتضى التكم في حهاب .

الاولى مقتضى طلاق مصوص و كليات حماده من الفقهاء و شعوب عده
 احصائه مصوص احد حور في لرض و سمره لمدحور في لخم او لحدار و

شجر ويشهد به ملاحظه موارد سماعه (فـ) تقتضيه طاهر المختص بالأرض
في كلام الأكثر وصريح كشف الغطاء من اختصاص لوحوبه يكون مدحورا
في الأرض (عنوان)

تعريف الكنز

لثانيه طاهر حسنة موهه المصنف رده في الذكره وانتهى و الشهد في
لدروس ر لمدار عني قصد عرفى موهه كان المدحور من لمدين ومن غيرهما
(وعن) اسبابه والسقوط المحمل والسرور والدمع تقتضيه بالقدس بل نسب
ذلك الى طاهر الأكثر .

وهو الأصغر (لا) لما في نحو هو من ان يكر لاشمل نفسه اعرفهما - فانه
برد عليه ملاحظه مورد الاستعمال مذهب بخلاف ذلك (بل) لما عن المستدحس
سندل به مفهوم صحيح (١) سريظي عن ابن مسعود قال سأله عما يحب فيه لحمس
من لكر فقل ما يحب الركا في ملة فمده لحمس لظهوره في ارده اسمائله
في تعين لافى نفسه

وورد عنه ما ردد (أول) - لظاهر من المعانيه رده بمقدار والا فلو كان
لرد لحمس فقال ما يحب فيه وعبر ما سئل (ثاني) ما دعى في لريص من
الأنفاق عني راده المذموم منها لأنواع (الثالث) وزود مرسله (٢) بمضمونه صريحه
في رده لمدار وهي ما عن سماعه سئل لرضا عن مقد البكر لدى يحب فيه
لحمس فقال ما يحب فيه الركا من ذلك نفسه فمده لحمس وما ردد بلع حده ما يحب
فيه لركا فلاحمس فيه (لربيع) ان مقتضى حلال المثل عتد كونه مسكوكا
(وحيث) واحدا من المعانيه محب عتد ذلك فسكتش من ذلك ان المراد به ليس
الاعمانه في لمدية (خامس) - المراد بالوحيث في التصحيح هو معاد لغوى

وهو مطلق اشوب اعم من لوجوب الاصطلاحى ولا يصح ان يعم سائر انواع الكنوز
وكان المراد من لفظ المصادفة في النوع من مباحث تتعلق بشئ تركاة لو كان متحدا
بلكسب

وفي جميع نظر (م. اول) فلا قصص الاصطلاح رادة لسبب في جميع
الجنس الدخلة و خارجة مدخلة في حكمه (وب. الثاني) فلا فهم لاصحاب
في عهده لا يكون حجة عند الا ان يكون كاشفا من فريسة داخلية او خارجية (و. حث)
لا حرم سبب لذلك لا يكون هو المصادفة ولا العدم - عهده في النعمان (واما لذلك) فبعضه والى
الارسل ان يكون كذا عرفت به حجة عند مد الترسيل متحد مع تصحيح وان
لا خلاف سائر من جهة نفسى و جهته المعتبرة في فهم الحكم (وان لم ينع) فلا
الاعلاق و كان مقصدا لا غير كونه كذا لا اية قد دلل له لاحر و هذا لا يسر من عدم
حجبه في اعتبار غير من تصور (واما الحكم من) فلا يوجب تركه في غير انفس الامت
يكون بشرط سبب ولا يشك فيه من حيث هو و يظهر الصحيح ثوب الخمس فيما
سببه تركاه من حيث هو (فمحصل) - لا يرى هو ما سبب الى لاكثر من عدم وجوب
الخمس في غير التقديس -

ثم اصرح جهته سبب في محكي عهده والروضة بانفسه در من الكبر
ر دة كون ليدخل من قصده ولا بدول سبب محسوس بالارض بنفسه ونقصه غير لادخاله
تبعه في ذلك حجة من لمحقق (و. عن) كشف بعض عدم عسار نقصه و لا اولى اقوى
كما تشهد به ملاحظته في رد الاستعانة لا يرى بالضرورة ان دون ماله حجة من بعض
ليلا و حرجه بهار لا يطق على ما دفعه الكبر (نعم) لا يعتبر ذلك من حسن ادفع الى
قصده ذلك بعد كفى (ودعوى) ان يكون وان لم يسل لمال لم يسر من عهده
لا حرج لان تركه الذي جعل موضوعا في صحيح المتقدم شمله (مدفعه) بما
عن مجموع وبها ان لا أثر من خلاف هل عرفت والحجج في معنى تركه وقول
لاول به سعادتها كلها ولدي به كثر الحاشية من الاسلام لم يفرقه في الارض

والاعوان بحسنهم اسم الله

أولاد الكبر

لمورد الناس في باب اقصاء تكسر وسان ما سميكة لوجدهم و ما لا يملكون
كان ذلك حارحاً على وجهه عند الناس

ومحصل يكون في نفسه (هـ - كـ) في بلاد الكفار لحرس فهو لو جده و
 عليه لحسن بلا خلاف فيمدل عن جماعه من لأصحاب المصر يح بان الأصحاب
 قطعوا هذا الماد على ان يحصر نفسه بالاسلام و عمام (و جمال) كون ما وجد
 في دار الحرب المستقيم (النعس) في نفسه (هـ - كـ) في بلاد الاسلام و كات الارض مباحه
 او مملوكه للام م (خ) و الحاصه المسلم اوله بالاحياء او بالاسباع مع نعمه بعدم كونه
 ملكا له و المشهور عن لأصحاب كونه واحده اذ لم يكن عنه ثل لاسلامه عن غير واحد
 في الخلاف و من المجد ل انه قطع به الأصحاب

و سبيل له بالنصوص { ١ } لمصلحة الدماء نفس وجوب الخمس واحد (و د) الأصل
في إنشاء الأمانة والتصرف في مال الغير ، لا يجرى ثابت كونه لئال لمحترم أو
يعنى بهى خصوصاً أو غير ما ، و المكل عطف في لفظة (و د) مستحدث (عدم حرمان
له محترمة عليه .

و لكن ترد على لاسه لالست التصويحي بالاسم في مقدمه ساوث كى صحح
الاسمك بطلافي (مع) و حوب الخمس على يو حد عم من كور الذي به
كما تقدم

وورد علی شاهی (۱۷۴۵) صاحب تصوف لایقوی حویر السیاحات بقصص
حوار التصوف لکن حدیث عبرتو حدیث (واحد) بن سوید (۲) لشریف لایق

١ - الوسائل - باب ٥ - من أبواب ما يجب فيه التخيير

٢ - الوسائل - باب ٣ من أبواب الاثقال حديث ٦

لاحد من تصرف ما غير به غير دونه من عبي غباء الجور - وكلف دل غيبه فونه -
 في امكانه (١) المتقدمة لا محل مال الامن وحده احده الله وثالثه من صله لاجساد
 في الاثبات اشلاثة هي المرجع عند عدم الدليل لاثبات لاجه (وربعه) في مصباح
 لفقيه من ان الاصل في مال الغير هو حرمة وهو من عقلائي مقتضى في لغيره
 كقاعدة بدو سطره منس على موافقه وعبره من قواعد العقلاء

و في جميع نظر (اما الاولى) فلان لم يسلح لغيره من صله
 محل بل اصابة عدم مباحث غيبه احده وعده جود حكمه وهو لاسلام والعدم
 (مع) انه يمكن ان يقال بضرورة بحكم لاجساد الاصله مقتضى صله لاجه
 وقسمه موزل على صحت المساحات بغيره من لغيره (و ما يشاهد) فلان توقع
 من حصص من الكفر لغيره ومع عدم العلم بالمال كغيره من صله
 بالعدم في لغيره الصلة فيه وهو لاجور - و انما صله مقتضى اني صله سنده
 لان في لطرف محمد بن زيد لطرفي وهو محجوب من ابي لهب غيبه مدعى و بحكم
 بالخطبة مسند اني الاصل حكمه من وجه حقه لله تعالى فغيره (و ما يشاهد) فلان
 صله لاجساد في الاثبات ثلثة لم يسلح لغيره من صله لاجه لم يكن اصل
 موضوعي مقتضى لغيره ولا لاجساد (و ما يشاهد) فلان كغيره الاصل من الاصول
 لعقلائي مقتضى مع و نظر (فمحصل) ان لغيره عامية لوجده لغيره - و كذا لوجه
 الاخير (ودعوى) عدم حرمانهم من حقه ان مقتضى الدائرة ممنو كالدائرة و به محجور
 المال بحكم العلة ضرورة ان كل من يوجد في رضى المسلمين و بلدهم محجور من
 والدم مالم يعلم بخلافه (مسدده) بان ذلك يوم و ما هو قسالم بمقتضى دونه قس
 ضرورة الارض للمسلمين (غيبه) ان حجية العلة المعروضة ول تكلام (مع) بان ما لا
 يحفظ اصفه الى مالك محجور لهلاكه اوصياؤه بالوسطه لاصحاح لايعدم
 معه في العرف والعادة لامتداده لاجساد الاصلية كما يشهد به استمرار سيرة العقلاء

قطعه عینه که ذکره بعضی الاخصام من محققین (محققین) اب الاقوی کوبه لو حده و
عینه بحسب مقتضی التصویف المنقذه

و ان کان علیه اثر الاسلام - یعنی اختلاف و اسرار و ندادن او و غیرها به لو حده
(و عن) تسبیح فی تسبیح و انقضی و سقیم و بشهیدین فی مسائل و الاسان
و لمحقق و غیرهم و بسبب بی الاشهر به جاری علیه حکم اللفظ

و استدلالی فی مقامی از حسن المذهب من المذهب من لکوبه لو حده (مضاف)
الی اذکر لدی و تعرفت. و آیه (۷) و حیدر فی د اسلام مع اثر الاسلام علیه
اماره عینی بسبب لیسیم له و نه من (۱) محده - من قس من امی جعفر علی قضی
علی " فی رجل و حد و رفا فی حره ان يعرف و من عرفها و الانسج بها
و فیها. نظر (۲) الاول و لا بر الاسلام مع و حیده فی دار الاسلام عم من
کوبه للمسلم فلا کوبه اماره سه و عینه فی عینه لیسیم بحده (مع) بدویم فهو
حسن من المدعی لما عرف من اسرار سرود الغلاء و عینه منی المعامه مع مال
لا یحفظ اصفیه الی ماتک مخصوص معینه صاحب الاصلیه (و ام اثابی) فلال
مورده من هو لکبر عدم اشهاد منی ثوب و رز مکبور من لعل طاهره و غیره
(و نه) بعد اطلاق صحیح (۲) محمد بن مسلم عن النضر " عن نادر بوحده و غیره
بورق قال لا ان کانت معموده فی لایه و ب کانت حره و ب حقه و حد
و حوده صحیح (۳) الآخر (نه) به علی فرض لیسیم شمول هذه التصویف
لمکبور او احضارها به لجمع من صحیحین و نمونین یقتضی لیسیم عینی لروم
العرفیه د احتمال العور علی لیسیم المحرم المان و انه مع عدم احتمال دیک و عدم
العور علیه فهو لو اجدنه .

ثم ان لاصحاب بعد سائهم علی شمول اصحابین لمکبور ذکر و ا فی مقام
الجمع بینهما و من الموم و حودها (عنه) حمل لصحیحین عینی لیسیم و نه بر الاسلام

(وفیه) به جمع نرعی لاشاهدله (ومنها) حمل التعريف فی الموثق علی اراده تعریف مالک الحریه (وفیه) به لاشاهدله الحمل (ومنها) حسن الموثق علی اراده بیان حکم قصیه خارجه شصتیه (وفیه) ب روی الحری محمد بن فیسوله کتب بروی عن امام علی (ع) قصاب امر بمؤمنین و صاهره راده بیان الحکم - مع - ان الاصل فی کلام المعصوم هو تحمل علی بیان الحکم کما لا یحقی (ومنها) حسن الموثق علی ما علم کونه من لکون الاسلامه المعصوم کوبیا للمسلمین (وفیه) مضایق لی ماوردناه علی الاولین ان الکون الاسلامیه فی ما الامر - فی عدله لغه کما فی رساله شیخ لاعظم ره (فحصل) مدد کربده ان الاقوی کونه ب جدد و ن کار فی دار الاسلام و کان علیه اثر الاسلام .

لو کان فی ارض مبتاعة مع احتمال کونه لایبایع

ولو کان الکفر فی ررض مبتاعة مع احتمال کونه لاحد ناموس - عرفه بایع - بالاحلاف کما صرح به جماعة - و اعلم کلک - ان به نقل بخلاف لایع صاحب المذاکر و انکن مورد کلامه فده صوره احمال حدوث الکفر بعد اسبع وهو خارج عن مرسوم بقاء

و کیف کان (فی شهادته) مضایقا لی عدم بخلاف فیه - مافی محکی منتهی من ان یدان بدک الاول علی لدر ید علی مایه و انید قصیه بالعت و بدک له دعاه بدفع لیه بالاحاقه لی ماشه (فی قلب) بالارم جد لوحه لروم ادفع ایه و کونه به من غیر تعریف من یرم الحکم بکونه له ولونم کن فایلا بلادعه کالمیب (قلب) لایم مع من الاشرام بدک کما شبر الیه صحیح من مسلم لسانه بدونم بظهور من الاصحاب محالعه فی دلیک و قولهم عرفه لمالک ریدعه به لایحور انتم کت فیه (و بعد ره اخری) ارادو من و حوب لتعریف لشرطی منه (و ما مذکرد) المحقق لیمدانی ره فی مقام لحوث عن ذلک - بان جد لحوث لید الثبته عبر المستقله لایتم ظهورها فی

اسكنه لصاحب اليد لا يصحمة الادعاء فان عديم مسنده يد لعقلاء و هم لا يرون
لقد انما عتبر غير النافه بالنسبة الى هذه الامور ان من قبل ادعائه لملكه
(غير زه) دلل على ملك هذه الاموال - ان كانت حقه بسببه عقلاء و مضاء
س. ح كما هو ذلك فلا فرق عديمه بين ادعائه و عديمه والا فلا يحكم بكونه له
بمجرد الادعاء .

و يمكن الاستنباط من موق اسحاق و صحيح عبد الله بن جعفر ان الدليل على
لرؤم تعريف الساع فيما وجد في بعض موقوف مكة و ما وجد في خوف مد يد و مد يد
الكلالة فيما يستفاد منهما عدم عرض مد يد (و حصص) ان الاظهر مد يعرفه
لتابع مد يعرفه فهو حق مد

و لا - فالمد يد المد يد - هو مشهور - لانه يصارونك عنه - و اسأل يعرف
الاساق في عرض الاحق من جهة - مد للاحقة مرتبة بالمد يد - ثم سكر بالاحقة
لامور مد رجوع الى عدسه و ادرك الساع الساع فرجع الى سابق بوجود
بمقتضى عدم مد يد

و عن بعض حمال سحقي ساع مد يد ارجوح في السابق و ان سكر
كونه مد لاجل الصحيحين السعد من و قال في محكي كلامه و لا يسعد في حكم
لشارع سبيل اسالك كما قد يحكم بملك الوحد (و قد) ان مورد هما من قبل
مجهول لمد يد كما تقدم و لا ربط بجماد لكر (مع) مد و ستم شمولهما لكر و سبادر
مهما هو مضاء مد بمقتضى عدده مد و عنه فلا شمالان صورة لانكار (مع) مد لو كان
بهما اطلاق تشمل تلك الصور مد مد موقوف سحقي لامي (مع) انه لو سلم دلالتهم على
ذلك حتى في هذه الصور و قد عارضهما مع قاعدة لا فرق بين مد و مضاء كما هو شأن
في جميع موارد عارض العدم من و قد كان دلالتهم على حكم السحقي بالاصلاق
و عن جماعة - عدم لرؤم تعريف اساق مع عدم معرفة الاحق - و اسدل له

عموثق (١) اسحاق بن عمار قال سئلت ابا براهيم عليه السلام عن رجل نزل بعض بيوت مكة فوجد نحو من سبعين درهما مدفونه فمزل معه ولم يذكرها حتى قدم لكونة كعب يصنع قال عليه السلام يسئل عنها هل لمزل لعينهم يعرفونها قلت قال لم يعرفوها قال يصدق بها - وبمضمونه صحيح (٢) عدالله بن جعفر الوارد فيما وحده في حوف الدابة (وفيه) ان طاهر - اهل المنزل - في نفسه - كان هو المالك لا خبر - الا انه لم يسم الساطلان اليد مشتركة من الجمع يكون ظاهرا في ارضه لحسن ولاقل من الاحمال - فلا موجب لرفع اليد عن مقتضى حقه اليد لسانه

هذا فما اذا لم يحسن باخره في التي روى الا لاحق وال - فلا وجه لوجوب تعريف السابق وقول دعواه بلاية (و اصابة) عنه بقده ملك الا لاحق مع انه لا شئ بها كون الكفر في يد السابق - معارضة باصله عنه بقده لكر (ومد) فظهر تمامية ما ذكره سيد المدرك رده من بلاية تعريف السابق والاحتمال عدم حرمان بدد عنه لاحتمال تجدد الكفر بعد الشراء .

ثم به ان عرفه لملك منه وهكذا . ولم يعرفه - فيه قوال (لاو) ما عسى لهماه والسرائر والشرائع والارصاد وغيرها وهو انه لو حذوه وعليه لحسن (ثاني) ما عسى المحقق والمصنف في بعض كتبهم وغيرهما وهو انه ليعطه (الثالث) ما عسى المسووط والدروس والمسالك وغيرها وهو به لو اجد - لم يكن عنه اثر لاسلام وان كان فلقطة بحسب التعريف به (والاول) قوي لما تقدم في اول المسح من اصابه عدم ما يوجب عصمة المال - واصالة الا حقه مرجع (والامر) بالتصدق في عموثق محمول على الاستحباب ويحمل الموثق على ما نعلم كونه لمسلم كما هو الظاهر - وليس في الأدلة ما يدل على وجوب التعريف لعموثق ان قيس المتقدم وقد عرفت ان مورده غير المقام فراجع - فلا قوى كونه لو اجد وعنه لحسن لعموم ادله

١ - لوسائل باب ٥ - من ابواب كتاب النكاح حديث ٣

٢ - الوسائل باب ٩ - من ابواب النكاح حديث ١

لو وجد الكثر في ملك الغير

فروع - الأول - لو وجد الكثر في ملك لغيره وكان لوأحد مستأجراً ومستعيراً
فحكمه حكم من ابتاع أرضاً فوجدته وإن كان غيره مدليسة لى تعريف لمالك
من كان الأرض تحت يده لا شكل ولا كلام - كما أنه لا شكل في حرمه حده
من ملك الغير منهم بكن راصياً بتصرفه فيه وكان محترماً لمال - إنما الكلام يقع
في مواضع .

الأول في أنه لو فعل الحرام وحده وعرف من وحده في ملكه وبهذه فهل هو له
ملا - صريح الشرح لأعظمه وصدر غيره هو لا يؤمن شح في خلاف - إذا وجد
ركاز في ملك مسلم ودمي فلا يعرض له جماعة (و لا أول قوى) لصاله عدم ما يوجب عصمه
الملك (واسد للثني) بن مثل هذا الكثر و بظنره مما لم يعرف له ما بث و يكون
بالفعل من المباح بكون كالأرض وتو يعيد حتى في ملك من ملك الأرض - حياة أو شراء و
بحوه - وفيه (ولا) بالأرم ذلك عدم كون الكثر لوأحد مطلقاً ما لم يدل دليل حصص
عليه ولم يحسن نحر الدفن عن دخول لأرض في ملكه كما لا يحتمل (وثانياً) أنه لا وجه للحكم
المذكور بعدم كونه من نواصع الأرض عرفاً من هوشى - مستغل لأدخول في ملك ما بث
لأرض من دون ما يوجب ذلك (وحت) به لم يقصد حيازته ولم يتغل أنه بشره
وبحوه فهو باق على أحده في حوز لكل خدمته بـ الحيازة (و ما) اصطلاح صحيح
أين مسلم فقد عرفت أنها لا تشمل صورة ما لو يعنى الملك كونه له .

الموضع الثاني في حكم لملك - فهو أن كان عازفاً بحد لكر وأنه بالفعل ملك له
و أنه ليس له - فلا شكل - وأما لو كان جاهلاً بحاله واحتمل حصوله بفعله وعروض
المسكين له مثلاً - فهل يحكم بكونه لملك أم لا وجهان - لا يبعد الأول لقاعدة اليد بقاء
على ما حققه في محله من أن كون اليد حجة على الملك لا يختص بيد الغير بل يعم ما إذا
كان للشخص يدعى عين و شك في أنه يمكنه لعموم ملاك الطريقة - وقوله (ع) (١)

ومن استولى على شيء منه فهو له بعد لعاء حصصه المورد (و) ما في مؤن اسحاق المتقدم نسب فان لم يعرفوا (اي اهل المنزل) قال تنصق بها - فالمراد من المعرفة ما يقابل الانكار لالجهل (وام) صحيح (١) حميل عن لصادق (ع) رحن وحدثي مرله دسار قال (ع) بدخل مرله عره قلب نعم كثير قال (ع) هذ لقطه - فاستاد منه صورة ما لولم يحسن وضعه حسار او عروص البانله بن عني مدير كونه له يكون عبر احتباره فنام فانه لا يخلو عن اشكال و تمام الكلام في بان المراد منه و دفع ما تراه من معارضة هذه الجملة من لصحيح مع ما في ذلك من كون الى محله من من كتاب اللقطه .

التداعي في ملكية الكبر

الموضع لثابت بوحده الكبر في رهن مساحره معروف الوحد المستاجر والمالك - فادعه كل منهما - فمن شخ في المسود و محتوي في المعبر - و لمقدس الاربيلي و غيره هم يقدمون لما لك بن هو لمصوب في الشهور و من اشخ في الخلاف و المصنف ره في المصنف و الشهد في مصنف و غيره في غيره تقديم قول المستاجر واحتراره الشيخ لاعظم ره و بعض من ساجر عه (و عن) كشف لعطاء و البان و في نعوه و الجوه - لاختلاف بحسب المقامات في فوه حدى اليدس

و اسدب الاول (و) الميثك للميثك فهو ذو لد فعلى المستاجر لانسات (و) يد لما لك صلبه ويد المستاجر فرعية (و) دار لما لك كيده (و بصله) عدم الاستيجار قبل الدفن .

و في الجميع نظر (اما الاول) فلان امراد من الدالتي هي الموضوع لبحية انتسلط الحارحي و لا لما كاب حجة عني الملكة كما لا يجهي و من المعلوم

ان المستاجر يكون يده على العين لاجل استعاء المفعة (واما لثاني) فلان العراد من فرعية يد المستاجر غير معنوم اذ لو اردتها ان المستاجر يكون يده على العين بعد كون العين في يد المالك فهذه لا توجب لعدم الاول بل كما عرفت يكون ليد الملاحقه مريه لاثر الاولى - وان ريد بها غير ذلك فلم يتصح لما (مع) ان ذلك لو تم فاما هو بالنسبة الى العين المسحرة - وما بالنسبة الى ما هو خارج عن موضوع الاحارة كالمراش ويحود فهما على حد سواء وانكر من قبل الثاني كما هو واضح (واما لثالث) فلان در المالك اما يكون كنده اذا كانت تحت يده لافيا ذ كانت تحت يد لغير (واما الرابع) فلانه لا يشك بها كون الكبر تحت يد المالك بل لاسيما الاعلى القول بالاهل الميث ولا نقول به .

ومما ذكره في الجواب عن الوجه لثاني طهر ن الاظهر تقديم قول المساجر (ويشهد) له مصدق الى ذلك موثق استحقاق المتقدم في ما وجد في بعض ثوب مكة - و ن طاهره وحبوب تعريف سكه المرسل حين ما وجد ولو استبحار - من في رسالة الشيع لاعظم ره انه صدر في خصوص المساجر لان طاهره وحبوب تسؤل عن اهل ذلك لمرسل بعد لوصول الى لكوفه فالظاهر كون المرده رفضه الدين حجوا من لكوفه ادين بولو معه الدار استبحارا - واصاله عدم ثوب يد المالك عليه (ويؤيده) صحيحا من مسلم المتقدم لان على ان ما وجد لاهل المرسل ذاكاب الارض معموره ويدنك كله ظهر ضعف انقول اثنت (واما) ما عن اختلاف من الاستدلال لم يظهر ان المالك لا يؤخر دار فيها كبر «فضعيف» لعدم السبلين على حجة هذا المظهر مع انه مسوع صغرى

لو علم كون الكنز لمسلم

نخرج لثاني لو علم كون الكبر لمسلم موجود هو او دسه في عصره مجهول ففي اخره حكم مجهول المالك ما ارعكم الكبر وحيات بل قولان قد استدلل لك مني

«بإطلاق» و«حوب الحمس في الكبر» و«إطلاق» موقوف محمد بن قيس المتقدم «و«بإطلاق»
 التصحيح يدل على كونه أو احده - وفي الجمع نظر «أما لأول» فلان تلك الأدلة
 لسبب في مقدم الشأن من هذه الجهة و«أما ثانياً» فلم يعرف من أن مودده غير الكبر وكذا التصحيح

و«أما الأقوى هو لأول» لموقوف (١) اسحاق بن عمار قال سئلت أبا إبراهيم عليه السلام عن
 رجل برل بعض يوم مكة فوجد حوا من سمس درهما عدونه فلم تزل معه ولم يدكرها
 حتى قدم لكونه كيف يصعب قال عليه السلام يستل عنها أهل المبرر عليهم يعرفونها فت و
 لم يعرفوها قد عليه السلام تصدق بها - حيث أن صهره صورة العلم يكون ملكه مسما
 مودده و«كان صورة كونه» في هذا المسم الآب الظاهر هو المعنى في كل ما يسم
 كونه لمسلم وان لم يكن فيما في يده

ما يوجد في خوف الدابة

المرع الثالث لو اشترى دابة ووجد في خوفها شيء له قيمة عرفه السبع قال
 عرفه فهو أحق به بالأحلاف وشهد له صحيح (٢) عبد الله بن جعفر قال كنت أتي الرجل
 سئلت عن رجل شرى حريراً أو غيره للأصاحبي فلما دبحها وجد في خوفها صرة فيها دراهم
 أو دينار أو حوهره لمن يكون ذلك فوقع عليه السلام عرفها المبيع وإن لم يكن يعرفها فاشيء
 لك رقت الله تعالى إناد - وصهره وإن كان عدم و«حوب تعرف الملاك السبعين لأن
 الظاهر هو أن حوب بالترتب مما لم يحتمل وجوده بعد الخروج عن ملكهم - لسفح
 المباد (كما) أن الظاهر اختصاص الحكم بما دسم بحمل وجوده بعد السبع
 والتصحيح يحتمل على الدلت كما لا يخفى وجهه (ومنه يظهر) أن حكمه من هذه الجهة
 حكم الكبر - وإن لم يعرفها السبع فهو له لتصحيح المتقدم

١ - الوسائل باب ٥ من أبواب كذب اللبنة حدث ٣

٢ - الوسائل باب ٦ من أبواب كذب اللبنة حديث ١

فهو يجب عليه الخمس كما عن لمداركه و لدخوله بسنه الى قطع الاصحاب
وعن بعض دعوى الاحماع عليه - م لا - وحيث فيهما اشياء بعدم الدين نعم به
عني وجوب الخمس في مطلق العائدة كما قوبله يجب فيه بعد مؤونه قبول بسنه كما عن
السرائر - واسد للاول (بدر حه) في مفهوم الكبر (ويعوم) قوله كل ما كان كاز
فهو الخمس - ولا حجاج (والكل كما يرى)

ولو باع سمكة فوجد في جوفها شيئاً - فان كان في ماء محصور للبايع و
احتمل كونه له - لا اشكال في وجوب بيعه لكونه ديد عليها - وان صطاد من البحر
فالمشهور بين الاصحاب على ما نسب اليهم انه لو واحد ولا يجب تعريفه اذ باع وعن
المصنف رده الممنوع الى مساواة السمكة له

ولا يظهر هو انفصل في المقام بين ما داحتمل ان يصائد من مصاد السمكة
بوي حذره ما في جوفها ولم يشترط يسرى ما في جوفها فوجب بيعه حلالاً لمجرد
هذا الاحتمال بل قاعدة له - ومن ما داحتمل دلتها او احسن ولكن شرط به دلت
فلا يجب بل هو له - م في الذي هو واضح - في الاول فليعدم كون المورد من
موارد المملك بعدد له بعد كونهما من الامارات كما هو واضح - و لبحارة - البحارحة
و بونعم من غير قصد - لا يكفي - في ملكه كما هو محقق في محله - عني فرض لقول
بكفائتها بدعوى ان قصد الى حذرها بسنوم لقصد الى حارة جميع احرائها و
ما يتعلق بها - لاند من الاثره بحروجه عن ملكه الى لمشري بها - فعني اي تقدير
لاوجه بوجوب تعريف الباع في الفرض بل هو دحل في ملكه لو واحد ما باسرع
او بالبحارة (وشهد له) مضافاً الى دلت التصوص (١) لو رده في شراء بعض الفقهاء
من مبي اسر لئلا السمكة فوجد في جوفها لؤلؤاً من ومن عطاءه من لئلا
قرصه بحر فاشري باحد ما سمكه و بالاحرى يجب فوجد في جوف السمكة
درة او درتين .

وعن المسائل وحاشية الشرائع أنه لو كان الموجود مستملا على ثمر لاسلام يكون نقطه (ولعله) لكون الأثر علامه سبق به المسم فشملة عمومات النقطه (وحيث أنه) بأن مخرج من المحر ملك للمخرج مطلقا وفيه من مع عدم ثبوت الأعراف (مع) أنه لو تم قائم هو فيما لم يحسن سلاخ السمكة ما في خوفها من الخارج (والصحيح) في الجواب أنه ان عمومات اللفظه يعين تحصيلها بقوى صحيح عند الله المقدم في ما يوجد في خوف الدابة والنصوص المشار إليها آتيا - والكلام في وحوب الخمس فهو الكلام في وحوبه فيما يوجد في خوف لدابة فرجع - المورد الثالث في بيان اعتبار نصيب و حدود سبأ في الكلاء وقد عند تعرض المصنف له

وحوب الخمس في الأرض التي اشتراها

الدمي من المسلم

و سادس ما يجب فيه الخمس أرض الدمي إذا اشتراها من مسلم عند اشترائه والمتاحر عن وعن نفسه دعوى لأحماح عليه - وعن المذكورة والمسهي بسده الى علمنا وشهد له صحيح (١) أبي عسده بخذاء سمعت جعفر بن يقول أنما دمي اشتري أرضا من مسلم فإن عليه خمس - ومرسل (٢) انفعه عن الصادق عليه السلام الدمي إذا شترى من مسلم الأرض فعليه فيها خمس -

وعن صدر كثر من المتقدمين كالمعتمد والمفيد وابن أبي عقيل وسلا وابي الصلاح عدم الوحوب وعن بعض متأخري المتأخرين الممل اليه (واستدل به) بصعب الخبرين سند - لكون لأو من الموقوف والذي مر سلا - وبان - مدع للملكة من لعمه ن لدمي إذا شترى أرضا من مسلم وكانت عشرية صوغف عليه العشر واحد منه الخمس ولعل ذلك هو المراد من النص - وبما عارضتهما - لنصوص الحاصرة للخمس في خمسة لتي لس المقدم منها (وفي الكل نظر) - لا اول فلا الموثق حجة كالصحيح

على ما حققناه في محله - مصداق - أي أن البحر صحيح لأمونق - وهذا الثاني فلا يجوز
مطابقة البحر لغوى لعدم لائحه حمل على القيد لأن مخالفة لعدم من مرجحات
أحدى الخمس على الأخرى بعد فقد حمله من المرجحات لأن مميزات الحجة عن
للأحقة - مع - أن ظهور مذهب مالك في عصرنا لا يفي عن معلوم - مصداق - أي
عدم مطابقة البحر لعدم انحصار الخلاف بالأرضي لغيره أو ظهوره في وجوب
الخمس بمجرد اشتراكه في الخمس الزرع - بل المرسل صريح في ذلك وعينه فلا يسمى
التوقف في وجوب الخمس فيها .

ثبوت الخمس في الأرض سواء كانت

مرزعا أو مسكنا

ثم به يسمى انسه على أمور (الأول) المحكى عن المحقق في المعسر والمصف
في المسهي وغيرهما في غيرهما تخصص الحكم بأرض المرزعة (و استدلو له) في
مقابل طلاق ليس وأقوى بعدم بعارف اسعر عن لدر و لمسكن و بحوهم لاسميه
الخاصة وبعبارة أخرى أن الأرض لها طلاقان أحدهما ينطبق في مقابل لسان الثاني
منطلق في مقابل لدر و السدان و بحوهم و الثاني يكون شدة عرفا و يحمل عليه
و في (وجه) أن يسعر عن الدار و المسكن و بحوهم باسميهما ليس لأجل عدم طلاق
الأرض على أرض لدر و لمسكن بل من جهة أنهم يريدون الأسعر عن مجموع لأرض و
البناء بشيء واحد و يدبري به لم يوفق أحدهما في سائر أحكام الأرض كالسجود و التيمم
و غيرهما عنها - ولا قوى عدم اختصاص الحكم بأرض لزرعه بل هو شامل لمطلق الأرض
التي اشتراها من مسلم ولو أراض المسكن .

ثاني مصفى طلاق ليس و أقوى عدم الفرق في هذا الحكم بين مالوكان
لأرض مسعفة أو استغلا - و عليه (دعوى) عدم ثبوت الحكم بمالوكان لمشتري
هو انداز مثلا لأنه يكون لأرض ح ملحوظة تبع (في غير محقق)

ثالث طاهر الأصحاب أن مصرف هذا الخمس مصرف غيره من الأقسام

(وشهدله) ظهور لفظ الحمس في المعنى المعهود الشرعى لشوب لحققة الشرعة او لمشرعته في عصر صدور هذه المذوض (واختمال) كون المراد منه الحراج الحمسى قد عرفت دفعه لوقعه على ارادة تصديق عشر على النسي اذا شترى رص عشرية وقد عرفت ما فيه .

الرابع صدر لمشهور اختصاص الحكم بالشراء وعن كاشف لفظاء بصريح عمومته لمطلق المداوصة دون لانتقال المداوصة (وعن) ظاهر الشهيدين شموله لمطلق الانتقال ولو محاب - والاول اقوى لاختصاص النص بالشراء واستدل (للثاني) بعمومه عرفايساير المداوصة لالعاء خصوصية الشراء (ولثالث) بان السائد هو الانتقال كما يستعد من نقل اقوال الخاصة والعامه في المذكور (وفيها نظر) ما لاوب ولانه لاوجه لالعاء المذكور مع جمال المداوصة - واما لثاني فلان مسطر لحكم غير معلوم فلا وجه للتعلي .

اذا كانت الارض المبيعة من المفتوحة عنوة

لحامس لو كانت الارض من المداوصة عنوة بيعت على النسي - وان مكها مبيع وكان ذلك مقصود بالاصح كذا لو كان لثاني هو الامام وانه بعض لمصالح العامة فلا شك في وجوب الحمس عليه لاطلاق النص والعوى - واما اذا كان المقصود بالاصح هو بيع الانار فلما يحصل للمصرف بذلك نكاح يروى بر وال ثلث لا ذكر كما عن جماعة فكث حجب عليه لحمس على الاقوى - ولاوجه ليقول بعدم وجوبه سوى ما قبل من عدم شمول النص لما اذا كانت الارض مبيعة بعد - وقد عرفت ضعفه (ودعوى) ان لم يدر من النص ما هو لسرء لموجب لانتقال الارض اليه على لاطلاق خصوصاً لو لم نقل بحو رتعلق الشراء بنفس الارض من حيث هي الا بان شاع لاعتوان كونه شراء الارض كما في مصباح الفقيه (مدفعه) بان ملكه الارض وان قلنا بان تروى بر وال ثلث لا اثر الا ان كون لمصادر هو لشراء الموجب لانتقال الارض بحو نكاحه على كونه مملوكه

لعدد دول لا ثم مبيع - اذ لا وجه لدعوه سوى العتبه وهى كما ترى كما نرى حوار شراء الأرض من حيث هى لأدخلك فى لحكمك اذ تعلق الشراء بها

واما اذ لم يملكها الدمي كما لو دعها المتصرف بعد الاثارة و قلنا بعدم دخولها فى ملك المشرى وانما يثبت فى لأرض حق الاحتصاص للمشرى (فمن) سحب الاعظم لمن لى وجوب الخمس نظرا الى صدق به شرى ارضا ولو تبعه و لم يملكها حقيقة (و ورد) عنه جماعة منهم المحقق الهندي رد بان اطلاق شراء الأرض عرفى فى مثل المقام ان كان فهو ما من باب المباحة او من حيث بهم يرونها ملكا حقيقيا للمتصرف فلا اشكال فى خروجه عن موضوع العتس فصلا عن مصرفه (و فيه) انه لا اشكال فى عدم اعتبار دخول المبيع فى ملك المشرى فى صدق لشراء بل لو كان المبيع حق من لحقوق صدق الشراء كما انه لو كان لمبيع هو العتس وكانت نتيجة لمبيع ضروريه مسحقه للمشرى كما فى الأرض للموخره عبوة لصدق الشراء كما حققناه فى محله فى حاشيتنا على المكاسب (وعنه) فيجب عنه الخمس - فيقاس الأرض من حيث انها مسحقه غير مملوكة بمال فعليه خمس ذلك المال (فحصن) ان الأقوى وجوب الخمس فى الأرض الموهبة عبوة مطلقا - وروم تكرار الخمس لأحدور فيه بعد اختلاف جهتي الوجوب

لابد فقط هذا الخمس بالاقالة والفسخ والاسلام

بعد الشراء

اسدس لابد فقط هذا الخمس لو باع الدمي الأرض بعد الشراء من مسلم آخر بل و من بعده من الأول ومات وانتقلت الى وارثه المسم بالاحلاف .
و بعد اختلاف فيما لو رده الى النابح بالاقالة و كان له خيار ففسخ - فمن - البيان والمساك احتمال السقوط بالاقالة وعنه جماعة احتمال لسقوط بالفسخ (واسدل) لسقوط بهما - بالاقالة والفسخ توحيان حل العتس من اول الامر لمن جبهما - و يظهر

لنصف في شراء المستقر للارم ولكن المسبب فاسد

وحق لقول في المقام ان صير ورد العن او بعضها مستحقة للغير ان كانت من مسقطات الحبار كما هو الاظهر في مثل حبار لعب - فليس به الفسخ - والاشبهت انه وقع اشراء وصار بعضه عن متعينا لحق رب الخمس فلو صح اورد بالاقامة فلا بد من رضاء الباع بقول ما عده مع فيه حمسها ورضاء ربان لحسن بقول حمسه - فتدبر فان تصح لقول في ذلك صحاح لى سطر في ادمي لاسعد المقام راجع الجزء ثلث عشر من هذا الكتاب

ولا يسقط بمصالحو سلم ادمي بعد اشراء وانعصر الاء اعنى سقوطه بالاسلام في سائر المقامات كالركاه بمصنعي حديث ائمت فراجع ما حمسه في كتاب لركه من هذا الجزء .

مالو سم قبل الفسخ فساء اعنى كون انقص كاشف عن انتقال لمبيع من حين العقد وحكم هذا بفرص حكم سبعة - واما - ساء اعنى كونه دولا (فقدقال) انه لا يحب عنه الخمس لحق في شراء بعد لاسلام د الموضوع ليس هو الشراء الانشائي من الحقيقي الموقوف على دخول المشرى في ملكه او ضرورته مورد الحقه فعلا كما في الارض لمووجه عود (وفيه) ان لبراء لحق في ان يصير يكون قبل الاسلام وتأثيره يكون بعد

لسابع - لو تمت ادمي من منه بعد مسروط بالخص فاسلم الدفل من الخص فعى ثبوت لحسن وحسن بل ولرب حبار ولهم صحت الحواهر رد و لشيخ الاعظم رد ولم يسد لانه ورد استدلال غيرهما لانه انتمك ادمي كان في حال اسلام الباع فيصدق تملك ادمي من مسم - وفيه - اولاً - به لو تم فاسما هو عنى اقول بالنقل لا الكشف - وثالث - انه لانتم حتى على لعل اذ الشراء كان من ادمي (ودعوى) ان موضوع الخمس مطلق لا انتفاء وهو ان يكون من المسم (مدفوعه) به مصدا الى ما تقدم من اختصاصه بالشراء الظاهر من النص على القول بالعموم يصاهو ما اذا كان سبب الانتقال

في حال سلام طرفه - فبدأ الأقرب عدم ثوب الخمس

لثامن تحبيرا مدى من دفع الخمس من على الأرض أو فستها كما هو الشأن في
سائر الاحماس كما سألني - وح - لو لم يدفع القيمة بتحريم ولي لخمس من احد
رفه الارض - و من اقتضاها بالاحرد - (و في) لحد ثوب نه تعين لاحد من الارهاق
د كالب لأرض بشعوبه بعرض وباء واستحوذوا المنحق لهدني ره معللانه لفس
لأهل الخمس انراهم بقلع العرس او النساء بعد كونه موضوعا بحقوقهم لاهل الارض
بفائه بالاحرد (وفه) بالارام هه لوجه ليس يعين لاحد من الارهاق من عدم حو رقع
ما فيها - فلو بقاها لى لخمس كان سريكا في البناء - و بعل مراد العلمين من يعين
حد الاحرد مانعم حصه المزارعه - بل صريح المحقق الهمداني رد ذلك - فبدأ يكون
لرفع لفظيا

وحوب الخمس في الحلال المختلط بالحرام

(و) سابع ما يجب فيه لخمس (الحرام الممتزج بالحلال ولم يمتزج) ولم

يعرف صاحبه فيها صور أربع

الأولى ان يكون قدر حرم المحتلط بالحلال وصاحبه كالأشياء مجهولين يعني
شده انصورد يجب اخرج الخمس كما صرح به جماعة وفي الحدائق بسبه لى
المسهور وعن العبد رعى لأصناف عنه (وعن) اعماسى والاسكافى والمصد وسائر
سند لمدارك وعبرهم عدم الوجوب وعدم حبيبه بالاسحميس (و للمحقق) الهمداني
ره قوى المحير بين لخمس ولى مصدق بجمع مائه من لحرام ساي وجه امكن
(وعن) بعض المحققين حللته بدون الخمس وانصود

اقول تشهد بلفول المسود لى المشهور صحيح (١) عمارس مروان سمعت

عبد الله بن يقول فيما يخرج من المعدن و اسحر والعسمه والحلال لمحتلط

بحرم اد لم يعرف صدقة و كبور الخمس

و اورد عنه صاحب المسند رد براد (الاول) ما ذكره بقوله - فلان الرواية عسى المحو المذكور ما هو ما نقله عنه بعض المباحثين و قال بعض مشايخ المحققين و ذكر تصديق في لخصال في باب ما يجب فيه الخمس روايه كالصحيحه لى بن ابي عمير عن غير واحد عن تصديق بن قيس ان الخمس عسى حذسه شياء عسى لكبور والمعدون و نفوس والعسمة و بنى بن عمر الحامس و قال مصنف هذا كتاب الخمس لدى الله مال يرد لرحل وهو نعمان و من الحلال والحرام ولا يعرف صحاحه فتؤيده اليه لا يعرف الحرام حذسه فمخرج منه الخمس (الثاني) ما ذكره بقوله و بنى لمحقق عن لخصه بنو حذبه لروايته في باب ما فيه لخمس من بعض صحاحه كخمس في المعادن و البحر و النكور و لم حذرو به بانظر في المذكور بنى مع لخصه عن اكثر بنى و بنى بعض آخر كما نقله عنه بعض مشايخ (الثالث) عدم صحاحه لبحر في اوجوب

و بنى لجميع بنظر - ما الاول و فلانه في لوسائل بنى عن لخصه بنى حذبهما عن احمد بن زيد عن جعفر الهمداني عن عيسى بن ابراهيم عن بنى عن ابي عمير عن عمرو بن حذبه عن ابي عبد الله بن سبهام عنه عن بنى عن محمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن عمار بن مروان عن الصادق عمنه عن بعض مشايخه اما هو البحر الاول فلا دخل له بالبحر الذي المحقق له مسنده و من الذي نقله (و اما الثاني) فلان عدم وحدانه لا يدل على عدم الوجود كى يعارض مع بنى صاحب الوسائل وغيره لاحتمال لسقط عن تلك لسح (و اما الثالث) فلان لجملة لبحر به اصرح في الوجوب من الامر كما حقق في محله

و جبر (١) السكوبى ابنى رواه المشايخ الثلاثة مسند عن ابي عبد الله ع
انني رحل مير المؤمنين ع فقال ابنى كسب ما لا اعمصت في مطلقه حلالا و حراما

وقد اوردت لتوبة ولا يرى لحلال فهو لحرم وقد احتفظ على فقال امير المؤمنين عليه السلام
 يصدق بخمس ما نكث فان الله قد رضى من الاشياء بالخمس وما نكث لسانك لحلال
 (والمناقشة) . فهما احتمال اردده بمعنى القبول من بقط الخمس (لاتأفى) ما نحن بصدده
 وهو وجوب الخمس (مع) انه ستعرف دفعها عند انصراف من مصرف هذا الخمس .

وحس (١) الخمس من رباذ عن ابي عبد الله عليه السلام ان رجلا من امير المؤمنين عليه السلام
 فقال يا امير المؤمنين انى اصاب مال الا اعرف حلاله من حرامه فقال له اخرج الخمس من
 دنك الما ان الله عز وجل قد رضى من ذلك امدن بالخمس و احتسب ما كان صاحبه
 نعم (واورد) عليه المحقق الهندي رده بانه انما ورد من اصاب مالا من شخص
 تكون ماله مختصة من الحلال والحرام فيحصل تكبير لمرء بالخمس هو الخمس
 المعروف لدى قدر الله تعالى في كل مال سعادته من حيث كونه عسمة لأم حيث كونه
 مالا يعرف حلاله من حرامه وامام هذه الجهة فيه المذهب وورد على الآخر (وقه) ان
 الدائن فرص ان معنى بده فيه حلال وحرام واحاب فلا الامر باخراج الخمس من
 ذلك المال اى المخلوط بالحرام وظاهر ذلك وجوب لخمس فيه بهذا العنوان لانواع
 آخر - وبسببه لعل - لمصمم لتفصيل من ما كان صاحبه يعلم فوجب الاحتساب
 عنه و مالا يعرف صاحبه من الله تعالى قد رضى منه بالخمس - و قريب من هذه
 لتصوص من رسالة الفقيه والمفيد .

ثم انه ورد على الاستدلال بهذا الاحاد بمعارضتها مع طائفتين من النصوص
 (احداها) مدول على حلية المحتلط بالحرم بالربا او لمحتلط مطلق اشمل للمقدم
 كمؤثق (٢) سماعة الوارد في رخص اصاب مالا من عمال بني امية - عن الصادق عليه السلام وان
 حفظ الحرام حلالا فاحتفظ جميعا فلم يعرف الحلال من الحرام فلا بأس (الثانية)
 ما سيأتى في الفروع الا انى لمصمم للامر بتصدق مالا يعرف صاحبه (و حيث) عن لصدقه

١ - الوسائل - باب ١٠ - من اموال ما يجب فيه الخمس حديث ١

٢ - الوسائل - باب ٣ - من اموال ما يكتب به - حديث ٢

الأولي بمحالها للقواعد لمسلمة العفية والنقلة (وفيه) انه كما يكون التحميس او لتصديق ما في القواعد ولكن يلتزم به للدليل كذا لامانع من الأثرام بالنعو والملك (و بحق) في الجواب عنها انصوص لربما مختصه بمورده و سألني الكلام فيها في محله (و اما) موثق سمعه فهو مطلق قابل للحمل على ارادة الحية بعد التحميس في مقابل لحرم المحض الذي هو مورد السؤال - و علمه - فيجمع به وبين انصوص المقام بالانصراف بالحلية بعد التحميس (و اما) الطائفة الثانية فسألني في الصورة لثانيه انها لا تشمل المترح المحلول قدره - وعلى فرض شمولها له سألني فيها تشمل المتمر و انصوص المتقدم لا تشمل فيقدم هذه النصوص للاخصيه (و اما) ذكره يظهر ضعف القولين الآخرين - و ان لاظهر هو ما احتاره لمشهور من لزوم الخمس و حلة المال به .

مصرف هذا الخمس مصرف ساير الاحماس

ثم ان المسوق الي المشهور ان مصرف هذا الخمس مصرف ساير فاسم الخمس - واستدل له - بنسب الحقيقة لشرعه او المشرعية بالخمس في عصر صدور انصوص الباب و هي المعنى للمعهود الشرعي الذي يصفه للامام عليه السلام و يصفه للسادات . و عن جماعة من المحققين المساوئه في ذلك ان مصرف الفقهاء - لا امر بالصدق به في حيز السكوبي و الصدقة لا تحل لسي هاشم - و ظهور الخمس في المعنى المعهود الشرعي لا يكر الا ان ظهور الصدقة في غير الخمس اقوى منه لاسيما مع عدم طلبه عليه السلام بصفه

ولكن يرد عليهم ان ظهور لفظ الخمس لو وقع في حيز مرو بن عمر اقوى من ظهور الصدقة في غيره (من جهة) ان المراد به نالسة الى غير لحرام المختلط بالحلل هو المعنى المعهود بالكلام (مع) ان التعليق - بان الله قد رضى من الاشياء بالخمس - في حيز السكوبي ايضا يوجب اقوائية ظهور الخمس في المعنى المعهود

من ظهور الصدقة في غيره اذ الخمس الثالث في الاشياء هو ذلك (و دعوى) انه
 بما يدل على ان الخمس المجهود في الاشياء ايضا كالصدقة مدرج تحت هذه الكلية
 وهي - ان الله تعالى رضى من عاده فيما سلطهم عليه من ماله بدفع خمسة حسب ما
 مرهم به في موارد - هي سائر الموارد تصرفه اليه لا امام ^{بشيء} و السدة و هي هذا
 المورد الى لقراء بمصفي طاهر لصدر - فالعلل لاتب في رادة الصدقة من الخمس
 (مبدئية) بان هذا وان كان نوحها مبينا الا انه خلاف لظاهر - لان الظاهر وحدة المراد
 من لفظ الخمس الواقع في صدر الواقع في التعليل - وحت - بالمر دمه في
 دليل المعنى المجهود فكذلك في صدر - و اما - عدم طلبه بصفه المختص به
 فحمل على اذنه في صرف جهة المختص به الى شركائه بقرينة ما ذكر (و اما) ما
 احتار له محقق الهمداني رد بعد تسليمه ظهور خبر السكوت في اذنه الصدقة منه
 - من - به يجمع به وبين غيره من الاخبار الظاهرة في اذنه المعنى المجهود الشرعي
 بالتحجير بينهما (فمدفع) بانه من جهة ظهور كل مهمل في عين ما تضمنه في مقام
 رد الوطية لا يكون لحمل على الحصر من لجمع لعمري (فحصل) ان الاقوى كون
 مصرفه مصرف سائر اقسام الخمس .

الحرام المختلط بالحلال مع العلم بقدره

لصوره ثلثة ما اذا علم مقدار الحرام ولم يعرف صاحبه (يعني) عبر واحد منهم
 المصنف به في حمله من كنه والشهد وعبرهما من الاساطين انه يتصدق به مطلقا
 وعن بعض انه المشهور - وفي رسالة الشيخ الاعظم لا يبعد دعوى عدم لحلاف
 في ذلك (وفوى) هو قد لروم دفع ذلك المقدار حملا لصدقة فقل او كثر (واحتار)
 صاحب لحدث قد به يجب لحصر في هذه الصورة كالصوره السابقة - و سبب ذلك الى
 الغسه والنهاية والوسيه و لافع والشرائع والتصرف من جهة اطلاق الحكم بوجوب
 الخمس في الحلال المختلط بالحرام - و نكاح في هذه النسبة نظر ادل على المراد منه

صورة عدم تمسك قدر الحرام تفصيلا (وقيل) بوجوب خمس ثم لصيقة بالرايد في صورة الزيادة .

ويشهد لكون حمله من النصوص كحجر (١) على من بي حبرة لو رد في حكاية صديقه الذي كان في ديوان سيامة فاصاب من دهم مالا كثيرا وندم على ذلك وسأل لصادق عليه عن المحرم من ذلك فاجاب من جمع ما كتب في ديوانهم فمن عرفت منهم ردوب عنه ماله ومن لم تعرف بصدقه - ومصحح (٢) يونس بن عمار بن محمد بن ابي الحسن الرضا ع و ما حاصر فقال له ما نزل جعلت فداك رفيق كان لنا بمكة فرجل منها لي مرله ورجع لي ما ما فلما دصر في الطريق صا منعه معا فافى شيء بمصعبه قال يحملوه حتى يحملوه الى الكوفة فقل لسبعه ولا تعرف بلده ولا تعرف كيف يصعب قد ربحه كان كذا فبعه وتصديق شمه قل له عني من جعلت فداك قال لا على اهل اولائه . وقرب منهما عرهما

واورد عليها صاحب الحدائق ان ما مرده ما هو احب المسمى في حديثه لما كنت معهود بحرق وحق المسمى المشرك به مع كذا لادل عنه قياس مع العرف لانه لا يحق ان الاشرار في المسمى سر في كل دراهم وخبره جزء منه فعزل هذا القدر معلوم لما لث المحجول مع كون لسكره شمه في اخره كذا انما شمه في اخره لثافي لا يوجب استحقاق المالك المحجول له حتى يصدق به عنه فهد العزل لاثمه به من الاشرار في منه من العرب (وفيه) انه لو سلم ووردتلك لصوص في التمييز لاسل الى توهم الاحصاء بوعدم شمه لها لمحيط سوى ما ذكره من الفرق بينهما وهو ما يدور في الظاهر من مصحح يونس ثوب لولائه على انحرار لمن هو تحت يده ان يذله بغيره فانه لا يحكم بخوار سعه وتصديق شمه (وعنه) وله الولاية في صورة الاحتياط عني بغير مال لعائت المحجول و تحليص ماله بقسمة

١ - الوسائل باب ٤٧ من ابواب ما يكتب به حديث من كذا - لتجارة

٢ - الوسائل باب ٧ من ابواب اثبات لفظه حديث

لكنه يكون له (الثاني) ان يكون ماضيه لقضه من ماله عي قامر بصدقه على الاحوان بطوعا (ثالث) ان يكون ماضيه لقضه من غيره ولكنه سلم بموجب صاحبه حين السؤال و به لم يترك وارث غير لمام عي (الرابع) ان يكون ماضيه من امول الدلطان وكان ذلك مما يختص به ومن لاموال لى له لتصرف فيها وقد استظهر المحلى رد هذا لوجه وكفى كان مع هذه الاحتمالات لا مورد لقول بدالته على ذلك (واما) ما افاده سيد العروة من مكان مع لدالته لا لمرد من بصاحب لى وصاحب الاحبار (فرد عنه) ان المرد من بصاحب فى الاحواب هو حاد به فى اسؤل و معلوم ان المراد به فيه هو البات فندبر

ومنها استوضح المقدمه فى تصويره لصدقه اذالة على بروم الخمس و حلية البقى به .

وحسب عي (رد) بانها لا تشمل تعرض فى صورة العلم بمقدار احرام تفصيلا خارجة عن مصرفها حرم و طلاق حرم و رد مورد حكم آخر فلا يخفى منه الاثيوب الخمس فى لحلال المحظوظ بالخرم على سبب الاحتمال والتدبر بنفسه من مورده صورة التحين بمقدار خرم (واخرى) بان فى تحين الخمس فيه بوقان احرام المحظوظ قبل او الاكتمال بخمس فى عكسه لا اذى من بعد تصاع من صرف لروايت له (وثانته) بان التعليل فى حدى من رد و لتكوى طاهر فى الاحتمال بصورة التحين لان المرجع فى حكمه لله تعالى فسكر يكون لحكم فى لتخص موط برصد اذ مع نعم بالمقدار فيما مرجع به المات و ح يكون التعليل حاكم على طلاق مصحح مروان فمعين حمله على صورة التحين بالمقدار لا غير (وربعه) بان التعليل لا يشمل صورة كون احرام فى من الخمس لو روده فى مقدم لتوسعة والتخفيف فلا يباسد الاثره لاكثر ولا صمد كونه رندون لطاهر منه كفاية الخمس عن الرايد لو قعى لو ثبت فى لعل لا المعلوم

و فى تجميع نظر (ما لاول) ولان مصحح عبار مطلق شامل لتعرض و

حصاص غيره بغير العرص لأب في إطلاقه كي يوجب بقصد (ودعوى) ورود إطلاقه في مقام سن حكم آخر موسوعة (و ما الناس) فلانه مجرد استعداد لا يوجب بقيد الأدلة (واما الثالث) فلا المرحع في حكم معصوم القدر دائم يعرف صاحبه هو الله تعالى كمجهول القدر (واما الرابع) فلا موسوعة بما يكون ملحوظ انه لا اختلاط الحرام بماله لأنحور التصرف في شيء من ماله فوسع الله تعالى عليه به اذا اخرج خمسة بحدوره التصرف في الباقي - فشمّل العمل صورة كوب الحرام قل من الخمس كما انه يشمل صورة كونه ارنه والظهور لمدكور موسوع

فانصح في العلم ان يقال ان لمسه بين لظنفس عموم من وجه - فانصوص المصدق يشمل الحرام المسمير والمحتفظ اذا كان معلوم القدر ولا تشمل المجهول القدر لاحتصاص غير حرر بي حرمة بالمسمر واما هو فلا المعروف في مورده حرمة جميع امواله كما يظهر لمن يدركه غابة الامر بعضها معلوم صاحبه وبعضها مجهول لصاحب - ورويات نحس لاشمل المسمر وتحص بالمخلوط ولكنها عم من جهة شمولها للمجهول قدره فتعذر ما اذا عدم قدر الحرام و جهل صاحبه (وعليه) فقدم بنصوص المصدق لاطهر بها من جهس - وهما الوحد اثرب و الرابع انه كوران دليلا لعدم شمول بنصوص الخمس لعرص فابها و ان لم يصير دليلا على ذلك لكهما يصلحان لصيرورده بنصوص بنصدق ظهر (مع) انه لو سلم عدم اظهر بها - فلامحاله تنساقط ولايشمل شيء منها للعرص (و لكن) ما ان انقاء لمال المحتفظ وحفظه و عدم انصرف في الجميع ضرر عبي المالك و هو مرفوع في الشريعة فيرجع الى الحاكم وهو يتولى تحليل ماله بالقسمة و بعده يصير الحرام مسمير فيدخل في بنصوص المصدق (فحصل) ان الاظهر لزوم التصديق به بادن الحاكم او بدفعه اليه كما هو مقتضى الجمع بين بنصوص الصدقة و بين ما دل على احتصاصها بالامام

نعم ان مصرف هذه الصدقة مقرونة سائر تصدقاته كذا هو ظاهر بنصوصها

و حذر شيخنا لا اعتمده وجوب دفع ذلك المقتدر حتما - واستدل لدفعه بصوص
الحمس بها وارادة في مقام بيان تحديد مقدار الحرام المحسوط و لا يطلق الحرام
للمحسوط بل لئلا يخلط الامر الى لشرع مصرف في مسمى حاشم كما يشير به
العليل بان الله صلى مع لجهل بمقداره بالحمس و من مثل هذا الكلام سبب في
ما يكون امره في نفسه مع قطع النظر عن جهانه بمقداره ليه فيكون الجهالة سبب
الرصد بهد بمقدار - لاسباب كون مرده اليه (دفعه) حاشا ان المراد من لفظ المحمس
في التعيل كسائر اسوارد ليس هو تكرار انما هو من المال بل انما هو المحمس
لمصطلح و دعوى و روده في مقام تحديد مقدار لحرر المحسوط لا كونه حكما بعدنا
في عايه لضعف

اذا علم المالك و جهل المقدار

الصورة ثلثه مادام علم المالك و جهل المقدار - لا شك في صحة المصلحة
مع المالك و عليه سأل بها - اما انكلاء فمما يرضى المالك بالصالح (وهو) المصنف
وه في لذكره عن تحمسه و حبه لئلا به (وعن) جماعة بروم دفع الاول المعلوم
الى المالك و الرجوع في الزائد المشكوك به الى لمرعه و قواد شجب مرتضى في
بعض الصور (وعن) كشف عطاء و حوب صلح الاجار و دفع وجه لصلح اليه
(و احذر) جماعة منهم سيد لمرعه و حوب دفع الاذن و الاكراه به اذا كان المال في
يده - و الا فليس و سشكل في ذلك المحتق لهداني ده و استقر و حوب
اعطاء الاكثر .

و اسس للاول بان اظاهر من الاحار انوارده في مجهول المالك ان المحمس
بحديد لمقدار لحرر الممرح المحسوط مشرر بلا دخل لجهل مالكه به كم
يشير ليه لعليل في خبر من ردد - بان الله قد رضى من ذلك المان بالحمس (و فيه)
ن مورد بك استنصر محسوط المالك لدى يكون و لا يته مسعه عن مالكه الى الله

عالي كما يشترطه لبعض المذكور - واسعدى عنه في ما تقدم ماله كما قال مع لفارق
(مع) انك عرفت ان بعض من جهة الاموال من خمس او اقل في الخمس المعهود
يكون تعديا محضا فلا وجه للتعدي عن مورد

و سئل للثاني بمفهوم ما ذل على ان الفرعة لكل امر مشكل (وقه) مفاد الى
بها ما يرجع به مع عدم التحلل لعدم الاحتمالي وسعره - به محل (٤٠) لكثرة
ورود التحصيل عليه و موهوبه صبه العموم فيه بعد لا يمكن الرجوع اليها
لا يبعد عنه الا في موارد عمل الاصحاب و عند ذلك على الفرعة وليس لمورد منها
كما لا يفتى .

وسئل - لثالث ما لزم من مشكوك فيه هل مردود من شخص لأصريق في حرار
كونه لاحدهما فبعض تسليح الاحبار (وقه) ما سجد في باب المختار (و هو) ان
انعم الاحتمالي ناشئ من حال على الحرمة لكونه استوفى مردودا من لاف و الاكثر
لامحاله محل في عدم كونه لاف معتبر - وانما في ارادة عليه فبعض رد الأقل اليه
واما ان لم يشكوك فيه فارجع فيه في مقتضى قاعدة عدم كونه ملكا لصاحب اليد
سواء على ما هو الحق من تحلل لعدم الاحتمالي في مورد دور ان الامر من الأقل والاكثر
وحرمان الأصل في التكتف أو الامار - سابقه في الأكثر لا معارض (ودعوى) ان
بعض على لمحتج به بها عادة حرار - عدم غير محدد (وقه) ان به على لمقدار
الأقل عذبه و ان به عليه لم يثبت كونه ملكا فبعض ملكه به بمقتضى قاعدة عدم
(ودعوى) عدم حرار قاعدة - فيما كان للشخص يد على عين و لم يخصص
حجتها به لعدم عدالة في ملكه (مدفوعة) ما حقه في محله من انها حجة
مطلقا لسيرة والنصوص و ساء الكلام في محله - قد كان اصل في يده

والأفتقضي ان به ان به و ان كان عدم و حوت رد مشكوك فيه الى الغير الا
به لاشتباه كونه ماله (وح) قد يحصل لزوم التوزيع والتصرف لقاعدة العدل
والانصاف المصطادة من النصوص الواردة في اموال الحاصلة (وقه) ان استفادة

قاعده كليهما في عده لاسكاله و امره في عرف ما فيها فليس في بصل الحيت
 لحاكم او جرحهما على الصلح و لا جرحه - كقول صلحنا بوسط بيننا
 وقت ذكره به صهر ضعف نفوس لاخرين و الصلح - لا جرحه و - اذا كان لصال
 في يده الاكتفاء برفع الاقل للمعوم اي جرحه - له كل في يده و يده - عامه
 مع المقدار المشكوك فيه معاملة لصال سرور من شخصين من جرحهما بحاكم
 على الصلح او اصولي نفسه له بوسط - انظر في (عه) ما ذكره من وجوب دفع
 الاقل لانه من نفسه من يلى لحاكم لنفسه و جرحه له سكت فيه لا وانه يلى
 عليها حتى يحل في ان مع منها بعد حكمه بصلح - انظر - برفع ما دام
 مقدار جرحه و ملكه و حكمه و صلح و جرحه برفع الله

اذا كان كل من المالك والمعدر مجهولا

مسائل الاولى لو كان في جرحه مجهول لا يفتل ولا يملك مجهول ولو كان عدم
 اجمالا راداه على الخمس في جرحه من مورد جرحه الخمس كما في جرحه
 و رسالة شيخنا برقي و مصباح العبد - في جرحه الخمس في جرحه
 كما هو ظاهر في جرحه و صرح به شيخنا و غيره - و جرحه
 قد استدلل للاول في جرحه (سرو) بالثبوت - الخمس لحل ما علم من ضروره
 الدين خلافا - وفي رسالة شيخنا برقي (س) في جرحه الخمس بالثبوت من
 ذلك المبدأ بالخمس كسبه الخمس عن جرحه و افعلي لو ثبت في احد لا المعوم و
 بقدر اطلاق لصوصه و في مصباح عفته (س) في جرحه الخمس بالثبوت لثبوت
 صورته لعلم جمالا بكون الجرح من جرحه كسبه الخمس بالثبوت و جرحه
 بين هذه الصور و بين صورته لعلم بالثبوت - لا جرحه عن جرحه في صورته ايضا جرحه
 عن مورد لصوص (و انظر في) جرحه من جرحه لاسباب تلاحظه اسعد
 التحليل للجرح المعوم

وفي الجميع نظر (اما الاول) فلان ولانه انحصر بما بها انتقلت عن ماله الى الله تعالى كما هو صريح لفعل فرصد بالحسن منه لاسره منه نحيل معلوم من ضروره الدين خلافه (مع) ان اصل تشريع الحس يكون محال ذلك كما لا يحتمل فهذا لا يكون مانعا عن العمل بالاطلاق (واما الثاني) فلان التعبد بطلاقه يشمل ما لو علم رسالته (واما الثالث) فمقتضى ما سمي من عدم دلالة لفعل على خروج صورته العلم بالنقص عن اطلاق خصوص - فانكبت بينها لادراج منه بعد مساعد الدليل (مع) ان محقق الهندائي رد لاسم دلاله ما نفس لفعل على هذا الحكم ويره حيا عن ذلك فكيف يدل لفعل وفرده بعد اطلاق سائر المصووص به (واما الرابع) فلان الانصراف لصالح لنفسه الاطلاق ممنوع فالوجه هو لا كعدمه باخراج الحس في الفرض .

ولو علم كونه اقر من حسن فله ان يحجب للمعدار (واسد) لعدم شمول المصووص بهذه الصورة من الظاهر من الفعل وروده في مقام التحقيب والارفاق فلا بد من الراء الاكثر (وفيه) به يمكن ان يكون اسخف بمحض ان المحيط المجهول ماله اوجب عدم حو المصروف في جميع احوال بعد انقال ولانه عن المالك الى الله تعالى رضى باخراج حسم في حبه سمي (فالاحتمار) كونه هذه الصورة بصام مشموله لاحتمار الحس - يعني فرض عدم شمولها لهما من الصورتين يعني فيهما التصديق بالمشق على ان يكون بالاحتمال لعدم الاحتمال عند دور الامر بين الاصل والاكثر كما هو الصحيح او ما سبق معه لاسره على القول بعدم الاحتمال في امثال المعام كما حذر به المحقق الهندائي وما نقول وحيث دعي لجمع حسا ومصرف حسمه في مصرف الحس والراء صدقه فصحت عنه

اذا علم قدر الحر ام ولم يعلم صاحبه بعينه

المسألة الثانية د علم فبر المال الحرام ولم يعلم صاحبه بعينه ولكن علم في

عدد محصور فلا شك في عدم كون المورد مسؤولاً لأحد الحاصلين لأخصاصها بصورة
الجهل بالمقدر فهو يجب حراء حكم مجهول المالك أو يستخرج الحادث بالقرعة
و يورج ذلك المقدر عنهم بالسوية - أو يجب الحصص من المجمع ولو برصانهم
بأي وجه كان وجوده و قول

قد استدل بالأول - بخصوص أداله على لزوم التصديق بما لم يعم صحبه
(وفيه) أنها محصنة بما د لم يمكن اتصال المال لي صحبه وبعدة حري تردد لمالك
بين أفراد غير محصورين ولا تشمل القرص .

و استدلال الثاني بعدم مدل على - بالقرعة بكل مر ممكن (و فيه) متقدم في
الصورة لثلاثة من صور الحرام المحلولة بالحلل من عدة صحبه لتسلك بتلك الخصوص
كما به تقدم أداله - فعدة العدم والأصناف في عدة الأشكال ومنه يظهر ما يمكن أن
يستدل به للثالث وما فيه .

ويصحح في المقدم أن عدة على ما ادعى أن كاد عدوانية - فمقتضى العلم
لاحتمالي بوجوب الرد إلى مالكة ثلث بحدث (١) على البدو وجوب التخلص من
المجمع ولو بارصانهم أي وحدك (والاستشكال) قد ياددث ضرر معنى بالأدلة (مدفع)
بانه لكونه مقدماً في ديث لا يصح تمتك بالأدلة الباقية لضرر كما لو فرض أن لنص
سرق من مال شخص شيئاً - ثم رددته إليه وتوقف ديث على مضاربه فيه لا يمكن
رفع وجوب رده لانه بعدد لاضرر (و دلم يكن) بده عبه عدوانية كما لو ودعه المالك
فردد بين عدد محصور - لأمر د لرجوع إلى عدة الد بحدث ضرر معنى بالأدلة
ولابصاره على لضرر في حق المالك لأن لمحد عدد دور - لأمر بين ضرر الشخص و
ضرر غيره في مثال لتمام لسن هو لتسقط و لرجوع إلى القواعد في إرام الشخص
تحمل لضرر مدفع ما به مدفع الضرر عن العر بلا ملزم كما حققه في حاشيته على
الكهانه (وعبه) فيتبين دفع ذلك لعدد اني الحاكم ويعمل هو معاملة مال مرددس

شخص وقد عرفت المحذور في حكمه في الصورة الثالثة فراجع .

وبما ذكرناه يظهر حكم ما لو لم يعلم قدر المال وعلم صاحبه في عند محصور فيه بعد الأجل بالأقل عني ما هو لحق من انحلال العلم لاحتمالي عند دوران الأمرين لأول ولاكثر - بحرى فيه ما ذكرناه في المقام - سواء على ما هو الصحيح من اختصاص بموضوع المحذور بعدم العلم بالمالك ولو احتمالا كما هو الظاهر منها ولكن هذا فيما إذا كان يده عني جميع المال والا فبالنسبة إلى الرايد عني الأقل المشكوك كونه له أو لغيره يكون المالك كأحد الأفراد الذين يكون المال مرددا بينهم فيجوز فيه ما ذكرناه من قدر

إذا كان حق الغير في ذمته

الثالثة إذا كان حق لغير في ذمته لا في عس ماله فلا محل للمحذور من اختصاص الموضوع بالاحتياط غير الشامل للذمي وإن ما في ذمته كلي لا معنى للاحتياط فيه - وح - وإن علم حبه ولم يعلم صاحبه تصدق به عنه - على المشهور

وتشهد به الموضوع (١) لو ارده في الموارد المتفرقة حيث أنه ينسبط منها أن حكم المدين مجهول لمالك هو التصديق - وصحيح (٢) معاوية فيما كان له على رجل حق فمقده ولا بدري ابن بطنة ولا بدري حتى هو أم ميت ولا يعرف له ورثا ولا نسب ولا وبما قل (٣) اطلب وإن ذلك قد طال فالتصديق به قال (٤) اطلب (لا) ما قبل من ظهوره في الصدقة - وإن إرادة الصدقة من الطلب كما يرى - بل لصدقه من اطلب أنه يرجع إليه - بل لأن الظاهر منه أنه كان هذا الحكم وهو لروم التصديق به عند اليأس عن إيصاله له - معروضا في ذهن السائل وكان سئل عن أن هذا المقدار من

- الوسائل - باب ٣ - ٧٩ - من أبواب كتاب اللقطة - و ٢٧ - من أبواب ما يكتسب

به و ٢٦ - من أبواب ما يكتسب

٢ - الوسائل - باب ٢٢ - من أبواب الدين والقرض حديث ٢

تطلب من حكمي لم لا يرد فرره (خ) على ذلك ولكن امره بالتطلب لرجاء يصاله اليه
و لم يرس (١) في ائتميه لم تجدوا رتا و عرف لله منك لجهنم مصدق بها (ولان) وان يكون
ذلك نازدا حاكم دلاطلا لا تصح الامر بالصنفه فلا بد من الاقتصار على المتفق
(مع) انه يمكن دعوى لا يرد من المال المحفوظ و لم يرس لغيره حتى لئلا يدل دليل
على لروم كون تصديق ما من الحاكم كما لا يحق

و ن علم صاحبه في عدد محصور فان كان ثبوته في دمه بعبر وجه محار شرعي
فيجب عليه لتخلص من الجميع ولو ناصا لهم - وان كان على وجه شرعي فعدم مع
ما في دمه مع عدمه لئلا يرد من عدد محصور لئلا تقدم حكمه في مسئلة اساقه
و تقدم في تلك المسئلة ضعف لقول بانورج و اقرعه و غيره من فرج - وان علم
حسه و لم يعلم مقداره ان يرد من الاصل و لاكثر حد الاصل المتفق لاجلال نعم
الاحتمالي بانه يصح الاصل و لثب في ضمان الرايد محرج اصاله لبرائة عن ضمانه
و حكم الاصل ح حكم ما علم حسه و مقداره فرج

و لم نعم حسه و كان فيما - فان كان ثبوته في دمه بسبب الاثلاف وشبهه
وقد فيه ثب في الدمه ح ائتميه و حكمه حكمه سابقه بل هو هو - وان كان ثبوته
فيها لثب و مما فيه ثب في ائتميه نفس الخمس لعمى - او كان ثبوته فيها بسبب
عقد من العقود - فحب الاحتياط ان كان ذلك على وجه غير شرعي و لا فتعيل الصبح
مع لثب في الدمه مع العلم بهومع الجهل مع الحكم و لانه على امره كما يظهر
من اساقه - و به يظهر حكمه ان كان مثب والله اعلم

لو تبين المالك بعد اخراج الخمس

لربعة يوسس لثب بعد اخراج الخمس فهل يكون الدافع صام كما عن لئلا
و ابروصة - م لا - كما عن المدراء و تحيرة و غيرها و حيان

قد استدلل للاول (بقاعدة) ليد الثانية بالحديث (١) المشهور (و بانه) اتلف
 من الغير فهو له صامس . والادب في اخراج الخمس اما يقتضي دفع الاثم لا الصدق
 وبما (٢) ورد في التصديق باللقطة اذ الم برص صاحبها الا لآخر (و بن) الحكم باخراج
 الخمس وحليه الباقي مشروط بعدم ظهور صاحبه كما هو الشأن في جميع الاحكام المترتبة
 على الموضوعات .

وفي لجميع نظر (ا لاول) فلان قاعدة اليد بعد برص امر الشارع لزوما
 بدفع الخمس وتعبيل به قد استدل ولاية الحلط عن المالك مع الجهل به لى للتعالي
 وبه عرو حن قدرصى بذلك لارجح انها فان اخراج الخمس ح سايكون مراعاة
 بين مالك الحلال وبه تعالى وبذلك يظهر ما في الوجه الثاني (واما ثالث) فستعرف
 انه لا يتعدى عن مورد الى سائر اقسام مجهول لمالك الذي حكمه الصدقة فصلا عما
 حكمه اخراج الخمس (واما الرابع) فلان هذا الحكم ليس حكما ظاهريا اذ الحكم
 نظري اما يكون فيما احتمل مقداره لموقع وهذا الحكم المعلوم كونه محالفا
 للواقع لا بد سكون حكما واقعا بربا . والقاعدة تقتضي الاجراء ولو مع انكشاف
 لحد كما هو مقتضى حلاق الادله (محصن) ان الاقوى عدم الصدق

اذا حلط الحرام المجهول ماله

احكامه اذ كان الحرام المجهول ماله معيبا ونحو التكليف بالتصدق به
 فحطه بالحلال فهل سمي على حكمه من تصديق - ام بحربه اخرج حمسه وجهان
 احتار اولهما الشرح الاعظم والسيد في لغوة وتبعهما جماعة . و ثانياهما صاحب
 الجواهر ره وشيخه .

واستدل للاول به من حيث ان ماله لفقراء من المحيط فهو كمعلوم لمالك

س. السبكي ج ٢ - ص ٩٠ وكرر المعاد ج ٥ ص ٢٥٧ المزمع ٩٧ هـ

٢ - الوسائل - باب ٢ من ابواب كتاب القطة

و بعبارة اخرى الموضوع لو حوت الخمس بركب من امرين المجهول بالمقدار -
 والمجهول بمالكة - وفي العرص قبل التحيط وان كان مجهول المالك الا انه من جهة
 الحكم بالصدق به على الفقر ، نصير معلوم المالك وبعد التحيط وان كان مجهول
 المقدار الا انه معلوم المالك فم بجمع القيدان في وقت واحد كى يرتب عليه وجوب
 الخمس وبهذا التفريق يظهر ان (ما ورد) بعض الاعظم على هذا الوجه ان العاقل
 في الاحتياط كونه بعد التمييز والتمييز كما يكون مع العلم بالمالك يكون مع الجهل
 به فمخصص الموضوع بعر لعرص غير ظاهر (عرسديد) ادوجه لاسنشكل في الشمول
 انه هو عدم اجتماع لقدم في وقت واحد لا يكون لاحلاص بعد لتمييز (واه) ما ذكره
 من ان موضوع الموضوع هو مجهول مالكة لاصلى فشمول العرص (صدوق) بكونه خلاف
 اظاهر اد الظاهر من كونه مجهول المالك هو ما جهل مالكة العلى كما هو ظاهر

فانصحيح في وجوب عنه ان الامر بالصدق بعرص في عدم كون الفقر مالكا
 قبل لصدق ولو كان واحدا وبس من قبل دفع المال الى صاحبه بل من قبل دفع ماله
 حق العبر اية كما لا يخفى (وعلة) هي لعرص به لثعلط يكون لقد ان محتمل
 لانه مجهول المقدار - والمالك به مرتب عليه حكمه وهو الاحتراء بالخمس - اللهم
 لان يقال انه قبل لصدق بكونه من يجب دفع مقدار من المال المعلوم ما هو كعموم
 لمالك هو لكن - يمكن دفعه بان الدفع الى قبل او شخص تارة يكون واحدا سدا
 كما في الخمس والركاه - واخرى يكون وحدا من حيث كون المالك مجهول لمالك
 وما ذكرتم في الاول دون الثاني كما لا يخفى .

السادسة لو كان الحرام المحتلط في الحلال من الخمس ولركاة او لوقف
 فهو كعموم المالك كما عن جماعة من المتأخرين منهم صاحب الجواهر وهو شيخ
 الاعظم - فان الخمس واحوته اما ان يكون ملك لاربها او تكون من الحقوق لمالكة
 المتعلقة بالاعيان - اما على الاول فواضح ما ذكرناه اذ لا فرق بين كون المالك شخصا
 خارجيا ام عموما قلنا قابلا للتطبيق على جماعة - وما على الثاني فحيث ان من

بحسب دفع مقدار من المال له معلوم فهو كمعلوم المالك ولا يكون داخل تحت عنوان مجهول المالك لدى يكون حكمه لخمس والتصدق ولو لم يعلم كون المحبض من الزكاة او لخمس فهو كمن عاب للمردد من المال

لو تصرف في المال المجهض قبل اخراج الخمس

الساعة لو تصرف في المال لمحبض قبل اخراج الخمس - فاما ان يكون ذلك بالانفاق ويكون بالتدليل والعمارة فالكلام يقع في مذهب - لا - في الانفاق - وفيه قولان - أحدهما - يدعى على حكمه من الزكاة اخراج خمسة وسبعين لخمس الى الدية وقد اجماعه صاحب الجواهر والشيخ الاعظم - رد - ثانيهما - يدعى عنه حكم رد المصداق وهو حرم التصديق وقد اجماعه جماعة - وبوجه في الاقواء لمحقق التمهيدى - رد - ولاوى هو الاول - لان المحبض المجهول مالكة اما ان لا يكون نائب على ماله مالكة لاصلى ويكون حارسه ويكون نائب عنه وعلى الاول اما ان يكون دخلا في ملك الله تعالى - او يكون خمس المجموع دخلا في ملك ربنا لخمس (و لا يهر) والى كمال هو الآخر - لظهور من الأدلة من جهة اطلاق الحرام لمحبض بالاحلال ذلك (ولا ساقه) يعنى لخمس به لما حققه في محله من ان الخمس لمعنى ناشئ اما ان يكون حق مالي متعاقبه لانه معناه - لانه على جميع التدبير لاوجه لآخر - حكم رد المصداق عنه - ادعى انشى فواضح - واما على الآخر فلا الحرام ح غير محكوم بخصاله الى مالكة من جعل الشارع دفع خمس لمجموع مراء لدية بدل النقص لمال الى صاحبه فاذا ثبت هذا لحكم له بالانفاق لا تقتضى قد عده اليد سوى الخروج عن عهده لحرام بما جعده الشارع مخرج لاغيره وليس هو لا دفع خمس المجموع والحرام المستقل الى الدية استيقن بينها مع هذا الوصف والحكم فلاوجه لدعوى اجراء حكم مجهول المالك عليه .

وبهذا السان ادفع ما ذكره لمحقق التمهيدى - رد - من ان يتعلق لخمس بهذا

القسم ليس على حسب بطله سائر ما يتعلق به الحِمس في كونه حراً فلهذا لم يسم
 به حرماً الممتزج به ملك لصاحبه ولكن الشارع جعل بخمس المال سرقة بصال
 فيه الحرام إلى أهله في الحروح عن عهده، وسببه لحل الباقي وقصده ذلك شعب
 دمه لدى التصرف فيه وانطلاقه به من مال العر لمالكه وشكل الفرق بينه وبين الحرام
 لتمييز الذي اتلفه وجهل مقداره انتهى (وجه) الاستدلال معروف من عدم التماهي بين
 صلب الحرمة المحتفظ بالحلال مع تعيق الحِمس به كغيره من أمور الدنيا التي تتعلق بها
 الحِمس فلا صارف لظهور موضح عمار الدل على أن التعيق في الحِمس على نحو
 واحد وإن تعيق الحِمس يوجب تبدل ما يكون قاعده على المد مقتضاه لغيره إزاء ألدمة

إلى شيء آخر وهو دفع الحِمس فلاحظ وتدبر

وأما إذا تصرف به بالمعاوضة كما إذا باعه مثلاً فليظهر عدم صحته المعاملة
 وكونها بالنسبة إلى مقدار الحرام فصولية (ولكن) بما أن ولأنه ذلك لحرام يكون
 مع الحاكم فيه إحادة المعاملة فإن أحدها صار لئس محلطاً للحرام ولئس منك
 للمشتري ولا فالمشترى مشرطاً بين المشتري وبين مالكة لأصلي المجهول وحكمه الخمس
 والئس مشتركاً بين البائع والمشتري بمقدار الحرام - وذلك لأن مقداراً من لئس
 منك للغير الذي يكون الحاكم ولياؤه من جهة انتقال ولأية ماله إلى الله تعالى كما هو
 معاد المصوب ولا يجري في هذه المعاملة ما ذكرناه في مسحت إردح لمكاسب من
 تصحيح المعاملة مع المال الذي فيه الحِمس في صورته قصد الأداء من مال آخر - أدرفق
 بين البائع حيث إن المبيع عن صحته المعاملة هو مودهاهاك ليس بالمتعلق حراً غير به وأما لئس
 فهو شعامه للبائع بما على ما هو الحق من أن يتعلق الحِمس بما يكون من قبيل تعيق
 الحق لأن الحِمس منك لأربابه - وأما في المقام فمع قطع النظر عن تعيق هذا
 الحق يكون مقداراً من لئس منك للغير البائع وهو مقدار الحرام فلا سبل إلى لقول بصحة
 البيع وعوده حتى منع قصد الأداء من مال آخر - أدقصد ذلك عاقبته به بوجوب انتقال
 حتى إرباب الخمس إلى لئس أو لئس وأما ضرورته موجهة لانتقال لئسك عن مالكة

لى لبايع فيما لم يدر عليه دليل - و ما ذكرناه ظهر صعب ما ذكره بعض الأعاظم
من ان عدم النسخة اما يكون حث لا يحوز لصرف فيه والا انتقل الخمس
اما الى ثمنه او الى ثمن على ما سألني ابي - لما عرف من لفظ الوصع
بى الباب .

شروط وجوب الخمس - نصاب المعدن

(و يسمى) فى وجوب الخمس (فى المعدن) بلوغ ما حرج منها خمسة عشر
دينارا كما عن الشيخ فى المسود والهدية واس حمره فى وسنه - و فقهما جماعة
من الأصحاب - و به سد لمدار ثلثي عامهم (و المشهور) بى قدمه اصحابه
يحب الخمس فيها مطلقا كان اخرج منها قليلا او كثيرا وانه لا يفسر فيها النصاب
سوى - لشيخ فى الخلاف والحلى فى المراتد عوى الاحكام عنه (وعن) ابي لصالح
الحلى اعتبار بلوغه دينارا واحدا .

شهد للقول الثانى اطلاق دله وجوب الخمس فى المعدن

واستدل لاول تصحيح (١) الربطى عن ابي لحسن ع اخرج من المعدن
قبل او كثير هل فيه شيء قال لى فيه شيء حتى يبلغ ما يكون فى مثله الركة
عشرين دينارا (والا يرد) عنه بى المحكى عن الشافعى فى حقه و غيره من العامة
وجوب الركة فى معدن ذهب وانصه وعله فيحتمل ان يكون عرض مسائل اسؤال
عن ثبوت الركة فيه فاجابه ^{بأنه} لا ركة فيه ما لم يبلغ نصابه فهو حسى عن المقام
(عبر و ارد) لان المحكى عن ابي حنيفة ثبوت الخمس فى المعدن وحيث ان مذهب بى حنيفة
اشهر المذاهب فى زمانه - فلانحتمل عدم احتمال المسائل ثبوت الخمس فيه و تمحض
السؤال فى ثبوت الركة فلامحاله يكون لسؤال عما لهما (مع) ان السؤال و كان
خاصا بكن حواه ^{بأنه} عام يشملهما معا والعرة بما هو معموم الجواب كما ان (المسألة فيه)

باب تربي بعض بصوص لذب على ما اذ بلع ما في لمعدن عشرين ديناراً
لا يخلو عن بعد فان المبيع المخذ من الارض لستح الذي صرح في صحيح ابن مسلم
بوجوب لحمس فيه قلما تنفق حصول مثل هذا بعرص فيه (في سر محقق) اذ لذب
فيمن شعله لملاحه بلوع ما احرجه من معدنه هذا الحد (ولكن) انبي بوجوب التوقف
في العمل لذب صحيح بعرص قدماء صحابنا فاطمة عنه و عنه عملهم بدو حيث ن
لرواية مسجحة وهي برئي ومطرمهم ومع ذلك لم يعملوا بها - فلامحالة بوجوب
ذلك و ههنا و عدم صحته لاسدلال بها و اعتماد من الشرح و بس حمرة و
لمتأخرين لا بوجوب تعويضه ان كان وحب التوقف في الاف و طريق لاحتياط
واضح والله العالم .

واستدل بقول الثالث حمر (١) الربطى عن محمد بن عيسى بن بي عبد الله عن
ابى الحسن عليه السلام قال سألته عما يخرج من الحجر من التؤلؤ و لاقوت و الزر و عن معدن
الذهب و الفضة هل فيها زكاة فقال - دمع فيه دينار - فله احمس و عن الصدوق
مرسلاً عن الكاظم عليه السلام بحدود - و حديثاً عنه بامور .

لاون ما عن الشرح في لذهب وهو به ببول حكم ما يخرج من الحجر
لا المعدن - وفي لندارد به بعد (واحاط) به المحقق الهمداني به بصار الشرح
باب معدن الذهب و الفضة و ن وقع التصريح به في سؤال - لا ن مورد السؤال بما
به متعدو و حب عنه الامام عليه السلام بوجوب واحد شامل لجميع فلامحاله تكون بوجوب
عاماً قابلاً لمتخصص بخصص لخر بخصص لربطى لمتقدم بخصص بما يخرج
من الحجر (و ههنا) ن بوجوب ببحر العمود اما ان يكون بضا فموقع التصريح به في سؤال
من مصاديقه و يكون دلالة ليه بمرته لخاص فلا يصح بخصصه بغيره

لثاني ما عن جماعة منهم لمحقق الهمداني به من ن لخر ليس بضا و في
الوجوب بعم طهره ذلك برفع ببدعه في بعض مو رد في معادن الذهب و الفضة

بصافي الذهب و لقصه في السحرج من معدنه و رعايه اقيمتا فيه فيما اخرج من ساير
المعدن - م لعنر رعايه كثر القسمين في الجمع و حوده و اقوال
و حق القول في المقام به " لا بعد مقال حتى يسلح ما يكون في مثله الركعة -
كان يحصل فيه جميع هذه الوجود ولكن سه " و رقع حماه بقوله " لعنر
ديبرا فانه يدل على ان المايط قسمه عشرين دينار مطلق كان معدن معدن لذهب
او الفضة او غيرها - و اذا ذهب قسمه عشرين دينار و حقه في الحس و - كالتقسيمه
اقل من مائتي درهم (و دعوى) انه لا يعد ان يكون ذكر العشر دينار من باب اتحدوه
مع مائتي درهم في دينار ما لانها الاصل في ركي. المقدس على ما يفسر من احدها
فالعهده انما هي سماع مائتي درهم مطلق كما حذر بهم (و دفعه) بان الظاهر
من احذ كل عنوان في لحكمه دحيه نفسه و لا لاسانه صريح و مراد لى شيء آخر
وعنه فالظاهر من الصحيح دخل العشر دينار نفسه في وجوب الحس لاسا انه
يسوى فيسته مائتي درهم (مع) يكون الاصل في نصب المقدس ذلك غير تمام و لما
لا يفي حد شوت تركه في بذهب دسح ما ي درهم مائه سبع عشر دينار و
ما هو مذكور في لاحذر بهم من قبل الحكمة - حصصه للحكمة (مع) ما هو تهما
في القيمة حين صدور الخبر عن مائه (و دعوى) بقوله حتى سبع ما يكون في مثله
تركاه - ظاهر في ان يصاب خمس المعدن بمجرد سبب تركاه و حيث - نكل
من المقدس بصادا معصافي تركاه يكون عنه لمدار و في غيرهما يلاحظ احد المصابين
و يبتطق قهر على اقلها قسمه سوقيه " لعنر بعد ذلك عشر دينار - اما هو لتجنيب و
تفهيم السائل لالدحيه في لحكمه - فاعين تركاه قوى (مدفوعة) فانه ايضا خلاف
الظاهر كما مر (محقق) ان الاقوى كون لعنره بقسمه لعشرين دينار وقت
الاحراج مطلقا .

وحبو الخمس في المعدن اما هو بعد المؤونة

فروع - الاول - يستثنى مؤونة الاحراح والتقصعة عما يجب فيه الخمس على المشهور من عدم ذلك به مقطوع به في كلام الاصحاب وعلى الشرح في الخلاف لمصنفه في المسئلة دعوى لاجماع عليه .

واستدل له الشيخ الاعظم به بالنصوص (١) الدالة على ان لحبس بعد لمؤونة (وورد عليه) بعض لاعظم بان جمهورها فيما يجب فيه لاسبب ملاحظته من قبله من استثناء مؤونه ومؤونه عباله ومؤونه - محل بطرس مع - لعدم دخول مؤونة الاحراح في مؤونه فتختص هذه بالنصوص بحسب لفائده (ومعه) ان النصوص المتضمنة لاستثناء مؤونه - ومع مؤونه عباله - وان كانت ظاهرة في ما ذكره - وانما متضمن - ان لحبس بعد لمؤونة - كمكانة (٢) ابن ابي نصر - قال كتب الى ابي جعفر عليه السلام ان لحبس احرجه قبل المؤونة او بعد المؤونة فكيف ينبغي بعد لمؤونة - وحسب (٣) ابراهيم بن محمد يهمني ان في توقيعت لرضا عليه السلام - ان لحبس بعد لمؤونة - فظهوره في ذكره الشيخ به لا يكره .

ويمكن ان يستشهد به بحسب (٤) علي بن محمد بن شجاع السمرقاني الذي الوارد في لحظه الثانية بعد مؤونة الصعة فانه صريح في استثناء مؤونة الصعة في خمس الارواح وعدم القول بفصل ثبت في المقام ايضا (وشهده) مصنفه اني ذلك ان يظهر من النصوص كون ما طو وحبو الخمس في الاقسام السبعة هو اندرجها تحت عنوان الصيغة ولفائده مولاي في انه لا يعد لشيء كث لا بعد حراح لمؤونة - فاستثناء المؤونة - مما لا اشكال فيه .

اما الكلام في ما يجب الى المشهور من عدم لصاحب بعد لمؤونة المذكورة

بل عن ظاهر يذكره لمصنفه وسماه في خلافه وقد استدلل له (ن) لظاهر من قوله **إفلا لس فيه شيء حتى سبع عشرين هو** وحبوب الخمس فيه اذ سبع عشرين ما يكون لخمس في نفس العشرين ولا يبي ذلك الا اذا عثر العشرون بعد المؤونة هكذا في رساله شحنا لا عظم ره (و محصنه) ن مقصي طلاق موضوع لخمس في جراه الشرطية هو ذلك والالزم تقييده .

وعن المدارك وبعض المحققين عثره فيها (و استدلل له) عموم وحبوب الخمس في المعدن خرج منه ما سيع لمجموع اعشرين (و اورد عليه) ن العموم لا يثبت تقييده بالبحر (وفيه) ن الظاهر ن لسر من بهذا القول كما تمسكوا بعموم بعده راوا حمال لنص لخاص من جهة ن مقصي اطلاق موضوع الخمس و ن كان اعتبار لنص بعده - الا ان مقصي طلاق النوع المحمول عانه لعدم الوحوب هو اعتباره فيها - فلامحالة بمرض لاصلا في بيت طمان فيكون بحر من هذه الجهة محملا فتعين الرجوع الى عموم ما دل على وحبوب الخمس في المعدن لعدم المتين حروجه هو صورته عدم نوع النصاب فيها - فمحصل - ن لظاهر على فرض اعتبار لنص هو القول الثاني .

لا يعتبر الإخراج دفعة في نصاب المعدن

لثاني لاختلاف من لاصحاب طاهرا في انه على فرض اعتبار لنص انه كما لو خرج دفعة و كان نص وحب الخمس كذا لو خرج دفعات بحكم الواحد بان لم يحسن سها الاعراض و كان المجموع نصاب وحب اخرج خمس المجموع و في نحو هر به ظاهر حساه و صريح آخري والدليل عليه اطلاق ما دل على اعتبار النصاب ن ربما ادعى احصاه بالثاني لكونه المراد بالغالب اذ قلنا يفتق حراج النصاب من المعدن دفعة لاسما في مثل الملاحه .

و ما لو اخرج قبل من النصاب فاعرض بم عدو لمع المجموع نصاب فيه اذ وان

(الأول) وهو المحكى عن منتهى المصنف وحريره وحشيه يسرع وشرح لمفاتيح والرباض وهو عدم وجوب الخمس فيه وحذره الشيخ الأعظم رد (ثاني) مانع الشهد من في اندروس والمالك ولا يسمى صاحبي المدرك والدخلة وهو الوجوب (الثالث) مدفاه ولا المحقق الهندابي رد وحذره بعض الأعظم وهو التقصص بين مالوك الأعراس المستحضر في ليس يحوي بعض المعدن الأجزاء حرك كما لو اتممت مده طويلة لاوب - وس مالوك يمكن كمال كان معدني نظر العرف عوده له من قبل عرصه عن اعراضه السابق وان رجوع إلى سنده في الثاني

واستدل بالأول بظهور صحيح ليرضى في ذلك فانه اذا اعرض ثم عاد بعد كل فعل موضوع مستقلا بحاله (واورد غلته) ما يشهدا على اطلاقه عبر تام بل بما يسم فها اد اتممت مده طويلة به عاد وعنه فمضى القول الثالث (ولكن) برد على هذا الوجه من صله الموضوع المحكم في صحيح له حمل فعل المخرج حتى يقال ان الظاهر منه من جهة كونه من قبل لفظة الحقيقة كون كل فعل موضوعا مستقلا بل الموضوع جعل ما اخرج (وه غلته) فلا فرق بين كونه مخرجاً بخرج واحد او اخر حسب عديده فاداً لا فرق في وجوب حمله بين الصور المعروضة فاعون الثاني هو لأظهر .

وبذلك ظهر حكمه في خروج المخرج والمخرج اشرك جماعه في الاستخراج ولم يسمع حصه كل واحد منهم لنصاب ولكن في المجموع بقا وبالظاهر وجوب حصه حتى على القول باعتبار صف (وذكر في) ظهور تصحيح في ما نسب إلى المشهور بل في النحو شر لا عرف من شرح بخلافه وهو غير بلوغ حصه كل واحد منهم النصاب قد عرف بدفعه وبالظاهر من الصحيح جعل استخراج جميع موضوعات الأجزاء ولا الأجزاء وأضعف منهما دعوى عده حملته على بركة (وما) مذكوره لمحقق الهندابي رد من ان الظاهر من التصحيح هو الأجزاء بوسطه لماسد المعروضة في اندوس ليس لا اراد حكمه ما يستدعي لشخص من معدن مباشرة أو سبب (في ردعبيه) انه بعد كون السؤال عن حكمه ما اخرج عن المعدن وجوب نصابه لا يبقى

مورد هذه الدعوى (و م) ما في نحو شر من انفصل من شركاء والمعدنين غير
شركاء و دعوى ولزبه و حزب الخمس في الاول واستدود من مائة في اثني
(فغير) ظاهر و حد و دعوى به في صفة الشركة بعد عملا و حدا في العرف بخلاف
صوره استقلال كل منهم بمسند (مدفوعة) مدعوف من عدم كون الفعل موضوعا حتى
بمع الفرق بين كونه و - ا م معدن و خصوصه لفاعله غير دونه في الحكم والاصح
ن يقال به في صورته الاثر لا م المجموع واحدا بخلاف صورته عدمه (محصن)
ان لظاهر و حزب الخمس في السقاء

كما لا يظهر ا ح م مالم سخرح من معدن و حد حسن او ريد و مدع قيمه
لمجموع بمسند م عن شمسفاره في مسمي و مسمي في دروس و نحو شر
و غيرها لما ذكره (م) بولاك هذا معدن معدن غير في الخارج من كل منها
بموقع بمسند مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي
مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي
عن الشهد في دروس و كاتف مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي
مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي
ارده لطيفه مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي
مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي
من ذلك مذكر مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي
لحسن وعدمه و مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي مسمي
لنقار سخرح معدن المجموع واحدا عرفا بسم ذلك لكنه خارج عن محل الكلام مع
ان الاتحاد ممالا دخل له فتدبر .

الآخر ا ح قبل التصفية

ثالث نواخر ح قبل التصفية خمس ثرب لمعدن في المد ركلم بحره لحوار

اختلافه في الجوهر ولو علم مساوي حار ومن المال كبحوه (وورد) عيهما في
الجواهر والرسالة المسبوبة في السح الأعظم ره بطهور دال صحيح رارة لسان
في اول بحث (وهو ما عده بذلك فعه ما خرج لله سبحانه منه من حذاره مصفى
لخمس) في ان الخمس انما يتعلق بما اخرج من المعدن بعد التصفيه وظهر لحوهر
(واقبه) بهذه الجملة فانه للحال على معان (احدا) ما ذكر (ثاني) ان الخمس انما
يكون فيما يصحون لك بعد التصريف فمدى حتى استثناء المؤونة - كما استدلل به جملة
من الأعظم لأستثنائها (ثالثا) - لخمس ما خرج في المصفى لأبى التراب وان كان
ما فيه من الذهب مثلا مثل من خمس الذهب مصفى وح فماله محمده شعب الرجوع
ابى سائر النصوص ومصفى طلاقه وجوب الخمس فمما خرج من المعدن مطلقا
وما في الجواهر من انه قد مدسى طهور صحيح رارة مصفى في ذلك كماترى فالاقوى
هو الاجراء .

يعتبر النصاب في الكثر

و كذا يترط في وجوب الخمس في (الكمور) لنصاب - وهو
اعشرون ذراعا - كما صرح به جماعة من عن سر ثر وظهر لذكره و انتهى و
المدرسة لاجماع عنه (دعي) لشيخه في خلاف دعوى لاجماع على ان نصابه
هو النصاب الذى يجب فيه لركاة (قول) لا اشكال في عدم النصاب و ان نصابه
بنوعه حدانجب في مثله لركاة صرح به صحيح (١) الربطى عن الرضا (ع) قال سألته
عما يجب فيه الخمس من كبر فقال (ج) ما يجب ان ركاد في مثله فعه الخمس (وما نسب)
ابى الصدوق و بن زهره من ما نصاب ذراره احد لم يصحت بسبه غير طاهر الوجه
والعرب ما قبل من سبه الاور ذلك لى دين لامامية و لثانى الى لاجماع
و بما لا شك في تشخيص ما يريد بالمثل - ومحصل القول فيه بداءاً على ما

عرفت في اوان مبحث الكبر من ظهور المثل في ميثاقه على الاحلاق لتظهر في اوده
لعمته في جميع العيود لدحيه في الحكم - وعرفت الارام ذلك هو انقوب واحتصاص
هذا الخمس القديس تتبع بقول بان نصاب كل من القدس ما هو نصابه في باب الركاه
كما لا يحق كما انه ساء على لتحفظ على ظهور المثل و لقول بالعميم بحمل الوجوب
على مطلق الثوب كما عرف سعي الارام بان نصاب كل جس ما هو نصابه في باب بركاد
(وبقول) بان نصاب هو عشرون ديناراً مطلقاً على هذا المثل صلب - وما
بدأ على بقول الآخر وهو ان ده الممانه في المعدار من المثل - بمقتضى اطلاق لصحيح
ن لنصاب ح بلوغ قيمه نصاب احد للقدس وافيها (ودعوى) به لطرق حسابات
على هذا الغرض في بعض نصير محملاً فتوسع احد للقدس نصاب الآخر - وبلغ
عشرهما نصاب فيهما - يرجع الى الاصل وهو اصله لثرائه عن الخمس (مستفهمه)
بان لمحقق في محله انه عند احكام المحققين فهو ما يكون المرجع هو العام اذا كان
لمحقق مفصلاً في بعضه لأنه من الرجوع الى عموم مدون على وجوب الخمس
في الكبر (ون قلب) ان المطلوب انه لم يرد المثل في هذا الصحيح سوى ما يريد منه
في الصحيح لو رد في نصاب المعدن الذي هو كالص في ان لنصاب عشرون ديناراً
فيحج ح كون لنصاب عشرون ديناراً (نسب) ان القس لا معنى من لحق شيت فلا صافى
بعض عن طاهره - وبما ذكرناه في المعدن تظهر لك المبحث عن عشار اخر ح المؤن
و عشار كون لنصاب فله وبعده بمحقق لحق في كبر الواحد و المعدن وحو
ذلك من المباحث لانحد من المبحث في الجميع
و اعرف في وجوب الخمس في الغوص انصا لنصاب وهو دينار واحد
كما عرفت في مبحث الغوص .

اشتراط الزيادة عن المؤنة

(و) بشرط في وجوب الخمس (في ارباح التجارات والصناعات والريعات

الربح ذاته غير مؤثمة (باعتبارها) بـ (بلا خلاف فيه) - وعن سرانير وتاهاو الانتصار
 ولخلاف والمعسر والذكر - واحداً في غير هذا دعوى لاجماع عليه وعن شرح بمسح
 به اجماعي من ضروري - وسبب - لاشر من الربح عن المسؤولية حملة من
 نفسه من الحثمة كثره - في حد (١) - مسانير في مد الحس مما يفصل عن
 مؤثمة وقوله - في صحيح (٢) - - د - امكيبه به مؤثمة وقوله -
 في صحيح (٣) - من مبرر - عليه لحس بمؤثمة ومؤثمة غايه بعد شرح لسطح
 فيها ما لا ريب فيه - في الكلام في كون المراسم مؤثمة حيث - الاصحاب
 حكموا بذلك مع عدم - شرح به في ساء من التدريس (و لكن) ان يستدل
 به - ذلك مما يقتضيه جميع من عند الموضوع ومن على حور - حبر اداء
 الحس الى آخره من (الحج - غيره) (و مقصده) - لاطلاق المقام في مؤثمة
 الشخص عند الاطلاق لدى العرف - به مؤثمة المدو بها تح مؤثمة شخص
 في مثل قولهم ربحه على غيره - لا يجرؤ لانه - بالان - بالانحس في الاوقاف
 وهذا يصح ان يكون - لا يجرؤ - بالان - بالانحس في الاوقاف
 (و يؤيده) مذكور بعد المحققين - الحس - بالانحس في انفسه د استدل
 شخص على - حد - ثمانية (و حسب) ان الكسب بجميع احواله كان سطره
 في احد مؤثمة - من - حد - بالان - بالانحس في الاوقاف
 لو كسب كسب و ربح - حد - بالان - بالانحس في الاوقاف
 ربح وانما - حد - في الكسب موقوف بربح مصرف لانه لا بعد عيبه
 وفائدة - من - الى الشخص

المرجع في المؤثمة الى العرف

فروع - اول ادوات له معرض لاكثر لاسباء - مصرف في محصل ربح

لا به لارب في سئانه بل مما لا خلاف فيه وان عدم تعرضهم اليه يكون لاجل بل لا تصدق لربح والمؤونة لا يعنى ما يبنى بعد حرقه لا ليرقب في ذلك او لئلا على عدم ومه يظهر وجه سئانه (وشيدله) مصداق الى ذلك قوله يلا في حرقه يريد المتقدم لو ارد في تفسير المؤونة وحرقه بعد تعرض (و حرق) من شجاع استهده ابدال على عدم حساب ماصرفه من الخطة في عمارة اقصاه - من المؤونة و اعلمه التي يجب فيها الخمس و رجع

الثاني - اختلف كميات الامتصاص في سائر الامور من المؤونة وقل بان ذلك لا يماثل بالاسارة الى ما مضى لاصل ليكون هو المرجع عند است (اقول) بان حملته من اده و حوب الخمس في لارياح كالانه شربعه وغيره غير ممتد بما ينقص عن مؤونة لئلا مقتضى صلاحها و حوب الخمس في كثر فائده و ربح - خرج عنها مقتضى لاداة الاخر ما يعرف في مؤونة اسه قد فرض صاحب هذه الادوية فلا من الاقتصار في محض الامانة الاولى على القدر المستعمل - اعني ما هو الحق الثابت في محضه من انه يرجع الى عدم في ما اذا كان المحض مفصلا محملا في مورد لئلا (ومنه) يظهر صعب في نحو هر من الاستئصال في ذلك من جهة ان حساب المخاص يرد الى عدم ولذلك انما يكون في ما كان مفصلا لا ما اذا كان مفصلا

د عرفت ذلك و سلمه - بل طهر جماعة و صرح آخرون بقيدتها في فتاويهم و معقد اجماع عنيهم لمحكها (بقدر الاقتصار) و يجب في الرائد (و من) بعض تفسيرها بما لا يخرج عن مصداق (وعن) جماعة منهم شيخ الاعظم و صاحب نحو هر عدم احصاء ما بعد سر و وسعته من عن بعض دعوى الاحصاء غايه (واحد) للمحقق الهمداني رد ان العبرة بما يقع حصو له في خارج كيف ما يقع (و) في رسالة شيخ الاعظم - نه وريد بالاعتقاد في كتاب لغز اسوسه في اعشاره نظر (ولكن) من الحائر ان يكون مردهم به ما لا يخرج عن المصداق و رجع الى لقول الثاني - و ان كان بعده معنى لمستند من تقييد نصيبه بان يكون بحيث يله و ركبها - و مع بعض الاحاطة من الاشكال

في كون يده و نصه لا تنفي بحاله من المؤونة و كذا مؤونة الخبز المذوب - و عني
هذا فليس لهذا القول وجه ظاهر .

دعاه ماسك ان يقدر في وجهه ان المؤونة مهمو بها محصل فيعين الاقتصار على
لستف من حره ح عن اذنه و حوب الحس (و برذليه) - المؤونة من لالطاطاميه
عند تعرف و لا احد ان فيها - و حى غارة عماسفة في مدته بامس و اما ما في الخواهر
من سرية الاحمال الى العمومات - فقد عرف مداه

و استدل للذي (فان) اطلاق بخصوص مؤونة مصروف في المصروف و لا حارج
غير مستثنى لا يفسر من مؤونة (و ٩٥) مذكور به غير مرد من لا يصراف الماشي عن
المصروف لا يكون - و حى عماسفة لالطاطاميه (و سيدل) - لا انت - - المصدر من المصروف
بما هو ا - رة مستفدة في مصادده لالطاطاميه على نهج المصروف لالطاطاميه سبل الاسراف
وهو كما ترى و ان لا يصح - و لا قوى هو ان يكون الاحمر لوله شب الاحماع على ن
معدس و وسفها لأعده من المؤونة و قد ادعى صاحب الحق حره عدم وحدان الخلاف فيه
و عن غير و حى دغوى الاحماع عنه - و قد لا حوط ان مراد على ما سويحاه مما
بعد سر و وسفها - - له لانه لا يحسب من المؤونة

ما ينتفع به مع بقاء عييه

الثالث لا اشك ان مصروف عنه فسيب مثل المأكول و المشروب كما ان
ما ينتفع به مع بقاء عييه لو تلف في اثناء المدة كما لو بكر الادب قبل مقضى لحول
لازل في عدم و حوب - اخرج حده - اما الكلام في ما لو تلف لعن في يده لانه (فعن)
جماعة عدم الحس في هذ - - عني لالطاطاميه و لعنه المشهور بين المباحرين (و عن)
آخرين و حوب بحسبها و انه بدل صاحب الحق حر (و عن) بعض مهم بسف في عرويه
و جماعه من محسبها لفصل من لاستعده عني في السب لانه محسب - و بين الاحباح
التي فلا يجب - فهي موزون لالطاطاميه (لا و) صوره لا حوط ايها (اثنى) صوره

الاستثناء عنها .

أما الأول - فأنه إذا لم يوجوب لحمس (بمستصحاب) عدله (وإنه) كاتب من مؤوية السنة وبعد حر وجها عن أدله وجوب لحمس لأدليل على دخولها فيه - و بعبارة أخرى - ليس لمؤوية طهر في شأنها مطلقا لأنها م كونه مؤوية ويكون محصيا لعموم دليل لحمس لأفرادى لأنها لا تتلافى إلا في - فمعنى خلاف دليل الاستثناء بقي لحمس فيه ولو خرج عن كونه مؤوية له (وإن) دليل لحمس محض في كل عام فائدة ذلك عام كما هو مذكور في (ع) وأما لعائنه وأمه تدفق واحد عندهم في كل عام - ولا عاين المذكور في موقوف المسئلة نسب من فوائد له ملاحق ولا يجب فيها لحمس - وإنما هي من فوائد الدم سابق والموقوف عدم وجوب لحمس فيها في العام السابق .

وفي جميع نظر (أما الأول) فلا بد من ردعه وحصل في زمان بعد مضي ذلك الزمان لا يكون المورد من موارد التمسك بالاستصحاب بل بمسك لعدم متعلق كما حقه في محله لاسما إذا كان الخاص محصيا له من الأول ولذا لا شبهة في التمسك به وهو بالعمود ولو حصص بجوار المحلل - ويقام من هذا نفس كما لا يخفى - (وإن شئ) فلا بد ظاهر ليس لاستثناء كذا في الأدلة دورا في الحكم لمعظم لبيان مدار العنوان الموقوف في الدليل (وحيث) أنه حدد في موضوع هذا الحكم مؤوية السنة لحكم يكون دائرا مداره وجودا وعدمه في حرجب لأعقاب المذكورة عن كونه مؤوية السنة لا يكون مشمولة لدليل الاستثناء فشملاها دليل الحمس (وعليه) فلا محالة يكون دليل الاستثناء مفقدا لأطلاق دليل الحمس لأحوالي - لا محصيا لعموم دليله لأفرادى (وما الثالث) فلا بد من التمسك بالمدى على وجوب لحمس في كل فائدة لفائدة ذلك الدم - وأما الرواية فأنما هي وردة في مقام ما عدم تحليل الحمس في لعائنه وهو تدفق شيء من ليس - في مقابل ما حقه فيه في بعض نسيب لاحظ الحرود ولم يجب لحمس في عام لربح لما يحوز رتبة ذلك له مع يجب

فيه في العام اللاحق بلا كلام

فانصحح ان يقال في وجه عدم الوجوب استدلال الاستثناء بمعدل على استثناء
المؤونة ومعدل على تعدد المؤونة السبب من لاجتماع وانصروده و لتدبر و لتجمع
من الأدلة - بما يدل عليه في غير مثل هذه المؤونة - بل يمكن ان يقال ان الاعيان
لمذكورة مدام كونها مؤونة بعد من مؤونة انعام الناس لدى انعرف كما لا يخفى
من راجعهم

و ما انموذج الثاني يعني بوجود الثلاثة المذكورة لا يجب لخمس فيها بعد لاستثناء
دمدرون بحجة عنها في عدم اللاحق لا يقتضيه بالوجوب كي لا يخفى لاستصحاب
ولا تخرج عن كونها من مؤونة عام القاعده و لا هي من راجع عدم اللاحق يجب لخمس
فيها (و ما) بناء على المحب في وجه عدم الخمس - و يجب مع روال الاحكام الموجب
لخروجها عن كونها مؤونة فانه بعد خروجها عن تحت عنوان المؤونة تشملها
دلة الخمس .

لاتخرج المؤونة من مال لا خمس فيه

الرابع ان كان لمعدل لا خمس فيه االعدم تعينه او لآخره (فمن) جماعة
منهم لشهد والمحقق ثنائيا واصحاب المدرك والتجريد والحدائق والخواهر و
لشيخ الاعظم وغيرهم بل اعيت من تعرض له به بخرج المؤونة من الربح لامن ذلك
لما (وعن) المحقق الاردبي في مجمع الزوائد والمحقق القمي في لعنائهم لروم
خراجه من احوال الآخر (و حتمل) في محكي الدروس والمسالك التوريع عليهم .
اقول الفروض المصورة هي لمقدم ثلثة (اول) ان يكون لعمال لاجرم لا يحاج
ابه في لاكتساب (الثاني) ان لا يكون كث ولكن ليس من شأنه ان يؤخذ منه المؤونة
كل رايد عن مقدار لاحتاج من رأس لعمال (ثالث) ما حوت لعدة تصرفه في المؤونة
وطاهر المحقق الاردبي والقمي موافقه المشهور في تعرض الاولين و بما حاله

لقوم في الغرض الآخر - وقد ادعى صاحب المذهب في الأول - لأصحاب على أن
المؤونة من المرح .

وشبهه به فيهما مضاف إلى ذلك اتفاق ماثل على أن مؤونة من مرح و
بحسب بعد مؤونة لا يستعمل من وجود من آخر وعبارة (ومنه) يظهر وجه كون
المؤونة من المرح في الغرض الآخر .

واسئل لكونها من أحد الآخر (ب) استند - حجة أخرى العاكس من
الأصحاب في حد المؤونة من مرح (و ب) استند - بمقاص مؤونة صورة
الأصحاب إلى ذلك مع عدة صحة سادها - والأصحاب - مقصود - من تحت
صورة الأصحاب (و ب) ذلك مؤول إلى عدة الخمس في نحو أ - السلاسل -
لا كابر ورر عابهم - هو - ف لحكمة مخرج خمس (و ب) لحساب

وفي الخمس نظر (ج) منه فمستد إلى أنها لا يخرج بقصد لأصناف مقصود
من العاكس في نحو الآخر - وجود - ل حر مكنر لاستخدامه - وسيد أو خمس
(و ب) فلا بد من سنن مؤونة - مقاص - الخمسة لأحد أصحاب -
رشد - من مهور - و ليرطقي - منه - وغيره من مقاص (ج) - من مقصود - لعمل
(و دعوى) - استند منها صورة لأصحاب - عر - به (و ب) - فهو - جه استند من
لا يصلح أن يكون مدر ك لأحكام اسرعية (١١٠ ب) - فلا بد لأرجح - لها بعد دلاله
للدليل على أنها من مرح و سئل لمخرج حجة - من - و صحة لدفع - كونه
علا - بخمس - ومقتضى عدة - وغيره من الوجود - اعتبار - (مخلص) - لا قوي
هو القول الأول .

ثم انه قال في نحو - انه لا يحتسب - عدة من ذرا عبد ووجود من مهور
المؤونة ان لم يكن عدة من لأرباح لظهور المؤونة في الاحتياج واردة لأرق مع
فرض استعدته عن ذلك ولو سبب الانتقال بارت ووجود من لأخمس فيه ينحى عديم
تقدير احتساب ذلك من المؤونة - واستحوز المخرج - ليمد - (و ب) ان ذلك

لا يوجب عدم صدق المؤونة على مالو صرف الريح في شراء دار او عند آخر مثلا
لما عرفت من انها عبارة عن كل ما يقع في معاشه ولو بسحو الاسراف ولكن في خصوص
مورد الاسراف لم يسرم بذلك خوفا من مخالفة الاحكام (وبذلك) ظهر الثاني من
ذكره المحقق لهما في رد في المقام وما حازه في معنى المؤونة (بعم) لو كان عدد
عدا او حارة ودار او نحو ذلك لا يجوز حثب فسمتها من المؤونة لان طهر دليل
الاستثناء ما يبدله في مصارقه فعلا لا مقداره .

لوقتير على نفسه

لحسب لوقتير على نفسه فهل يحسبه كما هو المشهور بل في نحو هـ لا يعرف
وه خلافه لعله طهر معد جماع الغنة واسرائير والتمني والمذكورة - م لا يحسب
له كما حثبه المحقق الاردبيلي ونسبه المحقق الحوسري - وقراد كاشف العطاء و
صاحب الحواهر و الشيخ الاعظم: تعميم جماعه من محقق هـ لعصرين هو المشهور
في هذه الاغصان - اه فصل في التفسير في لكم ولاون - و بين التفسير في الكيف
والثاني وجود

وقد استدلل للاون بان المسنى هي المؤونة المتعارفة ولحسب ان يعنى بما
عذاه سواء انفعها امر د عليها بعض منها (وفيه) مصداق الى ما عرفت من عدم سامية
دعوى انصراف المؤونة الى المؤونة المتعارفة ان طاهر دليل الاستثناء كما في الادلة
دوران الحكم مدار فعلية العنوان الماحود موضوعا له ولا يكفى التقدير و الشأه
(وعليه) فعلى فرض تسليم كون المسنى هي المؤونة المتعارفة معنى ذلك انه لو ورد
عنها لم يحسب لا نه لو نقص عنها بحتسبه لانه ليس المسنى مدار المؤونة المتعارفة .
واستدل للاخير - في التفسير في الكم بذلك وفي التفسير في الكيف بان مصروفه
نقوم مقام المصروف الثاني (وفيه) مصداق الى ما عرفت انه لو تم ذلك لا يفرق بين
التقريب اذ قيام شيء مقام المؤونة المتعارفة خارجا لا يوجب تمام مقامه عند الشرع

فماثل (فتحصن) ان الأقوى به لو فتر على نفسه لم يحسب له كما به لو فتر عـ بالمؤونة
 مسرع لا يستثنى له مقدارها (نعم) لو سرح بمقدارها مسرع - فعلى لقول بعدم وجوب
 لحسن في الهمة ونحوها يستثنى المؤونه من الربح لأمس ذلك - وأما على المختار من
 وجوب الحس فيها لأفرق بين حراجها من ما نزع به او الربح كما لا يحق

السادس لو مات المكسب في أثناء الحول بعد حصول الربح - فعلى اقول
 بعدم تعلل الحس بالربح لانه مضى الحول لأجب عليه شيء كما هو وصح وأما
 على لقول بغيره به حتى حصوله كما هو لصحيح فسقط عسار المؤونه في نفيه فلا يوضع
 من الربح مقدارها على تقدير الحد لا ينفاء موضوعها - فيرجع الى عموم دله لحسن.

مصارف الحج من مؤونه عام الاستطاعة

السابع الاستطاع في ثناء الحول ويمكن من المسر في ذلك انعام وسر مع
 لرفقه احسب محارجه من ربح ذلك عدمه لا شكل كما في رساله لشح الأعظم ره
 لانها من اهم قسم المؤونه عرف وشرعا - ويولم سر وعصى حتى يقضى الحول وهل
 يجب عنه خمس ذلك لربح م يستثنى مقدار مصارف الحج - ثم يحصل بين مالو
 تمكن من الحج بعد ذلك و ن له يحفظ هذا الربح لمؤونه فالاول - وبين مالو لم
 يتمكن منه الا يحفظه في ثباتي وجوده .

فداسد للاور بان لذل للمسر في صدق المؤونه مسف في تعرض فيكون
 نظير مالو فتر على نفسه (وعنه) فم في العروه من التوقف في الوجوب مع الحرم
 به لو فتر لم يحسب له لا بخبر عن الاشكال (وفيه) انه فرق بين المستثنى من جهة انه في مؤونه
 للحج لو لم يصرف لا يسقط عنه ذلك بل مأمور شرعا بالصرف في نفسه انته بخلاف
 مالو فتر وتعل هذا هو مدرك القول الثاني - كان هذا لا يخلو عن النظر في محرد وجوب
 صرفه شرعا في السنة الثانية لأوجب كونه من مؤونه هذه السنة كما لا يحق (نعم) لو
 كان بحيث لا يتمكن من الحج في سنة الآتية الا يحفظ هذا الربح بعد ذلك من مؤونه

هذه السنة حيث يجب عليه حفظه فعلا لأداء ما وجب عليه في السنة الآتية (فحصل)
 أن لا أقوى هو أقول الثالث (وعنه) ظهر حكم لدوره الكفارات وأن لا أقوى فيها هو
 لتعطل من الصورين - وأما لو لم يمكن من لمسير في ذلك لعدم وجب عليه خمس
 ديت الربح بلا كلام لأنه مع عدم الممكن لا يجب عليه الحج - كي يكون محارجه
 من مؤونه ولو في بعض الفروض - ولو حصلت الاستطاعة في سنين متعددة فهي غير
 سه لاستطاعة يجب الخمس في الربح لعدم وجوب الحج وأما المقدار المتمم به في
 تلك السنة فحكمه حكم ما لو حصلت الاستطاعة في تلك السنة

حكم أداء الدين

الثامن أداء الدين من المؤونه إذا كان في عدم حصول الربح وكان لمؤونه ذلك
 السه لا يفتقر في مؤونه المستند صرف الربح فيها فبمعنى انقضاء أدله الاستثناء
 عدم وجوب الخمس في مقدار من الربح يقابل المؤونه لغيره وأما لو كان في ذلك
 لعدم لغير مؤونه (فاحتار) شيخ الأعظم رد بـ داء الدين ح من مؤونه وسعه
 جماعة ممن تأخر عنه (ومذهب) جماعة منهم صاحب الخواصر رد عدم كونه منها حيث
 قيدوا الدين المقدر بالحاجة

واستدل للآول بأن صرف المال في أداء الدين ليس نصيبه ولا صرفه فيه
 لا يسعى فكيف لا يكون من المؤونه (وفيه) أن أداء الدين وبما كان من المؤونه لا لا مستثنى
 ليس مطلق المؤونه بل مؤونه السه لوح لو سدد من مؤونه نفسه في سنة آتية يكون
 أداء الدين معدوداً من مؤونه تلك السنة لأن مؤونه سنة الربح ويكون بغيره بغير
 ما يواشئ في السنة وفي مقام الأداء داء من ربح هذه السنة كما هو الغالب في معاملات
 الناس (وأما) ما أورد على هذا القول من أنه يجوز على هذا اعتبار مؤونه السنة للآتية
 من ربح هذا العام كما د استدل في هذه السنة واشترى كافة ماله في السنة الآتية
 سماه مسلماً وأداء من ربح هذا العام - من يجوز الدين من يشتري الأملاك والخدمات

والأراضي والسابغ وغيرها من هولس من المؤونه فمخرجه من ربح هذا العام
بالاعتبار المذكور الى غير ذلك من التوالى العائدة (غير تم) اذ لشيخ لأعظم المبدعى
ن اداء الدين من المؤونه ولكن ما استدان به ليس منه فمع وجوده كما في العرصين
يجب فيه الخمس فلا محذور (فحصل) ان الأقوى هو القول الثاني - وعليه فلا يجب
لخمس فيما استدان له كما لا يخفى .

ثم به فيما استد في عام لربح لمؤونه ذلك العام ولم يؤدده حتى نفصى
لعدم يكون مقدارها مسمى من الخمس فانه يؤدده من الربح بعد نفصى الحووقل
حراج الخمس - بعدم من ان صاهر ذلك الاستثناء هو شيء ما يقابل لمؤونه
لأما يصرف من الربح فيها خاصة فربح (فما) فواء سبحانه الأعظم به من روم حراج
الخمس ولا واداء الدين مما يعنى (ضعف) كما - بوقف سيد العروة في ذلك
في غير محله - هذا كنه في ما اذا كان الدين في عام حصول الربح

ولو كان سابقاً فان كان لمؤونه عام الربح فهو كالمقابلين لا فرق بينهما - وان كان
بعبرها - فان كان محتاجاً اليه في ذلك العام فكيف صدق لمؤونه عرف على دائره ح
والاول لا يظهر عدم كون ادائه من مؤونه عام الربح متبعا من غير فرق بين وجود مقابله
وعدمه ويمكنه من الوفاء قبل عام الربح و من مال آخر وعدمه - لما عرفت من
تعبه داء ليس بما هو في مقابله فمع فرض عدم كونه من مؤونه السنة لا يكون اداء
لدين نص منها (فما) في نحو هو من بوقف الدين لسابق حتى مع عدم الحاجة
بعد شغل الدمه به من الحاجة وان لم يكن ضله كك (غير سديد) كما ان (ما)
حتاره لشح الأعظم به من - وفيه ليس لسابق من المؤونه اذا لم يتمكن من
وفائه الا في عام الاكساب ويمكن ولم يؤد مع عدم بقاء مقابله الى عام الاكساب
وسعه فانه عصره في العروة في تعرض لأول (غير تم) ادعاه الممكن من الوفاء
لا يوجب صدق مؤونه نسبة عليه بعد كون مقابله مصر وفاقى غير هذا العام (وبالجملة)
داء الدين من حيث هو ليس من المؤونه مطلقاً بل بما يكون منها اذا صرف مقابله في

مؤونه هذا العام فتدبر هذا كله فيما اذا لم يكن لدى حساب قهره والافاق كان من
 قيس قيم المتعاقب ينتلف عبر الاحتيازي واروش الحساب ولاظهر كونه من مؤونه
 السنة ويكون حكمه حكم مؤونه الحبح والدور والكفارت وقد تقدم تفصيح القول
 فيها فراجع .

وقت تعلق الخمس

الدسع (ووقت الوجوب وقت حصول هذه الانشاء) بلا كلام في شيء منها
 على الاربح وشهدله اطلاق ادلتها - و ما خمس الاربح فهو ايضا كذا على المشهور
 (ومن) الحبح بوقت نفس الخمس فيها بعد مضي لحول وان كان في السنة بغير
 فعل مراده من محكي كلامه (ولا يجب فيها الخمس بعد اخذها وحصولها من بعد
 مؤونه المستفبد ومؤونه من محب عليه مؤونه سنة هلاله) وهو امر منصوص
 لاستثناء المتضمنة لان الخمس بعد المؤونه الذي يعرف وبؤيده من المحكي عن
 لمصنف في المسهي ذلك مع ان المعلوم من مدحه موقفه المشهور ودعوه
 الاجماع عليه .

وكيف كان قد استدل لكون وقت تعلق بعد مضي الحول (ن) بمؤونه لعدم
 كسبه لا بعد مضي سنة (وان) النصوص متضمنة لان الخمس بعد المؤونه (ويورد)
 على الوجه الاول ان عدم العلم بالكمية لا ينافي كون وقت وجوب حين حصول
 الفائدة في المقدار لرايد عن المؤونه وان لم يعلم (مع) ندرت يعلم لكمه
 (مصاد) الى ان يعلم لعدم ثبوتها انهو بالنسبة الى مقدار من الربح واما الرايد على
 ذلك فلا يجرى فيه ذلك مثلاً من ابحر وربح مائة الف دينار يعلم بانه لا يريد مؤونه سنة
 من لف دينار فم لا يجب في الرايد (وعلى الوجه الثاني) دالة لحسن متكفمة
 لبيان امرين (الاول) الحكم الوضعي وهو تعلق الخمس بالمال حين حصول الفائدة
 (ثاني) وجوب اخراجه حين تعلقه ونصوص المؤونه كقوله لَا يَجِبُ فِي حَرْبٍ (١)

ليرتبطي حوائج عن السؤال عن ان الخمس حرجه قبل المؤونة او بعد المؤونة .
بعد المؤونة وقوله يُخَالَفُ فِي حَرْ (١) السابري اي منه الخمس مما يفضل عن مؤونته
وعبرهما - اما يمكن طاعده في هذه وجوب الآخر ح قبل مصي الحوائج بها يقيد بطلاق
الأدلة من انجبه اشبه و ما نجبه لأولى - فهي باستدائها باقية على الملاهي
لموجب لكون وقته حين حصول الفائدة .

و مما اورد عنه ان الأمر في نصوص الأساء بدور من رده لعدده برمائه
مؤ - ومن راده الناحر الرسي - وعنى الأولى البرم الا لبراء بوجوب الخمس في
جميع الربح بعد المؤونة لا تعرض لها - لمتعنه بل هي وارده في مقام بيان وقته
وعنى الثانية - يكون مقصده لحد من معلق الخمس لأى مقام وقته وحيث لا يمكن
الأثر الم الأولى فبين الأثر الم الثانية (عبرنا) ان طاعده ما تضمن ان الخمس بعد
لمؤونة هي العديه البرميه ولا تصرف عن ظهوره سوى ما ذكر وهو قد - وشهد
لمحدد لمعلق بضاقوه يُخَالَفُ فِي حَرْ (٢) لسابري - اي منه الخمس مما يفصل
من مؤونه وقوله يُخَالَفُ فِي حَرْ (٣) سي راسد د امكنه بعد مؤونهم حوائج عن قول
السائل والناحر عنه هو صريح بانه اذا اظهر منه ان الخمس في السابق بعد مؤونه
(والصحيح) ما ذكره

ومنه يظهر - وجه ما فسره المشهور من انه يؤخر حوائج ما يجب في الأرباح
بل رعى عيبه لاجل يُخَالَفُ فِي حَرْ وقولهم - احصاها لمكسب ما رزقه بذلك هي لحكمه في
الجمع لانه الوجه في حوائج حتى يرد عليهم - به قد نعم كمة المؤونه - مع ان
احمال وجود المؤونه مسمى بالأصل - مع ان الى حديث مما يحتمل صرفه في المؤونه
وما في الرد عنه فلا يتم ذلك (ودعوى) كون افراد بالاخص لاخصط النوعى
ولا يرد هذه المحذور (مدفوعه) انه مسمى ح اشكاه انه يكون لاخصط النوعى

مذكرا لهذا الحكم.

الحسرن ان أو التلف بحسرن بالريح

العاشر لأشكال ولا كلام في أنه إذا وقعت الحارده والفاثه في تحارده واحدة
 بأن يبع بعض مال التجاره وحسرن ثم يبع سعر باقي ما بده او حاد شيئين
 صفقه فربح في احدهما وحسرن في الآخر به حسرن تحارده بالربح بعدم صدق لاستفاده
 ما لم يحصل له اربح من ما سعيه فيها (ومنه) يظهر عدم لغو من الحسرن - وبين
 التلف بسرقة وبخوف - فما في الجواهر من عدم الحسرن في الفرض الثاني (تسليم) .
 ولو كانت في عام واحد في نفس واحد صاحب الجواهر عدم الحسرن لاسم
 لو كان الربح في الوقت الثاني - لانه في الحقيقه كالتجاره (وكن) سعر من الحسرن
 في التجار من هو الاقوى - نعم مذكوره فما لو كان الربح في وقت الثاني اي كان
 لحسرن مقدما على اصل الربح هو صحيح بناء على ما احرازناه له من ان مدد
 السه حصول الربح لا لشرع في الاكسب لان الحسرن والتلف من السه لانه الحسرن
 بربحها كما ان مؤونه لا يستثنى منه

فلو فرق رأس ماله في بوع من الحارده فربح في بوع منه وحسرن في بوع آخر
 او بوع بعض رأس ماله وبده في بوع منه - فعلى صاحب الجواهر عدم الحسرن وسهرو
 شيخنا لم يرضى لحسرن قوله جماعة وهو الاقوى اذ بعد ما عرفت كرا من ان يظهر
 من النص صريحاً : يعصبي اي بعض ال موضوع بوجوب الحسرن هو مجموع بربح
 الحاصل في السه ولا يكون كل بوع مستقلاً وربح السه بما يقاس في رأس
 المال الموجود في اول السه وحصل به في آخر السه - به منه يصدق انه ربح في
 سته والا فلا - لا يثنى بده في الحسرن من غير فرق بين صورة الحسرن أو التلف ويشتر
 الى ذلك قوله علا في حسرن - مذكوره مكينهم به مؤونهم خو بالسؤال السائل
 و لناجر عنه ولصريح بده به يدل على انه اسباب الحسرن اذ انفي بعدم مصي الجواهر

بشجر ولصانع شيء ولا فلا سوء كان له بخارذ واحدة و انواع من الحارة وسواء
ربح في بعضها وحسب في الآخر او ربح في الجميع

وسا ذكرناه طهر بالبحر هو الاظهر لو كان له بخارذ و زراعة مثلا فحسب في
بخارذه او نصف رأس ماله فيها - بناء على ما هو الاصح من ان المملووظ هو ربح اسسه
بلا دخل لم يوسس به بحصونه فانه عليه لا يصدق الاستفادة عرف (فما) في العروة من
ان عدم البحر في هذا الموضع لا يحوط عن قوته (ضعيف) ولعل البحر في جميع هذه المروغ
هو المشهور بين الاصحاب حيث انهم لم يخصصوها وانما بقوا بعدم البحر في
الفرع لاتي .

وقد وافى ما لو تنفذ بعض امواله مما ليس من مال التجارة ويحدو بشجر بحر
الربح (و استدله) في العروة به ليس محسوب من امثولة (وقد) بذلك مما لا شك
فيه ما لم يكن ذلك لمقدر مورد الاحتياجه او له بشرة - لدى هو خارج عن محل الكلام -
لان عدم بحر لا يوقف على ذلك بل عليه وعلى صدق الاستفادة مع البيع وهذا
استدل به جماعة (وبكفه) دليل للمنع بناء على ما حرد من وجوب الخمس في مطلق
الثبوت لا خصوص الثبوت لمكسبه كما هو لمسوق في المشهور (فانه عليه) بلا حقل
عرفا في آخر اسسه وان كان عدمه اريد من ما كان يمكنه في اولها فهو بعد مسبقه وغايه
والا فلا (وعلى) فرض سرق وتسلم المال في ذلك فلا بد من الرجوع الى اصله
اسرائة عن وجوب الخمس في شئ في البحر يسلم ان شئ في صدق الاستفادة بموجب
لمشك في وجوب الخمس فراجع الى الاصل الذي له (فمحض) ان الاظهر هو البحر
في جميع هذه الامور - ما عدا المشهور من عدمه في الفرع لاجير اما يكون متناعي
ما يستلزم من عدم الخمس في مطلق الثبوت (ومنه) يظهر ان مثل سيد نعروه الذي
يقف في ثبوت في مطلق الثبوت لثبوت بخارذ في مقام عدم البحر فتدبر

الخمس متعلق بالعين

الحادي عشر في معلق لحمس وكيفية تعلقه - اقول - الكلام يقع في جهات (الأولى) في أنه متعلق بالعين ، نالده (لأنه) في أنه على فرض تعلقه بعين من هو متعلق بها بمالها من المال متعلق بها بمالها من الخصوصات لشخصه (الثالثة) في أن ثبوته في العين من يكون سحو للملكية أو يكون حقد متعلق بالعين (الرابعة) في أنه على أن يكون يكونه سحو للملكية هل يكون شر كد ربب لحمس مع ذلك على وجه الأشعة أو لكى في العين (الخامسة) في أنه على أن يكون حقد هو من قبل حق الخصامة أو من قبل حق الزهامة من قبل غيرها - وقد اشبه الكلام في جميع هذه الجهات في كتاب الركاذ والأند و ما يشير إلى ما هو الحق

فأقول ان ظهر من الأدلة من الكتاب أنه كونه معلقا بالعين - راجع كتاب الركاذ والأند و ما يمكن أن يستدل به على تعلقه بدمه وما يرد عليه (كما أن) الظاهر كونه معلقا بعين من المال - إذا نظر من أنه الشرع وجوب الخمس في القسمة بما هي عليه الموقوف صدقها على المال لا بالخصوصات لشخصه (وشهد له) مضافا إلى ذلك طوئف من النصوص فيها ما يضمن جوار المعامنة على مال الخمس واشتغاله إلى شيء - وأما كان معلقا بالخصوصات لم يجر ذلك - ومنها - مدول على حوار داء القسمة وعدة وجوب دفع خمس بعين - ومنها - مدول على حوار التصرف في العين مطلق - أي جرد ذلك من لخصوص

ثم إن حتى كونه معلقا بعين سحو الخصامة لا للملكية - كما يشهد به طوادر الأدلة (بوضوحه) بها حتى صدق (مما) ما أضيف الخمس فيه إلى نفس الموضوع كالأدلة الشرعية (١) وعينه بما عشم من شيء والله حمسه وعانة ما قل في وجه دلالة ذلك على كونه لحمس معلق بالشيء سحو للملكية ظهور كلمة (لام) في ذلك ولكن

مدفع ذلك بان المدفع في لابه موضوع هو العسمة و لقائه العسمة انى الشخص
استوقف صدورها على ملكية موضوعه ملكة لملك ولا محالة يكون تعيق لحمس
فى الطوب من دلت ولا يعنى الا ان يكون حق معناه ما استند الى الملك على وجه لعم
ولا فلو كان حمسه ملك لا يراه لصاحبه اسناد العلم بملكه الى الملك فليس له دفع
(ومها) مدفع موضوع فيه طرفا للحمس كمصحح (١) عمار من مرون عن ابى
عبد الله (ع) فيما خرج من المعدن والحر والعسمة والحلال لم يخلط به حر، ماد لم يعرف
صاحبه والكور الحمس و نحوه غير دو عنه ما قل فى وحد لانه هذه لمصوص على الملكية ان
صدورها من الحره الحرفى للحمس. ولكن رد عليه به لو سلم انظر فيه مع ان يسمع عن
ثلث محلا وسد اذ العرفه لم يراى فيها لست حمسه بل انما هى طرفه عسمة ولم يشب
كوالفصة (فى) حقه فيها بل غايه ما نسب كونه حمسه فى انظر فيه الحسود و قدور لا مرس
محمل على امره الا عسمة و سسمة ولا يعنى لاحداهما (٢) يمكن ان يكون
العرفه مع مدفعه مثل محمول من حمس فكون مدحون كنه فى طرفا لثلث العس
نظر قولهم فى اصل حقلنا لانه ولا يذل على طرفه للحمس (مع) به لو سلم كونه طرفا
مسفرا أصعها ما كان. حيث ان نظرف من الطرف و فكون صدورها كونه الحمس شيئا
موضوع على المال خارجا عنه فمعنى ان يكون حقا فله فى العين (مع) انه او اعصم عن
دلت بضا ففى غير صدورها فى طرفه لكل لحره بل يجوز ان يكون من طرفه موضوع
حق للحق (ومها) المصوص منصفة لحره الاستعلاء بل حرف نظرفه كمرسل (٢)
من ابى عمر. الحمس عنى حمسه اشاء على الكور الح. و ظهور هذه فى كونه
الحمس موضوع على المال خارجا عنه لا يسكر. ومها - عر دلت مما يكون صدورها
او قايلا للحمس عليه.

ويؤيد المختار من يشهد له ان الالتزام بالملكية يسلم عدم لالرم بجمعه
لنوع لفتنه لسمه بين لفتنه. كحوار دفع القيمة غير رضا رب الحمس
من لحكم لشرعى. وعدم كون الملك صاعدا لمعقبة الحمس. لم يستوى وان فرد

بالتأخير - وحوار التصرف في المال من دون إذن الرب الخمس - وبحوزة ذلك - كما هو واضح .

ثم إن الظاهر من الأدلة كونه من قبل حق لحائه أي يكون حقا معقبا معقبا نفس نفس - وحق كونه معقبا مدون على حوار إعطاء لمالك من غير إذن وتبذله ووجه كونه معقبا بأذن إهداء مدون من التصريح والمباو على عدم ضمان الخمس بطلب المال ولو كان في يده وكان من قبل حق لرهائه لم يكن موجب لبراءة الذمة عنه بنفس المال كما ثبت لرهائه لا بموجب براءة ذمه الرهائن من الدين (وتحصيل) ن تعلق الخمس بالعين بما يكو - من قبل بعلق حق الحصة

حكم ربح ما يتعلق به الخمس

ويرتبط على الخيار أنه لو أختر ما يتعلق به لخمس وحصل منه ربح لا يكون ما يقابل خمس ربح لأول لا يات لخمس سواء كان الخيار في أثناء إتيانه أو كان بعد تمام التحول كما لا يخفى (ثم انه) على المذهب الآخر لا يسأل في كون ما يقابل خمس لربح الأول لأرماه ذلك لا خيار بعدم مضي تحول في غير الموردين أي حكمه وقد مضى ان عدمه لبعده - لا اصل - اما الكلام في الخيار به في أثناء التحول ولا كلام به في حوار مكنت كسائر التصرفات للتصريح بعدمه لده على حوار الخيار إلى مضي تحول ذمت بالملازمة العادية بدل على حوار التصرف فيه مطلق كما مر

اما لا شك في ما يورسح - و بهل يكون ربح خمس المال لأرماه - لا - فيه وجه - اخبارا وبعده حسب انحو هر رد (واستدل له) بتعنه الماء للأصل وان حوز لتأخير لأب في ذلك - فلوربح ولا مثلاً استمانه بوعان - وكاتب مؤوته منها مائة وود حذها فانحر بالاقى من غير فصل معدله فربح خمس مائة كان تمام لخمس مائتين وثمانين

مائه من ربح الاول وبعثها بمائتها من الثاني وهو مائه ايضا - فيكون الباقي من
 ربح الثاني اربعمائة - وحسبها مائون - فيكون المجموع مائتين وثمانين (وفيه) ما تقدم
 مما مر رافع ان يظهر من التصوص بعد استثناء مؤونة لسة مئتها ان موضوع الخمس
 مجموع ربح الاربعة لا ان كل واحد من الارباح موضوع ما نقل - عليه - فمجموع
 الربح السوي في الفرض - الف ثوبان - فيكون بمائة الخمس مائتين وبعثها اخرى -
 موضوع وخوب الخمس مائون في اخر لسة على رأس المائتين كما شهد له - مصدق
 في ذلك قوله - في حر (١) بي - اشهد انكم بعد مؤونة لهم جو بالمسؤول - عن اباخر
 عبيد و لصدع بده - و قوله (٢) في حر لسانوري - بي منه خمس مائة
 بقض عن مؤونته .

بحور تعجيل اخراج خمس الارباح

ثاني عشر - بحور تعجيل حراج خمس الربح او حصص في اثناء لسة و
 لا يحب لتأخير - لما عرفت في الفرج تسع من ان مادل على ان الخمس بعد المؤونة
 انما يدل على جو رالحجر لا على ان وقت يعلق الخمس بعد انجوب فنوارد
 اخر حصة بعد المؤونة بحسب وخرج مارد عليها - و ح لو خرجته بعد التحمين
 بعد طلبة فان بعد ذلك عدم كفاية الربح - فاحراز صاحب الجوهرة صالحة بحسب به وانه
 لا يرجع له على المستحق حتى مع غشبه الخذل وبقاء لفس فصدلا عما لو ينفي احدهما
 و مال اليه الشفع لا عظم رد

و سئل له في الجواهر (بحر جمال) كون المعسر عند رداء المعجيب تحمين لمؤونة
 وطلبها دلو كان خمس متعينا بالعين من حين حصول الفائدة و كان لاخر ح و ح
 مؤونة هي كن وقت من وفات السة تصح الأرباح بعد تصحيح المؤونة بملاحظة خذله
 في ذلك الوقت فلا محالة يكون ملاحظته لمؤونة موضوعا نحو - الخمس واقع (وون)

المراد من الاحتياط في قولهم يحوز لناجر احتياط للمكسب هو ما قدس لحدوده
وهي بما يكون مع عدم حوار الرجوع على تقدير الخطأ لا ما يقابل تعسر الاسترداد لانه
مما لا يسعى ملاحظته وجعله احتياطاً .

وهذه نظر (اما الاول) فلان الظاهر من كل عوان محدود دخلاً في الحكم
مدخسته بقصد من وحيث ان لما حود في الآلة موضوع لو حوب الخمس هو ما يقابل
من المؤثره فدخل محقق لمؤثره بحيث يكون اسحقس باسم الموضوع خلاف الأدلة
بحاج الى دليل آخر مفقود (و ما سبى) فلان قولهم احتياط للمكسب ليس دليل
حوار الدخركما مر . فلاحظه لاسدلال بما هو ظاهر لاحتياط - لهذا الحكم

ولا قوى عدم صحته حسب دفع سلسله من ردع و اعترافه ب لا يكون موحداً
لصيانته وانكشف فساد ذلك العنوان وعدم صحته - و لمخارقه - انه يرجع المدع
بما العن مطلقاً - ومع به في صورته العميان حال - و امامه جهته وتنفذ العن
ولا يكون صاماً له عدة معروف و تمام الكلام في محله

الثالث عشر لو جعل الغوص أو المعدن مكساة كذا خرج حمسه او لا ولا يجب
عليه خمس احر من ذلك للمكسب بعد خراج مؤثره سنة كما تخرج به جماعه
من المحققين .

واستدل به ما (١) عن حذف القول عن لردص (٤) و خمس من جمع
انما لرد و حذفه وب (٢) تضمن انه لا نساقى صدقة - على شيوخ ارضه والخمس
من الصدقة كما دونه سيد لردص (و ما) الظاهر من خصوص ثوب لخمس في الغوص
و حوبه عدم و حوب ردم ذلك فجمع كونه في عدم السان - و في لجمع نظر
(اما الاول) فضعف سنده (و اما الثاني) فلان اضلاى اصدقته على لخمس لو سلم شموه
مع ان السمع عنه محالاً واسعاً - لا ريب في كونه خلاف بظاهر (و ما الثالث) فلان

طلاق تلك المصروفات في ذلك الحجة ليعاين احدية سماهي لاسي الحجة لآخر
ولذلك كان ركوب الم يسقط الركاة .

والصحيح ان يسقط ذلك المصروف من لاية شرعية من غير شمولها بجمع
موارد لحمس سوى المخرج المحقق . وارضى لدمي لى اشراف من مسلم كما
قويده . ان لحمس سماهي في تلك الموارد يكون وحده في نفسه والقائده
ولا دخل ليعاين الخاصة في ذلك من الحمس وان كان ذلك في بعض الفود والشرائط
وحدها معاً وان متعديس نيلو لحمس بكل مئة . كي يحس الحمس عند اجتماعها
مرتين عملاً بالدليل .

لا يشترط الكمال في تعق الحمس

اربع عشر لاشترط بلوغ و نيل في نيلو لحمس في جميع موارد اختلاف
ظاهر الاعين . حب المذرك في غير الكور والمدن والعوص وصاحب ماله في لحيان
المحسنة لحرر وتوقف لست في المود في رماح سكاك (وعن) عروا واحد دعوى
لاجماع في خصوص المعاري والكور والعوص منهم ليعصف رده . لمحقق لقمي
في الاويسي بل يظهر من فلاق الماوي ومعدود لاجماع لاسم مع ليعرف بالشرط
لكمال في الركاة والاحمال حدوث لاجماع في لجمع و نقصار بعضهم على بعض
المورد لاي في ذلك . وكيف كان فمقتضى فلاق اذنه حمس في جميع المصروفه
لثوت لحمس في نيل هو عدم لاشترط .

و سئل بلاشرائط حديث (١) دفع لقم عن الصبي (و بطلاق) حملته
من الموص (٢) الوارده في الركاة لايه لشيء في دل ليشتم (وان) ليعوض المصروفه
لشوت الحمس المتدل عليه من جهة دلالة على لزوم اخراجه وحيث لايحب على

١ - المود . باب ٢ من ابواب مقدمه المود حديث ٢ و ٣

٢ - المود . باب ١ من باب عن بجمع عليه الركاة

الصبي فلا يكون ثانيا .

وفي لجميع نظر (أما لاون) فلاون وجوب الخمس أو كان حكما مكيب صر
 و ب اسرع منه الحكم الوصفي كان منقضى الحدث رفعه له حقيقة في الجزء الثاني
 من كتاب منهج الفقهاء من عموم الحدث لجميع الأثار - ولو كان المحذور حقا أو
 مالا في أموالهم لا يصلح الحدث لرفعه ، والحدث يخص بما إذا كان لحكم ولاثر
 مرتبا على فعل المكلف بما هو ولا نعم مثل الحصة لمرسه على عنوان لملاقه وعلمه
 ولا تشمل الحدث الخمس المنسب عن ريادة الربح عن مؤونه المنة مثلا ولا فرق في
 ذلك بين كون وجوب الأداء انصب بعمولهم لا كما لا فرق بين أن يكون أحد المحذولين
 بعد الآخر وعدمه - وحيث أن الظاهر من لارله هو شيء وبدل على ثبوته في بعض
 وصفا فلا وجه للمسك بحدث رفعه (وأما كذا) فلا تنك بخصوص بدل على معنى
 الشيء تناسب في الأموال الصماء له العن عن مال ليس - وما هو ثابت في مال الصام
 من حيث هو كذا ليس ، لا الركاذ ولد في دليل ثلث الأخبار (ع) ، ما لعلها
 الصدقة (و ما ثلث) فلاون لظاهر من حل أدلة الخمس حتى تأت الشريعة بمعنى الخمس
 بالنسب المعسمة من حيث هي (ودعوى) استدليل ثبوت الخمس في أرض الدمي من
 جهة التعسر بمعنى طاهر في التكليف (مدفعه) بما تقدم من ظهور هذا التعسر ملاحظه
 جعل لموضوع هو العي لا الفعل أن الخمس حق مالى معيق ، معنى (محصلة) الأقرى
 عدم اعتبار تنكيد في شيء من الموارد (فما) عن المدارك من ثبوته في غير ثلثاته
 لعدم كونه ضعيفا (و ضعف) منه عن المأهل من اعتباره في الحلال لمحموطا بالحرم
 - فإن - لمال المحتفظ بما شرع فيه الخمس للمخلص عما فيه من الحرام وليس حق
 حادث في صل لمال كائنا كره ولد لاسيل الى توهم اعساره فيه ومصاد كرهه طهر أن
 الأظهر عدم اشتراط الحرية الأساء على أن العبد لا يملك

ثم إن الخمس المعني بمال الصبي كحقوق الدس المتعلقة به والثابتة في دمه
 يجب بدنها على الولي والقول بعبقه به وعدم وجوب أدائه لا يندلوجه ضعف .

قسمة الخمس ومستحقه

(و تقسم الخمس ستة اقسام) على المشهور من اصحاب شهر كاذب - يكون
 جماعة بل غلبه لاحد مع كذا دسده جماعة ادله من الخلاف الا ان شاذ من اصحاب
 وعن بعض منطهر كونه من الحدوث لكن ينصف في محكي المختلف بقول موافقه
 للمشايخ الثلاثة وفي عثمان (وشهدته) الآية الشريفة (١) و علموا انما عظم من
 شيء فان الله حمده و لرسول و لدى القرى الآية و حمده من انصوص كمرسل (٢) حمدا
 من عيسى عن بعض اصحابنا عن بكاه - الخمس من حمده اسماء بن ابي اقل و
 تقسم الخمس سهم على ستة اسهم سهم لله و سهم لرسول الله - و سهم لدى القرى
 و سهم لبياتي و سهم لساكن و سهم لاء لسل و سهم لله و سهم لرسول الله و سهم
 لاولى الامر من بعد رسول الله ﷺ و رائة و له ثلاثة سهم و سهم و رائة و سهم و سهم
 له من الله و له نصف الخمس كسلا و مؤثى (٣) ابن بكر عن بعض اصحاب عن حمدا
 انما في قوله تعالى و اعلموا انما عظم لانه و لرسول و خمس و خمس و خمس
 للاثام و خمس دوى القرى لقراءة الرسول الامام الخ - و نحوهما غيرهما

و مستند لما نسب الى شاذ من الاصحاب من ان سهم حمده و سهم
 سهم لرسول (بالآية الشريفة) بدعوى بمعنى لانه كقوله تعالى و الله و رسوله حق
 ب برصوه - او ان الافصاح بذكر اسم الله تعالى عنى حمده ليعلم ان الاشياء
 كلها له - و - معنى لانه من حق الخمس ان يكون مقرون به بنى الله و ب قوله
 تعالى و لرسول لى اخره من قبل لمخصص بعد التعميم بمقتضى لهدد الوجوه على
 غيرها و يصحح (٤) روى عن ابي عبد الله ع كان رسول الله ﷺ دابة لمعهم احد

صغوه وكان ذلك له ثم تقسم ما بقى من خمسة اقسام واحد خمسة ثم يقسم لاربعة
 خمس بين اربع الذين قاتلوا عليه ثم يقسم الخمس لذي احدى خمسة اقسام يأخذ
 خمس الله غرو حن لعه ثم يقسم لاربعة اقسام من ذوى القرى والتمى والمساكين
 واساء نسل يعطى كل واحد منهم حد و كثر الامام باحد كما يأخذ لرسول ^{عليه السلام}
 (و ورد عنه) و حقيين - احدهما - ما ورد له شح في محكي الاستصار وتبعه لمصنف
 به وعمره به حكاية فمن قلعه حده دون حده توفر لباقى على باقى المستحقين - ثانيا
 ما افرد حص الاغنياء من جواهر سقط سهم لرسول لا سهم الله تعالى كما هو ادعى
 وفيهما نظر (الاول) فلان طاهر من الامام ^{عليه السلام} كونه ^{عليه السلام} في مدم سان الحكم
 و صهر ديت دحل كل مذكره به (مع) بقوله ^{عليه السلام} و كثر لامم يأخذ باقى عن ذلك
 كه عن جماعة المصنف به (واما الثانى) فلان لمخالف ايضا يدعى سقوط سهم
 لرسول

فانحن فى الجواب لمضى ان يقال - ما ذكر فى الآية الشريفة خلاف القدر
 لا يصر اليه مع عدم القرينة مع ان النصوص الواردة فى تفسيرها لمقدم بعضها
 عن ذلك لصر احيها فى به قسم ستة سهم (ودعوى) عدم لاعتماد عليها لصعاب استدلالها
 (مدفوعة) بان فيها ما هو موثق ومعسر - مصداقا لى ايجازها بعمل الاصحاب -
 (واما الصحيح) بان يمكن الجمع بين هذه النصوص من جهة صراحها فى به قسم
 سه اسهم - و ظهور الصحيح فيما ذكر فهو - والا فتعسر طرحة لاول لمرجحات
 وهى الشهرة مع تلك النصوص فتقدم.

ثم ان الآية الشريفة والنصوص المتقدمة و لم تشمل لجلال المختلط بالحرام
 والارض لمشتراه - الا انه شبه هذه الحكم بينهما ايضا - بالاطلاق المقامى و ان عدم
 لتعرض فى ادتهما لمصرفه طاهر فى ايكاله الى ما يظهر من الآية الشريفة والنصوص
 المتقدمة له .

ثم ان ثلاثة اسهم من تلك الاقسام نص الآية الكريمة والنصوص لله و لرسوله

ولدى القرى (سهمه) وسهم لرسوله (ص) وسهم لذي القرى) أم سهم الله
فهو لرسوله ﷺ (أجماعاً) في حصة (١) معدة صاحب الأمانة عن الصدوق عليه السلام وما
كان الله من حق فهو لولاه - وفي حصة (٢) الرضى عن الرضا عليه السلام بقيل له - فما كان الله
من الخمس - فمن هو فقال عليه السلام لرسول الله ﷺ و نحوهم غيرهما كما ن سهم
ذي القرى عليه السلام - بلاحلاف - ولطهر الله من حقه بدل الامام كما سعت عليه وهو
لا دم في حال حوته - ولا بينهما طلبة البحث في ذلك - ما المهم بان هذه الثلاثة
ليس هو الا .

الأحلاف بينهم في - سهم الله تعالى وسهم رسوله من الأمام ^{الخلاف} و يشهد به
حمية من لصوص - وفي حور لم يقطي المقدم - وما كان لرسول الله ^{وآله} فهو
للأول - وفي مرس (٣) من كبر عن أحدهم عليهم السلام - خمس الله عز وجل للأمام - و
خمس الرسول للأمام - و خمس دى تقرى لقراءة رسول الأمام - لحدث - و
بحولهم عزهم - و لا يعرضه مافى الصحيح المقدم و خمس رسول فلاقره
وبهم خلق بقدر عادل على به لحقهم من الأمام من الأقرباء

و ما سهم دى افرى -- فقه قولاب -- احدهم -- انه للامام عليه السلام فى اصل
الحسن -- وهو المشهور بين الاصحاب وعن الامصار و ائمة والذكره و مجمع لبنان
دعوى الاحمق عليه -- ثنى -- انه لجمع قوله لرسول عليه السلام و لا اختصاص
به بالامام عليه السلام -- احصاه ابن الحسد و ابن بابويه

يشهد اللاون موق سكيبر المتختم -- وحر (٤) سلم س قس لهلالي قال
حطب مير امومس ^{علا} و ذكر خطه طوله يقول فيه نحن والله عسى (الله) بندي
اقربى الدين قرما الله نفسه و رسوله فقال لله و للرسول و لذي القربى الحديث

۱۔ اصول الکفر ج ۱ ص ۵۲۷ درجہ الامم ع۔ حدیث ۳۔

۲-۳ اولیٰ قیل ، -۱-۶ : یومہ الاحدس .. حادیث . ۶-۷

٤- الوسائل - باب ١ - من ابواب فقه الخمس - حديث ٧.

ومرسل (١) حماد عن العبد الصالح عليه السلام فى حديث - فبهم الله وسهم رسول الله
 لاولى الامر من بعد رسول الله وراثه - وله ثلاثة سهم سهمان وراثه وسهم مرسوم به
 من الله وله نصف لحسن كمالا - وبحوزة غيرها من الاحبار لصريفة مد أو اطاهره
 (و يؤيده) طاهر الآية الكريمة من لفظ دى القربى مفرد فلا يسول اكر من الوحد
 فيصرف الى الامام لان لقول مان لمرد و وحد وهو غير لامم منى بالاجمع كما
 ذكره المحقق ره - ولا يرد عليه - مكان اربعة نحس منه كما فى من السيل من
 ذلك خلاف الطاهر وان كان لفظ دى القربى مستعملا فيه فى حصة من لموارد - و
 حسن اس لسيل عليه اما هو للقرية انقطعه

و استدلت لثاني - بصحيح (٢) روى المقدم عن الصادق عليه السلام فى سيره
 السى عليه السلام ثم يقسم مدعى خمسة حماس و باحد خمسة ثم يقسم اربعة حماس بين
 لاس لدين فتنو عنه ثم قسم الخمس لى حده خمسة احماس باحد خمس الله
 حر و حل لعه ثم يقسم الاربعة احماس من دوى القربى و بينى و المساكين و
 ابناء لسيل يعطى كل واحد منهم حقه وكذلك لامم احد كما احد لرسول - يدعى
 به مصدق لى الامان نصيحه الجمع - بوكون امراء من دى القربى خصوص الامام
 كما كان له حق فى حبة السى عليه السلام بل كان حقه له فادفع الى دوى القربى فى حوته
 يدل على ان المستحق لهذا لهم ليس خصوص لامم بما هو امام - وبصحيح (٣)
 ركرين مايت لمقدم عنه عليه السلام فى حديث واما خمس لرسول فلا يرد و خمس دوى
 القربى فهم اقربا فهو حدها - الحديث .

وكى يرد على لاول ايه حكايه من فىمكن بانقاب ان سهم دى القربى لمختص
 به عليه السلام فى زمان حيوته لكونه الامام كان مائه تقسيمه بين قرانته وقرية به عليه السلام
 كان يقسم سهمه لمختص به بهم كما هو صريح الخبر - و عليه فهو لا يصح
 لمدرسة ما هو منى فى الاحتصاص (ويورد) على الثانى انه لا وجه لوجه معارضته مع

النصوص المتقدمة سوى اثبات نصيبه الجمع - وهو لا يصح لذلك - ومن لحائر
 ان يكون الجمع يلحظ اربعة جميع لانهم فلا يصلح لمعارضه ما هو نص في رادة
 الامام (ع) المتحصل من مجموع ما ذكره ان هذه الثلاثة، اسهم اي سهم الله و
 سهم رسوله وسهم ذي القربى (والامام عليه السلام) فكون الا نصيب الخمس لصاحب
 الأمر ارواح من سواء فداء .

ما قصه النبي (ص) أو الامام (ع) يستقل الى وارثه

نم ان ما قصه لسي (ص) أو الامام (ع) هل سقل الى وارثه كما هو المشهور
 بين الأصحاب ام يستقل الى الامام (ع) للاحق كما عن بعض - وجهان
 يشهد للاول اذ هو رتب ادخل لقصص و ان اسر ما بعدم لما كنه وسباعي
 ان الخمس حق مالي ميعود بالعين الاله بعدة نصير ملكاله فضمنه ادلة لموارثه .
 واستدل للثاني بما تضمن (١) ان خمس الرسول للامام - وبحر (٢) في عني
 بن راشد قلت لابي الحسن الثالث (ع) ما يؤتى بالسيء فيقال ان ما كان لابي
 جعفر (ع) عند فكيف يصح فقد (ع) ما كان لابي (ع) سب الاممة فهو لي و
 ما كان عند ذلك فهو ميراث عني كان لله وسبه لله (ودن) لمال لمفروض للامام
 من حيث كونه ام لا لشخصه واداه فلا وجه لانتقاله لي وورثته
 وفي لكن نظر (ع) لاول) فانه يدل على ان الخمس الذي يستحقه الرسول
 للامام واما ما قصه و صدر ملكاله فلا يكون متعصدا له (و ما لثاني) فلا ما كان يؤتى
 عند ابي علي من الخمس كان بحسب لظاهر ما تم بقتبه لامام (ع) كي يصير ملكاله
 فلا يشمل ما ملكه (و اما الثالث) فلا سهم الامام بملكه الامام (ع) شخصه
 بسبب الاممة لان لثالث هو عنوان لامة - فالأصغر هو لاول

وتؤيده من يشهد له ملاحظة انه لم يعهد من النبي ﷺ ولا من احد من الانبياء عليهم السلام به بصرف لحيته لللاحق في اموره . من كان الامام بعد من معها عساه مع موافق سائر الناس . ولذا ترى ان لصدقه الكبري سلام الله عليها بكونت عبي ابي بكر اشهد لانكار حيث قال ان لسي ﷺ لا نورث وهد من قوى الارل عبي هذا القول .

ثم انه بعد علم مصروف الثلاثة من الأسهم السد - و بها للحجة عجل لله
تعالى فرجه - يقع الكلام في الثلاثة لأخرى (و) المشهور بين لأصحاب كون
سهم للفقراء من الفاضل و سهم لأصحابهم و سهم لآباءهم (و سهمهم)
من لعدم عدم لحلاف به - و يشهد له - التصويص المتقدم - و اما - ما في خبر
ركبوا لعدم - و ما المسكين و من المسكين فقد عرفت ان لا كل لصدقة و لا لكل
لنا فهي للمساكين و آباء لسل - فلان - من فرجه او حمله على الصد (و اما)
ما عن ابن الحنفية من جعلها مع سبعة دوى لقري لمطلق لآباء و المساكين و به لسل
(فسن) له وجه طاهر اد مع عدم الرجوع الى التصويص لو رده في تفسير الآله
انكرامة - لا وجه لتفريق سبعة دوى القرى - و مع الرجوع اليه لا وجه
لنعتي عن سي هاشم لا سيما و في بعضها التصريح بان ايراد عما يحتج به
للإمام عليه السلام .

نقل الخمس مع وجود المستحق

مسائل الأولى لأشبهة في حور نقل الخمس من بلدته اذالم يوجد المستحق فيه وعن غير واحد دعوى الاحماع عنه - بل فيجب كما اذ لم يمكن حفضه مع ذلك لتوقف ايصال الحق لى هله عنه - ولاصمان ح لونها بلاحلاف وه عني الظاهر ولاشكال كما في مصاح الفقهاء لا ما دون في العقل - فدل على عدم الصدمه يدل على عدم ضمان الامين .

و تدعى دام لا يحمل عن المدعى وجود المستحق فيه كما في لمن و لثريع
و الدافع و حمة من كتب المصنف رد و غيرها و جهن و سدل لثاني (بمدة)
لقوريه (و مائة) تعريف للمصنف يعرض له المصنف و ماورد (١) في باب اركاة من النصوص
المدعى عن نقلها - وفي اكل نظر (ام الاول) فبعد ثروم القوريه بحواسفي مع النقل
مدى يكون اسهره شروع في لأخر ح (و م الثاني) فلا يعرضه لسبب يقضي
اساء على لصلب لأعد الحوار (مع) فاحض من المدعى ادس كل نقل معرضا
لمصنف (و اما اثبات) فلا تلك مخصوص في موردنا لمسلم دلالتها على ذلك فراجع
ولاظهر هو لحدور بلاصل و يؤيد بعض النصوص لو رد في اركاة لدل على حور
نقلها مع وجود المستحق في البلد .

ثم بعد ان شبهت كل يكون من كمد هو مشهور و عن لمنهى دعوى الأجماع
عنه - ام لا - و جهن - مقضى اعداده هذه الصمان كما مر في اركاة - الا أنه من جهة
ان في خصوص اركاة مدع هرد ما شمل اتمام و يد على الصمد و لعدم القول بعض
من المستحسنين يسي على بصمد في لمدع (بعد) و و كله الفقه في قصه عند لولاية العدة
على الفقراء ثم رد في بقه - او اد في بقه مداء لم يكن عليه صمد - اما في الاول فلاه
و كل عن لولي فكما لأصم ليد لولي - كت لأصمان ليدو كله و اما في الثاني فلفصور اذنة
بصمد للشمول لهذه الصورة فمدع

لا يجب البسط على الاصناف

و لانه مشهور بين الاصحاب - نه يجوز احتصاص بعض الطوائف
الذات بمصممهم) و دفع تمام نصف الخمس لى احدى لطوائف - بل سب لى
الفاصلين و من تاجر عنهم (و عن) تسبح في المسوط و لحنى و حزب السط على
لأصاف - و عن جمع من المتحريين لميل اله - و حنارد صاحب لحدائقه -

ما قبله من اعادة التصرف في ائتمانه عدم وجوب لسط فراجع (محصل) ان لا قوى
 ظهور لالة الشريعة في بعضها في وجوب لسط .

و محقق من جمیع من اسحق بن حاتم الرمزى فى المقام نال اللام لمصرفیه . مع
انهم سئلوا بصدور لاند السرفند من جهة اشغالها على اللام على ان لحسن ميث
فى نفس . فلاحظوا به .

وكيف كان فهذا الظهور في نفسه مما لا يسعى بكاره ، لأنه يعنى تصرفها عن
هذا الظهور (مسيرة) المستورد على عدم السط (ولان) لسههم سلمت تعطيل سهم
من السبل بمرده حوده (ولان) انصوص اما ذلك على ان نصف الخمس اما حص
عنى ظهور نصف سحر لو دى ليس ذلك لاسعى جميع انوائف وحث اناس ليس
بدر - والسامى اول من ليس كين ولا ماله يسكنه به لم يحمل الخمس سحر يجب
استعد عنى ظهور سما بالحوية (ولان) دير مرسل حماد (١) يستقدم وحمل لعقراء
فرانه الرسول ~~في نصف خمس~~ - صريح في ان نصف الخمس ساحل بلوائف
لثلاث منهم فقره ويجمع واحد لا دخل لخصوصيات لاصاف في الحكم (ولان)
استفاد من صدره رسل حماد ونصف الخمس الناقى من كل بيده فهم لتأهم
وسهم لساكنهم وسهم لانباء - سهم نصم سهم عنى الكفاف و تسعة (ما يستعملون
به في سهمهم) ومرفوع (٢) حماد بن محمد وعمرهما من الاحبار ان وجه جعل الخمس
بما هو سعياء جميع انوائف ولو كان يعطى خمس مال لشخص وخمس آخر لآخر
ولصحيح (٣) ليرضى عن نوصا ~~في~~ قال له افرتب ان كان نصف من لاصاف اكثر
نصف اقل ما يصح به قال لا ذلك لى الامم ارب رب رسول لله ~~يظهر~~ كيف يصح
ليس اما كان يعطى عنى ما يرى - كذا لاما ~~في~~ «ودعوى» اختصاصه بمن له لولاية
على خمس ولا يقاس بمن ليس له لولاية عليه «مصدقة» بان يظهر منه وروده في

مقام بيان الحكم لأبي مضاء بان اعصاب الولاءه كما ان «دعوى» ان طهره السؤال عن
لرؤم مساواة السهم وعدمه لاحوار اخر ما وجدته «مدفوعه» بان مقتضى اصلاق الجواب
جوار الحرمان (مع) به ادّعت عدم لرؤم نسويه بين السهم و التصرف في الآية
الشريفة وما مثلها الظاهر في لرؤمها - وتصرفها عن طهرها - ليس حملها على رادة
السط على الاصناف على وجه لا ينافي حوار الصواب مع مخالفته بعدد لشركه
دولى من حميتها على ارادة التصرف بنسبه لى لطوائف الثلاث بلاد من بخصوصية
اصنافهم - من لعل شار ولى (مختص) ان الاقوى عدم وجوب لسط - كما يظهر
مستند اقوال اخرين وضعفه الثالث لا يحب اسباب افراد كل صنف بل يحوز لاقصار
على واحد ملاحاف وعن تسهوى دعوى الاحماع عليه وشهدته (سيرة) (وتعذر)
لا سبب الموحد لحمل الآية الشريفة على ارادة جس الاصناف لثلاثة (وطاهر)
لايه الشريفة بواسطة من نسل اسم من حملة على ارادة لخص كما لا يخفى فيحمل التامى
وانما كس ايصاف عليها نرى السبق (وصحيح) ليرضى المقدم

وعن طهر لسان وجوب اسباب لخاص (و استدله) بان عدم مكان الاحاطة
قريبه صارفه لعموم ابي ما يمكن (وه) مضافا الى ما عرف من عدم بحصار دليل
بدلت انه يصح نوح تكليف كل شخص بصرف حمته لى جس الاصناف المذكوره
ومقتضاه حوار تدفع لى شخص و حد

مستحق الخمس من ولده عبد المطلب

ر رعه - مستحق لخمس من - عبد المطلب لبحصار دريه هاشم فى ولده و
المد ر على كونه هاشم (كما شهد به) حمته منصوص لى لى لى لى لى
انما الكلام يقع فى موارد .

لاول به من حصص هذه الحكم بنزله الرسول كما هو طهر بعض النصوص
من جهة تضمه التخصيص بهم ام لا و جهان اقوالهم الثانى لى كثير (١) من النصوص

من انصرح بكون حمس لى هاشم لاسيم وفي مرسل حماد تفسير فراه السى ^{من السى}
 ان جعل لهم حمس لى عبد لمطلب (وعليه) ولصوص المتضمنة لتحصيله بآل
 سى ^{من السى} واولاد سى وولد فاطمه يعنى حملها على اراذه انهم لاصل في
 هذا للحكم او غيره من المحامل .

اشي في سجدتي امطلب احى هاشم خلافه برداقوبهما لعدم لخصوص
للمصلحة لاحتياطية سر هاشم وني عبد لمطلب (و م) موثق رراره (١) عن لصادق
عليه السلام في حديث قال لو كان بعدل ما احب هاشمي ولا مطلب لي صدقة لله عروحل
حمن لهم في كرامة كان فيه سجدتهم الح فلا عراض الاصحاب عنه وعدم عملهم به و
مواظبه لشي من طريق العامة . هو هاشم وسو المطلب شيء واحد . بعين طرحه و
حملاه على ما لا في ثلث بصوص برادة في عبد المطلب منه ويكون من قيل حلف
وللجزئين .

في استمار الانتساب الى عبدالمطلب بالابوه

اشألت لو سب الشخص اى باسم دلام لم يحل له الخمس كما هو المشهور
من لاصحاب بل لم ينقل الخلاف الا عن لسد لمرضى وسعه صاحب الحدائق و
سب القول به لى كثير من لاصحاب مصرح باسمائهم مسطير ذلك من نصريحهم
فى مسائل الميراث والوقف وبحرف باطلاق اسم ابود والاس عى ولد لست
(ولكن) الظاهر عدم بعمدة ذلك ادعوى من صرح بذلك اعترف فى المقدم بعدم حبه
الخمس له .

وڪيف ڪان وقد مسد لقمه لاس حقه عني ولد السيد محمد بن (٢) لآباب

١ - الوصل - باب ٣٣ - من أبواب المشقة للركاء حديث ١

٢ - سورة النساء (١٣٤) و (١٤) و (١٥) - ٢٧ و ٢٨ سورة النور الآية ٢٢

القرآنة الواردة في باب الكاح: باب السرث - وكثير من (١) لمصوص لمتمصنة
لاحصاحهم عليها السلام وبعض اصحابهم على ذلك

وورد عليه ما في ريس - «الاول» ان الاستعمال اعم من الحقيقة - «ووجه» مصفا
لي يستعمله في حصة منها لا يرد في استعمال المحاري يباقي مقام لمفاحرة
«بى» ان موضوع في لاديه لو كان هو من حصة كان ما ذكر، ما ولكن اسخود
موضوعها فيها الهاشمي وهو لرد من ثاب والدره والقره واعتزله لانصرافها
له - وبوهاشم - وصدق هذين الصوابين لانورد صدق اسم لولد - وعدمه -
من هذا لانصدق الا على من سبب توسط المذكور لا غير وانطاهر انه لو حفظ في
اصلاهما لمعنى لاسمى لا معنى لاصافه «وجه» ان حصة من ذلك اسصوص متمصنة
لاطلاقه لمحمدى على ولاد الحسن والحسين بهت سلام

فانصحيح ان يحذف عنه بهت يحذف بخروج عنه - جرس حصاد (٢) وفيه
ومن كانت امه من بني هاشم وانورد من سائر فريش وان لصدق بحوله وليس له من
الحسن شيء لان الله به لى يكون ادعوه لاهجه - ولا يصح ارساله لكون المرسل من
صاحب الاحياء ولعل لاصحابه - وحاب عنه في الحد ثوبان بعد رصته بالآيات
و امصوص المستقصه وموافقته ذهب العامة معنى طرحه «وجه» ان طرح الغليل
انحالف لها لا سطره طرح الحكمة - اذ لو كان لوجه مشتقة على ما ليس
بحجة قدير -

مصرف سهم الامم (ع)

لحاشه في باب مصرف الخمس والكلام في هذه المسألة يقع في مباحث

١ - عيون لاحد ج ١ ص ٨٣ - النسخ لحدود - ولا يحصاح انصرسى من ١٩٩

والاحتساب لعمدة من ٥٥ - ٥٦ - والمجس لصدوق من ٣١٨ - وعده من الكتب

٢ - التوبة لل باب ١ من توب فقه الخمس حديث ٨

الاول - في حصه الامام علي بن ابي طالب عليه السلام في حصه الاصناف الثلاثة

اما المقدم الاول فقد حتمت كلمات الاصحاب فيها في رمان عسره ^١ وعمده
 لا قول عشرة « لاء » انها مدحه للشيعة ذهب عليه السلام وسد المدرك وصاحب
 الدخيرة و ^٢ مدح وحرهم من لا كافر وعن كشف الرموز سنة في قوم من المتقدمين
 « ثاني » انه يحل عزله واداعيه و لوصفه به عداوت وهو - يحكي عن لمقعه
 و احسن و القاصي و احسن و لسيد في ثمان اجازته وعن منتهى لمصنف رابع
 بقية عن جمهور اصحابنا استحبابه وعن لمر في سنة الى جمع محققي اصحاب
 لمصنفين بمحصلين « ثالث » به حب دفعها حكى ذلك في حمله من لكتاب عن بعض
 الاصحاب « رابع » به نصرف في لاصناف لمر حودس ذهب اليه اسفد في لمر
 والمدعى في لارابع وعرضا في عرها بل سب الى لمتشهور من لمتحررين
 « خامس » لبحر من بد عها ودفعها - ذهب له الشيع في محكي الهبة « لسادس »
 لبحر من حفظها و لايضاء بها وسف منها في السدوح من الدرة سب ذلك لي
 لمختلف وغيره « سابع » لبحر من دفعها - و لايضاء بها و صله لاصناف مع اعوارهم
 حكى ذلك عن الدروس « ثامن » انها نصرف في فقراء شيعته و لم يكونو من
 لباده وهو لمصوب ابي بن حمزة « التاسع » حره حكم مجهول المات عنها
 فواه صاحب لحو مر رد « لعشر » انه يعين صرفها فم لحرر رصده مصرفها فيه و
 الا لا يحيط حاره جمع من لمحققين - و هك اقوال اخر يرجع الى بعض ما نقلناه
 و بذلك اعمصاع ذكرها

قول ١ - ليقول الاول قد اسدد به باحار (١) التحليل (و لكن) قد بضم في
 و ثل كتاب الخمس في مبحث وحب الخمس في رباح المكاسب لتعرض بها
 و لحواب عنها و يظهر لمن راجع ما ذكره و هن هك القول
 و سدل ليقول الثاني (بانه) مقتضى القواعد المعول عنها في سدل لمعوم

ماله مع عدم امكان الاصل له - ووه (ولا) ان ذلك لو تم وما حو في الاما نسي
 به حرر ربا صاحبه في صرفه في مصرف معن فلا تشمل المقام كما سعرف
 (و ثانيا) ان اربعة ثلثه بقضى التصديق بالامان لمعدرا يصبه الى مالكة المعلوم
 تفصيلا كما سسبر له

و اسدل للقول ثلثا ثلث (ثالث) احفظ (و ب) الارض نخرج كنور هه بلامام
 عنه لسلام عند ظهوره كما في احقر (١) (و لكن) برد على نوحه لا و م و دناه على
 دليل انقول ثلثي من الارادس - و رد على احقر - ان المراد كنور الارض ما فيها من
 امه و م مع - ن خرج كنور لابلارم لروم لدن كما هو و صح - و لا لوجب ن
 بدن جميع الامول

واسدل بقول نوح - برسلى (٢) حمد و حمد - ففى الاول قول لا تقسم
 بينهم على الكتب والسنة و سمعوب فى سهم و فضل شىء فهو لولوى و ن
 عقر و مقص عن سمعانهم كان على لولوى ان يعنى من عهده بقدر ما سمعوب به و
 ما صدر عنه ان سمعوب لال له م فضل عنهم - و بخوة الثانى (و قد) انهم
 محضات بمرم بسطند الامام - و فعل كل الخمس له و يمكنه من تقيم سدوونه
 لفقراء من الهاشميس ولو سيمم انقص من نصبه ولا سملات مثل هذه لاعصار كما
 لا يحقى (مع) انهم بما دلال على ن على الامام بسموهم و بس فى شىء منهم
 ن بشهد و حوب صرف هذا سهمهم فيه و من لحران يكون من ما احرو و شئت قلب
 انهم ان دلال على ان على الامام بىلا ن سموهم و لا دلال على يعنى صرف عند لمهم فيهم (و م)
 انقول انحامس - و اساس - و السابع - قد ظهرهم و دمه ما يمكن ن استدل به
 لكن و حد منها - او استد به له و الجواب عن الجميع (و م) بقول ثمن فقد اسدل
 به نوحهم « احدثهم » لصوص نداله على ن على الامام لاتمام د اعور لخمس

والركاة كمرسل حماد (١) ومرفوع (٢) محمد بن محمد استقدم من هاشم في الخمس
وصحيح (٣) حماد وهو في الركاة (وقفه) ما تقدم من خصائص هذا المصنف من مال
سعد بن الامام عليه السلام «مع» ما لا يدل على لزوم صرف هذا سهم من ثلثي سهم
لامام ان يبقى ولو من مال آخر من عند قدر ما يستعمل «في سهم» خصوص ائمة من
ان لم يقدر ان يصله من قبل فقر «شعنا كحبر» (٤) محمد بن يزيد عن أبي الحسن الاول عليه السلام
من لم يستطيع ان يصيبه من قبل فقر «شعنا» «مروان» (٥) الصدوق عن الصادق عليه السلام
من لم يقدر على صيبه من قبل صلح موانع لم يكن له ثوب صلح «وقفه» ولا به
محصلة بل فيه السجدة. وثنا بها صفة سند

وسئل للقول التاسع - ي آخر - حكم مجهول لمالك عنده ان تصدق به
(تارة) بان ذلك من تعصية المولى - لانه احسان - مالك - وان قرب صرف
لا يصل الى المالك - ان الانفة معرض الملق (و حري) بان ذلك يستفاد من
نصوص (٦) تصدق سخيون - مالك - ان لا يصرف به - لموجب بذلك ومعرفة هو بعد
الايصال الى المالك من غير فرق بين ان يكون المالك مجهول لا يقول مقبض - ومن كونه مردود
بين اشخاص غير مخصوصين ومن كونه مجهول مسقط وصوب اليه وفيها نظر (ما لاون)
فلا بد لادليل على حوز الاحسان بل المعروف ان سبب ان يمس احسان التصرف في مال
الغير معبر اذ به طم واسانه لا عدد وحسن - ولادليل امداد على لزوم اوصول لمال
ابي مالك لا على لزوم قرب طرق الاصل الى او حوزة - وكوب الاشياء معرضا

١ - ٢ - الوسائل - باب ٣ - من ابواب قسمة المصنف حديث ٢ -

٣ - الوسائل باب ١٨ - من ابواب مستحقين مائة ٣ -

٤ - ٥ - الوسائل باب ٥٠ - من ابواب الصدقة - حديث ١ -

٦ - الوسائل باب ٣٧ - ٥٥ - من ابواب ما يوجب الصدقة - من ابواب ما يوجب الصدقة

وشروطه وباب ١٦ - من ابواب الصرف وغيره من ابواب

تألف لا يوجب حو رانلافه (واما) الثاني فلان ملك المصروف محتضه بصوره تعذر الايصا
الى المالك وفي اتمامه يمكن ذلك دون مصرف في جهة معنه بقطع برصده عليه السلام بصرف حصه
فله. وعليه فهي خارجة عن مورد تلك المصروف (فحصل) ان شئنا من الاقول النسبة
لا يمكن تصفقه على لقو عد والادلة

والاظهر هو القول العاشر ومن يامل في احوال الامام عليه السلام وفي انشيد الدين
واعلاء كلمه الاسلام و بشر احكام الدين يحتاج الى بل امل و صرفه . بقطع
برصده عليه السلام بصرف ماله يستدعي عنه في هذا المصروف (ويؤيده) ان لمطوب ان
حمل عد اسهم له عليه السلام اما هو من جهة رسته و ماله الموجه لاحب حبه الى المال
في تشييد الدين وبشر الاحكام ففي حر الطبري (١) عن لوص عليه السلام لخميس عوبا على
دسا وعبي عبال وعبي موايب ومسدله و بشرى من اعرضه ممن يحاف سطوته
(وكذلك) لو يامل في حاله عليه السلام وفي احوال ارحامه المحتاجين خصوصا للمعفين
مهم لدين لاحيله لهم . لا يشك في رصده في صرفه فهم . بل وكث دلهة لسي
صعده الشعة وان لم يكونوا من السادة « وبالحمله » بعد الامر والامل لا ريب في
حرار رصده عليه السلام بصرف ماله في جهات خاصة فهذا هو الماسط والمبران

وهو يجب مر حجة الحاكم الشرعي بالدفع اليه . او الدفع الى المستحقين
بدنه . كما عن المحقق والمصنف و شهددين وغيرهم بل هو المسوب الى اكثر
العلماء . م لا يصر ذلك بل يحوز لذلك تولى لصرف بلا حاجة الى مراجعه كما عن
عربة لمعيد وغيره . وجهان . اظهرهما الاول . لعموم ما دل على ولايته على مال الغائب
وليس هو ما استدله على ولايه لعنه كي يدفع عنهم تماميه كما مر في محبه بل هو قوله عليه السلام
في مقولة (٢) من حطته في قد جعلته عنكم حاكما . وقوله عليه السلام في مشهورة (٣)

١ - الوصل باب ٣ من و ب الاعمال حديث ٢

٢ - ب مسائل باب ١١ من ابواب صفات لداعي من كتاب القضاء حديث ٦١

ابى حديثه - فابى وجعلته غسكة قصبه - يظهر لى ان للمعهده حسمع ماللحكم من
مصاص - و لمصرف فى مال لعائن مصرفه فى لمصرف من ماصب لقصاكو بحكام
كما هو المرسوم فيهم فعلا (و دعوى) ان قوله يح حسمه قصبه وحكمه لاشمل
نفس لخاص هو - خارج عن مورده و به لولى لالولى عليه «مدفعه» ان
لمدعى هو الولايه على المال - لاعلى لعائن عصبه «ولما» بدم من انهم لادم ^{الملك}
سليكون بهما انه امام دسله نفس - بولاد من بولى المصتب «فالاصير» لروم
المراخفه لى الحكم سرعى - هم لاصير بروجع لى العلم الاوى نفس
المصرف من حبه انه موضوع دو حكم شرعى لادم و من لروجع لى العلم كساير
لاحكام الشرعيه

فى مصرف حصة ساير الاصاف

مالالمقام لثانى هى باب مصرف حصة ساير الاصاف - والاقول فيها سنة
(لاول) لسقوط و بحتها بلسمه فى مال لعائن ذهب له اللى و غيره (اللى)
و حوب ديه الى رما بظهوره - بس ذلك ابى نفس من لاصحاب (الثالث)
و حوب الوصيه بها وهو المحكى عن ليهدي «اربع» بخصرس لمصرف لى
الاصاف لثلاثه و غيرها و حقه و الوصيه بها وهو المحكى عن لمعه «السادس»
الخصرس لثالث و بس لدن كما عن المسوط «سادس» وهو المستهور بس لاصحاب
بس هو المسوط ابى جمهور لاصحاب وهو نفس و سملها على الاصاف لثلاثه
و سدل للاول - بخصر التحميل - و بادل على لروم الدفع لى الامام عبد
الحضور - بقرين لى لشرط متعبر و بغيره بسقط بملشروط - وباصافه لى لثلاثه
قصور ادله لو حوب عن لشمول بحال العبه

وفى الكل نظر «اما لاون» بدم فى محث رباح المكسب «و ما لثانى» و لان
و حوب الدفع الى الامام حال الحضور و كان مما لايسعى لتوقفه لانه المستعاد

من كثير من النصوص والقنوي بل عن لمعتبر والمتنهي بسببه الى الشخص وجماعه من
 العبداء - لان عنه ما ثبت بالأدلة انه هو وجوب ايصال تمام الخمس للمولى. والتمكين
 منه - فمع عدم التمكين من الدفع له يسمى لعمومات سليمة «مع» ان وجوب الدفع
 له - اما من حيث الأمانة او من حيث ان المالك لا يكون مسلطاً على قرار نصف للأمام
 بعدم بولائه له عليه ولا على خدمه قبله - وعلى كل تقدير لا يقتضي ذلك سقوط حق
 له من عند تعدد قيامه على ما يقتضيه مصلته - بل معنى ح امسقوط هذا الحق او نصف
 بغير لغيره «وما شئت» فلا ما قبل في وجهه فصور الأدلة عن شمول لحال العبد
 من الخمس محض بولائه والاحبار والاولى مختصة بحال الحضور او جهن
 الاول ختص بها نعم دار الحرب المحصنة بحال الحضور - انتهى به حطاب
 شهدى موخه الى الحاضرين حصه ولعدي الى غيرهم اما ان يكون مع موافق في
 الشرائط جميعاً وهو ممنوع في محل البحث فلا تنهض حجة في زمان لعبد - وما
 لاحبار فهي مع ضعف ما بيدها لا تدل على تعقيد النصف بالأصاف على وجه يملكه
 او الاحصاء مطلقاً بل تدل على ان امام نفسه كك فيحوز بكونه هذا واحداً من عبده من
 غير ان يكون شيئاً من الخمس ملكاً لهم او محضاً بهم - مع انها محصنة زمان الحضور
 فيحوز اختلاف الحكم باختلاف الأرمه «ولكن» فدمر في اوائل حديثه بكتاب ان الآية
 لشريعة لا تكون محصنة نعم دار الحرب بل عدمه لجميع الأقسام - وانص حنفي في
 الاصول عدم اختصاص حطابات القرآن حتى اشتملها بها بالحاضرين وانها تشمل
 المعلومين بضا (واما الاحبار) فهي روايات معتبره ظاهرة في ان نصف الخمس محتص
 بهم فراجعها - فالأظهر عدم السقوط وتؤيد ذلك ما ورد من النصوص في مقدم بيان حكمة
 تشريع الخمس - بل هو يشهد بذلك ،

واما سائر الأقوال غير القول لآخر - فظهر وجهها مما ذكره في المقام الاول
 بصيغة مدل على وجوب ايصال الخمس بتمامه الى الامام ^{عليه السلام} وصعب ح طهر
 فالمتعين هو القول الأخير .

ثم يفعل بشرط من جعله الحاكم في ذلك كما هو لمسوق في المشهور - أم لا كما صرح به جماعة وجهاء اسناد الأئمة من وجهي (الأول) أنه يحسد دفع الخمس إلى الإمام والتقسيم بين الأصناف وطبيعته - فعد عنه يكون ذلك وطعنه بآئنه (الثاني) أنه لا دليل على تعيين حصصه سواء أكان في العس أو في البنية بتعيين لمالك ويمكن دفع لارب بمصروف مدلل على لزوم الدفع إلى الإمام وان لتقسيم وطعنه عن لشمول لحدل لعمه بل هو محض بحدل انحصار - كما يمكن دفع لذني - ما عن المسند من دعوى الإجماع على ولاية ثالث غني القصد وسنظيره من الأحبار المتضمنة لأفراد رب من جمعه وعرضه على الإمام وبقرينة له - ومع ذلك لا احتياط في مراجعته سبل الحاجة .

يعتبر الإيمان في مستحق الخمس

(و يعتبر فيهم) أي في القوافل الثلاث - البني - والمساكين - وابن بسيل البني لهم نصف الخمس بمقتضى لانه الشريعة ولصوص البني برة (الإيمان) كما هو لمشهور بين الأصحاب - وفي الجواهر بل لا أحد فيه خلاف معها كما عرف به بعضهم بل في لعمه الإجماع عنه انتهى

و سدل له (بالشع) لمقتضى الانحصار على المسكين (ويكون) الخمس كرامة ومودة لا يستحقها غير المؤمن من لمخاددته برسوله (و بآئنه) عوض لركاه المعسر فيها الإيمان إجماعاً - وبحر (١) برهم لأوسى عن الرضا عليه السلام في حديث قال الله عز وجل حرم مؤمن وامرأ شيعتنا على عدونا

و لحدثه في الكل طاهرة (أما الأول) فلا به لارجع اليه مع اطلاق لكتاب والسنة (وأما الثاني) فلان لمرد من كون الخمس كرامة - أنه محمول كرامة برسول الله عليه السلام فلا ينافي استحقاق لمخالف له (مع) - لمخالف بما أنه مسوق إلى رسول الله عليه السلام ومن أولاده يستحق الكرامة والمودة وان كان في نفسه لا يستحقها (وأما الثالث) فلان عوصيته عن لركاه لا تقتضي اعسار جميع ما يعسر فيها فذلك ترى ان القائلين باعتبار

لعدالة في مستحقها لم يسموا دعاءه (و ما الرابع) ولان محرمه لله هو موالهم
وامو لشيعتهم. وكون نصف الحصص من اموال شيعتهم اولى لكلادها لعمدة هو لاحصاء
ان شيو الا يقتضى اطلاق الاول على عدم دعائه. فاما في شريع من التردد في مسئلة من
(و) هل يسمو في المسم الفقر، كما حارده نصف ربه في حمله من كسبه. وفي
الخواهر هو المشهور بقلان لم يكن تحصيلا. ولا كما عن الشيخ في تسويطوا الحق
وتعها غيرهما وجهان .

قد استدل الاول - بالشغل - وبذلك لحمس غير ان كذا المعسر فيه ذلك. وبقوله **البيان**
في مرس (١) حماد المتقدم - نعم بينهم على الكتاب وسمه ما سمعه ربه في سهم
فان فصل عنهم شيء، فهو لوالى وان عجزوا بعض عن سعيانهم كان على لوالى
بفق من عدد بقدر ما يسعون به و ما صار غلبه ان بهم لابل له ما فصل عنهم - و
بقوله **البيان** - في مرقوع (٢) احمد بن محمد بن محمد - فهو يعطيهم على قدر كفايتهم
فان فصل شيء، فهو له - وانه الطاعل اذا كان له اموال لم يسحق شيئا وذا كان المال
له كان اولي بالحرمات ووجود المال له يقع من وجود الاب

ويكن في غير الحريم ما لا يحق اذ لا يعتمد على شيء مما ذكر في مقابل خلاف
لادنه «واما» احقرن فان سببا على عدم العمل بهما فيما صار يحد فيه وهو لاقتصار
على قدر الكفاية وانه لو فصل منه شيء كان للامام ولو عجز اتم من نصبه فهو
والا لا استدلال بهما تام - وبهما ترفع اليد عن ظهور لانه الشريعة في عدم
اعتبار الفقر في التيسير من جهة عدد قسما براسد - و تحسن لاية على ان لم يسمه
بيهما اما يكون في البوع وعدمه مع تعدل لابل فامل - واما خبر «٣» الراب من الصلت
عن الرضا **البيان** في حديث طويل - واما قوله تعالى والاسمي ولساكنين فان ابنتهم اذا
انقطع ينتم حرج من العائنه ولم يكن له فيها نصيب وكذا المسكين اذا نطقت مسكنه
لم يكن له نصيب من العنم ولا يحل له احده الصريح في عدم اعساره ولا شهره المرسل

عنه بطرح ويقدم المرسل «و دعوى» انه يجمع بينهما بالانترام بحوزة واحدة لمعاشه بقدر كفايته وان كان له مال آخر «مدفعه» بانه خلاف الصاهر مع انه يأباه قوله **الطلاق في المرسل وحمل الفقير** فرائه **لرسول** **نصف** **الخمسة** **و** **عنه** **هم** **به** **عن** **صدقات** **لباس** **«فحصل»** ان لا حوط لولم يكن اظهر اعذاره فيه

ابن السبيل لا يعتبر فيه الفقير

ثم انه بعد الاكلام ولا اشكال في عدم اعتبار الفقير في ابن السبيل بل عن المتنبى دعوى الاجماع عنه وقع تكلام في به هل يعتبر الحاجة في بلد السبيل كما هو بمشهور م لا . كما عن الحمي . ولا طهر شو لاون (لقهوز) المرسل (١) لمقدم فيه وفي ان هو هر بل في وفيها موضع لدلالة على المطلوب وهو كك «ولان» تبادر من اطلاق ابن السبيل رايه المتأخر الاحتياج فلائق لارباب لمكة في سفرهم بانه سبيل «وبؤنه» مورد في فقير من الحسن وهو حر (٢) على س برهم - عن لعالم «ع» و ابن السبيل ساء لطريق ليس يكون في لاسم في صدقه به فيه طبع عليهم وذهب ملهم فعلى الامام ان يردهم لى او صديهم من مال الصدقات فالأقوى اعذاره فيه

وهل نعم لحكم ما كان سفره في معصية . او يعتبر لان يكون فيها . و جهن مقتضى طلاق الادبه كالصوى عدم اعتباره «واما» حر لعلى فصار كونه في طاعة الله تعالى «ولكن» للاجماع على خلافه - ولا رساله - ولا احتمال كونه نفس الحصوص ابن لسيل المستحق ليركاه لى هو مورد لا مطلقه . لا يمس عنه - فالأظهر عدم اعتباره

لا يعتبر في مستحق الخمس العدالة

ثم انه قد يقال بغير مورد في مستحق الخمس - احدها - العدالة - بس ذلك

١ - الوسائل باب ٣ من أبواب قسمة الخمس حديث ٢١

٢ - الوسائل باب ٣ من أبواب المستحقين للركاة حديث ٧

ابن الحية المرتضى رد، والأظهر عدم إشارتها كما هو المشهور من لأصحابه وفي المدارك
هذه مذهب الأصحاب لا، نعم وفي مخالفه لأطلاق الأدلة «و استدلال» لأصحابه من جهة اعتبارها
في الركاة - وقد دلل لدل على بطلان الحس من الركاة وعوضه عنها من قبل أنه ركاة
في المعنى «وفيه» مضافا إلى مع اعتبارها في الركاة كما مر في محله - أنه لا دل على
عموم الدلية كتي يشمل طلاقه مثل هذا الشرط - وكونه ركاة كما يرى

لثاني عدم كونه مرتكبا للكثرة - وسد له (١) ما ورد في الركاة من أنها لا تعطى
لشرب الخمر والرائي - بقرب به بعد العاء الحصصه ثبت ذلك في الركاة - وبصحة
عموم الدلية ثبت في المقام - وبأنه - غير مؤمن لا يستحق كرامة و لمودة «ولكن»
لا حيز قدمه فيه في مسألة اعتبار الأمان فيه - والأول سبي على سبب من شرب الخمر
وإثره إلى سائر الكثرة - ونوب عموم استدلة - وكلاهما غير ثابتين

الثالث عدم كونه معاهرا المقتضى «و استدلال» به (٢) دل على - تعاقب إذا تعاهر
بفسقه لأخرمه ولا عنه - أو مقتضى إطلاق عدم إخرمه به عدم عقابته لحسن لدى هو
كرمه كما هو المستفاد من الخصوص (٣) (وفيه) مقتضى عدم ثوب - لأطلاق له
كما هو المحرر في محله من مبحث نية - أن لحسن كرامة لرسول الله ﷺ أي يدفع
إلى من است به كرامته له لا للشخص لعاص (مع) أدب من قس حكمة لشرع
دون العلة التي يدور الحكم مدارها -

لرابع أن لا يكون في الدفع اعتد على الأثم - وقد احتج به جده (و استدلال) له
بما (٤) دل على حرمة الاعتد على الأثم والأعراء بتفصيل (وفيه) أن تعاوان على الأثم
حرم نص الآية للكرامة وهو من باب التعلل وعارة عن اجتماع عدة أشخاص لايجاد

١- الوسائل - باب ١٧ - من أبواب المستحقين للركاة

٢- الوسائل - باب ١٥٤ - من أبواب أحكام البشارة - من كتاب الحج - حديث ٤-٥

٣- الوسائل - باب ١ - من أبواب فسخة الخدم

٤- رورة الفائدة الآية ٣

مرو ويكون ذلك صادر عن جمعهم كان يجمعوا غني قبل نفس محرمه من يقتلوا
جمعاً . وامر لاعاده حسه . لى حى من رب لا فعل وهى عذرة عن يحدو مقدرة
فعل لعبر مع اسفلال دى العبر فى صدور الانم مه . ولادلل على حرمتها لاسم مع
عدم كون مقدمه من متدمات العبد كما فى حد . وحدو الاعزاء مع عدم نعت
الى المعصية ولا حرص عليها محر تأمل من مع

معهم لا بعد لقول بعد المحور تكسب اذا كان في المصحح لردح جعلوا حوت لهي
عن السكر ديس بعد من دلته اروم الحب بدس السكر ومن يرد فعه من دون فرق
من الحديث «عاء» و تفرق بعد «ما» في المقام يحق الخلوة شرك
الاعطاء بخلاف «بر» لا اعطاء «ما» ولكن ذلك لا واجب عدم استحقاقه للحسن
من عدم حور لا اعطاء لقول «حر لا يوجب سب استحقاقه فلو دفع له سرء لدمه
«و محصل» لا لا يرى عدم اعتبار سب من ذلك و اية لا حور لا دفع في تعرض الاحير .

من الانفال الارضون الموات

حاشية على الأفعال: هي جمع عن ساحر مثو لسكون وهو لم يسو هي مخصوصة بسي
لهم ومن بعد ذلك الآية الثانية لقوله تعالى (١) سلوتك عن الأفعال لا يقال لله و لرسول
و لمخصوص الآية حملة من (فما) ظهر من بعض التصوص من ان يصح لرسول
و لأمام عليه و بعضه ليس مقروح الحاشية لقوى لأصحاب و انصوص المسبقة
و هي امور الأول كل ارض حرة ناذاهلها) لا خلاف من عن لحلاف و اربعة
و جمع بمقاصد دعوى الاحكام عنه و عن المسائل به موضع و قد وجد
عن غيرها (و شهد له) حملة من التصوص كحسن (٢) من ابي عمير عن حفص بن المحضر
عن ابي عبد الله عليه لا يقال ماله يوحف عنه محض ولا ركاب او قوم ضاحوا و قوم

عطوا ما بينهم وكل أرض حرية و يطون الأودية فهو لرسول الله ﷺ وهو للامام من بعده بضعة جيت شاء ورسول (١) حماد بن عيسى المروى عن الكافي و التهذيب عن الكاظم عليه السلام في حد من حول وللامام ضعو لمل يى قال وله بعد الحمى لاندن والاندل كل رضى حرية بد هب وكن رضى لم يوحف عنها بحيل ولا ركب الح وحر (٢) بنى بصر عن ابي جعفر عليه السلام قال ما لاندن قلسم لاندل قال منها المعدن ولاحام وكن ارض لارب لها وكن ارض ما اهلها فهو لنا وبحوها غيرها .

ثم ان هذه النصوص على صواعب «الاولى» مبدل على ان الارض التى ما اهلها للامام ومقتضى صلاى هذه النصوص كونه له وركاب محاد وعمرة «الثانية» مبدل على ان كل رضى حرية للامام ومقتضى صلاىها كونه له ولو كان له ما كان معروى «الثالثة» مبدل على ان ارض حرية اى بد هب للامام ورساء الاصحاب رضى ل الله تعالى عليهم على نفس الاولس ثلثه ولا بعد كونه ككـ واما مقتضى لقتدى بما له وارد فى مقام الحصر والحد فلا محالة يكون له ادمه وسمه وسمه يقدر كك الطائعتين فالارض اعماره لى ما اهلها سب من الاندل وان كك له (ح) من جهة ايه و رث من لاورث له - الارض الحرية اى له ما كان معروى سب له بن هب لاندلها والظاهر انه مما لا خلاف فيه . وعن المصنف فى لذكره دعوى الاجماع عند

ما استولى عليه المسلمون من غير قتال

الثانى و لاندل (ك) ارض له بد جف علقها بحيل ولا ركاب وكن ارض ساعيا اهلها من غير قتال) لا خلاف بينهم وسب لهما حمه من النصوص كحسن بن عمير ومرسل حماد بن عيسى ورسول (٣) اسحاق بن ابي بصير (خ) عن الاندل فقال هى لمرى الى حد حرى و احنى اهلها بلى لله ولرسول وما كان للملوك فهو للامام وما كان من الارض بحرته بد يوحف غيبا بحيل ولا ركاب وكن ارض لارب لها واما ما

مها ومن مات وليس له مولى فماله من الاعمال وحس (١) من مسلم عن الصادق عليه السلام
 الاعمال ما كان من ارض لم يكن فيها حر فدية وقوم صولحو او اعطوا ابدتهم وما كان
 من رص حر به او بطون اوديه فهذا كله من النقيض والاعمال وبحرفها غيرها

ثم اب اطلاق حسن برابي عمر بنقصي كون كل مال من يوحف عليه محل ولا ركاب
 من الاعمال والركاب ارضها ويسعد بالعموم صحيح (٢) معاوية قلب لابي عبد الله (ع)
 السيرة يعني الامام قصصون عن ثم كيف قسم من ان قالوا عليها مع مر مره الامام
 عليهم اخرج منها الخمس لانه و لرسول وقسم بينهم ثلاثة خمس وسالم يكونوا قالوا
 عليها الشر كس كماله عمو للامام بجمعه حيث حب

ثم انه وقع انصرح في موقف سماعه بالبحرين من هذا القسم من الاعمال (وما)
 عن حماد موب لروضة من به سجد على طلوع فهي كالحديث المشرفة ارضها لاهلها
 لعله عملة كما في رسالة الشيخ الاعظم ره .

رؤوس الحمل و بطون الاودية من الاعمال

بربع (و) بحامس (رؤوس الحمل) وما يكون به من الساب والاشجار
 والاحجار (و) بطون الاودية) وما فيها من ساب ومعدن وغيرها كما نص على ذلك
 كله حماد بل يظهر عدم خلاف فيه - وشهد له - حماد من بطون لاحظ
 صحيح (٣) برابي عمر عن حماد من بحري عن ابي عبد الله عليه السلام الاعمال ما لم
 يوحف عليه محل ولا ركاب الى - فان وكل رص حر به و بطون اوديه لحدوث
 ومثله حسن (٤) من مسلم المتقدم - وهذا من احصاء بطون الاودية لانه ثبت بحكم
 في رؤوس لجمال لعدم القول بعقل - ومرسل (٥) حماد بن عيسى عن العبد الصالح
 الذي الذي هو بحكمه لصحيح لكون المرسل من صحاب الاحماع - وله رؤوس

الحال و بطون الاودية و لاحام لتحديث و بحرها غيرها
و مقتضى طلاق المصوص عنه الاحصاص بما كان مهاي ارض الامم و شوب
الحكم لما في غيرها (وعن) حتى وسد لمدارك الاحصاص بالاول - واستدل به
بعد تصديق الاحبار المطبقة ادائه على هذا الحكم بالاصل - ولكن قد عرفت ما في
تصديق المصوص والاصل لا يعتمد عليه مع الدليل (و يؤيد) ما ذكرناه ما افاده اشهاد
في محكي البيان في رد الحلقى - بانه يقتضى الى لداخل وعدم القائه في ذكر
احتصاصه بذلك .

ثم بانه لما لم يكن هذا في ملك عمر - و ما يحدث فيه - كما لو جرى
الصل على الارض حتى صار من بطون الاودية او صار من حلال امكن الاحبر
فقد استدل بعدم انقذه الى الامم ايلا (بان) خلاف المصوص من مصرفه عن مثل ذلك حرمة
وراد في مصباح الفقه به لا يضمن بهم لالراء بذلك (و بان) هذين الصوابين داخلان
في الموات و قد تقدم ان الموت لا يوجب خروج الارض عن ملك مانكها اذ كان
ملكها بغير الاحياء .

ونكن برأى الاول به لم يعرف وجه تفرقه الا بصر في سوى ما يؤولهم من
عدم خروج الملك عن ملك مالكه الا مع الدليل - وهو قد استدل به دليل على ان
رؤوس الحال و بطون الاودية الامم مطلقا كبر ذلك من لواقف - فاصل - و يرد
على الثاني ان هذين الصوابين قد لم يكونا من لافان من حيث هما بل كما
منها من حيث انهما جميعا في موضع الموات و اما فردا فلا يرد لذكر لنتوضيح
و حتمنا صرف الموات الى غيرهما كما عن المحقق الاردبيي ره لاشارة به كان
ذلك تاما (و لكن) بما قد عرفت من خلاف ذلك ولد خلافا في المصوص في
مقابل الموات فلا سم ذلك (فمحتمل) بان لا يؤول هو الساء على العموم كما هو
ظاهر الجواهر

الارض الموات

(و) احدى اقسام الارض (الموات التي لا تملك) وانما هي الارض المنقطعة
التي لا تملك في ملك من لا يقطع لها عليها او لعدم ذلك. ويندرج احوالها فيها ما يلي
تكون مواتا لانها لم تكن مسوقة بعمارة - او تعرض لها اسوة بعد العمارة
والكلاء يقع في مقاسم - الاول - في الموات بالاصالة والكلاء فيه في حيز
الاولى - في انهم من يكونون للامام عليه السلام لا لا شك في ما يقتضى في احواله عليه السلام
(ولكن) ما افاده الشرح لاغض من ذلك بخصوص ذلك مستغنى عن قول انما تناوثره
(عبره) لان (بعض) ثلث خصوص بعض كون الارض الحرة للامام عليه السلام ومن
لا يملكها بالملك كونه له - كمنصوح (١) حصص وموتى (٢) سماعة وغيرهما (وبعضها)
بعض الارض الحرة التي ياداهلها او مملوكة كحجر (٣) التي ينصر وغيره (وبعضها)
ببعض الارض التي لا يملكها ولا يملكها لغيره كمنزل (٤) حديد وغيره
(وبعضها) يدل على ان الارض كلها به كمنصوح (٥) لكامل (وبعضها) ببعض ان
موتى الارض له كالتوس (٦) بخصوص الارض الحرة مطلقا ومعهده فمورده
غير لمقام فان موردها لمسوقه بعمارة لا لموات بالاصالة (و) بخصوص الارض
التي لا يملكها فمطلقا ومعهده مسوقة لسان مالامات له ، له عليه السلام بالخصوصية في
لموات من الارض (واما) يدل على ان الارض كغير الامانة فلا بد من حمله على ارادة
المالك غير الاعساره كما لا يخفى (واما) لكونه غير موقوف من طرف
الحجة الثانية في ان يملك بالاحياء مالا يظهر انه لا خلاف في ان يملكه (ويشبهه)
حملة من لصوص كقول الصادق عليه السلام في الحسن كالمصحيح (٦) قال رسول الله صلى الله عليه وآله
من احب ارضا مواتا فهي له وقول الصادق عليه السلام في الصحيح (٧) من احب مواتا فهو له

٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥

۵. الاموال باب ۳ من بواب کتاب احیاء الموات ۲۰۰

۶ - ۷ ۱ الوہائل باب من اصاب كتاب احسن الجواب حديث ۵ - ۶

وقوله ^١ في بحر السكوي (١) اوحيا ارضا منه فهي له قصه من الله ورسوله
وبحوها غير

لجهة اشبه في عصار دنا في سلك الارض بالاحياء وعنده - فمن حده
مهم اشبح في حلال والمحتق السبي في جامع المتصيد وغيرهما في غيرهما دعوى
الاحياء على اعصار وعنده قولان حراب (حدهم) عده عصاره (الشي) القصير
من رمي لحصور و لعنه فعر في الاول والثاني (اقول) مفتضى القاعدة اعتبار
بحرمة التصرف في ما حر عبر دنا و مدود سلك بمراوده لعاذه لمدقه

و سئل عدم الاعصار (دنا) كفي في الحوار رن مالت ملوك في دنت
و لم تدب ماكما كفي سلك سلالقات و حق العاره (وده) س اسكشاف
لاذن ان كان من مصوص سسه الاحياء لملكت فرد غله س تلك المصوص كاذلة
سائر لاسب لا تعرض مدون على الاذلة مادن الملت و ان كان من عره فعليه
البيان

واسئل له قول اشالب نامتاج لاسئل من س في رمي لعنه و لادليل
على سسه المقه حه في هذه الامور مع مشروعيه الاحياء مطلق (وده) ان يدوقف
على عدم صدور الادمنه س وحسبي الكلام فيه

ثم ان القائل اعصار لاذن مدعو صدور دنا - و اسئلوا في ذلك لي
وحوه (اول) السورن - حيث سفي احدهم - نهجي لكم مسي - وفي الآخر - ثم هي
لكم مسي - لمسمون - ومقتضاها وان كان هو السليث ولم مع عدم الاحياء الا ان
الجمع سبها وبن مدال على سسه الاحياء مدعى الانتراء سبكيه للمحتق خاصه
(وفيه) نهج س روعن عرقا (لبي) نفس فوجه عسهم لسلام (٢) من احد ارضا
هو ما فهي نه - فده و ن تضمن لاد الشرعي عي لاحياء لان صدور ذلك من

١ - الوسائل باب ٢ من ادراك كتاب احياء الموات حديث

٢ - الوسائل - باب ٣ - من ابواب الاعمال -

المات يقضى كونه من مالک نظير من قال من دخل ذری فله كما فيه تضمن
لأول لعلکی كضمه بسببه استحقاق للحراء وکذا فی حقه (و فيه) ان الأول
لما لکی لا یؤید به من انک فهدد لخصوص لضمه بده لعلته تعدد بالنسبة
انی رمة لأنه من قبل امام زمان علیهم السلام و حسب به المات ولم تصدر
عده الحجة منه فلا یعد ذلك كما لا یحقی (الثالث) حذر المحلل سبب مثل خبر (١)
مستخرج من عند المات - و کل ما کان من الارض فی بدن سبعت فهم فيه محسبون نحن
لهم دلت الى مفهوم فاسد لاجل فانه يستلزم منها حلیه بتصرف - فضمها انی مادن
على سبب الاحياء لعلک مستخرج ادبهم علیهم السلام فی السبب بالأحیاء و قد بوجه
موقف على سمون حذر المحلل الاراضی و هو کذا كما سنأی (و مع) ما
اورد المحقق کشف الغطاء و هو دلائله شاهد الحال على ربحهم بالأحیاء و حسب
بهم من رد الارض و لا یس به انما (فمحصر) ان الاظهر ثبوت رصده ^{بشأن}
بالاحیاء .

لجهة لرابعة فی - لعلک بالأحیاء هل یخص بالضعف م بعد کل قسم - م
بعم الکافر - فمن الذکر بالأحیاء - عن اعتبار الاسلام بوجوده ما عن جمیع ائمه صد
(وعن) جمع من الاساطین عدم اعتباره .

و سئل الاول (بالسویب) لعلک من لضمه لضمه لضمه (و یصح)
الکافی من حی ارضهم لضمه لضمه لضمه (و لکن) سوس ضمه - و یصحیح
للمفهوم لکی یس على عده یس لضمه لضمه لضمه

و سئل الثاني باطلاق لضمه لضمه و یصحیح (٢) محمد بن مسلم عن بشر
من ارض اليهود و نصارى فقال لیس بهأس انی ان قال و اساقوم احواش من الارض
و عموده فیه حق یهودی انهم یحود یصحیح (٣) انفصلاء و حرر اراد (٤) فو یبعد

عرفت من غير الأدلة سموت أدبه عليهم السلام انيكة - بحار التحيل لمختصة
بالسعة ودلالة شاهد حال في زمان الغيبة لأمراء بمكة الأرض لعمر الشعة بالأحباء
يقف على آخر ردة - ذلك و لا يكون الأحباء مملوكا وفي صحيح عمر بن يزيد
عن مسعود بن عبد السمك المتقدم - انما كان في بني عردم وول كسهم من الأرض حرام
عليهم حتى يقوم قائم واحد الأرض - وهذا صحيح في عدم الأدلة لشيعة ولا يظهر هو
الاختصاص بهم .

لحقه الخدمة في الأرض هل يمكنه المحيط محان و يجب ادائه حراحيها
الى الامام - وقد عرف في القوم ان املك بلاسوس و عن قوله الشرايع جمال
العوض (قول) قد عرف قولهم - جنة اسلام من احبى ارضه مران فهي - هو حصول
ملك محان - ومقتضى صحيح الكافي وسنن برز المتقدم هو ان يجب حرج
المساقي الكوثر منكا - ومقتضى خصوص احبى مقول انجراح (وجمع) من هذه
نطو ثف بحسب مقول حرج على رة - انحصور كما عن شيخ لا عظم احتماله
باناه صريح مقول السخس (كما) بحسب مقول حرج على رة لا سخدم كما
احد شخ رة - وفيه ظهور في الغيبة (ولاحق) - لا بد من مقول انجراح
اورد عنها بن عينا بعد رة مع مقول لملك بالأحباء و عدم عمل لأصحاب
بها (مقول) اني اذكره في آخر الأوب من مباح لفقائه من عدم كونه هذه الأرض
مها (ولاحق) لا شك في صراط انجراح انما بعد شرعه وبسجل مقول لأحباء
لأعدرس لها

السموات بعد اعمارها

مقدم لتبني سما عرض له انبوب بعد اعمارها (فون) كانت اعمارها سموة
كانت اعمارها خمسة او عرصه فهي بلاه - ما كانت اعمارها عرصه وبلاب لأرض
لعروضة كانت عوان بالأصله وملكه غي وحي وفيه على مشي عيه - واما كانت

صله فلما دل على أن الأرض لغيره لا بد من التمسك بالأصله والعرض ومالك
 من المصوب على أن الأرض لغيره - وأخره لغيره - وأخره لغيره - وأخره لغيره
 في العرض - وأخره لغيره من معمر والكلاء فيه في مورد
 الأول به هل تخرج الأرض بالموت عن ملك المصحب كما أن المصنف به في
 المذكورة وشهد في أملاكه ما لا تخرج كما هو له في مورد من الأصحاب - ووجه
 في سبيل المخرج بوجوه (أ) الأصل فيه ما لا يتركه الأول
 حتى عادت إلى ما كان عليه من قبل (ب) كونه أصح ما لا يوجب
 ضروره. (ج) ما لا يوجب في ملك المصحب وحده عن ملكه مع ذلك أن لا يوجب
 ما يخرج لملكه لا يكون سبب (أ) في أن ما لا يوجب في ضروره ملكا هو لأحد
 وإلا لكان سبب (ب) في أن ما لا يوجب من الأدلة كونه في أرض مملوكة سبب
 لأحد وبه كسائر الأصحاب المملوكة يكون سبب لحدود - يمكنه لأن الأرض المملوكة
 بموالات لغيره مملوكة ولا بد من سبب لملكه حدود - (ب) في أن ما لا يوجب من الأدلة (١)
 على أن الأرض لغيره - (أ) في أن ما لا يوجب من الأدلة (ب) في أن ما لا يوجب من الأدلة (٢)
 ما في المصوب الآخر (٢) من أن ما لا يوجب من الأدلة (ب) في أن ما لا يوجب من الأدلة (٣)
 في أن ما لا يوجب من الأدلة (ب) في أن ما لا يوجب من الأدلة (ب) في أن ما لا يوجب من الأدلة (ب)
 (تارة) ما لا يوجب من الأدلة (ب) في أن ما لا يوجب من الأدلة (ب) في أن ما لا يوجب من الأدلة (ب)
 للملكية حتى بعد عروض الموت (وخرن) به من ملك في هذه الموصوفات في أن
 الموصوفات في الأرض فهو في الموالات المستحقة فهو مرفوع (وكرر) دفع الأول أن
 المحار حجة لأصحاب في مورد الشك في المقضي (مع) به في أن ما لا يوجب من الأدلة (ب)
 لشك في المقضي لدى سبب الشك لا عظمه على عدم حجة لاستصحاب فيه من
 مورده ما لو شك في قضاء المستصحب لسقاء في عمود لزمان - ولا يظهر به أنه على
 ملك المصحب .

المراد من معنى المحتار من عدة لحروب هل يملكها بواحياء آخر كما عني
لعلامه في المذكور والشهد الثاني في لزامه بل عن جامع المقصد به لمشهور
بني الأصحاب - م لا يملكها كما عن جماعة من العلماء والمحققين منهم المسبح
في المسود والحق في السرير - أم يحصل من ما ذكره من لحروب مستنداً إلى إهمال
الملك وترك لمرأوله به - وبني ما إذا لم يكن مستنداً إلى ذلك فملكها على لأول
دون لثاني كما هو المختار وجوه

وبحق الكلاء بحث في موضعين - أحدهما - فيما يقصده لقواعد - قد يقال
أن مقصدي عمود من حدار حصة في ملك - حتى الثاني (ولكن) يرد عليه ما
يؤم من أن هذا ليس مقصداً لأن مالك الطول كى لا يحتاج إلى ذلك والملك و
الترما يثبت في ملك الأمان من حية احبار لتحصل وشهد لحد - وعليه فمقصدي
قاعدة السلطة وحرمة التصرف في ملك الغير بالارصاد عدم حوار لأحياء في المقام
ثانيهما - فيما يقصده لتصوير الحاصلة - وهي على قولنا (لاولى) مظاهره
نقد على ملك المحيى لأول كصحيح (١) من باب حاله عن الصادق عليه السلام عن رجل
يأتى الأرض الحره فستخرجها ويحرقها بهارها وعمرها و يزرعها مد عه
ون عليه تصدقه ورد في التهذيب فان كان يعرف صاحبها قال لا فيؤد له حقه
د لمر د يالحق اما الأرض او احرقها وحلى لندرس د على ذلك - و نحوه غيره
(ثانية) مظاهره صيرورها ملكاً للمحيى - من دون شيء عه كصحيح معاونه (٢)
عن الصادق عليه السلام إنما رجل يى حره دارة فستخرجها و كرى ابهارها وعمرها ون
عليه فيها تصدقه ون كانت ارضا لرجل فله عه عنها وتركها فاحرقها ثم جاء
بعد يطلبها ون الأرض لله ولمس عمرها فان مظاهره ان الأرض لمن يقوم بعمرتها (الثالثة)
ما تضمن حمية الثاني به ووجوب الحرق عليه كصحيح (٣) الكاظمي المتقدم فان

١ - الوسائل باب ١ من أبواب كتاب احياء الموات حديث ٢

٢ - ٣ - ١ وسائل باب ٣ من أبواب كتاب احياء الموات حديث ١ - ٢

بركته وحررها وخصها ربح من المسلمين من بعد معرفه واحكام فهو الحق بها من
 احدى بركه فيؤخر حررها الى الامام من حل نسي - وقد مر ان اطلاقه الاخره
 بتعريض طرفها - وان الاول - وحيث ان الناسة تخصه بصوره الايمان فخصص
 لاولي بها فيكون اسحق ما حرره من المفضل (ويؤيد ذلك) ما ورد في الأرض التي
 سلم عنها فوعا فان الارض وراكب منكم اياهم اذا حملوها حتى حررت لولي
 المسمى ان يملكها من غيرهم بغيره وبعارته وأحد واحد الاخره وبيع حقدار حق
 الأرض في ماليتها ونصرف باقي في الامور العامة (ثم ب) ذكر سائر ما في وجه
 لجمع من لصوصه الجواب عنها كقولنا اني نحن حر

الأرض العامرة

ثم بعد ما عرف حكم الأرض المسبلة لا بأس بالرد الى حكم الأرض العامرة
 - ومحصل القول فيها - انها تكون عامرة بالأصله اي لمن معمر - وحرى تكون
 عامرة بعد الموت والموت - بالعمدة التي سنع بها على ما هي عليه من الحال كما ان
 كانت بحيث تكثر عنها وقوع الأمطار ونحو ذلك
 - العامرة بالأصله وتكلام فيها في مقامين - الاول - في انها تكون بالامام -
 ام تكون من صاحب الأصله - سنفهر لسبح لأعظم من كلام النجوم لاول - وصاحب
 الجواهر استظهر منه الثاني -

وكيف كان بعد سبل لكونها من الأمان واللامه بوجود (لاول) ما ذكره المحقق
 ، ان نبي رة قال ولما روى علي ما في لس ان كن ارض لم تخر عليها منك مسلم فهو
 للامام عليه السلام (وفيه) ولان صاحب الجواهر رة صرح بعدم كون ذلك روية وثاب -
 به لا يمكن لانتم بعمومه فان مقصاه كون جمع راضي الكفار بالامام مع اختلاف
 النص والاجماع - وثالثا - انه لو سلم كونه رة وعاماتين بخصيصه بمسألتين (لثاني)

ما فاده بعض المحققين رد قال وهو صريح عبد الاحم (١) الذي هو قسم من المجبة
بالأصالة في الانتقال (وفيه) أولاً ان الاحم من الموات فان الاستيعام مانع عن الانتفاع
بالأرض وقد صرح بذلك الفقهاء - وثاناً - ان كون خصوص هذا القسم للأمام للدليل
خاص اعم من كون سائر الأقسام له - بخلاف (الثالث) فانقسم (٢) ان الأرض كلها للأمام
وقد تقدم به لابد من توجه هذه النصوص بحملها على الملكة الحقيقية غير المدونة
لكونها من المباحات او لغيرهم عليهم السلام (الرابع) مصحح (٣) استحق من عدم
حيث مدونه من لاف - ان الإمام كل أرض لأرب لها من المدونة - ومجوده خبر (٤)
في بصر (وفيه) ان إطلاق هذين الخبرين يقتضي في مرسل حماد حيث عد من الأعمال
لأرض المسه لأرب لها انقسم الأرض - المسه في مقام تحصر والتحديد - بل بالمفهوم
على ان لأرض غير المسه لسب الإمام (وما) فاده لشع الأعظم رد من الظاهر ورود
لوصف مورد العتب اذا عالب في لأرض التي لا يثبت لها كونها مواتاً (رد عنه) ان
المسته لم تؤخذ قديماً للأرب لها - والمباحات في الأرض فلا يكون انقضاء عليها - مع -
به لاوجه لحمل بعد على العتب - مع - انه لو لم ذلك امكن حمل الامتلاكات على العتب
لكن مذكوره اذ كما يدل ان ذكر القدر يكون للعقب كك بعد ان اعماله مع اعشاره
بمكان العقب فلا إطلاق بعدم العامرة - فلا يظهر انها من المباحات الاصلية

تقدم الثاني - سواء على المحذر من انها من المباحات لا الكلام في انها تملك
- الجارة كما لا يخفى واما على كونها للأمام - فمما سدد بشع الأعظم لملكها
بالجيرة بمعوم السوى (٥) من سق لى ما لم نفسه اليه مسلم فهو احق به (وفيه)
اولاً انه محض سالا مالاً له - فلا تشمل المقام - وثانياً ان الاحق اعم من الملكية

راجع لوسائل باب من يواب الامار

٢- اصول الكافي ج ١ ص ٢٠٢ و ٢٠٩

٣- الوسائل باب ١- من يواب الامار - حديث ٢٠ - ٢٨

٤- لمصدر كتاب ١ من يواب كذب اعداء الموات حديث ٢

ولحق ان يسند له باحار الخليل الطاهره في الملكية كما سيأتي - ثم انه
مكن القول بتملكها بالاحياء لقوى السكوني (١) عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله
من عرس شجرا او حفر واديا ندبالم بسنة اليه احدا واحبي رصامته فهي له قضاء من
الله ورسوله و طهره بقرية جعل العرس والحفر قال الاحياء انهما يوحان المسكنة
بافسهما وبصممه العاء الحصوية بسب الحكم في ساير افراد الاحياء ولمصر (٢)
ان مسلم وايما قوم احوا شيئا من الارض او عمود فهم احق به وهي لهم

الارض العامرة بعد الموت

وما العامرة بعد الموت فان كانت العامرة بسبب ما وى كانت الارض للامام عليه السلام
للاستصحاب بل للاداة فانها دالة على عدم خروج المثلث عن ملكه ماله بلا سب
وان كانت بالاحياء فان كان ذلك بعد دية فهي له بشيء لمار - وان كان بديه فاشهور
بين الاصحاب انها ملك للمحيين عن غير واحد دعوى الاحماع عليه وعن التقيع اجماع
لمسلمين عليه وقد تقدم الكلام في ذلك وعرف به تملك بالاحياء وتفسير ملكا للمحيين
(ثم ن) احكام الارض المفتوحة عمود - حصة سهام كورة في آخر الجزء الاول من
مهاج المقامه وجمعه مهامد كورة في الجزء الثالث من ذلك لكتاب في احكام الاراضي
فمن احب الاطلاع فليقرأهما .

الاجام من الانفال

(و) السابع الاجام جمع احمه وهي الارض المملوّه من القصب و لشجر
الكثير لملف بعضه بعض كما صرح بذلك في محكي لروضة وغيرها وعيه فالنفل
الارض دت لشجر الكثير او المملوّة من القصب (فما) عن اللعوين من تفسيرها بديها

١- الوسائل باب ٢ من ابواب كتاب احياء الموات حديث ١

٢- الوسائل باب ١ من ابواب كتاب احياء الموات حديث ١

الشجر ليلف من مسامحاتهم في التعبير .

وكيف كان فيدل على كونها من الانفال كما هو استشهد من لظاهر عدم الخلاف فيه حملة من المصوص - هي مرسل (١) حمداً المتقدم ويروى من الحداد ويطون لاودة ولاحام ونحوه حر (٢) داود بن فرقد بن عرد (٣) وحر بن حسن بن راشد (فما) عن المحقق في المعشر والمصنف رد في المسئلة من الوقف فيه (ضعف)

ثم ان الكلام في كونها مطلق بالامام و د كاس في الاراضي المختصة بالامام هو لكلام في رؤوس لحال ويطون الاودية قولاً ودليلاً . وقد عرفت ان الاقوى هو العموم هو صاحب ارض الغير - سجل في ملك الامم عليه السلام

صوافى الملوك من الانفال

(و) الثامن (صوافى الملوك) وهي السفولات العبيد التي تكون للملوك (وقطالهم) وهي راضبهم - بلا خلاف احده في ذلك ويشهد له حملة من المصوص لاحد موثق (٤) سماعة عن الانفال - فقال عليه السلام كل رضى حربه او شيء يكون للملوك فهو حائض للامام عليه السلام الحديث وصحيح (٥) داود بن فرقد عن الصادق عليه السلام فطابع الملوك كلها للامام وليس للناس فيها شيء ونحوه غيرهما

و يمكن الاستشهاد له بسايل عنى نصيباً لعبيده له كحر (٦) ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألت عن صعو لسال قال عليه السلام الامام يأخذ الحارفة الروفة وهو المركب الفاره والسيب الفاطح والدرع قبل ان تقسم العبيده فهذا صوافى الملوك وصحيح (٧) ربعي بن عبدالله بن الجارود عنه عليه السلام كان رسول الله صلى الله عليه وآله دا اناه الممحم حد صغوه

١-٢- الوسائل باب ١- من ابواب الانفال حديث ٣٢-٣

٣- التهذيب ج ٢ من ١٢٦ الرقم ٣٦٦

٤-٥- الوسائل باب ١ من ابواب الانفال- حديث ١٥-٦-١٥

٧- الوسائل - باب ١ من ابواب عبيد الممحم - حديث ٣

وكان ذلك له - نى ان قال - وكث لامام حد كذا لرسول ﷺ ومرسل (١)
حماد عن لعبد لصاحب عليه السلام فى حدب و للامام صمو المال ن بأحد من هذه الامول
صموه الحارية الدرقة والذابة العارفة والثوب والماع مع حب ويشتبه بذلك له قبل
لقسمة - ونحوها غيرها .

و يعرف فيها ان يكون (غير المعصوه) من مسلم او معاهد ممن كان
محترم الما بلا خلاف - . و شهد له مصفا الى انه مقصى القاعده و الاصل بعض
نصوص الباب .

حكم المعادن

لناسع لمعادن عند الكلبي والممد و شيخ و لديمي و القاصي و قمي
و عن الكفانة والذخيرة و كشف لعماد . و استدلل له بموثق (٢) اسحاق بن عمار
قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الانفال فبى لقرى ننى قد حرب و يحلى اهلها فبى
لله و للرسول و ما كان للمموا فهو للامام و ما كان من الارض بحرمة لم يوحف عليه
بحمل و لاركاب و كل ارض لارب لها و لمعدن منها و من ماب و لامولى له فمائه من
لانفال و بحر (٣) انى ينصر عن لباقر عليه السلام ان الانفال فبى و ما الانفال قال عليه السلام
منها المعادن - و قرب منه بحر (٤) داود بن فرقد (ولكن) برد على الموثق - انه
يحمل بكون لضمير فى (منها) راجعا الى الارض المذكورة لا راجعا الى الانفال
(مع) ان عن بعض المسح جعل بدل - منها - فيها - و عليه فهو يدل على ان المعادن
فى الارض التى لارب لها للامام و من الانفال و ان غيرها فلا تعرض له - و يرد على
الاخيرين ضعف السند .

و عن جماعة من الاصحاب ن الناس فيها شرع سواء و عن لجواهر انه
لمشهور نقلا و تحصلا و سدلو له . بالاصل - والسيرة - و حنوا حار الخمس عن

التعرض لذلك .

ثم ان الكلام في اقسام الميراث من حيث انه قد يكون في ارض مملوكة - وقد يكون في ارض لا وارث له - وقد يكون في ارض المملوكة غرة بغيره - وقد يكون في ارض المملوكة غرة بغيره - وقد يكون في ارض المملوكة غرة بغيره .

ميراث من لا وارث له من الأفعال

(١) العشرة (ميراث من لا وارث له) - ولا خلاف وعن المصنف انه من الأفعال عند علمائنا اجمعين - وفي المسائل دا عدم الوارث حتى ضمن الحريرة بعدد ن لوارث هو الامم - وفي ارض - ولا خلاف بعد الاصحاح للمحكى في خلاف وانصة ولسانز والتمهي و المسائل وغيرها من كتب الجماعة المح - وكيف كان فيشهد به خمسة من المصنفين - لاحظ صحيح (١) محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام مات وليس له وارث من قرانه ولا ميراثي عاقبه قد ضمن حريرته فما له من الأفعال وصحيح (٢) الحسين بن الصادق عليه السلام في قول الله تعالى يستلوث عن الأفعال صدوق عليه السلام من مات وليس له مولى فما له من الأفعال وصحيحه (٣) لا حرجه عليه السلام في حديث ومن مات وليس له مولى فما له من الأفعال - وصحيح (٤) عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قصي امير المؤمنين عليه السلام ليس اعق عدا سائه انه لا ولاء لمواليه عليه فان شاء تولى الى رجل من المسلمين فيشهد به يضمن جريزته وكل حدث بمرمه - وقد فعل ذلك وهو يرثه وان لم يفعل ذلك كان ميراثه يرد على مالم المسمى - الى غير ذلك من الاخبار دلالة على ذلك .

وعن الصادق عليه السلام في العقبه الفرق بين حال حضور الامام عليه السلام والميراث له وبين زمان الغيبة فجعله لاهل بيت الميراث واستدل له بانه مقتضى الجمع بين المصنفين المتقدمين

وبن إجمار حر كمرسل (١) د ودع بن عبد الله بن ماسد حل على عهد من المؤمنين عليه السلام لم يكن له وارث فدفع من المؤمنين عليه السلام ميراثه إلى حمته ربيعة عليه السلام ومروغ (٢) السري إلى امرئ مؤمن عليه السلام في الرجل يموت و ترك مالا ليس له وارث قال فقال من المؤمنين عليه السلام من إجمار حمته ربيعة عليه السلام ومروغ (٣) اصدوى قال دوى في حر آخر من مات و ليس له وارث فميراثه يمشى ربيعة عليه السلام يعني أهل بلده

وقد ولا أحد من خصوص صبيحة الأساد لا يعتمد عليها مؤثمة ان الجمع المذكور شرعى من دليل قطعه فان المرسل متضمن لدفع ميراث المؤمنين عليه السلام نفسه المال لأهل بلده في الآخرين مرفوعة اليهم فكيف يحسن هذه الخصوص على حال العسة مؤثمة من عدم ما يضمن هذه الخصوص عليه السلام ميراث المؤمنين عليه السلام لأهل بلده أو امره بذلك وليس في شيء منها نفي ذلك ولعله كان من جهة انه كان ماله وله ان يصعد حيث شاء فقد صرقة في هذه الموارد - وقد صرح المصنف والشيخ بان ذلك كان شرعاً عليه السلام

وعن بعض المحدثين الحكمة من بعض السجدمشركة بالياء بعد الشين والمراد به هو لاح الرضا عليه السلام فتخرج الخصوص عن محل البحث ويكون بطريق حر (٤) مروك بن عبيد عن الرضا عليه السلام قال قلت له ما تقول في رجل مات وليس له وارث الا حاله من الرضا عليه السلام يرثه قال عليه السلام نعم الحديث .

وعن شيخ في الاستبصار والاسكافي انه ليس مال المسلمين لا الامام - واستدل له بصحيح (٥) سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام في رجل مسم قتل وله اب نصراني لم يكن له يرثه قال عليه السلام يؤخذ ويحل في سب مال المسلمين لان حياضه على بيت مال المسلمين وصحيحه (٦) لأخره عليه السلام عن مملوك اعقب سائفة قال عليه السلام يتولى من شاء

١-٢-٣ . الوسائل . باب ٤ . من ابواب ولاء صغان الحريرة والامامة - حديث ٣٠٢٣

٤ . الوسائل . باب ٥ . من ابواب ولاء صغان الحريرة والامامة من كتاب الموارث

حديث ١

٥-٦ . الوسائل . باب ٤ . من ابواب ولاء صغان الحريرة والامامة - حديث ٨٠٥

وعلى من تولاه حريرته ولم يبرئه فقت فأن سكت حتى يموت قال عليه السلام يحمل ماله في بيت مال المسلمين وحر (١) معاوية بن عمار عليه السلام من اعتق سائته فبيوال من شاء وعلى من والى حريرته ودمرته فأن سكت حتى يموت جدير أنه يجعل في بيت مال المسلمين إذا لم يكن له ولي (و بحوث عبد) أنه إذا أمكن حمل هذه النصوص على إرادة بيت مال الإمام من بيت مال المسلمين ولو يعرفه لأحرر السابقة وترفع التعارض بين الأحكام والأبقدم مانع - للشهره - ومخالفة العامة - وغيرهما من المرححات

الغنائم المأخوذة بغير إذن الإمام (ع)

(و) الحاد عشر (الغنائم المأخوذة بغير إذن الإمام ع-) على المشهور بين الأصحاب نقلاً وتحصيلاً كما في الجواهر وعن الحلبي دعوى الإجماع عليه (و عن) المنهى في كتاب الخمس بهذه العنونة تبين غيرها في يهلس فيها لا لخمس و ستجوده في المدارك (و عن) بعض لفصل من لغرو والديع فالغنائم مع لغرو ولا مع ومع الدفاع للمعصم (و عن) بعضهم الفصل من لغرو لدعاء إلى لاسلام ولعبيمه للإمام وبين ما ذكر كان للمهر والعلية فحب الخمس (وفي لغروة) لتعصيل بين صورته إمكان الأسيدان فهي للإمام وس صورته عدم إمكانه فمس عليه لا لخمس

والأول أظهر ونشهد له صحيح (٢) معاوية بن وهب وأخيه بابراهيم بن هاشم قال قتل لابي عبدالله عليه السلام لسهه بعثها الإمام فصبوا غنائم كيف قسم قال عليه السلام فقتو عليها مع امر مره الإمام أخرج منها الخمس لله و للرسول وقسم سهم أربعة إحسان و لم يكونوا قائلوا عليها المشر كس كان كما علموا للإمام يجعله حيث أحب (و ورد عنه) الشرح الأعظم - لغرو لا يحق عدم دلالة على المطلوب لا د اعسر مفهوم القيد في قوله مع مر امرد لأما مع بمل فيه ايضاً لأن لغرو من الصمبر

١ - الوسائل باب ٣ من أبواب ولأه صان الجيرة حديث ٩

٢ - الوسائل باب ١ من أبواب الأفعال حديث ٣.

فتنبو رجع الى البرية التي بعثها الامام عليه السلام في عند لا يكون لتخصيص قطعا (وفيه)
 دلالة تتوقف على اعتبار مفهوم شرط - بناء على ما هو المحقق في محله من انه كلما
 اردد الشرط المذكور في العينة فبدون كل معد يهود ومركس مور راد المفهوم
 سعة في هذه الشرط يكون بناء على اخرائه وفورده الماحود في المقسم فسمي بانتهائه
 للحكم الثاني في الثاني - وفي المقدم قوله - مع مر مره الامام من فيود الشرط فدلالة
 الصحيح على المفهوم تتوقف على اعتبار مفهوم الشرط الذي يقول به ومرسل (١) العاس
 نورا عن رجل سماء عن ابي عبد الله (ع) اذا غر فود غير ان الامام فسموا كاتب لعنة
 كلها للامام و د عرو فامر الامام فسموا كاتب لعنة الخمس بوضع سده معجرا بالشهره .
 و استدلت في (صلا) (ايه لشرطه (٢) وحس (٣) الحلبي عن الصادق عليه السلام في
 الرجل من اصحاب يكون في و انهم فيكون مفهوم فمصعب عنه فقل عليه السلام يؤدي حمسا
 و طيب له (و يكن) نرد على لاه ان امراد لعنه في الايه الشريعه ان كان هو العينة
 لى تكون ملكا لمعهم فهي لى في هذه من به لعانته بملكها لمعهم و سده في
 مفهوم من سده ملكه فيه الخمس - وان كان هو مطلق لعنة فهي انى بدل على ان على
 المعنى لخمس و اما كون لى في به و اعتره فهي لى عنه فيمكن ان يكون بطر من
 سخر ح كرا في ملك العرفانه بملكه و عنه فيه الخمس - مع - انه لو سلم اطلاقه
 بعين ببيده ببحر من المقربين - ورد على الحسن ان الجمع بينه وبين بحر من
 يقضى حمله على ضرورة الازد لمحل - وان لم يكن ذلك جمعا عرفا بتعين طرحة عند
 تعارض لوجود لا يحتمل

و ما نقول ان شافيه تتوقف على محضر احكام المرسل ولكن بعد ما عرفت
 من دلالة صحيح معاوية على كونه للامام لا وحده

١ - الوسائل - باب ١ - من ابواب الامتثال - حديث ١٦

٢ - سورة الانفال الايه ٢٣

٣ - الوسائل باب ٢ من ابواب ما يجب فيه الخمس حديث ٨

وبه يظهر ما في القول الرابع أنه لو تم فإنما هو في فرض انحصار المدرك بالمرسل مع أن انصراف العرو لي ما كان لمدعاة إلى الإسلام كما هو مسمى الاستدلال بمسوغ واستدل للاخبار بأن لظاهر من المرسل هو الانحصار بالصورة الأولى أي صورة المكان الاستيدان (وفيه) مصداق إلى ما عرفت من عدم انحصار المدرك به اختصاصه بها غير صاهر - فحصل أن الأقوى هو ما احصاه المشهور من كونها للامام (ع) مطلقا . ثم إنه عدي غير واحد من الكلمات من الأفعال لبحار واستدل له بصحيح (١) فحصل من لبحر عن الصادق (ع) أن بحر مثل كرى برحلة خمسة بهار لسان الماء يتبعه لغراب ودجلة و نيل مصر ومهران وبهر بنع قدسفت اوسعى منها فلابد من لبحر المطبق بالديا وهو افسكونت وبخوه خير (٢) يوسى بن طبيان او المعنى بن حبيب لانه عدي الأهار ثمانية مسحات و جهنم والحشوح وهو بهار اشاش ومهران و نيل مصر و دجلة والفرات .

وعن المصنف عد المعذور من الأفعال - وعن نحوه لم يقبله على دليل فيه لا يرجع إلى لارضى لانه

في حكم الأفعال في زمان الغيبة

(١) المسحصل من مجموع ما ذكره ان (هذه) الأفعال (كلها) للامام (ع) - بحسب لجعل الأولى - وبما بخلاف وقع في به هل بحسب لانه في زمان الغيبة لشيعه كما صرح به لشهدان وجماعه بل بسب ذلك إلى المشهور - وان كان ظاهر المحكى عن لمحتف من عبار الأصحاب عدم بحسب هذه الشهرة - أم لا يجوز التصرف فيها فيما عدا الماكح و لساكن و لما حرر . كنه بسب إلى المشهور في الحدائق أم يحصل بين لارضى وغيره - والقول بتحسب فيها خاصة وجود .

١ - الوسائل - باب ١ - من ابواب الأفعال حديث ١٨

٢ - الأصول ج ١ ص ٢٠٩ وفي الوسائل باب ٢ - من ابواب الأفعال حديث ١٧

قد استدلل للاول بحرف (١) الحرف من لمعيره المصري وحسب على ابي جعفر عليه السلام وحسب عنده فادامجة قد استأذن عليه فاذن له ودخل فحدث علي ركبته - ثم قال جعلت فداك في اريدان شئت عن مشيئة والله ما يريد فيها الا فكاك رقتي من النار - فكانه رقبته فاسوى حاله - فقال يا حجة سبي فلا تستسئ عن شيء الا احترت به - قال جعلت فداك ما تقول في فلان وفلان قال يا حجة ادنا لحسن في كتاب الله تعالى وب الاعمال ولد صغوا بنين وهم والله ولد من ظلمنا حق في كتاب الله تعالى واول من حسن ليس على رقبته ودمنا في اعناقهم الى يوم لقمة يظلم هل الت واناس لينتسبون في حرام لي يوم القمة يظلمنا هل الت فقال حجة الله وان ليه واجعوب ثبت مرسل هلكنا ورب لكمة - وان مرفوع حسده عن الوسادة فاسمع لعلة وعد يدعاه ثم افهم منه شيئا لا يسمع في آخر دعائه وهو يقول اللهم ان قد حسنا ذلك لشيعت الح (وفيه) ان قوله عليه السلام ذلك كان سريرة الى ما ذكر في قوله ولد الاعمال - كان الاستدلال تام ولكن بما به يحتمل ان يكون اشاره لشيء ذكره في دعائه لدى لم يفهم لحرف منه شيئا فلا يتم ذلك كما هو واضح .

وبحرف (٢) يوسف بن طيب او لمعلي بن حبيب - قلت لابي عبد الله عليه السلام ما نكم من هذه الارض فتسمم ثم قال ن الله بعث حزئيل ومرد ان يحرق بديهم ثمسة انهار في الارض منها سيحيا لي ان قال فما سبب او استمعت فهو لنا وما كان له فهو لشيعت وليس بعدون منه شيء الا ما عصب عبيه و دوليا في اوسع فحبيب ده الى ده يعني ما من سماء والارض ثم يلاهد الانه في لي لدين آمو الح (وفيه) ان قوله وما كان لنا ان لم يكن مسوا فاقوله فما سقت واستفت فهو لنا - كان يصح لئمتك باطلاقة ولكن لسمه به بموجب لكون المتأخر من الموصول از ده لعهد لا الحس لا يصح ذلك وعليه فيحتص التحليل بخصوص الارض

ومحرم (١) وودن كثير الرقي عن امي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول الناس كلهم يعيشون في قصص متعلمها الا انا حطت شعب من دينك (وفيه) ان لمساوا ابي انهم منه تحليل حصوص مسوق معبد عامة الناس غلبه وسر هو الا لارض وما يسمعها .
ومحرمي يوسف و نحرث لانس في مشبه تحليل الخمس فما يشرى من من لا يعتقد الخمس (وفيه) به سيأتي في تلك المشبه حصصهما به (فتخصص) شيئا من ما سدل به على تحليل مطلق لانزال لاندل عنه و بعضها يدل على تحليل حصوص الاراضي وما يسمعها

وشهد له مصدا الى دينك صحيح (٢) عمر بن يزيد عن بي سير مسبح بن عبد الملك في حديث قلنا لابي عبد الله عليه السلام بي كسوتك لموصى الى ب فاب قمت له ب خمس لك لمال كنه - فاب الى ب فاب فطستك و حطتك منه فقدم اليك مالتي وكن ما كان في يدى شعب من الارض فهم فيه محللون و محلل لهم ذلك ابي ب يقوم فبما الح (والسر) المظنعة عسى المعاملة معها معاملة المسحوت الاصلية (ويمكن) استعدته ما ب على ملك لارض بالاحياء بفتح سبط (و يؤيده) ما بين من انه لولا لحر لوقع كثر الناس في لحرار لعا في لاحتفاظهم عنهم لسلام بذلك كما يظهر من تعديل تحليل في كثير من النصوص بطب تولاده فدا لا في التوقف في تحليل حصوص الارض (فتخصص) ا ب لا في هو انقوب ثلث

هي امر لانس بفسه حله وهو ب الشخ لا عظم رد بعد ما سلم دلالة حمته من النصوص على تحليل لانزال احاب عنها بانها بعموما تدل على تحليل خمس الارواح بضا وحيث به لا يمكن الا لبرام به لما بعدم فسعين بويلها و حمته عني عبر صاهرها (وفيه) ان العموم لمذكور ليس من مالا يعمل التخصص فيعمل به في غير موضعه (ودعوى) ان المطلوب عدد لتخصص في هذه الاحبار عهدها عني مدعيها (و حاب) عنها بعض الاعظم ان لشبه في المقام موضوعيه وهي صدور الاداس لام عليه السلام وعدمه

ولا يرفع المدعى اصدته عدم لادن الانححه من علم وبينه وحبر الثقة غير ثابت لحجة في لموصوعات (وبه) ما عدم في احتار تحليل خمس الارباح من حجة حبر الثقة في لموصوعات - مطلقا - وعلى فرض عدمها فهو حجة في خصوص المقام فراجع (و م) لحوب شهدده جماعة من علماء العدول بالتحليل فلا يحدى بعدم استندها الى الحسن

في اباحتهم (ع) المناكح والمساكن والمتاحر

في زمان الغيبة

و قد صرح جماعة منه (ابح لها) اي ناحوا عيهم لسلام الشيعة (المساكن و المتاحر و المناكح) في زمان غيبته كما صرح به في ذلك المرسل (١) المروى عن عوالي لثاني عن الصادق عليه السلام قال سألته بعض صحابه فقال يا رسول الله ﷺ ما حال شعبكم فيما حصصكم الله به دعاب عائنكم واسترقق ثمنكم فقال عليه السلام ان اصعبناهم وواحدناهم ولا حاسبهم ان عافهم سح بهم المساكن لتصح عبادهم و سح لهم المناكح لتطيب ولادهم و سح لهم المتاحر تركوا اموالهم (و لكن) احبر صعب للارسال وغيره لا يعتمد عليه .

وحجة لقول في المقام يقتضى بحث في موارد - الاول - في المكح - و لاصحاب ذكره في تفسيرها وجوها (لاول) ما صرح به عبر واحد من بها لمرارى لعمومه من هل لحرب (لثاني) بها لمرارى لثني تشرى بمقه لحبس (الثالث) انها مهور الروجات .

وبشهاد تحليلها بالتفسير الاول ي اناحه تملكها بشره ووجوه ووطنها كانت كلها للامام عليه السلام كما دا احبب عبر ديه او بعضها له كما في لما حوده ناده - حله من لمصوص لاحط حبر (٢) العصير عن الصادق عليه السلام من وحد بردحسا في كنده

١ - المتبرك باب ٣ - من ابواب الاعمال حديث ٣

٢ - الوسائل باب ٣ - من ابواب الانفال حديث ١٠

فسمي الله عني وبن نعمت فداك اول النعم والطلب لولادته ثم قال
 ابو عبد الله عليه السلام من المومن (١) الذي يصبك من الفداء شعب يطير
 ثم قال ابو عبد الله عليه السلام يا احب اهل بيتي لا تأثم لظنوا وحر (٢) التاملي عن
 ناصر الخ في حديث قال الله تعالى حر من لست سها لالة في جمع الفاء
 فقال واعلموا ما عسى يح فحر صحاب نعمس ولىء وقد حر ماد على جمع
 لئاس ما خلا شعب والله يا ناحرة من ارض يصب ولا حمس نعمس فيصرف عني
 شيء منه لا كان حر ماعنى من تصدق حاكك وما لا وحر (٣) فكاسى قال ابو عبد الله عليه السلام
 اتدري من ارجل رجل عني لئاس لرب فقلت لا درى فقال عني من قبل حسنا هل لبت
 الا لشيعتنا الاحسين فانه محبهم ولما لا وحر (٣) سال من مكرم من بني عبد الله عليه السلام
 قال من رجل حبلى الى الروح فخرج ابو عبد الله عليه السلام فقال له رجل ليس يمشك ان
 يعرض انظر بى بما يستند حذوة سر بها او مراة سر وجهي ومراة تصبه او تجرد
 او شيئا عطه فقال لا هذا لشعب حلال لشهد منهم ولعناب والميت منهم والحي
 وما يولد منهم الى يوم القيمة فهو حلال حلال مؤلف لا يحل لالمن حساب الح وقريب
 منها غيرها (ودعوى) - الشبهة في المعاد موضوعه فلا بعد خبر هو حد في ثبوت
 الادب - وقد عرف نحو عني في مجلس لائس فراجع (وورد) حمة منها في سايا
 سى منه لا حى عدم شمول سى من المصروف لئس انتى سها شعى واحصا صها
 بالساي مستغنى الى الشبهة من انى غير لئس نعمس كما لا يحى

ثم ان الماهر عدم خصاص هذا الحكم بخصوص بولادته منهن بل عدم
 لمطلق الحوارى القاصد لموطء او لمراد بالنصب من حر ماسبق بالمسكح وللة لغاية
 ارادة دفع الرما كما لا يحى .

وما لم كح يستسرن الاخرى . فان كان الشراء وجعل لئال مهرافى ائمة
 عدم الربح دخلت في المؤونة المشناة - والادب دلالة المصوص لمقدم بعضها عليها

عبر هذه لانه على طوائف - مية - وهو مختص بالقي - ومنها وهو طهر فيه
ومنها - يكون مصر وعن اسقام - ومية - بغير الحبل بعامه - وخصاص الثلاث
الاولى بغير تقدم طهر - والاحيرة فتعده ككلاء فيها فراجع - مصافا لى ضعف
لسد في جملة منها .

المورد الثاني في مساكن (وقيل) - لرد يدهم من حيثها في الارض المختصة
بالامام عليه السلام كالسواكه بغير قيد ورؤوس الحسابات بغير قيد منه ومن غيره كالمفتوحه
عنه المستفقه لى بشيعة من لى للمحائس (وقيل) - بالمردها المساكن المعمومه
من لكفر (وقيل) - بالمردها مساكن الى يسرى من احوال لى في الخمس كما
لواشترها من الكثر والمعدن او نحوهما .

ماهى ، بغير الاول - فيكون من الابدال - وبقدره الكلام وبمقتضاه وعرف
ان الارضى لى يكون من الابدال يكون مائة لشيعة فراجع
وماهى بالفسر ان لى - وبكالمرد بالجملة ما كان بغير ذل لمام عليه السلام
دخلة في الاصل فليحتجها حكمها - وبكالمرد بغير ذل ما كان بغيره فلا دليل
على سننها .

واما هى بالفسر ثالث - بان كان لى في اثناءه لربح دخلت في المؤونه
المستثناة ولا فلدليل على سننها كما تقدم في لم كح

المورد ثالث - في المناحر - وقيل (ورد) بغير من الفائم لما حوذه من
هل الحرب حال العه (واخرى) بغير من اموال الامم كالتريق والحطب
المقطوع من لاحام المسوكة له عليه السلام (وثالثه) بغير من مائة الخمس ممن لا يعتقد
الخمس ومن لا يحمس هى بالمعنى الاول والثاني فكي - من لافال وقد تقدم
لكلام فيها مفصلا فراجع - واما معنى ثالث - بغير من لا يحمس وقد تقدم
الكلام فيه في مسألة ابقاع لمعاملة على مائة الخمس فراجعها واما ما يشرى ممن
لا يعتقد لخمس فالظاهر انه لا خلاف بينهم في ااحتها ويمكن استدانتها من بعض بصوص

الحليل والله لعالم

تم الكلام فيما يعنى شرح كتاب الخمس من لشهره بيد مؤلفه

الحسين محمد صادق الحسينى الروحاني عفى عنه

والحمد لله اولاً وآخراً وطاهر وسطاً . والصلاة

والسلام على رسوله الكريم وآله الطاهرين



الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
	من شرائط وجوب الر كاة في الانعام النصاب	٣٢	لار كاة في الوقف
٦٣	والحول	٣٣	في وقت وجوب ا حراج لركاة
	من شرائط وجوب الم ركاة في الانعام	٣٤	عن وجوب ل ا حراج فوري
٦٤	ا ر ل ا ن ك ا و ع ل	٣٥	ع ل ي ص م ن ل و ا خ ر ف ي ا د ا م
٦٥	لا ت ع ت ر ل ا و تة	٣٦	ت ت د ي م ا ل ر ك اة ق ب ل ف ت ا و ح و ب
٦٦	في ن ب ا ت م م ا ل ا ل	٣٩	ن ق ل ا ل ر ك اة م ن ل م د ا
٦٨	ك ي ف ية ا ل ح ا ب ا ل ا ر ب ع ي ن و ا ل ع م م ن	٤١	ي ع ت ر ف ي ا ل ر ك اة ب ية ا ل م ر ية
٧٢	ع ل ا ل ت ع ب ي ر ل ل م ا ل ا و ل ل س ا ي	٤٢	ا ل ت و ك ي ل ف ي ا د اء ا ل ر ك اة
٧٣	ا د ل م ي ك ن ع ذ رة م ت م ا س	٤٣	ل ا ي ح ن ق ل ا ل ر ك اة ا ل ي ا ل ع م
٧٤	ق ي ن ص ا ب ا ل ب ق ر	٤٤	ا ل ر ك اة م ت ع ل قة ب ا ل ع ي ن
٧٦	ن ص ب ا ل ن م	٤٨	ا ل ر ك اة م ت ع ل قة ب م ا ل ية ا ل ع ي ن
٧٧	ا س م اء ا ل م ق و		ن ب و ت ا ل ر ك اة ف ي ا ل ع ي ن ا ف م ا ي ك و ن ي ن ح و
٧٨	ي ش ت ر ط ا ل م و م ط و ل ا ل ح و ل	٤٩	ا ل ح ا ن ية ل ا ل م ل ك ية
٨٠	في ا ل م ر ا د م ن ا ل ح و ر		ا ل ر ك اة ف ي ا ل ع ي ن ا م ت ك و ن م ن ق ب ل ح ق
٨٢	ي ش ت ر ط ا ل و ج و ب ي د خ و ل ا ل ش ه ر ا ل ث ا ن ي ع ش ر	٥٣	ا ل ج ن ا بة
٨٤	ا ل ش ه ر ا ل ث ا ن ي ع ش ر ي ح س ب م ن ا ل ع ا م ا ل ث ا ن ي	٥٤	ش ر ط ا ل ص م ا ن
٨٥	ل و ا ح ت ل ي ص ا ل ش ر و ط ف ي ا ث ن اء ا ل ح و ل	٥٥	ا ل ك ا ف ر ت ج ب ع ل ي ه ا ل ر ك اة
٨٦	ل و ت ج ع د ا ل م ل ك ف ي ا ث ن اء ح و ل ا ح د ا ل ن ص ب	٥٧	ل ا ي ص ح ل ر ك اة م ن ا ل ك ا ف ر ا د ا د ا م
٨٨	ل و ك ا ن ا ل م ل ك ا ل ج د ي د م ك م ل ا ل ن ص ا ب	٥٩	ا ل ا س ل ا م ب س ق ط ل ر ك اة ا ل و ا ح دة
٨٩	ل و ك ا ن ا ل م ل ك ا ل ج د ي د ن ص ا ي ا م س ت ق ل ا	٦٠	ل ا ي ص م ن ا ل ك ا ف ر ا د ا ت ل ف ت
	ل و ك ا ن ا ل م ل ك ا ل ج د ي د م م ا و م ك م ل ا		ل ا ت ج ب ا ل ر ك اة ف ي غ ي ر ا ل ا ج م ا س ا ل ت م عة
٩٠	ل ل ن ص ا ب ا ل ث ا ن ي	٦٢	ف ي ر ك اة ا ل ا م ا م
٩١	ا د ا ت ل ف ت م م ن ا ل ن ص ا ب ي د ا ل ح و ل		

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
١٢٠	المؤونة م. بعده	٩٢	في بيان المراد من الجذع والثني
١٢١	مد المداد من المؤونة المستثناة	٩٣	لا يؤخذ المريضة في الزكاة
١٢٢	تجب الزكاة بعد حصه السلطان	٩٤	لا تعد الاكولة ولا اجل المراسم لكتاب
	ما يأخذه السلطان باسم الخراج لا يجزى	٩٥	الاعدال
١٢٣	عن الزكاة	٩٦	تبدل المالك الغريضة بالقيمة
	لا يجزى عن الزكاة ما يأخذه المخالف	٩٨	يجوز اعطاء القيمة السوقية
١٢٥	اسم الزكاة	٩٩	في زكاة المقدين
١٢٦	مقدار زكاة ما يسقى بالسما والعدوالي وما		في عت كهن لمدين معقوش مسكه
١٢٩	في اعتب لتمتد بالزراعة	١٠٠	المعاملة
١٢٩	وقت تطلق الزكاة بالفلات	١٠١	نصب التقدين
١٣٣	وقت اخراج زكاة من لفلان	١٠٣	تعدد الدرهم والدينار
١٣٥	لوانع النصب اوامره	١٠٤	لواحتلت الموادين
١٣٦	بحور للمالك عزل له	١٠٥	لا يجب الزكاة من الاموات ولا غير
١٣٧	بحور للملك على حرم من ثمر البخل والكرم		الدرهم و الدنانير المعقوشة فيه
١٣٩	في ملق الزكاة من التجارة	١٠٦	الزكاة
١٤٠	في ملق موصوع ملق التجارة	١٠٧	الدرهم لمعقوشة بغير الذهب
١٤١	في اعتبار حدود النصاب في تمام الحول	١٠٨	الدرهم لمعقوشة بالذهب
١٤٣	في اعتبار بقاء رأس المال طول الحول	١٠٩	النفقة المتركة للاهل
١٤٦	الزكاة في المعدوم ايضا متبعة بلعين	١١٠	في زكاة الفلات
١٤٧	مد كان مال لتجارة من النصب لركوبه	١١١	اعتبار النصاب في الفلات ويبيان تحديده
١٤٨	زكاة التجارة في باب المصارف	١١٢	مقدار الزكاة
١٤٩	يقوم المتاع بالتقدين	١١٥	بيد موار الشر ونصف العشر
١٥٠	استحب الزكاة في الخيل	١١٦	لا يجب الزكاة الا بعد اخراج المؤن
			هل اعتبار النصاب قبل اخراج

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
١٧٨	المتحققين للركاة	١٥١	في اصناف المستحقين
٨٠	في اعتبار عدم كون الدين في منسبة		حد الفقر والمسكنة الموقوف لتناول
١٨١	لو كان كسوة متمكنا من اداء دينه	٥٣	الركاة
١٨٢	في حمار حساب الدين من الركاة	١٥٥	رأس المال لا يمنع من اخذ الركاة
١٨٤	سبيل الله جميع سبل الخير		من كان داسية او كسب تحمل منهما الدؤوبة
١٨٥	در اعتبار الحاجة في مصرف هذا السهم	١٥٧	يجوز ابدال كدمع لقدره على علم
١٨٧	في بيان سهم ابن السبل	١٥٩	السمه
١٨٨	دحول الضيف في ابن السبل	٩٠	المغتفل بطلب العلم ياخذ الركاة
١٨٩	لا يجوز اعطاء الركاة للكافر	١٦١	المقدار الذي يسطى للفقير من الركاة
	اعتبار الايمان انما هو في قبر سهم	١٦٢	اكثر ما يسطى للفقير من الركاة
١٩١	سبل الله	١٦٣	مالا يمنع وجوده من ابدال ركاة
١٩٢	لا يجوز عده انظاره لغير المؤمن	١٦٤	حساب الركاة على المدين
١٩٣	سهم الفقير على اطلاقه مؤدب	١٦٥	لا يجب اعلام الفقير ان المدفوع له ركاة
١٩٥	حكم دفع الركاة لواجبي النفقة	١٦٧	مدى الفقر على الركاة
١٩٦	الاشكال في بحق الفقير مع بدالة نفقة	١٧٠	دس من كون قاض الركاة عبدا
١٩٧	في اخذ الركاة ممن لا يجب عليه الانفاق		في ثبوت الركاة في دمة الاحداث
١٩٨	في اعطاء الركاة للزوجة	١٧١	لو تعدد الارتجاع
	لا يجوز اعطاء الركاة لواجبي النفقة	١٧٣	من المستحقين للركاة السامعون
١٩٩	للتوسعة	١٧٤	في بيان شرائط لاعامدين
٢٠١	لا يجوز للهاشمي احدى ركعة غير الهاشمي	١٧٥	المؤلفة قلوبهم من المستحقين
٢٠٢	لاتحرم الركاة على بني المطلب	١٧٦	في معنى المؤلفة قلوبهم
	الهاشمي ياخذ الركاة اذا لم يكنه	١٧٧	في بيان سهم العبيد
٢٠٣	المهم		المراد من العاميين الذين هم من
٢٠٥	الهاشمي بأحد الركاة عند الضرورة		

العنوان	الصفحة	العنوان	الصفحة
فى احد انه شمر من غيره الصدقة	٢٠٦	فى من يجب عنه الفطرة	٢٢٣
المبدوءة	٢٠٦	فى وجوب اخراج الفطرة عن الصبي	٢٢٣
خدم احداله شمر من غيره صدقة لو عنه	٢٠٧	حكم فطرة الروحة	٢٢٥
غير الركاة	٢٠٧	من وجبت فطرته على غيره تسقط	٢٢٦
فى اعتبار العدالة فى المستحق	٢٠٨	من ربه	٢٢٦
لا يجب سطا ركاء على الامس	٢	اذا كان الممبل فقير او المال عيبا	٢٢٧
اقل ما يعطى من الركاة	٢١١	لنسه معتبرة فى اداء الفطرة	٢٢٨
فى ركاة الفطرة	٢١٣	فى بيت مصرف زكاة الفطرة	٢٣٩
شرايط وجوبها	٢١٤	تحرم فطرة غير الهاشمى على الهاشمى	٢٤٠
فى اعتبار التكليف فى وجوب الفطرة	٢١٥	الاقل دفع الركاة الى الفتره	٢٤١
فى وجوب الفطرة على المنمى عليه	٢١٦	اقل ما يدفع الى الفقير	٢٤٢
من الشرايط الثماء وبيان المراجعة	٢١٧	استصحاب اختصاص الاقرباء بالفطرة	٢٤٣
فى وقت وجوب لفطرة	٢١٩	كتاب الخمس	٢٤٤
آخر وقت وجوب الاخراج	٢٢١	الدنيا باسرها للإمام (ع)	٢٤٥
تقديم لفطرة على وقفها	٢٢٣	الخمس فى عائم دار الحرب	٢٤٦
حكم ما اذا اخرج دفع الفطرة	٢٢٤	الخمس فى العائمه الى حووها المسكر	
هل لفطرة وثقلها بدائل	٢٢٥	وما لم يحووه	٢٤٧
فى من يجب الفطرة	٢٢٦	فى راحة خمس عائم دار الحرب	٢٤٨
المقدار الواجب اخراجه ساع	٢٢٨	بجبال الخمس بعد اخراج المؤن	٢٤٩
فى بيان مقدار ما يخرج من الملبس	٢٣٠	يعتمد فى المقنن ان لا يكون قسبا	٢٥٠
لا يخرج عما ساع لمعلق	٢٣١	مدنوح من الكفار بالمرقة والدبلة	٢٥١
الاخراج بالقيمة	٢٣١	حكم ما يؤخذ من لصاب	٢٥٢
المرجع فى عوض الواجب الى القيمة		المعادن	٢٥٣
السوقية	٢٣٢	فى بيان المراد من المعدن	٢٥٥

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢٨٢	تعلق الخمس بالنماء	٢٨٦	ثبوت الخمس في الممدن مطلقا
٢٨٥	تعلق الخمس بارتفاع القيمة الموقفة	٢٨٧	اذا وجد مقدار من المعدن مخرجا
٢٨٦	المعاملة على العين قبل اداء الخمس	٢٨٨	استيجار الغير لخراج المعدن
٢٨٧	رأس مالها أو أقل	٢٨٩	الممدن في ارض مملوكة
٢٩٠	لخمس المسعد منه واحدة	٢٩٠	ثبوت الخمس في ما يخرج من البحر
٢٩٢	لو اشترى ما فيه دبح يبيع الخيار	٢٩١	النوس
٢٩٣	حكم رأس المال	٢٩١	حكم ما يخرج من الافهار المطوية
٢٩٤	تحديد مبدأ الحول	٢٩٢	ما يخرج بالنوس من الاموال الفارقة
٢٩٧	وحوب الخمس في الكبور	٢٩٢	في البحر
٢٩٨	تعريف الكبر	٢٩٣	نصاب النوس
٣٠٠	اقسام الكبر	٢٩٣	وحوب الخمس في العسر
٣٠١	حكم الكثر اذا لم يكن عليه اثر الاسلام	٢٩٤	ثبوت الخمس في ارباح المكاسب
٣٠٢	حكم الكثر في دار الاسلام	٢٩٩	احياء التحليل
٣٠٣	لو كان الكبر في ارض واسعة مع	٣٠١	الجواب عن احياء التحليل
٣٠٣	احتمال كونه لليبيع	٣٠١	ما هو الحق في الجواب عن اخبار -
٣٠٥	اذا لم يكن لليبيع	٣٠٣	التحليل
٣٠٦	لو وجد الكبر في ملك الغير	٣٠٣	جواب المحقق الهمداني ر. عن تنويع
٣٠٧	لتنادى في ملكه الكبر	٣٠٤	وتقدم
٣٠٨	لو علم كبر الكبر لمسلم	٣٠٥	مثناق خمس الارباح مطلق العادة
٣٠٩	حكم ما يوجد في جوف الدابة	٣٠٨	تعلق الخمس بالهبة
٣١٠	حكم ما يوجد في جوف السمكة	٣٠٨	تعلق الخمس بالميراث غير المحص
٣١١	وحوب الخمس في الارض التي اشترها	٣٠٩	تعلق الخمس بالمداق
٣١١	الذخي من المسلم	٣١١	ثبوت الخمس فيما ملك بالخمس
		٣٨٢	او الزكاة

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣٣٦	شرايط وجوب الخمس - صاب للمعدن	٣١٢	ثبوت الخمس في الارض سواء كانت مررها او مسكنا
٣٣٧	بيان نصاب المعدن	٣١٣	اذا كانت الارض المبيحة من المفتوحة عموم
٣٣٩	وقت الاخراج	٣١٤	لا يسقط عدا الخمس بالاقالة ولا الصبح ولا لاسلام عدل
٣٣٩	وجوب الخمس في المعدن انما هو بعد المؤونة	٣١٥	وجوب الخمس في الحلال المختلط بالحرام
٣٣٩	لا يميز لاجراخ دوة في صاب للمعدن	٣١٦	عدم تعدد الخمس في صاب لاجراخ
٣٣٩	واستخراج من معدن واحد حساب	٣١٧	الحرام المخلوط بالحلال مع العلم بقدره
٣٣٩	عدم الاعراء في وجوب اخراج خمس	٣١٨	مصرف هذه الصدقة
٣٣٩	قربان المعدن	٣١٩	اذا علم المالك وجه المقتدر
٣٣٩	مميز النصاب في الكثر وبيان مقداره	٣٢٠	اذا كان كل من اياه تلك المعدن محجوزا
٣٣٩	اشرار لزيادة عن المؤونة في خمس	٣٢١	اذا علم ودر الحرام لم يعلم
٣٣٩	الارباح	٣٢٢	صاحبه بميله
٣٣٩	اخراج في المؤونة في لغير	٣٢٣	لو تردد لما كان عدد محجوز
٣٣٩	ما يمنع يمنع عنه	٣٢٤	اذا كان المال في فقه
٣٣٩	لا يخرج المؤونة من مال لاجراخ فيه	٣٢٥	دوت من المال في حجب
٣٣٩	لو قفر على نفسه	٣٢٦	اذا خلط بحرام لمجهول ملكه
٣٣٩	مصارف الحج من مؤونة مقام الاستطاعة	٣٢٧	لو تصرف في المال المختلط قبل
٣٣٩	حكم اداء الدين	٣٢٨	التخمس بالاتفاق
٣٣٩	لو امتدان في عام الربح لمؤونة ذلك العام	٣٢٩	حكم معاوضة على المختلط قبل
٣٣٩	وقت وجوب الخمس	٣٣٠	اجراج الخمس
٣٣٩	الخمر والتلف بحران مال ربح	٣٣١	
٣٣٩	الخمس متعلق بالبيع	٣٣٢	
٣٣٩	الخمس حق مالي متعلق بالبيع	٣٣٣	

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣٨٧	من السبل لأعير فيه، اعمر	٣٦٢	حكمه، سح، تعلق به، خمس
٣٨٨	ديتمر في مستحق لخمس، المعدلة	٣٦٣	بجور، يحدل، ا، ح، ح، مس، الارباح
٣٨٩	من الاعمال الارصوب لموت	٣٦٤	او، حدل، لغوص، او، لعدد، مكسالة
٣٩٠	ما استولى عليه المسلمون من غير قتال	٣٦٥	لا يفترط الكمال في تعلق الخمس
٣٩١	رؤوس الجبال ويطون الاودية من الاعمال	٣٦٧	قصة، لخمس، ومستهق
٣٩٢	الارض الموات	٣٦٨	م، سم، الخمس، منه، قسام
	في اعتبار اذن الامام في تملك الارض	٣٦٩	ما كان للسرا من شمل، منه، الى الام، ع، ٢٦٩، ع
٣٩٣	بالاحياء	٣٧٠	المراد بذلك القربى الامام، ع
٣٩٤	في انحصار لملك، لا حياء، لشدة		م، قصة، الذي، من، او، الاعام، ع، مستحق، الى
٣٩٥	المعين وملك الارض بها	٣٧١	وارثه
٣٩٦	الموات بعد المارة		ثلاثة، اسهم، من، الخمس، للثمة، من، و، لمد، كبر
٣٩٧	تملك لارض الموات بالاحياء	٣٧٢	واساء، السبل
٣٩٨	لارض العام، بالام، ان، ليست، من، الاعمال		نقل، الخمس، من، اليه، مع، وجود، المستحق
٣٩٩	الارض العام، تملك بالحياء	٣٧٣	فيه
٤٠٠	الارض المارة، مد، لموت	٣٧٤	عدم، وجوب، البسط، على، الطوائف، الثلاث
٤٠١	الاحام من الاعمال	٣٧٥	لا، يجب، استيفاء، شح، من، كد، ط، منه
٤٠٢	صاقي الملوك من الاعمال	٣٧٦	مستحق، الخمس، من، واد، عبد، المطلب
٤٠٣	حكم الموات		عدم، اعتبار، الانتساب، الى، عبد، المطلب
٤٠٤	مد، ا، ث، من، وارث، له، من، الاعمال	٣٧٧	بالايوة
٤٠٥	لعدم، له، لحد، وجود، غير، اد، الاعام، ع	٣٧٨	مصرف، سهم، الامام، ع
٤٠٦	حكم لارض، في، زمان، العبد	٣٨٣	في، مصرف، حصة، صابر، الاصناف
	في، ان، حنهم، ع، المد، كح، و، انما، ح، و	٣٨٥	معتبر، لا، يمار، في، مستحق، لخمس
٤١١	المساكن	٣٨٦	في، اعتبار، الفقر، في، الشيم

فلما في كتاب لركاة عن حدث متداول وبقية مشوثة في عدة مسائل من الكتب
ولهذه المسألة يرى الأشاره الى ترجمته بهذه السهله لمختصرة

هو سماه العلامة بحجه عمده لمحقق انه الله لحاج السيد محمد صادق الحسيني
تعمده الله ترجمته - وفي سنة ١٢٥٥ هـ بقى من بون كرمين - وكان له لده لحاج
مرزا رس لعاديين من العلماء وهواندى مهمله لسن لى بحصيل العلم وقد بذ
درسته فى مخط رسته قسم واسمى فيها البى احزاب العقد شامى من عمره ثم
هاجر لى اصفهان فبى فيها سنى - ثم لى طهران حيث بى فى الفلسفة على
الحكيم لفسوف افاعى مدرس وفى اواسط العقد ثالث من عمره خط رحاله
فى لحاف لأشرف لى بحصيه فى سنى جامعة العلمية اعظمه وهذا حصر فى
الاصول ولغة على الشيخ لأعنه حاتمى اربعين الاول من لمجهدين و ساد
المتاحرين شىخ لأبصرى - هـ - وهـ - وهـ - اسبى حصر على شىخ ، فقهاء ، والمجهدين
الحاج ميرزا حبىب الله لروشتى و حصن به فكان من مشاهير تلامذته و دىب مده
حضوره على ثمانية عشر عاما و كتب فى جلالها فسامى شرحه على الشرائع وحضر
ايضا على المخفور له المجدد الشيرازى .

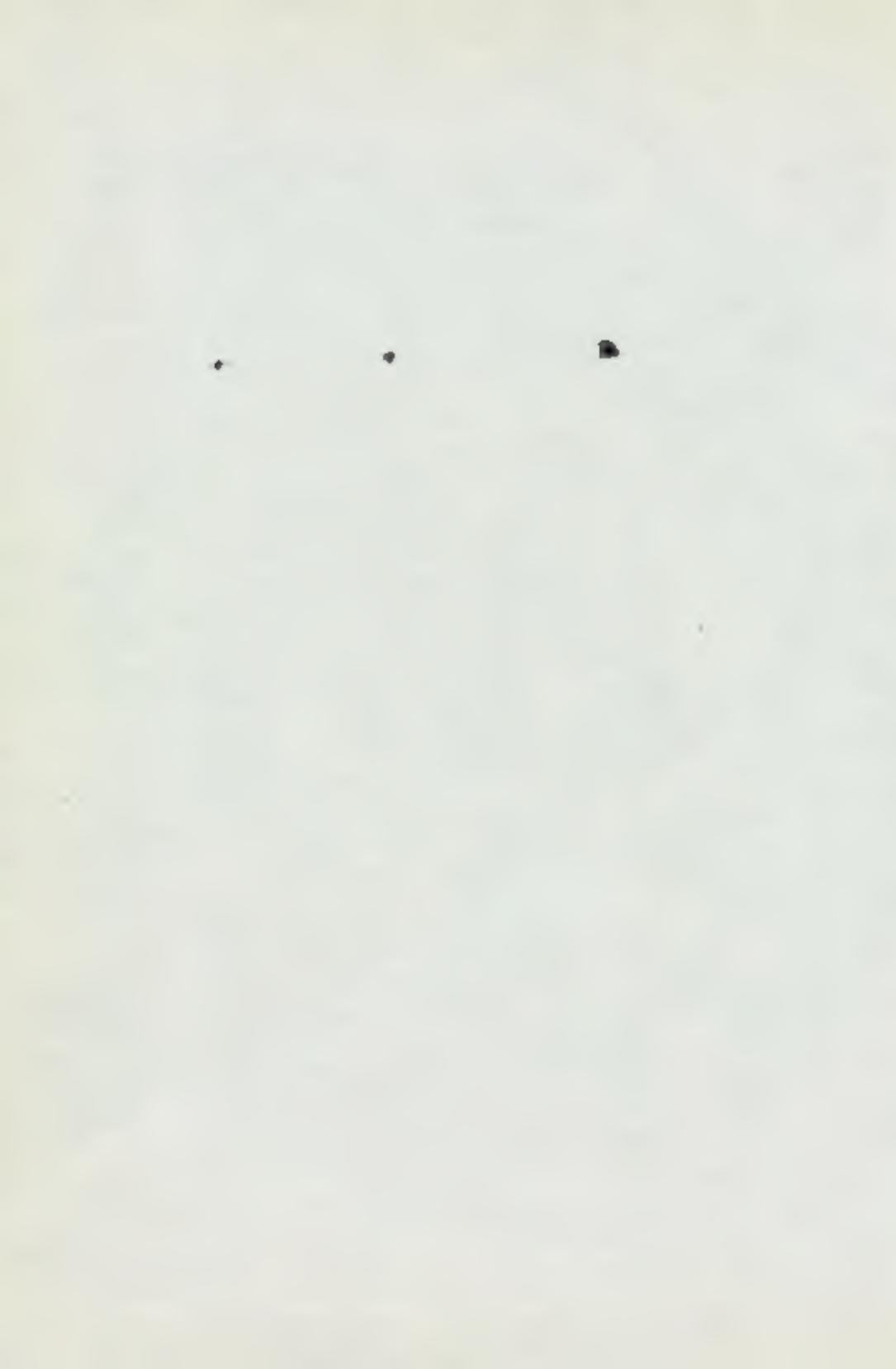
ثم عاد الى قم وهناك انتهت له الرئاسة المطلقة و قبلت اليه النفوس مطالع
لكلمة نافذ الحكم .

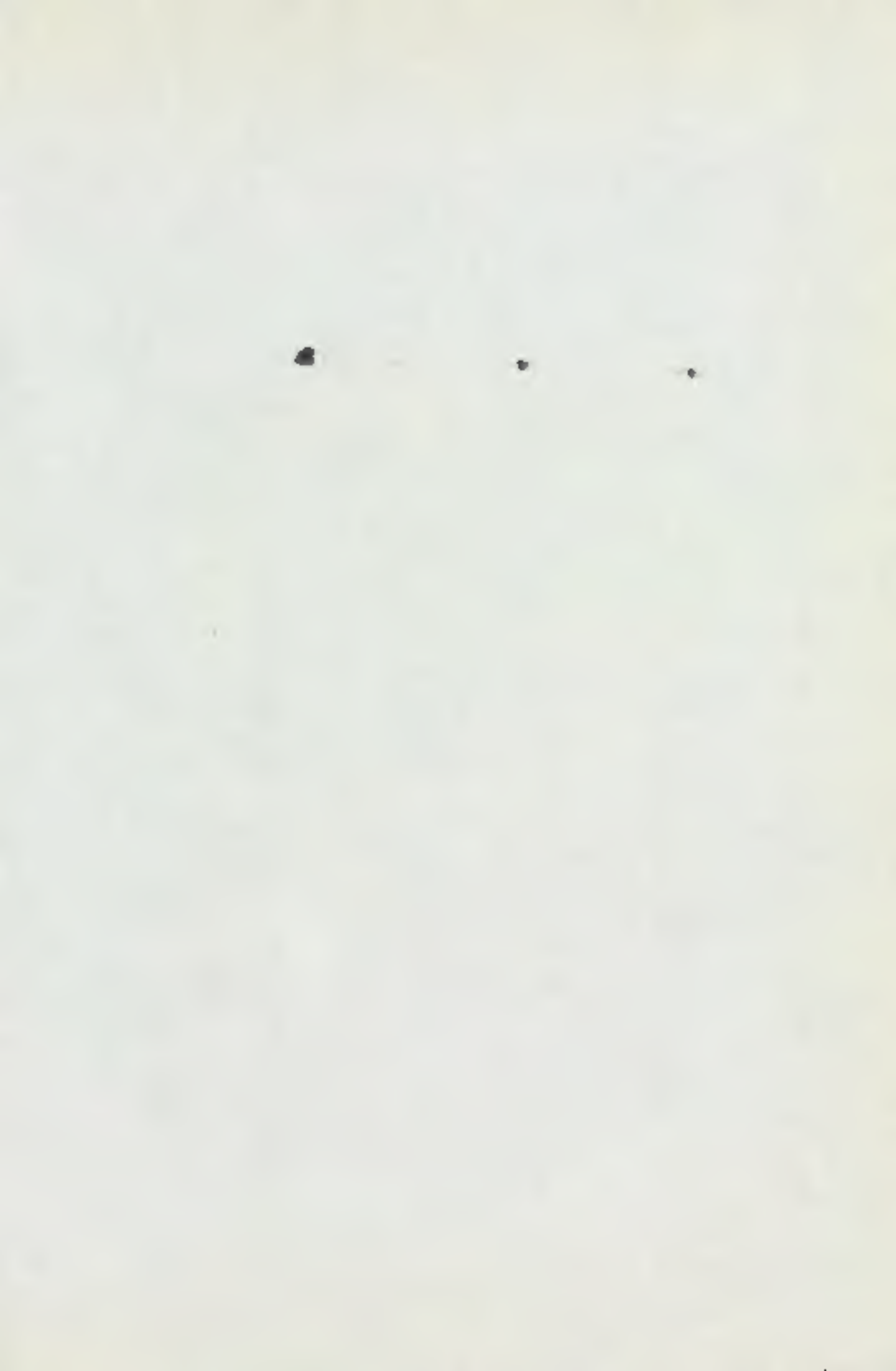
ومن آثاره فى قم مدرسه ومسجد ساهم الى حب داره مرالا عامر من حتى
اليوم ويعرفان باسمه وترك مؤلفات قيمة فى لغة والاصول الا انها لم تطبع
توفى ره عصر يوم الخميس ربيع لاول سنة ١٣٣٨ هـ فى وده الى حب
قبر المحقق القمى ره .

و لسلام عليه يوم ولد ويوم مات و يوم يعث حيا

جدول النخصاء والصواب

ص	س	خطاء	صواب
١٩	٧	لم توثقه	لم يوثقه
٢٧	١	فى اذن	اذن
٣٢	١٠	ادائه	ادائها
٣٦	١١	بكر	مكر
٤٧	١٣	خمس	فى خمس
٥٧	١٦	تقبل	تقبل
٦٩	٥	لا اطلاق	الاطلاق
٧٠	١٥	المقام فى	المقام من
٨٧	١	الانصام	الانضمام
٨٩	٢٢	الحاقه	الحاقه
١١٠	٢	ليفتقه فى بقره	ليفتقه فى بقرته
١٥٩	٢	تحصيل	تحصيل
١٦٩	١٥	مفر جمع	مفر جمع
٢٠٩	٢١	١	٢
٢٠٩	٢٢	٢	١
٢٤٥	٩	تعاقه	لله
٢٦٦	٦	فاعلموا	واعلموا
٢٨٦	١٨	وقوف	توقف
٣٨٢	١٤	شيئا	شيء







FEB 29 1980

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU17882494